

جمهورية مصر العربية
مجلس الأعلى للشئون الإسلامية
لجنة التعريف بالإسلام

المنهاج الصوفي في الفقه الإسلامي

ألفه فضيلة الشيخ: محمد عبيد الشافعي

الكتاب رقم ٩٢
المحرم ١٣٩٥
يناير ١٩٧٥

يشرف على إصدارها
محمد توفيق عويضة

تقديم

لفضيلة الامام الأكبر الدكتور عبد الحليم مخموري
شيخ الجامع الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وصلوات الله وسلامه على خاتم المرسلين ،
وقدوة العالمين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم باحسان الى
يوم الدين وبعد :

فان علم الفقه من اشرف العلوم وأسناها ، اذ به تصح العبادات
والمعاملات على النحو المرضي لله ورسوله .

وحسب علم الفقه فضلا ومنزلة قول سيد السابقين واللاحقين
صلى الله عليه وسلم :

(من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين) رواه الشيخان من رواية معاوية
وعن أبي هريرة — رضى الله عنه — أن رسول الله — صلى الله عليه
وسلم — قال :

(ما عبد الله بشيء أفضل من فقهه في الدين) رواه الترمذى في جامعه

وقال عطاء في قوله صلى الله عليه وسلم :

(اذا مررتم برياض الجنة فارتعوا ، قالوا : يا رسول الله ، وما رياض
الجنة ؟ قال : حلق الذكر) .. قال عطاء :

الذكر هو مجالس الحلال والحرام ، كيف تشتري ، كيف تبيع ، كيف
تصلى وتصوم وتحج وتنكح وتطلق وأشباه ذلك .

وقال سفيان بن عيينة :

(لم يعط أحد بعد النبوة أفضل من العلم والفقه في الدين) .

وقال أبو هريرة وأبو ذر — رضى الله عنهما — : (باب من العلم نتعلمه
أحب إلينا من ألف ركعة تطوعا) .

وقال عمر رضى الله عنه : (لموت الف عابد قائم الليل صائم النهار آهون من موت العالم البصير بحلال الله تعالى وحرامه) .

وإذا كان الفقه بهذه المرتبة الشريفة ، والمزايا السابقة ، كان الاهتمام به فى الذروة ، و صرف الأوقات فى سبيله أولى لأن سبيله سبيل الجنة .

وهذا لمن طلبه للتفقه فى الدين ونفع الناس ، أما إذا داخله مالا يرضى الله التوت به السبيل ، وحاد عن الجادة .. قال تعالى :

(من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه ، ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها وماله فى الآخرة من نصيب) .. وقال صلى الله عليه وسلم :

من طلب العلم ليمارس به السفهاء ، أو يكثر به العلماء ، أو يصرف به وجوه الناس إليه فليتبوا مقعده من النار) .

وقال على كرم الله وجهه :

يا حملة العلم ، اعملوا به فائتوا العالم من عمل بها علم ، ووافق علمه عمله « وسيكون أقوام يحملون العلم لا يجاوز تراقيهم ، يخالف عملهم علمهم ، وتخالف سريرتهم علانيتهم ، يجلسون حلقة يباهى بعضهم بعضا ، حتى أن الرجل ليغضب على جليسه أن يجلس الى غيره ويدعه ، أولئك لا تصعد أعمالهم فى مجالسهم تلك الى الله تعالى » ..

وقد كان أئمة الفقه الاسلامى على أقوم منهم علما وعملا ..

نفى العلم تركوا من بعدهم ثروة تعتز بها المكتبة الاسلامية ، ويزهى بها الفكر الاسلامى ، وكانت تلك الثروة مصدر الفكر التقنيى فى أوربا منذ أشرقت شمس الاسلام فى الأندلس ، فقد كان أهل الأندلس ملتزمين مذهب الأوزاعى أدخله اليها صمصمة بن سلام سنة ٧١١ م و ٩٣ هـ

وأدخل مذهب الإمام مالك الى الأندلس زياد بن عبد الرحمن ، بعد أن تلقى عن الإمام فقهه بالمدينة ، وكان ذلك زمن هشام بن عبد الرحمن سنة ١٧١ هـ ، فانتشر مذهب مالك ، ولم تنته المائة الثانية من الهجرة حتى تقلص مذهب الأوزاعى وساد المذهب المالكى ، واتخذ العثمانيون من الشرق مذهب أبى حنيفة .

ومن هذا الواقع التاريخى يظهر بوضوح اثر الشريعة الاسلامية فى أوربا ، ولا ينكرها الا كل مكابر لا يريد أن يخضع لمنطق الحق ولا يعرف من التاريخ شيئا .

وأما عمل هؤلاء الاعلام من رواد الفقه الاسلامى فشهرته تغنيها عن الكلام فيه وان الأستاذ الفاضل المؤلف والاساتذة الأفاضل الذين قاموا

على مراجعة كتاب (المنهج الصوفي في الفقه الاسلامي) هم من الذين
اقتنوا اثر أسلاف سابقين ، أخلصوا لله عملهم ، وبذلوا فيه موقور الطاقة
ابتغاء افادة المسترشدين ..

ومنهج الصوفية هو الالتزام ، والالتزام الدقيق يعنيهم كل العناية ،
ويحتم أن يتمسكوا بالعزائم ، وينأون عن الترخص .

فهم كما يقول السادة المراجعون للكتاب ، مع الأئمة ان اتفقوا ، ومع
الأحواط ان اختلفوا ، أخذوا لأنفسهم بالعزيمة تطوعا ، ونأيا عن تلمس
الرخص تورعا ، عملا بقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم :

(لا يبلغ المرء درجة المتقين حتى يدع مالا بأس به مخالفة ما به بأس) .

وهذا ما دعا سماحة العارف بالله تعالى السيد / محمد عيد الشافعي
مؤسس الطريقة الخلوتية ، ورئيس مجلسها الأعلى أن يقوم بتأليف هذا
الكتاب ، منهجا للمريدين في عباداتهم ومعاملاتهم المالية والأسرية ،
يلتزمون فيها ينشدون من أحكام دينهم .

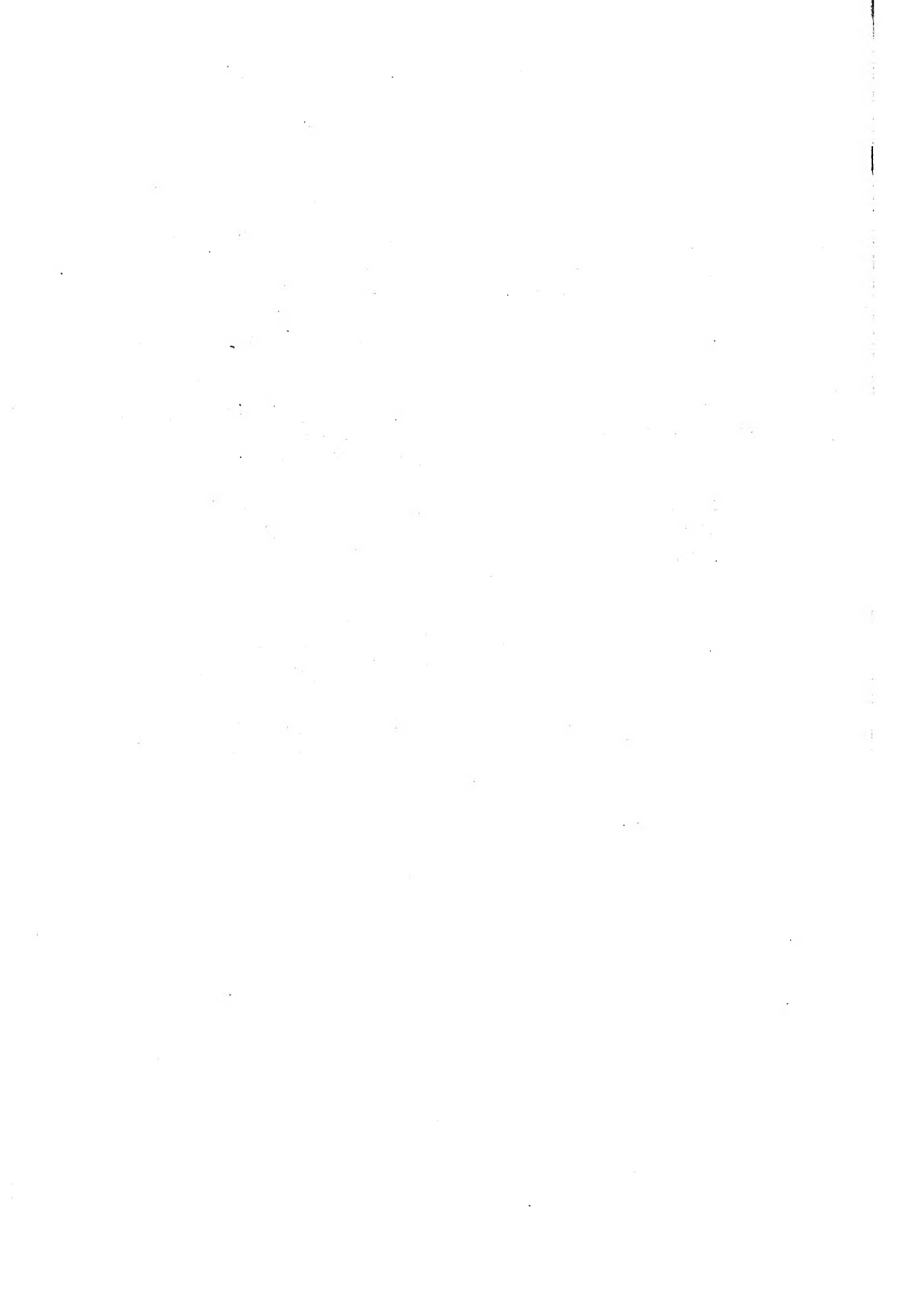
ولا شك في أن هذا العمل أسلوب من أساليب التربية الصوفية النزاعة
دائما الى الاستعلاء بالنفس ، والتسامي بها ، والعكوف على العزائم
لا تريم عنها ، طبعها لها على أن تظل في مأمن من الترخص الذي قد يكون
بعده ما يكون من التساهل المؤدى الى استمراء التراخي .

وحسب هذا الكتاب نفاسة أن ألفه الشيخ محمد عيد الذي وهب حياته
للارشاد والدعوة الى الله ، وأن قام بمراجعته أساتذة أفاضل متخصصون
على مستوى التحقيق العلمي ..

والله نسال أن يجزى العاملين الصادقين خير الجزاء وأجزله ، انه
سميع قريب مجيب الدعاء ..

دكتور عبد الحليم محمود

شيخ الجامع الأزهر



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله يهدي الى الحق وإلى طريق مستقيم ، ونشهد ان لا اله الا الله يقص الحق وهو خير الفاصلين ، ونشهد أن سيدنا محمدا رسول الله خير من أوتى الحكمة وفصل الخطاب صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أئمة الهدى ومصابيح الظلام وسلم تسليما كثيرا . وبعد ..

فقد أسند الينا سماحة العارف بالله تعالى السيد / محمد عيد الشافعي مؤسس الطريقة الخلوتية المحمدية ورئيس مجلسها الأعلى مراجعة كتاب « المنهج الصوفي في الفقه الاسلامي » الذي قام بوضعه فأتاح لنا بديلا فرصة طيبة لمراجعة هذا السفر العلمي الجليل .

فالكاتب يشتمل على بيان موجز لأحكام الفقه في المذاهب الأربعة وإيجازه يتسم بالدقة والأمانة وعبارته سهلة تنأى عن التعقيد مع وضوح المعنى المراد ، مما يتيح للمسلم أن يلم بأحكام الفقه في سهولة ويسر ، ثم يخلص به الى الأحوط في دينه حسب منهج السادة الصوفية في العمل بتلك الأحكام .

فهم مع الأئمة أن اتفقوا ومع الأحوط أن اختلفوا ، اخذا لأنفسهم بالعزيمة تطوعا ونأيا بها عن تلمس الرخص تورعا — عملا بقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم « لا يبلغ المرء درجة المتقين حتى يدع مالا بأس به مخافة ما به بأس » .

وقد قام كل منا بمراجعة ما جاء بالكتاب من المذاهب الفقهية — كل حسب مذهبه — فوجدنا ما ورد به مطابقا لأحكام المذاهب في مؤداها ، فقد وضعه سماحته في أسلوب علمي دقيق ، والتزم الأمانة في نقله وأدائه ، وان احتاجت الآراء المذهبية الى البسط والإيضاح أحيانا فلطالب الزيادة المراجع المطولة ، والكتاب بتلخيصه ماتضمنته هذه المراجع يؤدي الى الاسلام خدمة من أجل الخدمات لتيسيره التعرف على الأحكام الفقهية لكل مسلم ثم ايضاحه لمنهج السادة الصوفية في الأخذ بالأحوط عند تطبيق تلك الأحكام ، فهو جهد جد محمود ، كما أنه غير مسبوق .

واننا لنسأل الله تعالى أن ينفع المسلمين بهذا الكتاب وأن يجزى واضعه أحسن الجزاء .

وهو ولي التوفيق ...

من علماء الحنفية	من علماء الشافعية	من علماء المالكية	من علماء الحنبلية
<p>عبد الحفيظ جيب</p> <p>مدرس بمعهد البحوث الإسلامية بالأزهر</p>	<p>عبد العزيز عطية زلط</p> <p>مدرس بمعهد البحوث الإسلامية بالأزهر</p>	<p>حسين الحلبي</p> <p>مدرس بمعهد البحوث الإسلامية بالأزهر</p>	<p>أبو زيد سليمان</p> <p>مدرس بمعهد البحوث الإسلامية بالأزهر</p>

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الطهارة

الطهارة لغة النظافة ، وشرعا « نقاء البدن والثوب من كل نجس »
وهى أمر تعبدى تعبدا لله بها . وقد أجمع الأئمة على وجوب الطهارة
بالماء ، وعلى وجوب التيمم عند فقد الماء حسا أى عند عدم وجدانه
بالكلية ، أو شرعا كما كان هناك ماء متنجس أو مستعمل ، اذ أن الماء
المستعمل غير طاهر فى نفسه فلا يكون مطهرا لغيره ، كما أجمعوا أيضا
على حرمة استعمال أوانى الذهب والفضة للرجال والنساء على السواء
وأن ماء الورد والخل لا يطهران من الحدث ، كما أجمعوا على أن السواك
مأمور به ولكن على سبيل الندب .

وتتفق الصوفية مع الأئمة فى هذا كله .

واتفق الأئمة الثلاثة على عدم ازالة النجاسة الا بالماء ، وقال
أبو حنيفة « تجوز ازلتها بكل مائع غير الادهان » .

وتتفق الصوفية مع الأئمة الثلاثة فى عدم ازالة النجاسة الا بالماء
خلافًا لأبى حنيفة .

واتفق الثلاثة على عدم كراهة استعمال الماء الشمس ، وقال
الشافعى بالكراهة ، وكذا فى الصحيح من مذهب أبى حنيفة .

وتتفق الصوفية مع الشافعى والصحيح من مذهب أبى حنيفة فى كراهة
استعمال الماء الشمس خلافًا للثلاثة .

واتفق الثلاثة على عدم جواز الطهارة بالماء المتغير كثيرا بطاهر
كزعفران ، وقال أبو حنيفة — تجوز به الطهارة أن لم يطبخ أو يغلب
على أجزائه .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى عدم جواز الطهارة بالماء المتغير كثيرا
بطاهر خلافًا لأبى حنيفة .

واتفق الثلاثة على عدم تأثير الشمس والنار فى طهارة النجاسة .
وقال أبو حنيفة — انها يطهران بعض الأشياء فى بعض الأحوال .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم تأثير الشمس والنار في طهارة النجاسة مطلقا خلافا لأبي حنيفة .

واتفق الثلاثة على حرمة الضبة الفضة الكبيرة — على تفصيل فيها عند الشافعي — وقال أبو حنيفة نحرّم بالضة مطلقا .

وتتفق الصوفية مع الإمام أبي حنيفة في حرمتها بالفضة مطلقا خلافا للثلاثة .

وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى روايته — إذا كان الماء راكدا قليلا دون القلتين ينجس بوقوع النجاسة فيه وإن لم يتغير . وقال مالك وأحمد في الرواية الأخرى له — لا ينجس إلا إذا تغير لونه وريحه مثلا .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة والشافعي ورواية أحمد الأولى — في تنجس الماء القليل الذي هو دون القلتين بوقوع النجاسة فيه مطلقا خلافا لمالك وأحمد في روايته الأخرى .

وقال الشافعي وأحمد في إحدى روايته — بکراهة السواك للصائم بعد الزوال . وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في الرواية الأخرى له — بعدم الكراهة .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في ذلك ، خلافا لأبي حنيفة ومالك — والله أعلم .

(باب النجاسة)

اتفق الأئمة الأربعة على نجاسة الخمر ، وعلى أنها إذا صارت خلا بنفسها طهرت .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في هذا .

واتفق الأئمة على طهارة ميتة السمك والجراد ، لأنها ليس لهما دم حقيقي .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في هذا .

اتفق الأئمة على أن الجنب والحائض والمشرک إذا غمس يده في الماء القليل لا ينجس ، بشرط ألا تكون على يده نجاسة .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في هذا الحكم .

اتفق الأئمة على نجاسة الرطوبة التي تخرج من المعدة .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في هذا .

اتفق الثلاثة على طهارة سؤر مالا يؤكل لحمه كالبيغل والحمار وأنه طاهر . وتوقف أبو حنيفة في طهارته .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على نجاسة الكلب . وقال مالك « أنه طاهر » وأن وجوب الغسل من ولوغه في الإناء سبعا ليس لنجاسته ، بل لأنه أمر تعبدى لا يعقل معناه .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في نجاسة الكلب خلافا لمالك .

قال أبو حنيفة يجب غسل نجاسة الكلب مرة فقط ان زالت بها عين النجاسة ، والا فلا بد من الغسل حتى يغلب على الظن زوالها ولو بأكثر من عشرين مرة . وقال الشافعي وأحمد بالوجوب سبعا . وخصص مالك الغسل بالولوغ فقط .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في وجوب الغسل سبعا سواء كانت النجاسة بالولوغ أو بغيره خلافا لمالك ، كما تتفق مع أبي حنيفة في وجوب إزالة عين النجاسة ولو بالفعل أكثر من عشرين مرة .

قال الشافعي بنجاسة الخنزير « والغسل سبعا » ، وقال أبو حنيفة بنجاسته والغسل مرة . وقال مالك بطهارته .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في نجاسة الخنزير ووجوب الغسل سبعا خلافا لمالك وأبو حنيفة .

قال الشافعي تطهر جلود الميتة كلها بالدباغ الا جلد الكلب والخنزير والمتولد عنهما . وهو إحدى الروايتين عن أحمد وأظهر الروايتين عن مالك . وقال أبو حنيفة جلود الميتة كلها تطهر بالدباغ الا جلد الخنزير والآدمي .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في طهارة جلود الميتة كلها بالدباغ الا جلد الكلب والخنزير وما تولد عنهما خلافا لأبي حنيفة .

قال الشافعي لاتعمل الزكاة شيئا فيما لا يؤكل . وقال أبو حنيفة ومالك أنها تعمل الا في الخنزير ، فاذا زكى عندهما سبع أو كلب طهر لحمه وجلده ولكن أكله حرام عند أبي حنيفة ومكره عند مالك .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في عدم تأثير الزكاة فيما لا يؤكل بل

يبقى على نجاسته ان كان نجسا ، وعلى عدم حل اكله ان كان غير مأكول
خلافا لأبى حنيفة ومالك .

قال الشافعى شعر الميتة غير الآدمى وصوفها ووبرها نجس ، وقال
أبو حنيفة بطهارة ذلك ، وبطهارة القرن والسن والعظم والريش اذ لا روح
فيها . وقال مالك بطهارة الشعر والصوف والوبر فى مأكول اللحم وغيره
ولو كان كلبا .

وتتفق الصوفية مع الشافعى فى أن شعر الميتة وصوفها ووبرها نجس
الا شعر الآدمى خلافا لأبى حنيفة ومالك .

قال أبو حنيفة « يعفى عن مقدار الدرهم من الدم فى الثوب والبدن
وقال الشافعى « فى الثوب الجديد لايعفى عنه وفى القديم يعفى عما دون
الكف » .

وتتفق الصوفية مع الشافعى فى عدم العفو عن مقدار الدرهم فى
الثوب الجديد ولكن فى القديم يعفى عما دون الكف خلافا لأبى حنيفة .

قال أبو حنيفة ومالك «يجوز الخرز بشعر الخنزير» . وقال الشافعى
بمنعه . وقال أحمد بكراهته .

وتتفق الصوفية مع الشافعى فى منع الخرز بشعر الخنزير خلافا
للثلاثة .

قال أبو حنيفة « اذا خرج من البئر التى يتوضأ منها فأر ميتة أعاد
صلاة ثلاثة أيام ان كانت منتفخة أو صلاة يوم وليلة ان كانت غير منتفخة .
وقال الشافعى وأحمد « ان كان ماء البئر يسيرا أعاد ما يغلب على ظنه
أنه توضأ منه بعد موتها ، وان كان كثيرا ولم يتغير أحد أوصافه فلا إعادة
عليه ، وان كان غير معين ففيه روايتان .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى إعادة صلاة ثلاثة أيام ان كانت
منتفخة ويوم وليلة ان كانت غير منتفخة مطلقا دون تفصيل فى ماء البئر «
وذلك أن الميتة تنتفخ لثلاثة أيام عادة خلافا للشافعى وأحمد فى تفصيلهما
السابقين .

اتفق الثلاثة على طهارة ميتة الآدمى . وقال أبو حنيفة « أنها نجسة
تطهر بالفسل » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى نجاستها وطهارتها بالفسل .

قال الشافعى « البول الروث نجس مطلقا » ، وقال مالك وأحمد
بطهارتهما من المأكول . وقال أبو حنيفة بطهارة ريق الطير المأكول دون
ماعداه .

وتتفق الصوفية مع الشافعى فى أن البول والروث نجس مطلقا سواء كان من مأكول أو غيره .

قال أبو حنيفة ومالك « منى الآدمى نجس » ، وقال أحمد والشافعى بطهارته ، وزاد الشافعى منى كل حيوان طاهر .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة ومالك فى نجاسة منى الآدمى خلافا للشافعى وأحمد .

قال أبو حنيفة « يجب غسل المنى رطبا وفركه يابسا » . وقال مالك : « يفسل المنى رطبا ويابس » .

وتتفق الصوفية مع مالك فى وجوب غسل المنى مطلقا خلافا لأبى حنيفة فى فركه يابسا .

إذا اشتبه طاهر بنجس قال الشافعى فيه بالاجتهاد . وقال أبو حنيفة بغدم جواز الاجتهاد إلا إذا تعددت الأوانى وكان عدد أوانى الطاهر أكثر . وقال أحمد « أنه لا يتحرى بل يريق الجميع أو يخلطها أو يتيمم .

وتتفق الصوفية مع الإمام أحمد فى اراقة الجميع أو خلطها أو التيمم خلافا للشافعى وأبى حنيفة . والله أعلم .

(باب الأحداث)

اتفق الأئمة على نقض الوضوء بالخارج من السبيلين المعتاد ، وعلى عدم النقض بهمس الذكر والدبر بغير اليد ، وعلى النقض بنوم المضطجع والمتكى ، وعلى بقاء طهارة من تيقن الطهر وشك فى الحدث ، وعلى عدم جواز مس المصحف وحمله للحدث .

وتتفق الصوفية مع الأئمة فى كل هذا .

اتفق الثلاثة على بطلان الصلاة بالقهقهة دون الوضوء . وقال أبو حنيفة ببطلانها مع الوضوء تبعاً لها .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى بطلان الصلاة والوضوء معا عند القهقهة خلافا للثلاثة .

قال مالك وأحمد — لا ينقض الوضوء بالنادر كالحدود والحصا والرمل والريح من القبل . وقال أبو حنيفة ينتقض وهو الراجح من مذهب الشافعى .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة والشافعى فى النقض خلافا لمالك
وأحمد .

اتفق الثلاثة على النقض بالمنى . والأصح من مذهب الشافعى عدم
النقض وان وجب الغسل .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى النقض بالمنى خلافا للشافعى .

قال الشافعى وأحمد فى الراجح من مذهبه بنقض مس الفرج بباطن
الكف . وقال أبو حنيفة لا ينقض مطلقا ، وقال مالك أن كان المس بشهوة
نقض والا فلا .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد فى النقض بمس الفرج بباطن
الكف مطلقا خلافا لأبى حنيفة ومالك .

قال الشافعى وأحمد — تنتقض طهارة من مس فرج غيره صغيرا كان
أو كبيرا حيا أو ميتا . وقال مالك — فرج الصغير لا ينقض . وقال أبو حنيفة
لا ينقض مطلقا .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد فى انتقاض الطهارة بمس فرج
الغير مطلقا خلافا لمالك وأبى حنيفة .

اتفق الثلاثة على عدم النقض بلمس الأمرد الجميل . وقال مالك يجب
الوضوء بلمسه متى قصد اللذة وان لم يجدها .

وتتفق الصوفية مع مالك فى وجوب الوضوء بلمس الأمرد الجميل
خلافا للثلاثة .

قال الشافعى بنقض الوضوء بلمس المرأة من غير حائل ما لم تكن
محرمات له . وقال مالك وأحمد — أن كان بشهوة نقض والا فلا . وقال
أبو حنيفة بالنقض بشرط انتشار الذكر بذلك « فالنقض عنده باللمس
والانتشار معا .

وتتفق الصوفية مع الشافعى فى النقض بلمس المرأة غير المحرم من
غير حائل مطلقا « خلافا للثلاثة على التفصيل المتقدم » .

قال أبو حنيفة لا ينتقض وضوء من نام على حالة من أحوال المصلين
وان طال نومه ، فان وقع انتقض . وقال مالك — ينتقض فى حالة الركوع
والسجود ان طال دون القيام والقعود . وقال الشافعى بعدم النقض
للمتمكين دون غيره . وقال أحمد أن طال نوم القاعد والقائم والراكع
والساجد فعليه الوضوء والا فلا .

وتتفق الصوفية مع الامام احمد في النقض بطول النوم على اى حالة مطلقا خلافا للثلاثة على التفصيل السابق .

اتفق الثلاثة على تحريم استقبال القبلة واستدبارها في الصحراء عند قضاء الحاجة . وقال أبو حنيفة بتحريم الاستقبال والاستدبار فيهما جميعا .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في تحريم الاستقبال والاستدبار للقبلة مطلقا خلافا للثلاثة .

قال الشافعى وأحمد بوجوب الاستنجاء من الغائط . وقال أبو حنيفة انه سنة . وقال مالك — تصح الصلاة بغير استنجاء .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد في وجوب الاستنجاء خلافا لأبى حنيفة ومالك .

قال الشافعى وأحمد — يجب مسح الغائط بثلاثة أحجار وان حصل الانقاء بأقل منها . وقال أبو حنيفة ومالك بجواز الحجر الواحد اذا حصل به الانقاء .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد في وجوب الثلاثة أحجار وان حصل الانقاء بواحد أو اثنين خلافا لأبى حنيفة ومالك .

وقال مالك وأبو حنيفة — ان مسح الغائط بالعظم والروث يجوز مع الكراهة اذا حصل بهما الانقاء . وقال الشافعى وأحمد لا يجوز بهما مطلقا .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد في عدم الجواز . والله أعلم .

(باب الوضوء)

اتفق الأئمة على اجزاء النية بالقلب من غير تلفظ بها .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في هذا .

اتفق الثلاثة على أن غسل الكفين سنة . وقال أحمد — ان غسلهما واجب في نوم الليل دون النهار .

وتتفق الصوفية مع الامام احمد في وجوب غسلهما في نوم الليل دون النهار خلافا للثلاثة .

اتفقوا على سنة تخليل اللحية الكثيفة وعلى دخول المرفقين في اليدين،
وعلى عدم جواز مسح الأذنين عوضاً عن مسح الرأس ، وعلى جواز
الصلاة بالوضوء ما شاء ، وعلى فريضة غسل القدمين مع القدرة إذا لم
يكن لابساً للخف .

وتتفق الصوفية مع الأئمة الأربعة في كل هذه الأحكام .

اتفق الثلاثة على وجوب النية في الطهر من الحدث الأصفر والأكبر .
وقال أبو حنيفة — لا يفتقر الوضوء والغسل الى النية .

وتتفق الصوفية مع الأئمة الثلاثة في وجوب النية في الطهر من الحدثين
خلافًا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على أن في النطق بالنية كمال للعبادة . وقال مالك يكره
النطق بهما .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن كمال العبادة في النطق بالنية خلافًا
لمالك .

اتفق الثلاثة وأحمد في إحدى روايته على استحباب التسمية في
الوضوء . وقال أحمد في الرواية الأخرى عنه بأن التسمية في الوضوء
واجبة .

وتتفق الصوفية مع رأي الإمام أحمد في روايته الأخيرة بالقول بوجوب
التسمية في الوضوء خلافًا للثلاثة والرواية الأخرى لأحمد .

اتفق الثلاثة على استحباب المضضة والاستنشاق في الوضوء .
وقال أحمد في أشهر روايته بوجوبهما في الحدثين الأصفر والأكبر .

وتتفق الصوفية مع الإمام أحمد بوجوبهما في الحدثين خلافًا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على اعتبار البياض بين الأذنين واللحية من الوجه .
وقال مالك وأبو يوسف — من أصحاب أبي حنيفة — أنه ليس منه ولا يجب
غسله مع الوجه .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عد البياض الذي بين الأذنين واللحية
من الوجه وواجب الغسل خلافًا لمالك وأبي يوسف .

قال مالك وأحمد في أشهر روايته — أن مسح جميع الرأس واجب .
وقال الشافعي وأبو حنيفة « الواجب البعض فقط » مع اختلافهما في مقداره
— فالشافعي يقول « يجب ما يطلق عليه اسم البعض » . وأبو حنيفة
يقول البعض هو ربع الرأس . ويكون المسح بثلاثة أصابع حتى لو مسح
بأصبعين لا يكفي .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في أن مسح جميع الرأس واجب خلافا لأبي حنيفة والشافعي .

اتفق الثلاثة على عدم اجزاء المسح على العمامة . وقال أحمد « يجزىء لكن بشروط منها ألا تكون شبيهة بالثام » فان المسح عليها يجزىء للمرأة دون الرجل » ومنها أن تكون العمامة ملبوسة على طهارة .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم جواز المسح على العمامة مطلقا خلافا لأحمد في روايته .

واتفق الثلاثة على أن الأذنين من الرأس يستحب مسحها بماء الرأس ، وقال الشافعي هما عضوان مستقلان يمسان بماء مستقل عن ماء الرأس وروى باستحباب ذلك عن مالك والشافعي وأحمد .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في أن الأذنين عضوان مستقلان يستحب مسحهما بماء غير ماء الرأس ، خلافا لرأى الثلاثة المتقدم .

قال بعض الأئمة بكرهه النقص عن الثلاث غسلات في الوضوء ، وقال بعضهم بعدم الكراهة .

وتتفق الصوفية مع القول بكرهه النقص عن ثلاث غسلات في الوضوء . خلافا للبعض القائل بعدم الكراهة .

اتفق الثلاثة على أنه لا بأس بالغسل والوضوء مما فضل من ماء المتطهر من الجنابة والحيض ، وقال أحمد « لا يجوز للرجل أن يتوضأ من فضل وضوء المرأة » ، وللرأة أن تتوضأ من فضل وضوء الرجل .

وتتفق الصوفية مع رأى الامام أحمد في أن للمرأة أن تتوضأ من فضل ماء الرجل بخلاف الرجل فإنه لا يتوضأ من فضل ماء المرأة .

قال أبو حنيفة ومالك بعدم وجوب الترتيب في الوضوء . وقال الشافعي وأحمد « أن الترتيب واجب » .

وتتفق الصوفية مع الامام الشافعي وأحمد في وجوب الترتيب في الوضوء خلافا لأبي حنيفة ومالك .

قال أبو حنيفة والشافعي « أن الموالاة سنة » . وقال مالك وأحمد في أشهر روايتيه « أن الموالاة واجبة » .

وتتفق الصوفية مع الامامين ومالك وأحمد في وجوب الموالاة في الوضوء . والله أعلم .

(باب التيمم)

اتفق الأئمة على جواز التيمم بالصعيد الطيب عند عدم وجود الماء أو الخوف من استعماله . وعلى وجوبه للجنب كالمحدث . كما اتفقوا على أن المسافر إذا كان معه ماء وخصى العطش فله أن يحبسه ليشرب ويتمم ، وعلى بطلان التيمم إذا وجد الماء قبل التلبس بالصلاة ، وعلى عدم وجوب إعادة الصلاة التي سقطت بالتيمم إذا وجد الماء بعد فراغها وأن بقى الوقت ، وعلى أن التيمم لا يرفع الحدث . وعلى جواز ائتمام المتوضئ بالتيمم .

وتتفق الصوفية مع الأئمة الأربعة في جميع هذه الأحكام .

قال الشافعى وأحمد « المراد بالصعيد في الآية التراب فلا يجوز التيمم إلا بتراب أو برمل فيه غبار » . وقال مالك وأبو حنيفة : « الصعيد هو نفس الأرض فيجوز التيمم بجميع أجزائها ولو بحجر لا تراب عليه ورمل لا غبار فيه . وزاد مالك « جواز التيمم بما اتصل بالأرض كالنبات » .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد في المراد بالصعيد في الآية وأنه لا يجوز التيمم إلا بتراب أو رمل فيه غبار ، خلافاً لمالك وأبى حنيفة .

قال مالك والشافعى وأحمد في أصح روايته بوجوب طلب الماء قبل التيمم وأنه شرط في صحته . وقال أبو حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى بعدم اشتراط الطلب لصحة التيمم .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعى وأحمد في أصح روايته على وجوب طلب الماء قبل التيمم ، وعلى أن الطلب شرط في صحة التيمم خلافاً لأبى حنيفة وأحمد في روايته الأخرى .

قال أبو حنيفة والشافعى : يجب مسح اليدين الى المرفقين كفسلهما في الوضوء » ، وقال مالك وأحمد : « يستحب الى المرفقين ويجوز المسح الى الكوعين » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في وجوب مسح اليدين الى المرفقين في التيمم كفسلهما في الوضوء خلافاً لمالك وأحمد .

قال الشافعى : « إذا وجد الماء بعد تلبسه بالصلاة فإن كانت تسقط بالوضوء لم تبطل والا فالأفضل قطعها ليتوضأ » ، وقال مالك : « يمضى فيها ولا يقطعها وهي صحيحة » ، وقال أبو حنيفة : « يبطل تيممه ويلزمه الخروج من الصلاة » ، وقال أحمد : « تبطل الصلاة مطلقاً » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة وأحمد في بطلان التيمم والصلاة معا ، خلافاً لمالك والشافعى .

اتفق الثلاثة على عدم جواز الجمع بين فريضتين بتييم واحد . وقال أبو حنيفة : « التيمم كالوضوء يصلى به من الحدث الى الحدث أو وجود الماء .

وتتفق الصوفية مع الأئمة الثلاثة في عدم جواز الجمع بين فريضتين بتييم واحد خلافا لأبي حنيفة .

قال الشافعى : « من تعذر عليه الماء في الخضر وخاف فوت الوقت فإن كان بعيدا عنه أو في بئر ولو استقى منه خرج الوقت بتييم ويصلى ويعيد إذا وجد الماء » . وقال مالك : « يصلى بالتيمم ولا يعيد » . وقال أبو حنيفة يصبر الى أن يقدر على الماء .

وتتفق الصوفية مع الشافعى في جواز التيمم في هذه الحالة ويعيد الصلاة إذا وجد الماء خلافا للامامين أبى حنيفة ومالك .

وقال الشافعى وأحمد في إحدى روايته « يجب استعمال ما وجد من الماء القليل مع التيمم » ، وقال باقى الأئمة لا يجب استعماله ، بل يتركه ويتيمم .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد في وجوب استعمال ما وجد من الماء القليل مع التيمم احتياطا ، خلافا لباقى الأئمة .

قال الشافعى « لو الصق على جرحه أو نحوه جبيرة مسح وتيمم » ، وقال أبو حنيفة ومالك « إذا كان بعض جسده صحيحا وبعضه الآخر جريحا فإن كان الأكثر هو الصحيح غسله ويسقط حكم الجريح » . واستحب مسحه بالماء . وإن كان الصحيح هو الأقل تيمم ويسقط غسل الصحيح وقال أحمد يغسل الصحيح ويتمم عن الجريح في غير مسح الجبيرة .

وتتفق الصوفية مع الامام أحمد في غسل الصحيح والتيمم عن الجريح في غير مسح الجبيرة ، خلافا لأبى حنيفة ومالك .

قال مالك وأحمد « من حبس ولم يقدر على الماء صلى ولا إعادة عليه » . وقال الشافعى وأبو حنيفة في إحدى روايته « يصلى ويعيد » ، وفي الرواية الأخرى لأبى حنيفة لا يصلى حتى يخرج من المسجد ويجد الماء .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأبى حنيفة في روايته الأولى القائلة بالصلاة والإعادة ، خلافا لمالك وأحمد ورواية أبى حنيفة الأخرى .

قال أبو حنيفة وأحمد « من نسى الماء في رحله فتيمم وصلى ثم وجده فلا إعادة عليه » . وقال الشافعى ومالك « تجب الإعادة » .

وتتفق الصوفية مع الشافعى ومالك فى وجوب الاعادة لن نسى الماء
فى رحله وتيمم ، خلافا لأبى حنيفة وأحمد .

قال أبو حنيفة « فاقدر الطهورين لا يصلى حتى يجد أحدهما » .
وقال الشافعى فى الأرجح « يصلى ويعيد » . وفى إحدى الروايتين عن مالك
وأحمد . والرواية الأخرى عن مالك « يصلى بحسب حاله ويعيد » .
والروايات الأخرى عن أحمد « يصلى ولا يعيد » .

وتتفق الصوفية مع الشافعى ومالك وأحمد فى إحدى روايتهما من
أنه يصلى ويعيد احتياطا لأبى حنيفة والروايات الأخرى عن أحمد ومالك .

قال أحمد « من كان متطهرا وعلى بدنه نجاسة ولم يجد ما يزيلها به
تيمم عنها كالحدث ولا يعيد » . وقال الثلاثة « لا يتمم مع النجاسة » .
ومنع أبو حنيفة أن يصلى حتى يجد ما يزيلها به . وأجاز الشافعى أن يصلى
ويعيد .

وتتفق الصوفية مع الشافعى فى جواز الصلاة والاعادة خلافا للآخرين .

قال أبو حنيفة فى المشهور عنه وهو الأصح من قول الشافعى « لا بد
من ضربتين فى التيمم » . وقال مالك وأحمد « تجزىء ضربة واحدة » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة والشافعى فى أصح قوليه بوجوب ضربتين
فى التيمم ولا تجزىء ضربة واحدة خلافا لمالك وأحمد .

اتفق الثلاثة على عدم جواز التيمم لصلاة العيدين والجنائز فى الحضر
وأن خيف فوتها . وقال أبو حنيفة « يجوز التيمم مطلقا » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى جواز التيمم وإدراك صلاتى العيدين
والجنائز احتياطا ، خلافا للثلاثة والله أعلم ..

(باب المسح على الخفين)

اتفق الأئمة على جواز مسح الخف سفرا وحضرا ، وعلى جواز
الاقتصار على مسح أعلاه ، وعدم جواز الاقتصار على مسح أسفله ، وعلى
أن المسح مرة واحدة ، وعلى أنه متى نزع إحدى الخفين وجب نزع الأخرى ،
وعلى أن ابتداء مدة المسح من الحدث بعد اللبس لا من وقت المسح إلا ما حكى
عن أحمد فى رواية « أن ابتداءها من وقت المسح » .

وتتفق الصوفية مع الأئمة الأربعة فى جميع هذه الأحكام .

اتفق الثلاثة على أن مدة المسح للمقيم يوم وليلة ، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليها . وقال مالك « لا توقيت في مدة المسافر والمقيم بل يمسح كل منهما ما بدا له ما لم ينزعه أو تصيبه جنابة » .

وتتفق الصوفية مع الأئمة الثلاثة في أن مدة المسح للمقيم يوم وليلة ، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليها خلافاً لمالك .

وقال الشافعي « أن السنة هي مسح أعلى الخف وأسفله معا » . . وقال مالك « أن مسح الأعلى واجب والأدنى مستحب » ، وقال أحمد وأبو حنيفة « السنة مسح أعلاه فقط » .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في أن السنة هي مسح أعلى الخف وأسفله معا ، خلافاً للثلاثة .

قال مالك « لا يجرى في مسح الخف الاستيعاب لحل الفرض ، ولكن لو أدخل بمسح ما يحاذي القدم أعاد الصلاة استحباباً لا يجب الاستيعاب ، وإنما يجرى مسح الأكثر » ، وقال أبو حنيفة « لا يجرى إلا امتداد ثلاثة أصابع فأكثر » ، وقال الشافعي « يجرى ما يقع عليه اسم المسح » .

وتتفق الصوفية مع مالك في استيعاب المسح لحل الفرض ، بمعنى أنه لو أدخل بمسح ما يحاذي القدم أعاد الصلاة استحباباً ، خلافاً للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أنه لو مسح في الحضر ثم سافر يتم مسح مقيم ، وقال أبو حنيفة « أن لم يكمل مسح المقيم يتم مسح مسافر » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو مسح في الحضر ثم سافر يتم مسح مقيم ، خلافاً لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على بطلان المسح بانقضاء مدته . وقال مالك ببقاء طهارته ما لم يحدث لعدم توقيت المسح عنده .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في بطلان المسح ونقض الطهارة بانقضاء مدة المسح ، خلافاً لمالك .

قال الشافعي وأحمد « لو كان في الخف خرق يسير في محل الفرض بحيث يظهر منه شيء لم يجز المسح عليه » ، وقال مالك « يجوز المسح عليه ما لم يتفاحش » ، وقال أبو حنيفة « أن كان الخرق بمقدار ثلاثة أصابع ولو متفرقة لم يجز المسح عليه » ، وأن كان دونها جاز .

وتتفق الصوفية مع أحمد والشافعي في أرجح قوليه على أنه لو كان بالخف خرق يسير في محل الفرض بحيث يظهر منه شيء لم يجز المسح عليه ، خلافاً لمالك وأبي حنيفة في قوله المفصل .

قال الشافعى ومالك فى أرجح قوليهما عدم أجزاء المسح على
الجرموق ، وقال أبو حنيفة وأحمد « يجوز المسح عليه » ، وهو القول
الأخر عن مالك والشافعى ، وخلافاً لمالك والشافعى فى قولهما الأول بعدم
جواز المسح عليه .

اتفق الثلاثة على عدم جواز المسح على الجوربين ، وقال أحمد « يجوز
المسح عليهما إذا كانا صفيين » .

« وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى عدم جواز المسح على الجوربين » ،
خلافاً لأحمد .

قال أبو حنيفة والشافعى « من نزع وهو متطهر بالمسح غسل قدميه
سواء طالت المدة أو قصرت » ، وقال مالك وأحمد : « ان طالت المدة غسل
والأفلا » .

وتتفق الصوفية مع قول أبى حنيفة والشافعى احتياطاً ، خلافاً لمالك
وأحمد .

(باب الحيض)

اتفق الأئمة على سقوط فرض الصلاة عن الحائض مدة حيضها ، وعلى
عدم وجوب القضاء عليها ، كما اتفقوا على أنه يحرم على الحائض الطواف
واللبث بالمسجد ، وعلى تحريم وطئها حتى ينقطع دمها ، وعلى أنه إذا انقطع
دمها لأقل الحيض لم يجز وطؤها حتى تغتسل ، وعلى أنه يحرم بالنفاس
ما يحرم بالحيض .

وتتفق الصوفية مع الأئمة الأربعة فى جميع هذه الأحكام .

اتفق الثلاثة وأبو حنيفة فى أرجح قوليه على أن أول سن الحيض تسع
سنين ، والقول الآخر لأبى حنيفة خمس عشرة سنة .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة والأرجح من قولى أبى حنيفة فى أن أول
سن الحيض تسع سنين ، بمعنى أن البنت لو ادعت أنها رأت الحيض لتسع
سنين تصدق فى قولها ، خلافاً للقول الآخر لأبى حنيفة .

قال مالك والشافعى : « ليس لأمد انقطاع الحيض مدة معينة » ،
وانما الرجوع الى غالب طبيعة البلدان من حيث الحرارة والبرودة ، وقال
أبو حنيفة « أمده ستون سنة » ، وفى قول آخر « أمده فى الروايات الى
خمس وخمسين » ، وقال أحمد فى رواية « أمده خمسون » ، وفى رواية
أخرى : « ستون فى العربيات وخمسون فى العجميات » .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي في أنه ليس لأمد انقطاع الحيض مدة معينة ، وإنما هو بحسب عادة البلدان ، خلافا لأبي حنيفة في قوله ، ولاحمد في روايته .

وقال أبو حنيفة « أقل الحيض ثلاثة أيام ، وأكثره عشرة » ، وقال الشافعي « أقله يوم وليلة ، وأكثره خمسة عشر » ، وقال مالك « ليس لأقله حد ، ويجوز أن يكون ساعة ، وأكثره خمسة عشر » .

وتتفق الصوفية مع مالك في أنه لاحد لأقل الحيض ، فإنه يصدق ولو بساعة ، وأكثره خمسة عشر يوما ، خلافا لأبي حنيفة والشافعي .

قال أبو حنيفة والشافعي « أقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يوما » ، وقال أحمد « ثلاثة عشر يوما » ، وقال مالك « لا أعلم بين الحيضتين وقتا يعتمد عليه » ، وعن الأصحاب للشافعي أقله عشرة أيام .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة والشافعي في أن أقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يوما خلافا لأحمد ومالك والقول الآخر لبعض أصحاب الشافعي .

اتفق الثلاثة على تحريم الاستمتاع بما بين السرة والركبة من الحائض . وقال أحمد « يجوز الاستمتاع بما بين السرة والركبة من الحائض دون الفرج » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في تحريم الاستمتاع بما بين السرة والركبة من الحائض مطلقا ، خلافا لأحمد وهو الأحوط .

اتفق الثلاثة على أن من وطئ عامدا في الفرج لا غرم عليه . وقال أحمد « يستحب له التصديق بدينار أن وطئ في إقبال الدم » ، وبنصف دينار أن وطئ في أدباره ، وهو القول المشهور عن الشافعي .

وتتفق الصوفية مع الإمام أحمد في استحباب التصديق بدينار أن وطئ في إقبال الدم وبنصفه في أدباره وفقا للمشهور عن الشافعي ، وخلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على تحريم وطء من انقطع دمها حتى تغتسل ، ولو كان لدون أكثره لم يجز وطؤها حتى تغتسل أو يهضي وقت صلاة عليها .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في تحريم وطء من انقطع دمها حتى تغتسل ولو كان الانقطاع لأكثر الحيض ، خلافا لرأى أبي حنيفة المتقدم .

قال الشافعي وأحمد « ولو لم تجد ماء بعد الانقطاع فتتيمم ويحل وطؤها » ، وقال مالك وأبو حنيفة في المشهور « لا يحل وطؤها حتى تغتسل ، وأما الصلاة فتتيمم لها وتصلى » .

تتفق الصوفية مع مالك وأبى حنيفة في عدم حل وطئها حتى تغتسل ،
وأما عن الصلاة فنتيهم لها وتصلى ، خلافا للشافعى وأحمد .

اتفق الثلاثة على تحريم قراءة الحائض للقرآن ، وقال مالك فى احدى روايته « انها تقرأ الآيات اليسيرة » .

قال أبو حنيفة وأحمد « ان الحامل لا تحيض » ، وقال مالك والشافعى فى الأرجح عندهما أنها تحيض .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعى فى أنها تحيض احتياطاً للوقوع نادراً ، خلافاً لأبى حنيفة وأحمد .

اتفق الثلاثة على جواز وطء المستحاضة كما تصلى وتصوم ، وقال أحمد « يحرم وطؤها فى الفرج إلا ان خاف زوجها العنت » .

وتتفق الصوفية مع أحمد فى تحريم وطئها إلا ان خاف زوجها العنت ، خلافاً للثلاثة .

وقال أبو حنيفة وأحمد « أكثر النفاس أربعون يوماً » ، وقال مالك والشافعى « أكثره ستون يوماً » .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعى فى أن أكثر النفاس ستون يوماً خلافاً لأبى حنيفة وأحمد .

اتفق الثلاثة على جواز وطء النفساء اذا انقطع الدم قبل بلوغ الغاية واغتسلت . وقال أحمد « يمتنع فى ذلك الطهر الا بعد أربعين يوماً » .

وتتفق الصوفية مع الامام أحمد فى امتناع وطء النفساء الا بعد أربعين يوماً للاحتياط ، خلافاً للثلاثة . والله اعلم .

كتاب الصلاة

اتفق الأئمة على أن الصلوات المكتوبة خمس ، وأنها سبع عشرة ركعة ، وعلى أن من تركها جاحدا لوجوبها كفر ، وعلى أنها من الفروض التي لا يصح فيها النيابة بنفس ولا مال ، وكذلك اتفقوا على مشروعية الأذان والاقامة للخمس والجمعة ، وعلى أنه إذا اتفق أهل بلدة على تركها قوتلوا لأنها من شرائع الإسلام ، وعلى مشروعية التثويب في أذان الصبح خاصة ، واتفقوا على أن السنة في العيدين والكسوف والاستسقاء النداء بنحو (الصلاة جامعة) وعلى عدم الاعتداد إلا بأذان المسلم العاقل ، ولا يعتد بأذان المرأة للرجال ، وعلى الاعتداد بأذان الصبي المميز ، وأذان المحدث حدثا أصغر ، وعلى أن أول وقت الظهر زوال الشمس ، وعلى أن تأخير الظهر عن أول وقتها في شدة الحر أفضل إذا كان يصلها في مسجد الجماعة ، إلا عند أغلب أصحاب الشافعي فانهم شرطوا أن يكون ببلد حار في حق جماعة مسجد يقصدونه من بعد .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في جميع هذه الأحكام .

اتفق الثلاثة على عدم سقوط الفرض عن المكلف ما دام عقله ثابتا في رأسه ولو بإجراء الصلاة على قلبه ، وقال أبو حنيفة « من عاين الموت وعجز عن الإيماء برأسه سقط الفرض عنه » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم سقوط الفرض عن المكلف ما دام عقله ثابتا في رأسه ولو بإجراء الصلاة على قلبه ، خلافا لأبي حنيفة .

قال مالك والشافعي « من أغمى عليه بهرض أو بسبب مباح فلا قضاء لما غمته في حال اغمائه » ، وقال أبو حنيفة « يجب القضاء عليه إذا كان الاغماء يوما وليلة فاقبل ، فإن زاد على يوم وليلة لم يجب القضاء » . وقال أحمد « أن الاغماء لا يمنع وجوب القضاء بحال » .

وتتفق الصوفية مع الإمام أحمد في أن الاغماء لا يمنع وجوب القضاء على المغمى عليه بأي حال ، خلافا للثلاثة .

قال مالك والشافعي « من ترك الصلاة كسلا قتل - خدا لا كفرا - بالسيف وتجري عليه أحكام المسلمين من التجهيز والارث وغير ذلك » ، والصحيح من مذهب الشافعي قتله بصلاة واحدة إذا أخرها عن وقت الضرورة ويستتاب قبل القتل ، وقال أبو حنيفة « يصل على » ، وقال أحمد في إحدى روايتيه « يقتل بالسيف بترك صلاة واحدة » ، والمختار عن

جمهور أصحابه انه لكفره كالمرتد ، وتجري عليه احكام المرتدين ، فلا يصلى عليه ولا يورث ، ويكون ماله فيئا .

وتتفق الصوفية مع الامام احمد في المختار من احدى روايتيه عن جمهور أصحابه من انه يقتل بالسيف بترك صلاة واحدة ، ويكون حكمه حكم المرتدين . فلا يصلى عليه ، ولا يورث في ماله بل يكون فيئا . خلافا للثلاثة ورواية احمد الأخرى .

قال ابو حنيفة « اذا صلى الكافر الفرض أو النفل في المسجد في جماعة حكم بإسلامه » ، وقال الشافعي « لا يحكم بإسلامه الا اذا صلى في دار الحرب وأتى بشهادة الا اله الا الله وأن محمداً رسول الله » ، وقال مالك « لا يحكم بإسلامه الا أن صلى في الأمن مختاراً بخلاف ما اذا صلى خائفاً على نفسه ، فلا يحكم بإسلامه سواء صلى في جماعة منفرداً في مسجد أو غيره في دار الاسلام أو في غيرها » .

وتتفق الصوفية مع الامام مالك في أن الكافر لا يحكم بإسلامه الا اذا صلى في الأمن مختاراً لا خائفاً على نفسه ، حينئذ لا يحكم بإسلامه سواء صلى في جماعة أو منفرداً في مسجد أو غيره في دار الاسلام أو غيرها ، خلافاً لأبي حنيفة والشافعي .

اتفق الثلاثة على أن سنية الاذان والاقامة للخميس والجمعة وقال احمد « فرض كفاية على أهل الأمصار » .

وتتفق الصوفية مع احمد في أن الاذان والاقامة فرض كفاية على أهل الأمصار للخميس والجمعة ، خلافاً للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أن الاقامة ليست بالنسبة للنساء ، وقال الشافعي « انها سنة في حقهن » .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في أن الاقامة سنة في حق النساء خلافاً للثلاثة .

قال ابو حنيفة في رواية له « الاذان والاقامة للفوائت سنة » ، وقال مالك والشافعي « في الجديد يقيم ولا يؤذن » وقال احمد والشافعي في الراجح من مذهبه وابو حنيفة في الرواية الأخرى يؤذن للأولى ويقيم للباقي » .

وتتفق الصوفية مع احمد والشافعي في الراجح من مذهبه وأبي حنيفة في الرواية الأخرى في أنه يؤذن للأولى ويقيم للباقي ، خلافاً لمالك والشافعي في غير الراجح له ، وخلافاً لأبي حنيفة في روايته الأخرى .

قال ابو حنيفة « ان الاقامة مثنى مثنى كالآذان » ، وقال مالك « انها كلها فرادى » ، وقال الشافعي واحداً أنها فرادى اللفظ (قد قامت الصلاة) فانه مثنى .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في أن الإقامة مثنى مثنى كالآذان ،
خلافًا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أن التثويب سنة بعد الحيعلتين في آذان الصبح .
وقال أبو حنيفة « انه يكون بعد الفراغ من الآذان » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن التثويب سنة بعد الحيعلتين خلافًا
لأبى حنيفة .

اتفق الثلاثة على أن الترجيع في الشهادتين سنة ، وقال أبو حنيفة
« ليس بسنة » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن الترجيع في الشهادتين سنة ، خلافًا
لأبى حنيفة .

اتفق الثلاثة على جواز آذنين للصبح بلا كراهة أحدهما قبل الفجر ،
وقال أحمد « انه مكروه في شهر رمضان خاصة » ولعل ذلك لخوف الالتباس
أى ربما ظن عند سماع الآذان الثانى انه الأول فأكل الصائم أو جامع .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في جواز آذنين للصبح أحدهما قبل الفجر
بلا كراهة ، خلافًا لأحمد .

اتفق الثلاثة على الاعتداد بأذان الجنب ، وقال أحمد « لا يعتد بأذانه
بمحال » .

وتتفق الصوفية مع الإمام أحمد في عدم الاعتداد بأذان الجنب ،
خلافًا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على وجوب الظهر بزوال الشمس وجوبا موسما الى أن
يصير ظل كل شيء مثله ، وهو آخر وقتها . وقال أبو حنيفة « انه لا يتعلق
الوجوب بها الى آخر وقتها » ، وأن الصلاة في أول الوقت تقع نفلا ، وأن
أول الوقت عنده من الزوال وآخره عند صيرورة ظل كل شيء مثله ومثليه
على الأرجح .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن وجوب الظهر من زوال الشمس
وجوبا موسما الى أن يصير ظل كل شيء مثله ، خلافًا لأبى حنيفة .

قال الشافعى « أول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله بعد
ظل النوى » ، وقال مالك « آخر وقت الظهر هو أول وقت العصر على سبيل
الاشتراك » ، وقال أبو حنيفة « أول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء
مثله سوى ظل النوى وآخره غروب الشمس » ، والراجح من مذهب
أبى حنيفة أن أول وقت العصر من صيرورة ظل كل شيء مثليه الى غروب
الشمس ، وهو رأى أصحابه .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأبى حنيفة في أن أول وقت العصر من
صيرورة ظل كل شيء مثله سوى ظل الفء ، خلافا لمالك وأصحاب
أبى حنيفة .

وقال مالك والشافعى في الجديد « أول وقت المغرب غروب الشمس
لا يؤخر عنه في الاختيار عند مالك » . وفي الجواز عند الشافعى . وقال
أبو حنيفة وأحمد « لها وقتان أحدهما كقول مالك والشافعى في الجديد ،
والثاني يمتد الى أن يغيب الشفق الأحمر وهو الحمرة التي تكون بعد الغروب ،
وبه يدخل وقت العشاء عند مالك والشافعى وأحمد ، ويبقى الى الفجر » .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعى في الجديد من أن أول وقت المغرب
غروب الشمس لا يؤخر عنه ، خلافا للآخرين .

اتفق الثلاثة على أن المختار في صلاة الصبح وقت التغليس دون
الأسفار ، وقال أبو حنيفة « وقتها المختار هو الجمع بين التغليس والأسفار ،
فإن فات ذلك فالأسفار أولى من التغليس إلا في المزدلفة ، فإن التغليس أولى »

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في أن المختار لوقت الصبح هو الجمع
بين التغليس والأسفار ، فإن فات ذلك فالأسفار أولى من التغليس إلا في
المزدلفة » ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم « أسفروا بالفجر فإنه أعظم
للأجر » وذلك خلافا للثلاثة . والله أعلم .

(باب صفة الصلاة)

اتفق الأئمة على عدم صحة الصلاة إلا مع العلم بدخول الوقت ، وعلى
أن لها أركاناً داخلية فيها ، وعلى أن النية فرض ، وكذا تكبيرة الاحرام ،
والقيام مع القدرة والركوع والسجود والجلوس في التشهد الأخير ، وكذلك
اتفقوا على أن رفع اليدين سنة عند الاحرام ، وعلى وجوب ستر العورة
عن العيون ، وأنه شرط لصحة الصلاة ، وعلى استقبال القبلة إلا من عذر
كحالة شدة الخوف في الحرب ، وفي النقل للمسافر سفراً طويلاً على الرحلة
للضرورة مع كونه مأموراً بالاستقبال حال التوجه ، وفي تكبيرة الاحرام ،
ثم إن كان المصلى قريباً من الكعبة يتوجه الى عينها يقيناً ، وإن كان بعيداً
عنها فبالاجتهاد والخبر والتقليد لأهل الحى . وكذلك اتفقوا على مشروعية
التكبير في الركوع ، وعلى أن المصلى إذا جهر فيما سن له بالاسرار أو عكس
لا تبطل صلاته ، إلا فيما حكى عن بعض أصحاب مالك من أنه إن تعمد ذلك
بطلت صلاته ، واتفقوا على وضع اليدين على الركبتين في الركوع ، وعلى
أن التسبيح ثلاث .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في جميع هذه الأحكام .

اتفق الثلاثة وبعض أصحاب مالك وهو المختار على أن ستر العورة
شرط لصحة الصلاة ، حتى أنه لو صلى مكشوف العورة مع قدرته على

التستر كانت صلاته باطلة . وقال البعض الآخر من أصحاب مالك « ان التستر شرط واجب في نفسه الا أنه ليس من شرط صحة الصلاة ، فان صلى مكشوف العورة عامدا عصي وسقط عنه الفرض » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن ستر العورة شرط لصحة الصلاة تبطل بدونها مع القدرة على التستر ، خلافا للبعض من أصحاب مالك .

قال مالك والشافعي « تجب مقارنة النية للتكبير » ، وقال أبو حنيفة وأحمد « يجوز تقديمها عليه بزمن يسير » .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي في وجوب مقارنة النية للتكبير ، خلافا لأبي حنيفة وأحمد .

اتفق الثلاثة على تعيين لفظ الله أكبر لانعقاد الصلاة ، وقال أبو حنيفة « لا يتعين ذلك ، بل تنعقد الصلاة بكل لفظ يقتضي التعظيم والتفخيم ، كالجليل حتى ، لو قال (الله) ولم يزد عليه انعقدت » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في تعيين لفظ (الله أكبر) لانعقاد الصلاة .

اتفق الثلاثة على عدم انعقاد الصلاة بغير العربية لمن يحسنها ، وقال أبو حنيفة « تنعقد » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم انعقاد الصلاة بغير العربية لمن يحسنها ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على استحباب رفع اليدين في الركوع والرفع منه ، وقال أبو حنيفة « لا يستحب » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في استحباب رفع اليدين في الركوع والرفع ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على وجوب الاضطجاع مع الاستقبال لمن عجز عن القعود ، فان لم يستطع استلقى على ظهره واستقبل برجليه حتى يكون ايماءه في الركوع والسجود الى القبلة ، فان لم يستطع أن يوميء برأسه فيهما أو ما بطرفه ، وقال أبو حنيفة « انى أوافق على الاضطجاع والاستقبال لمن عجز عن القعود وعلى الاستلقاء على الظهر والاستقبال بالرجلين لمن لم يستطع القعود فيوميء رأسه في استقبال القبلة ، ولكنى أخالف الثلاثة في الأيماء بالطرف لمن لم يستطع الأيماء بالرأس ، وأقول سقط عنه الفرض حينئذ » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في الأيماء بالرأس ، ولا تسقط الصلاة عن المريض الا اذا عجز عن الأيماء بالطرف ، خلافا لأبي حنيفة قبل ذلك .

اتفق الثلاثة على وجوب القيام في الفرض على المصلى في سفينة ما لم يخش الفرق أو دوار الرأس ، وقال أبو حنيفة « لا يجب القيام في السفينة » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في وجوب القيام في الفرض على المصلى في سفينة ما لم يخش الفرق أو دوار الرأس ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على استحباب وضع اليمين على الشمال في القيام أو بدله ، وقال مالك في الأشهر « انه يرسل يديه ارسالا » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في استحباب وضع اليمين على الشمال في القيام أو بدله ، خلافا لمالك .

وقال أبو حنيفة وأحمد في أشهر الروايتين عنه « يضع يديه تحت السرة » وقال الشافعي ومالك في روايته الأخرى « تحت الصدر وفوق السرة » .

وتتفق الصوفية مع الامامين أبي حنيفة وأحمد في وضع اليدين تحت السرة ، خلافا للشافعي ومالك .

اتفق الثلاثة على استحباب دعاء الافتتاح بعد التكبير وقبل القراءة . وقال مالك « لا يستحب ، بل يفتتح بالقراءة بعد التكبير » ، وفي الأشهر المنثى به عند أبي حنيفة عدم استحباب دعاء الافتتاح بعد التكبير الا في صلاة الجنائز .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في استحباب دعاء الافتتاح بعد التكبير وقبل القراءة ، خلافا لمالك .

قال الشافعي « يسن التعود اول كل ركعة » ، وقال أبو حنيفة « يسن أول الركعة الأولى » ، وقال مالك « لا يتعوذ في الفريضة » .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في التعود اول كل ركعة ، خلافا للامامين أبي حنيفة ومالك .

قال الشافعي ومالك وأحمد « تجب القراءة في كل ركعة » ، وقال أبو حنيفة « لا تجب الا في الأوليين فقط » ، وقال مالك في إحدى روايته « انه أن ترك القراءة في ركعة واحدة من صلاته سجد للسهو » وأجزأته صلاته الا الصبح فانه أن ترك القراءة في إحدى ركعتيها استأنف الصلاة .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أن القراءة واجبة في كل ركعة خلافا لأبي حنيفة ومالك .

اتفق الثلاثة على عدم وجوب القراءة على المأموم خلف الإمام ، بل قال أبو حنيفة « انها ليست بسنة مطلقا ، سواء جهر الإمام أو أسر » ،

وكره مالك القراءة فيها يجهر فيه الإمام سواء سمع قراءته أو لم يسمع ، وقال أحمد « ان القراءة مستحبة فيما خفت فيه الإمام » ، وقال الشافعى « ان القراءة واجبة على المأموم مطلقا » .

وتتفق الصوفية مع الإمام الشافعى فى وجوب القراءة مطلقا ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على تعيين القراءة بالفاتحة فى كل صلاة ، وعدم القراءة بغيرها ، وقال أبو حنيفة « لا تتعين القراءة بالفاتحة » ، وتجزىء القراءة ولو بآية من القرآن .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى تعيين قراءة الفاتحة فى كل صلاة ، خلافا لأبى حنيفة .

قال أبو حنيفة ومالك « ليست بالبسلة من الفاتحة ، فلا تجب » ، بل قال مالك « يستحب تركها » ، وقال الشافعى وأحمد « ان البسلة من الفاتحة فتجب قراءتها » .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد فى أن البسلة من الفاتحة تجب قراءتها معها ، خلافا لأبى حنيفة ومالك .

مذهب أبى حنيفة وأحمد الأسرار بالبسلة ، ومذهب الشافعى الجهر بها ، وبعض أصحاب الشافعى يقولون « ينبغى القراءة بالاخفاء والاظهار والتفخيم والترقيق والادغام ونحو ذلك » ، وبعضهم يقول لا ينبغى ذلك فى الصلاة لئلا ينشغل المصلى عن كمال الاقبال على مناجاة الحق تبارك وتعالى .

وتتفق الصوفية مع الشافعى فى الجهر بها فى الجهرية والأسرار بها فى السرية ، خلافا للباقيين .

قال أبو حنيفة ومالك « من لا يحسن الفاتحة ولا غيرها من القرآن يقوم بقدرها » ، وقال الشافعى « يسبح بقدرها » .

وتتفق الصوفية مع الشافعى فى أن من لم يحسن قراءة الفاتحة أو غيرها من القرآن يسبح قدرها ، خلافا لأبى حنيفة ومالك .

اتفق الثلاثة على عدم اجزاء القرآن بغير العربية مطلقا ، وقال أبو حنيفة « ان شاء قرأ بالعربية وان شاء قرأ بالفارسية » ، وقال أبو يوسف ومحمد من أصحاب أبى حنيفة « ان أحسن الفاتحة بالعربية لم يجزئه غيرها ، وان لم يحسنه أجزاه أن يقرأها بلغته » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى عدم اجزاء القرآن بغير العربية مطلقا ، خلافا لأبى حنيفة وصاحبه .

قال أبو حنيفة « لو قرأ في صلاته من مصحف بطلت صلاته » ، وقال الشافعي وأحمد في إحدى روايته « لا تبطل » ، وقال مالك وأحمد في الرواية الأخرى « يجوز ذلك في النافلة دون الفريضة » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في بطلان صلاة من يقرأ من المصحف خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة « لا يجهر بالتأمين ، سواء ذلك الإمام والمأموم » ، وقال أحمد والشافعي في أرجح القولين له « يجهر به الإمام والمأموم » ، وعند مالك روايتان من غير ترجيح .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في الجهر بالتأمين ، وأن يكون ذلك من الإمام والمأموم خلافا للباقيين .

اتفق الثلاثة — وهو الأرجح عن الشافعي — على عدم سن سورة بعد الفاتحة من غير الركعتين الأوليين ، والقول الآخر عند الشافعي أنه يسن قراءة سورة بعد الفاتحة في غير الركعتين الأوليين .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة على عدم سنية قراءة سورة بعد الفاتحة في غير الركعتين الأوليين ، خلافا للشافعي في إحدى روايته .

اتفق الثلاثة على أن المصلي إذا مر بآية رحمة أو عذاب يستحسن أن يتعوذ ، وقال أبو حنيفة « يكره ذلك » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في استحباب الاستعاذة إذا مر المصلي بآية رحمة أو عذاب خلافا لأبي حنيفة .

وقال مالك والشافعي « يستحب الجهر للمنفرد في الجهرية » ، وقال أحمد « لا يستحب » ، وقال أبو حنيفة « المنفرد في الجهر بالخيار أن شاء جهر وأسمع نفسه وأن شاء أسمع غيره وأن شاء أسر » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن المنفرد في الجهرية بالخيار أن شاء جهر وأسمع نفسه وغيره ، وأن شاء أسر فلا يسمع إلا نفسه خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود ، وقال أبو حنيفة « بسنيتهما فيهما » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن الطمأنينة في الركوع والسجود واجبة خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على أن التسبيح في الركوع والسجود سنة ، وقال أحمد « أنه واجب » ، وكذا القول في التسبيح والدعاء بين السجدين إلا أن تركه ناسيا لا يبطل الصلاة » .

وتتفق الصوفية مع الإمام أحمد في أن التسبيح في الركوع والسجود واجب . خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على وجوب الرفع من الركوع والاعتدال ، وقال أبو حنيفة « لا يجب الرفع » وأنه يجزئه أن ينحط من الركوع الى السجود مع الكراهة .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في القول بوجوب الرفع من الركوع والاعتدال خلافا لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة وأحمد « ان الإمام يزيد على قوله (سمع الله لمن حمده) ولا يزيد المأموم على قوله (ربنا لك الحمد) ، وكذلك قال مالك في إحدى روايته » ، وفي الرواية الأخرى قال بجواز الزيادة في حق المنفرد ، وقال الشافعي « بالجمع بين الذكرين للإمام والمأموم والمنفرد » .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في القول بالجمع بين الذكرين للإمام والمأموم والمنفرد ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة « ان الفرض في السجود وضع الجبهة والأنف » ، وقال الشافعي « وضع الجبهة واجب ، وفي بقية الأعضاء له قولان أظهرهما الوجوب ، وهو المشهور عن مذهب أحمد ، أما الأنف فالأصح من مذهب الشافعي أنه مستحب وهو إحدى الروايات عن أحمد . وقال مالك « ان الفرض يتعلق بالجبهة والأنف » ، فان أخل به أعاد في الوقت استحبابا وأن خرج الوقت لم يعد » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك في القول بأن وضع الجبهة والأنف في السجود فرض ، خلافا للشافعي وأحمد .

قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته « يجزئ السجود على كور العمامة » ، وقال الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى « السجود على كور العمامة لا يجزئ » .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في إحدى روايته في القول بعدم أجزاء السجود على كور العمامة خلافا لأبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته .

قال أبو حنيفة وأحمد والشافعي في أصح القولين له « لا يجب كشف اليدين » ، وقال مالك والشافعي في القول الآخر له « يجب كشف اليدين » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في القول بعدم وجوب كشف اليدين خلافا لمالك والشافعي في القول الآخر بوجوب كشف اليدين .

اتفق الثلاثة على أن الجلوس بين السجدين واجب ، وقال أبو حنيفة « أنه سنة » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن الجلوس بين السجدين واجب ،
خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على عدم استحباب الاستراحة ، بل ينهض من السجدين
معتمدا على يديه ، وقال الشافعي « انها سنة » ، وقال أبو حنيفة
« لا يعتمد بيديه على الأرض » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة « في عدم استحباب الاستراحة » ، ومع
أبي حنيفة في النهوض مع عدم الاعتماد باليدين على الأرض ، خلافا للشافعي
وغير أبي حنيفة في النهوض .

قال أبو حنيفة وأحمد « أن التشهد الأول واجب » ، وقال مالك
« انه سنة » وقال الشافعي « انه مستحب » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في أن التشهد الأول واجب ،
خلافا للثلاثة .

قال الشافعي « ان الافتراش في التشهد الأول سنة ، وكذا التورك في
التشهد الثاني » ، وقال أبو حنيفة « ان الافتراش في التشهدين سنة » ،
وقال مالك « ان التورك فيهما سنة » .

وتتفق الصوفية مع مالك في أن التورك في التشهدين سنة ، خلافا
لأبي حنيفة والشافعي .

قال أبو حنيفة ومالك « ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
في التشهد الأخير سنة » ، وقال الشافعي وأحمد في أشهر الروايتين عنه
أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير فرض .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أشهر الروايتين له من أن
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير فرض ، خلافا
لأبي حنيفة ومالك .

اتفق الثلاثة على أن سلام التحلل من الصلاة ركن ، وقال أبو حنيفة
« انه ليس بركن » ، وقال الشافعي « الركن هو التسليمة الأولى فقط
لكل مصل » ، وقال مالك « التسليمة الأولى ركن للإمام والمنفرد فقط »
وقال أحمد « ان التسليمتان واجبتان » ، وعند أبي حنيفة أن التسليمتين
سنتان .

وتتفق الصوفية مع الإمام أحمد في أن التسليمتين واجبتان ، خلافا
للثلاثة .

قال مالك وأحمد « تجب نية الخروج من الصلاة » ، وعند الشافعي
في الأرجح أنها مستحبة .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في وجوب نية الخروج من الصلاة ،
خلافا للشافعي ، والله أعلم .

(باب شروط الصلاة)

تقدم بعض ما اتفقوا عليه ، وعلى أن السرة من الرجل ليست بعورة .
وعلى استحباب رد السلام بالإشارة ، وعلى عدم كراهة قتل الحية والعقرب
في الصلاة ، وعلى بطلانها بالأكل والشرب ناستيا الا عند الامام أحمد
في النافلة .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في جميع هذه الأحكام .

قال أبو حنيفة والشافعي — وهي إحدى الروايتين عن مالك وأحمد —
« عورة الرجل ما بين سرتة وركبتيه » ، والروايتان الأخريتان عنهما
أنهما القبل والدبر فقط .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة والشافعي على أن عورة الرجل ما بين
سرتة وركبتيه ، خلافا للروايتين عن مالك وأحمد .

اتفق الثلاثة على أن الركبة من الرجل ليست بعورة ، وقال أبو حنيفة
وبعض أصحاب الشافعي « أنها عورة » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي في أن الركبة
من الرجل عورة ، خلافا للثلاثة .

قال مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايتيه « أن الحرة كلها عورة
الا وجهها وكفيها » ، وفي الرواية الأخرى لأحمد « الا وجهها فقط » ، وقال
أبو حنيفة « الا وجهها وكفيها وقدميها » .

وتتفق الصوفية مع رواية أحمد الأخيرة القائلة بأن الحرة كلها عورة
الا وجهها فقط ، خلافا للثلاثة وروايته الأولى .

قال مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايتيهما « عورة الأمة في
الصلاة ما بين سرتها وركبتها كالرجل » ، والرواية الأخرى للشافعي وأحمد
« أنها القبل والدبر فقط » ، وقال أبو حنيفة « عورتها كالرجل وتزيد عليه
بأن جميع ظهرها وبعطنها وفخذها عورة » ، وقال بعض أصحاب الشافعي
« أن الأمة كلها عورة الا موضع التقلب منها وهو الرأس مع الساعدين
والساق » .

وتتفق الصوفية مع ما قاله بعض أصحاب الشافعي في أن الأمة كلها
عورة الا موضع التقلب منها خلافا للأئمة .

قال أبو حنيفة « لو انكشف من السواطين قدر الدرهم لم تبطل الصلاة ، وان كان أكثر من ذلك بطلت » . وفي رواية عنه « اذا انكشف من الفخذ أقل من الربع لم تبطل » ، وقال الشافعي « تبطل الصلاة بانكشف الصورة مطلقا » ، وقال أحمد « ان كان الانكشاف يسيرا لم يضر » ، وان كان كثيرا بطلت ، ومرجع الكثير واليسير العرف » ، وقال مالك « ان كان قادرا على ستر ذلك المنكشف من العورة وصلى مكشوفنا بطلت صلاته ، والا فلا » .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في أن الصلاة تبطل بانكشف الصورة مطلقا خلافا للثلاثة .

قال مالك والشافعي « اذا لم يجد المصلي ثوبا لزمه أن يصلي قائما ويركع ويسجد وصلاته صحيحة » ، وقال أبو حنيفة « هو خير بين أن يصلي جالسا أو قائما » ، وقال أحمد « يصلي قائما ويومئ بالركوع والسجود » .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي في أن المصلي اذا لم يجد ثوبا لزمه أن يصلي ويركع ويسجد وصلاته صحيحة ، خلافا لأبي حنيفة وأحمد .

اتفق الثلاثة على أن الطهارة من النجس في الثوب واليدين والمكان شرط لصحة الصلاة ، وقال مالك في أصح رواياته « ان صلى عالما بها لم تصح صلاته ، وان صلى جاهلا أو ناسيا صحت » والرواية الثانية الصحة مطلقا والرواية الثالثة البطلان مطلقا .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن طهارة اليدين والثوب والمكان شرط لصحة الصلاة ، خلافا لمالك في رواياته .

قال مالك والشافعي « من صلى خلف جنب غير عالم بذلك فصلاته صحيحة » ، وقال أبو حنيفة « باطلة » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن من صلى خلف جنب غير عالم فصلاته باطلة ، خلافا لمالك والشافعي .

قال مالك وأحمد والشافعي في الجديد — أو سبقه الحدث بطلت ، وقال أبو حنيفة — في القديم « ينبغي عن صلاته بعد الطهارة » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن من صلى خلف من سبقه الحدث غير عالم بذلك ثم علم بطلت صلاته ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على الاكتفاء بغلبة الظن بدخول وقت الصلاة لوجوبها ، وقال مالك « لا تكفى غلبة الظن وإنما يشترط العلم بدخول الوقت » .

وتتفق الصوفية مع الإمام مالك في اشتراط العلم بدخول الوقت ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على عدم الاعادة اذا صلى بالاجتهاد الى جهة ثم بان الخطأ ، وقال الشافعى فى الأرجح « يعيد فى الوقت ثم يقضى بعده » .

وتتفق الصوفية مع الشافعى فى أن من صلى بالاجتهاد الى جهة ثم بان الخطأ يعيد الصلاة فى الوقت ويقضيها بعده ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على عدم بطلان الصلاة بالكلام ناسيا أو جاهلا بالتحريم أو سبق لسانه حيث لم يطل ، وقال أبو حنيفة « تبطل الصلاة بالكلام ناسيا إلا بالسلام » ، وقال الشافعى « اذا طال الكلام فالأصح البطلان » ، وقال مالك « ان كان الكلام لمصلحة الصلاة كأعلام الامام بسهوة اذا لم يتنبه إلا بالكلام فلا تبطل » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى بطلان الصلاة بالكلام ناسيا إلا بالسلام ، ومع مالك فى أن الكلام أن كان لمصلحة الصلاة فلا تبطل ، خلافا لباقي الأئمة .

قال الشافعى « من نابه شيء فى صلاته فان كان ذكرا سبح ، وان كان أنثى صفتت » ، وقال مالك باستحبابهما جميعا .

وتتفق للصوفية مع الشافعى فى أن من نابه شيء فى صلاته سبح ان كان ذكرا ، وصفتت ان كانت أنثى .

اتفق الثلاثة على أنه اذا أفهم الشيخ تحذيرا أو اذا لا تبطل الصلاة ، وقال أبو حنيفة « تبطل إلا أن يقصد تحذيرا ، الامام أو دفع المارين بين يديه » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى أنه اذا أفهم الشيخ تحذيرا تبطل الصلاة إلا أن يقصد تنبيه الامام أو دفع المارين بين يديه ، خلافا للثلاثة .

البكاء من خشية الله مبطل للصلاة عند بعض الأئمة كالشافعى ان كان جهرًا وغير مبطل لها عند البعض كأبى حنيفة ومالك .

وتتفق الصوفية مع غير الشافعى فى أن البكاء من خشية الله تعالى غير مبطل للصلاة ، خلافا للشافعى وغيره .

اتفق الثلاثة على عدم بطلان الصلاة بمرور حيوان بين يديه ولو كان حائضا أو حمارا أو كلبا أسود ، وقال أحمد « يقطع الصلاة بمرور الكلب الأسود وفى مس الحمار والمرأة » .

وتتفق الصوفية مع أحمد فى قطع الصلاة بمرور الكلب الأسود وفى مس الحمار والمرأة خلافا للثلاثة .

قال مالك والشافعى « يجوز للرجل أن يصلى وإلى جانبه امرأة » ، وقال أبو حنيفة « ان نوى الامام امامة الرجل والمرأة وحازت المرأة الرجل فى الصلاة بطلت صلاته » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في بطلان صلاة الرجل وبجانبه امرأة بمقارنة صحبتها في الصلاة واثمهما بإمام واحد ، خلافا لمالك والشافعي .

قال أبو حنيفة والشافعي « تصح في المواضع المنهي عن الصلاة فيها مع الكراهة » ، وبه قال مالك « إلا في المقبرة المنيوشة » ، فإن كانت غير منيوشة كرهت وأجزأت » ، وقال أحمد « تبطل الصلاة في هذه المواضع على الإطلاق وذلك مثل المقبرة والمجزرة والحمام والمزيلة وقارعة الطريق وأعطان الأبل » .

وتتفق الصوفية مع الإمام أحمد في بطلان الصلاة في المواضع المنهي عن الصلاة فيها مثل المقبرة والمجزرة .. الخ على الإطلاق ، خلافا للثلاثة .
والله أعلم ..

(باب سجود السهو)

اتفق الأئمة على مشروعيته في الصلاة ، وعلى جبره للسهو الحاصل فيها وعلى الاكتفاء بسجديتين وأن كثر السهو فيها ، وعلى عدم سجود المأموم لو سها خلف الإمام ، وعلى أن سهو الإمام يلحق المأموم .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في كل هذه الأحكام .

قال أحمد والكرخي من الحنفية « يجب سجود السهو في حالتي النقصان والزيادة على السواء » ، وقال مالك « يجب في النقصان ويسن في الزيادة » ، وقال الشافعي وأبو حنيفة في رواية « أنه سنة مطلقا » .

وتتفق الصوفية مع أحمد والكرخي في أن السجود للسهو في حالتي النقصان والزيادة على السواء خلافا لباقي الأئمة .

قال أبو حنيفة في رواية والشافعي في الأرجح « موضع سجود السهو قبل السلام مطلقا » ، وقال مالك « أن كان عن نقصان في الصلاة فمحلّه قبل السلام وإن كان عن زيادة فبعده ولو اجتمع سهوان بالنقص والزيادة فمحلّه قبل السلام أيضا » ، وقال أحمد « هو قبل السلام إلا أن يسلم من النقصان في صلاته ساهيا أو شك في عدد الركعات فبنى على غالب فهمه فإنه يسجد بعد السلام » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في روايته والشافعي في الأرجح بأن محل سجود السهو هو قبل السلام مطلقا ، خلافا للباقيين .

قال مالك والشافعي « من شك في عدد الركعات أخذ بالأقل وبنى على اليقين » ، وكذا قال أبو حنيفة في المنفرد ، وعنه في الإمام روايتان أحدهما « يبنى على غلبة الظن » ، وقال أحمد « أن حصل الشك منه

مرة بطلت صلاته » ، وإن كان يعتاد الشك وتكرر منه غيبى على غالب ظنه بحكم التحرى ، وإن لم يقع له ظن بنى على الأقل .

وتتفق الصوفية مع الإمام أحمد في أن المصلى إذا حصل منه الشك مرة بطلت صلاته ، وإن كان يعتاد الشك وتكرر منه غيبى على غلبة ظنه بحكم التحرى ، وإن لم يقع ظن بنى على الأقل ، وذلك خلافا لباقي الأئمة .

قال الشافعى « من ترك التشهد الأول فذكره بعد انتصابه قائما لم يعد له وسجد للسهو ، وإن كان قبل ذلك عاد وسجد للسهوان بلغ حد الرابع » وقال أحمد « أن ذكره بعد انتصابه ولم يقم فهو مخير والأولى ألا يرجع ويسجد للسهو » ، وقال مالك « أن غارقت اليثاء الأرض لم يرجع على أنه أن قام إلى خامسة سنها ثم ذكر فأنه أن كان لم يجلس في الرابعة للتشهد تشهد وجلس للسهو ، وإن كان قد تشهد بعد الرابعة سجد فقط » وقال أبو حنيفة في رواية « أنه أن ذكر قبل أن يسجد في الخامسة رجع إلى الجلوس ، وإن ذكر بعد ما سجد فيها سجدة فإن كان قد تعدد في الرابعة تعدد التشهد بطل فرضه وصار الجميع نفلا » .

وتتفق الصوفية مع الشافعى في أن من ترك التشهد الأول فذكره بعد انتصابه قائما لم يعد وسجد للسهو ، وإن كان قبل ذلك عاد وسجد للسهو أيضا أن بلغ حد الرابع خلافا لباقي الأئمة .

قال أحمد « من أخبره جماعة بأنه ترك ركعة مثلا لا يرجع إلى قولهم ويجب عليه العمل بيقين نفسه » ، وقال أبو حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه « يرجع إلى قولهم » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه من أن من أخبره جماعة بأنه ترك ركعة مثلا فإنه يرجع إلى قولهم ، خلافا لرواية أحمد الأخرى .

قال الشافعى « لا سجود لترك سنون إلا القنوت والتشهد الأول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده » ، وقال أبو حنيفة « يسجد لترك تكبيرات العيد ، ولترك الجهر في موضعه ، أو الأسرار في موضعه أن كان أمما » ، وقال مالك أيضا « أنه يسجد لترك تكبيرات العيد ، ولترك الجهر والأسرار في موضعيهما أن كان أمما ، إلا أنه اختلف في موضع السجود عنده فإن جهر في موضع الأسرار سجد بعد السلام ، وإن أسر في موضع الجهر سجد قبل السلام » ، وقال أحمد « أن سجد لمثل ذلك فحسن ، وإن تركه فلا بأس به » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه يسجد لترك تكبيرات العيد ، ولترك الجهر والأسرار في موضعيهما أن كان أمما ويسجد قبل السلام مطلقا ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على طلب المأموم سجود الإمام إذا سها أمامه ولم يسجد ، وقال أبو حنيفة « لا يسجد أمامه » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في طلب المأموم سجوداً أمامه إذا سها
أمامه ولم يسجد ، خلافاً لأبي حنيفة . والله أعلم .

(باب سجود التلاوة)

أجمعوا على أنه يشترط لسجود التلاوة شروط الصلاة من طهارة
الثوب والبدن والمكان ، وعلى أنه لو قرأ آية سجدة على غير طهر لم يسجد
لا في الحال ولا بعد تطهره إلا في قول لبعض الشافعية بأنه يتطهر ويأتى
بالمسجود .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في كل هذه الأحكام .

اتفق الثلاثة على أنه سنة للقارئ والمستمع على السواء ، وقال
أبو حنيفة « أنه واجب » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن سجود التلاوة واجب على القارئ
والمستمع على السواء ، خلافاً للثلاثة .

اتفق الثلاثة على عدم تأكد السجود في حق السامع من غير استماع ،
وقال أبو حنيفة « أنهما سواء » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن سجود التلاوة عليهما سواء ،
خلافاً للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أن المستمع في الصلاة لتلاوة من ليس في الصلاة
لا يسجد في الصلاة ولا بعد الفراغ منها ، وقال أبو حنيفة « يسجد
إذا فرغ » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن المستمع للتلاوة وهو في الصلاة
من ليس في الصلاة يسجد للتلاوة بعد الفراغ من الصلاة ، خلافاً للثلاثة .

قال الشافعي وأحمد « في سورة الحج سجدتان » ، وقال أبو حنيفة
ومالك « ليس فيها إلا السجدة الأولى فقط » ، وقال الشافعي وأحمد في
الرواية المشهورة « أنها سجدة شكر تستحب في غير الصلاة » ، وقال
أبو حنيفة ومالك وأحمد في الرواية الأخرى « أنها من عزائم السجود
وليست بسجدة شكر » .

وتتفق الصوفية مع القائلين بأن في سورة الحج سجدتان خلافاً
للثلاثين .

اتفق الثلاثة على أن في الفصل ثلاث سجدات « في النجم والانشقاق
والعلق » ، وقال مالك في المشهور عنه « لا يسجد في الفصل » فالسجدات
عنده إحدى عشرة ماعداً السجدة الأخيرة في الحجر .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن في الفصل ثلاث سجودات في النجم والانشقاق والعلق ، وأن السجودات أربع عشرة سجدة خلافاً للمالك .

اتفق الثلاثة على عدم قيام الركوع مقام سجود التلاوة لمن قرأ في الصلاة ، وقال أبو حنيفة « يقوم مقامه استحباباً » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم قيام الركوع مقام السجود لمن قرأ في الصلاة ، خلافاً لأبي حنيفة .

قال مالك والشافعي « لا يكره للإمام قراءة السجدة في الصلاة » ، وقال أبو حنيفة « تكره قراءة آيتها فيما يسر به دون ما يجهر به » ، وكذا قال أحمد « حتى لو أسر فيها لم يسجد » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في أنه يكره للإمام قراءة آية السجدة فيما يسر به دون ما يجهر به خلافاً للمالك والشافعي

قال الشافعي « لو سجد الإمام للتلاوة فلم يتابعه المأموم بطلت صلاته ، كما لو ترك القنوت معه » ، وقال غيره « لا تبطل ، لأن ذلك سنة في الصلاة » .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في أنه لو سجد الإمام للتلاوة ولم يتابعه المأموم بطلت صلاة المأموم خلافاً لغيره .

قال الشافعي وأحمد « سجود التلاوة يفتقر إلى السلام » ، وقال أبو حنيفة ومالك « يكر للسجود وللرفع ولا يسلم » .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في افتقار سجود التلاوة إلى السلام ، خلافاً لأبي حنيفة ومالك .

اتفق الثلاثة على أنه لو كرر آية مراراً لا تكفيه سجدة واحدة عن الجميع وقال أبو حنيفة « تكفيه السجدة الواحدة » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو كرر آية واحدة مراراً لا تكفيه سجدة واحدة عن الجميع ، خلافاً لأبي حنيفة ، والله أعلم .

(باب سجود الشكر)

قال الشافعي وأحمد « يستحب سجود الشكر عند تجدد نعمة أو اندفاع نقمة » ، والصحيح من مذهب مالك أنه لا بأس به ، والرواية الأخرى عنه أنه مكروه ، وأما أبو حنيفة رحمه الله فإنه لم يره .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أنه يستحب سجود الشكر عند
تجدد نعمة أو اندفاع فتنة ومقا للصحيح من مذهب مالك ، وخلافا للرواية
الأخرى له ولأبي حنيفة .

والله أعلم

(باب السنن والنوافل)

اتفق الأئمة على أن الرابعة سنة ، وهي ركعتان قبل الفجر وركعتان
قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وعلى
وجوب وقت الفوائت من الفرائض .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في كل هذه الأحكام .

قال مالك والشافعي « أكد الرواتب مع الفرائض الوتر » ، وقال
أبو حنيفة « الوتر واجب أي فرض مهلي يراعى معه الترتيب ، بمعنى
أنه لا تصح صلاة صبح اليوم التالي قبل صلاة وتر الليل الذي قبله » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن الوتر واجب ، خلافا لمالك
والشافعي .

قال الشافعي « يستحب أربع قبل الظهر وأربع بعدها » ، وقال
أبو حنيفة « أربعاً قبل الظهر واثنين بعده » ، وشدد في سنة العشاء التي
قبلها فجعلها أربعاً كما جعل التي بعدها أربعاً أيضاً .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في أنه يستحب صلاة أربع قبل الظهر
وأربع بعدها خلافاً لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على أن السنة في صلاة التطوع بالليل والنهار أن يسلم
من كل ركعتين ، وأجازوا أن يسلم من كل ركعة . وقال أبو حنيفة « صلاة
الليل أن شاء سلم من ركعتين أو أربع أو ستاً أو ثمان ، أما بالنهار
فيسلم من كل أربع ، ومنع السلام من كل ركعة ، لأن عنده عدم صحة
التنفل بالوتر » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن السنة في صلاة التطوع بالليل
والنهار أن يسلم من كل ركعتين ، ومع أبي حنيفة في عدم صحة التنفل
بالوتر .

قال الشافعي وأحمد « أقل التواتر ركعة وأكثره إحدى عشرة ركعة
وأقل الكمال ثلاث » ، وقال أبو حنيفة « الوتر ثلاث ركعات بتسليم واحدة
ولا يزيد عليها ولا ينقص عنها » . وقال مالك « الوتر ركعة قبلها شفع ولاحد
لما قبلها من الشفع ولكن أقله ركعتان » .

وتتفق الصوفية مع مالك في أن الوتر ركعة قبلها شفع ولا حد لما قبلها من الشفع « ولكن أقله ركعتان ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة والشافعي « من أوتر ثم تهجد لا يعيد الوتر » ، وقال أحمد « يشفعه بركعة ثم يعيد . »

وتتفق الصوفية مع أحمد في أن من أوتر ثم تهجد يعيد الوتر ، خلافا لأبي حنيفة والشافعي .

قال الشافعي ومالك في المشهور عنه « أن القنوت مستحب في النصف الثاني من رمضان في آخر ركعة منه » ، وقال أبو حنيفة وأحمد « أنه مستحب في الوتر في جميع السنة » ، وبه قال جماعة من الشافعية كابن عبدان وأبي منصور بن مهران وأبي الوليد النيسابوري .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في أن القنوت مستحب في الوتر في جميع أيام السنة ، خلافا للشافعي ومالك .

اتفق الثلاثة على أن صلاة التراويح عشرون ركعة وأنها في الجماعة أفضل ، « وقال مالك في إحدى الروايات عنه : « أنها ست وثلاثون وأن فعلها في البيت أحب إليه » ، وقال أبو يوسف — من أصحاب أبي حنيفة — « من قدر على أن يصلي التراويح في بيته كما يصلي مع الإمام فالأحب أن يصلي في بيته » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن صلاة التراويح عشرون ركعة ، وأنها في المسجد بالجماعة أفضل من البيت ، خلافاً لمالك وأبي يوسف .

اتفق الثلاثة على جواز قضاء الفوائت في الأوقات المنهي عنها ، وقال أبو حنيفة « لا يجوز قضاء الفوائت في الأوقات المنهي عنها » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في عدم جواز قضاء الفوائت في الأوقات المنهي عنها خلافاً للثلاثة .

قال الشافعي في الأرجح ، وأحمد في إحدى روايته « يسن قضاء ما فات من السنن الرواتب ولو في أوقات الكراهة كالفرائض » ، وقال أبو حنيفة « لا يقضى إذا خرج وقتها ما عدا سنة الفجر فإنها تقضى قبل الزوال مع فرضها » ، وقال مالك « لا تقضى » ، وهو القول القديم للشافعي .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن ما فات من السنن لا يقضى إذا خرج وقتها ما عدا سنة الفجر فإنها تقضى قبل الزوال مع فرضها ، خلافاً للثلاثة .

له أن يصلي تحية ولا غيرها » ، وقال أبو حنيفة ومالك « أنه إذا أمن

فوات الركعة الثانية من الصبح اشتغل بركعتي الفجر خارج المسجد فيما إذا أقيمت الصلاة وهو خارج المسجد .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك في أنه إذا أمن فوات الركعة الثانية من الصبح اشتغل بركعتي الفجر خارج المسجد فيما إذا أقيمت الصلاة وهو خارج المسجد ، وكذا بالقياس إذا أمن فوات الركعة الأخيرة من كل صلاة غله أن يصلي الرقبة أو تحية المسجد « خلافا للشافعي وأحمد . والله أعلم .

قال أبو حنيفة « كل وقت نهى عن الصلاة فيه لا يصح القضاء فيه ولا التنفل إلا بسجدة التلاوة » ، وقال الشافعي وغيره « كل صلاة لها سبب متقدم يجوز فعلها فيه » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن كل وقت نهى عن الصلاة فيه لا يصح القضاء فيه ولا التنفل ، خلافا للشافعي وغيره .

اتفق الثلاثة على كراهة التنفل بعد ركعتي الفجر ، وقال مالك بعدم الكراهة . وقال مالك والشافعي « يستثنى النفل بمكة من النهي » ، وقال أبو حنيفة وأحمد « بكراهة ذلك » والله أعلم .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في كراهة النفل بعد ركعتي الفجر ، خلافا لمالك كما تتفق مع أبي حنيفة وأحمد بكراهة استثناء النفل بمكة من النهي ، خلافا لمالك والشافعي .

والله تعالى أعلم

(باب صلاة الجماعة)

اتفق الأئمة على مشروعية الجماعة وعلى وجوب اظهارها في الناس ، فان امتنعوا عنها قوتلوا ، وعلى وجوبية الجماعة في حق المأموم ، وعلى أن أقل الجماعة امام ومأموم ، وعلى أنه لو سلم الامام وفي المأمومين من هو مسبوق فقدموه ليتم بهم الصلاة لم يجز في الجمعة ، وكذلك اتفقوا على أن من تلبس بالفرض فأقيمت الجماعة وهو في الركعة الثالثة فليس له قطع الصلاة والدخول في الجماعة ، وعلى أنه إذا اتصلت الصفوف ولم يكن بينهم طريق أو نهر صح الائتمام به ، وعلى جواز ائتمام المتنفل بالمفترض ، وعلى عدم كراهة امامة الأعمى ، الا في قول عند أبي حنيفة ، وهي عدم صحة امامة المرأة للرجل في الفرض ، وعلى عدم جواز الصلاة خلف المحدث ، وعلى كراهة ارتفاع المأموم عن امامة لغير حاجة ، وعلى أن الرجلين يصفان خلف الامام اذا حضرا معا .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في جميع هذه الأحكام .

قال أبو حنيفة والشافعي في الأصح من مذهبه « أن الجماعة فرض كفاية » وقال مالك « أنها سنة » ، وبذلك قال جماعة من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وقال أحمد « أنها فرض عين » ، وليست بشرط في صحة الصلاة عنده ، ولكن إذا صلى منفردا عن القدوة مع الجماعة أتم وصحت صلاته .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أن الجماعة فرض عين وليست بشرط في صحة الصلاة ، خلافا لباقي الأئمة .

قال أبو حنيفة « فضل الجماعة مع الواحد كفضلها مع الكثير » وقال غيره « أنها في الجماعة الكثيرة أفضل » .

وتتفق الصوفية مع غير أبي حنيفة في أن فضل الجماعة مع الكثير أفضل منها مع الواحد ، خلافا لأبي حنيفة .

قال الشافعي وأحمد « للنساء إقامة الجماعة في بيوتهن من غير كراهة » وقال أبو حنيفة ومالك « تكره الجماعة لهن » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك في كراهة صلاة الجماعة للنساء في بيوتهن ، خلافا للشافعي وأحمد .

قال مالك والشافعي « أن نية الإمامة في حق الإمام سنة في غير الجمعة » وقال أبو حنيفة « أنها واجبة أن صلى خلفه نساء ، فإن كانوا كلهم رجالا فلا تجب » ، واستثنى الجماعة بعرفة والعيدين فقال « لا بد من نية الإمامة في هذه الثلاثة مطلقا » ، وقال أحمد « نية الإمامة شرط مطلقا » .

وتتفق الصوفية مع مذهب الإمام أحمد في أن نية الإمامة في حق الإمام شرط مطلقا ، خلافا للثلاثة .

قال الثلاثة « يصح دخول المنفرد في الجماعة أثناء الصلاة » ، وقال أحمد « لا » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في صحة دخول المنفرد في الجماعة أثناء صلاته ، خلافا لأحمد .

قال أبو حنيفة « ما أدركه المأموم من صلاة الإمام فهو أول صلاته في التشهدات ، وآخر صلاته في القراءة » ، وقال الشافعي « أنه أول صلاته فعلا وحكما فيعيد الباقي في الفوات » ، وقال مالك المشهور عنه « أنه آخرها » ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في أن ما أدركه المأموم من صلاة الإمام فهو أول صلاته فعلا وحكما فيعيد الباقي في القنوت ، خلافا لباقي الأئمة .

اتفق الثلاثة على أن من دخل المسجد فوجد أمامه قد فرغ من الصلاة كره له أن يستأنف فيه جماعة أخرى إلا أن يكون المسجد على ممر الناس .
وقال أحمد « لا تكره إقامة الجماعة بعد الجماعة بحال » .

وتتفق الصوفية مع أحمد في عدم كراهة إقامة الجماعة بعد الجماعة ، خلافاً للثلاثة .

قال الشافعي « تستحب إعادة الصلاة مع الجماعة لمن صلى منفردا » ، وكذا قال مالك في رواية « إلا في صلاة المغرب » ، وقال أبو حنيفة « يعيد الظهر والعشاء فقط » .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في استحباب إعادة الصلاة مع الجماعة لمن صلى منفردا ، خلافاً لأبي حنيفة ومالك .

قال الشافعي في الجديد « أن من أعاد الصلاة ففرضه الأولى » وقال في القديم « فرضه الثانية » ، وقال أبو حنيفة وأحمد « أنهما معا فرض » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في أنهما معا فرض ، خلافاً للشافعي في الجديد والقديم .

قال الشافعي وأحمد « إذا أحس الإمام بداخل وهو راعع أو في التشهد الأخير يستحب له انتظاره » وقال أبو حنيفة ومالك « يكره ذلك » وهو قول للشافعي .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك في كراهة انتظار الإمام وهو راعع إذا أحس بداخل أو في التشهد الأخير ، خلافاً للشافعي .

قال أحمد — وهو المرجح من مذهب الشافعي — « لو نوى المأموم مفارقة الإمام من غير عذر لم تبطل صلاته » ، وقال أبو حنيفة ومالك « تبطل صلاته » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك في أنه لو نوى المأموم مفارقة الإمام من غير عذر بطلت صلاته ، خلافاً لأحمد والشافعي .

قال مالك والشافعي في أحد قوليه « تصح قبضة المأموم بالإمام وبينهما نهر أو طريق » ، وقال أبو حنيفة والشافعي في أرجح قوليه « لا تصح » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة والشافعي في أرجح قوليه « في عدم جواز قبضة المأموم بالإمام وبينهما نهر أو طريق » خلافاً للباقيين .

اتفق الثلاثة على من صلى في بيته بصلاة الإمام في المسجد وهناك حائل يمنع رؤية الصفوف لم يصح ، وقال أبو حنيفة في المشهور عنه « أنه يصح » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن من صلى في بيته بصلاة الامام في المسجد وهناك حائل يمنع رؤية الصفوف لم يصح ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على عدم جواز اقتداء المفترض بالمتنفل ، ومن يصلى فرضا بمن يصلى فرضا آخر ، وقال الشافعى « يجوز ذلك » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم جواز اقتداء المفترض بالمتنفل ، ومن يصلى فرضا بمن يصلى فرضا آخر ، خلافا للشافعى .

اتفق الثلاثة على عدم صحة امامة الصبى في الجمعة ، وقال الشافعى « تجوز كغيرها » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم صحة امامة الصبى في الجمعة خلافا للشافعى .

قال أبو حنيفة « أن البصير أولى بالامامة من الاعمى » ، وقال الشافعى « انها سواء » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن البصير أولى بالامامة ، خلافا للشافعى وغيره .

اتفق الثلاثة على صحة امامة العبد في غير الجمعة من غير كراهة ، وقال أبو حنيفة « تكره امامته » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في كراهة امامة العبد ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على عدم صحة امامة المرأة للرجال في التراويح كغيرها من صلاة العيد ونحوه ، وبذا قال أحمد « والجماعة في التراويح عنده بدعة ولكنها حسنة » ، وقال بعض أصحابه « تجوز امامتها فيها ولكن بشرط أن تكون متأخرة » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة وأحمد في عدم صحة امامة المرأة للرجال في التراويح كغيرها من صلاة العيد ونحوه ، خلافا لبعض أصحاب أحمد .

قال أبو حنيفة « لا تصح صلاة القارىء خلف الامى لبطلان صلاتها » . وقال مالك « تبطل صلاة القارىء وحده » ، وقال الشافعى « صلاة الامى صحيحة بلا خلاف » ، وتبطل صلاة القارىء على أرجح القولين .

وتتفق الصوفية مع الشافعى في أن القارىء اذا صلى خلف امى فصلاته باطلة على أرجح القولين وصلاة الامى صحيحة بلا خلاف ، خلافا لأبي حنيفة ومالك .

قال الشافعى « تصح صلاة القائم خلف القاعد لعذر » وقال أبو حنيفة وأحمد ومالك — في احدى روايته « يصلون خلفه قعودا » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة وأحمد ومالك في أن الإمام إذا صلى
تاعدا لعذر فأنهم يصلون وراءه تَعَوِداً ، خلافاً للشافعى .

اتفق الثلاثة على كراهة إمامة من لا يعرف أبوه ، وقال أحمد « لا تتركه
إمامته » .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في كراهة إمامة من لا يعرف أبوه ، خلافاً
لأحمد .

قال أبو حنيفة والشافعى « تصح إمامة الفاسق مع الكراهة » ،
وقال مالك وأحمد — في أشهر روايته « لا تصح ويعيد من صلى خلفه
أن كان فسقه بلا تأويل ، فإن كان بتأويل أعاد ما دام في الوقت » .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في عدم صحة إمامة الفاسق ، وأن
من صلى خلفه يعيد أن كان فسقه بلا تأويل ، وأن كان بتأويل يعيد
مادام في الوقت » ، خلافاً لأبى حنيفة والشافعى .

اتفق الثلاثة على أن الأئمة أولى من الأقرأ بالإمامة . وقال أحمد
« الأقرأ الذى يحسن القرآن كله دون أحكام الصلاة أولى » .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في كراهة إمامة من لا يعرف أبوه ، خلافاً
لأحمد .

قال الشافعى وأحمد « تصح صلاة من صلى خلف محدث ثم بان له
حدثه — وذلك في غير الجمعة — وأما في الجمعة فإن تم العدد بغيره صححت »
وقال أبو حنيفة « تبطل بكل حال » ، وقال مالك « أن كان الإمام ناسياً
لحدث نفسه صححت صلاة من صلى خلفه وإن كان عالماً به بطلت » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في بطلان صلاة من صلى خلف محدث ثم
بان له حدث ، خلافاً للثلاثة .

قال الشافعى وأحمد « يجوز اقتداء من يتم بالركوع والسجود بالمومئ
بهما » ، وقال أبو حنيفة ومالك « لا يجوز » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة ومالك في عدم الجواز خلافاً للشافعى
وأحمد .

اتفق الثلاثة على أنه ينبغي للإمام ألا يقوم للصلاة إلا بعد فراغ الإقامة
فيقوم عند قول المقيم — حى على الصلاة ويتبعه من خلفه فإذا قال المقيم
— قد قامت الصلاة ، كبر الإمام وأحرم ، فإذا تمت الإقامة أخذ الإمام
في القراءة .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه ينبغي للإمام ألا يقوم للصلاة إلا بعد فراغ الإقامة — على النحو المتقدم .

اتفق الثلاثة على أن الواحد يقف عن يمين الإمام ، ولا تبطل صلاته بوقوفه عن يساره ، وأن لم يكن أحد عن يمينه ، وقال أحمد « تبطل صلاته » .

وتتفق الصوفية مع الإمام أحمد في بطلان صلاة المصلي على يسار إمامه ، خلافاً للثلاثة .

قال أبو حنيفة والشافعي « يقدم خلف الإمام الرجال ثم الصبيان ثم الخنثى ثم النساء » ، وقال مالك وبعض أصحاب الشافعي « يقف بين كل رجلين صبي ليتعلم الصلاة منهما » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة والشافعي على الترتيب السابق خلف الإمام ، وهم الرجال ، فالصبيان ، فالخنثى ، فالنساء — خلافاً لمالك وبعض أصحاب الشافعي .

اتفق الثلاثة على أنه لو وثقت المرأة في صف الرجال لم تبطل صلاة واحدة منهم ، وقال أبو حنيفة « تبطل صلاة من خلفها ومن على يمينها ومن على شمالها » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في بطلان صلاة من صلى بجانب امرأة ومن كان خلفها أو عن يمينها أو شمالها ، خلافاً للثلاثة .

اتفق الثلاثة على صحة صلاة من صلى منفرداً خلف الصف ، ولكن مع الكراهة عند بعضهم ، وقال أحمد « تبطل صلاته إن ركع مع الإمام وهو وحده » .

وتتفق الصوفية مع الإمام أحمد في قوله ، خلافاً للثلاثة .

اتفق الثلاثة على بطلان صلاة من تقدم على إمامه في الموقف ، وقال مالك « تصح صلاته » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في بطلان صلاة من تقدم على إمامه في الموقف ، خلافاً لمالك .

قال مالك « من صلى في داره بصلاة الإمام في المسجد وهو يسمع التكبيرات صححت صلاته إلا في الجمعة فلا تصح إلا في الجامع أو رحابه المتصلة به » ، وقال أبو حنيفة « تصح صلاة من صلى خلفه وهو يسمع التكبير والقراءة في الجمعة وغيرها » ، وقال الشافعي « الاعتبار بالعلم بانتقالات الإمام دون المشاهدة ودون الخلل في الصفوف » .

وتتفق الصوفية مع مالك في صحة من صلى بصلاة الإمام في المسجد وهو يسمع التكبيرات صحت صلاته إلا في الجمعة ، فلا تصح إلا في الجامع أو رحابه المتصلة به ، خلافا لأبي حنيفة والثانسي .

والله أعلم

(باب صلاة المسافر)

اتفق الأئمة على جواز القصر في السفر ، وعلى أفضلية القصر في مسيرة ثلاثة أيام ، وعلى عدم جواز قصر مائة الحضر إذا قضاها في السفر ، وعلى عدم كراهة التنفل في السفر زيادة على الرواتب وأن قصر الفرائض . وتتفق الصوفية مع الأئمة في كل هذه الأحكام .

اتفق الثلاثة على أن القصر رخصة في السفر الجائز ، وقال أبو حنيفة « انه عزيمة » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن القصر رخصة في السفر الجائز ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على عدم جوازه في سفر المعصية كغيره من رخص السفر ، وقال أبو حنيفة « يجوز الترخص في سفر المعصية » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة على عدم جواز القصر في سفر المعصية ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على جواز الإتمام إذا بلغ السفر ثلاث مراحل وهو ثلاثة أيام ، وقال أبو حنيفة بعدم جوازه ، وهو قول لبعض المالكية .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في جواز الإتمام إذا بلغ السفر ثلاثة أيام ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على عدم جواز القصر حتى يجاوز بنيان بلده ، وقال مالك في إحدى روايته « لا يقصر حتى يجاوز ثلاثة أميال » .

وتتفق الصوفية مع مالك في إحدى روايته في عدم جواز القصر حتى يجاوز المسافر ثلاثة أميال خلافا للثلاثة .

قال الثلاثة « يلزم الإتمام للمسافر لو اقتدى بمقيم في جزء من صلاته » ، وقال مالك « لابد من صلاته معه ركعة ، فإن لم يدرك خلفه ركعة فلا يلزمه الإتمام » ، حتى أن لو اقتدى بمن يصلي الجمعة وفوى الظهر مقصورة لزمه الإتمام ، لأن الجمعة في نفسها صلاة مقيم » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه يلزم الإتمام للمسافر لو اقتدى بمقيم
في جزء من صلاته خلافاً للمالك .

اتفق الثلاثة على جواز القصر للملاح في سفينة فيها أهله وماله وكذا
مديم السفر ، وقال أحمد « لا يقصر » قال « وكذا مديم السفر » .

وتتفق الصوفية مع الإمام أحمد في أن الملاح في سفينة فيها أهله وماله
وكذا مديم السفر لا يرخص له في القصر والفطر ، خلافاً للثلاثة .

قال مالك والشافعي « لو أقام أربعة أيام غير يومى الدخول والخروج
صار مقيماً » وقال أبو حنيفة « لا يقيم إلا إذا نوى الإقامة خمسة عشر
يوماً فما فوقها » وقال أحمد « أن مدة يفعل فيها أكثر من عشرين
صلاة أتم » .

وتتفق الصوفية مع رأى الإمام أحمد في أن المسافر لا يقيم إلا إذا
نوى مدة يفعل فيها أكثر من عشرين صلاة خلافاً للثلاثة .

قال أبو حنيفة ومالك « له قصر فائتة السفر في الحضر » ، وقال
الشافعي وأحمد « يلزم إتمامها » .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أن المسافر ليس له قصر
فائتة السفر في الحضر ، خلافاً لأبي حنيفة ومالك .

اتفق الثلاثة على جواز الجمع بين الظهر والعصر ، وبين المغرب
والعشاء تقديماً وتأخيراً . وقال أبو حنيفة « لا يجوز الجمع بين ما ذكر
إلا في عرفة والمزدلفة » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في عدم جواز الجمع بين الظهر والعصر
ولا بين المغرب والعشاء تقديماً وتأخيراً إلا في عرفة والمزدلفة خلافاً
للالثلاثة .

قال الشافعي « يجوز الجمع بعذر المطر تقديماً » ، وقال أبو حنيفة
« لا يجوز الجمع تقديماً ولا تأخيراً » ، وقال مالك وأحمد « يجوز الجمع
بين المغرب والعشاء لا بين الظهر والعصر » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في عدم جواز الجمع لا تقديماً ولا
تأخيراً ، خلافاً للثلاثة .

قال الشافعي « لا يجوز الجمع بالوحد » ، وقال مالك وأحمد « يجوز
الجمع » ، وقال أبو حنيفة « لا يجوز الجمع مطلقاً كالمطر » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة والشافعي في عدم جواز الجمع بالوحد مطلقا خلافا لمالك وأحمد .

قال الشافعي « لا يجوز الجمع بالمرض والخوف » ، وقال أحمد « يجوز الجمع بهما » ، واختاره جماعة من متأخري الشافعية ، وقال أبو حنيفة « لا يجوز الجمع فيهما إلا في عرفة والمزدلفة كما تقدم » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في عدم جواز الجمع في المرض والخوف إلا في عرفة والمزدلفة خلافا للباقيين .
والله أعلم ..

(باب صلاة الجمعة)

اتفق الأئمة على أن صلاة الجمعة فرض عين ، وعلى عدم وجوبها على المسافرين ، وأنه يخير بينها وبين الظهر إذا مر ببلد تقام فيها ، وعلى عدم وجوبها على الأعمى إلا أن وجد قائدا فتجب عليه إلا عند أبي حنيفة ، وكذا اتفقوا على أنه لو ماتت الجمعة صلوا ظهرا وعلى عدم وجوبها على الصبي والمرأة والعبد . إلا في رواية عن أحمد في العبد خاصة واتفقوا أيضا على أن الخطبتين قبل الصلاة شرط في صحة انعقادها ، وعلى أن الغسل للجمعة سنة ، وعلى تخصيصه بمن يحضرها ، وعلى عدم جواز تعدد الجمعة في بلد إلا إذا كثروا وتعذر اجتماعهم في مكان واحد ، ولكن قال أبو يوسف « إذا كان للبلد جانبان جاز فيه إقامة جمعتين » وقال مالك : « إذا أتيت في جوامع فالقديم أولى » .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في كل هذه الأحكام .

اتفق الثلاثة على وجوبها على من سمع النداء وهو بموضع خارج من الحضر مما لا تجب فيه الجمعة ، وقال أبو حنيفة « لا تجب عليه » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في وجوب الجمعة على من سمع النداء وهو بموضع خارج الحضر مما لا تجب فيه الجمعة ، خلافا لأبي حنيفة .

قال الشافعي ومن تابعه « يستحب التنفل بعد الجمعة وقبلها كالظهر » وقال مالك ومن تابعه « لا يستحب ذلك » ، وقال أبو حنيفة هي كالظهر يستحب التنفل قبلها وبعدها » .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأبي حنيفة في استحباب التنفل قبل الجمعة وبعدها كالظهر ، خلافا لمالك ومن تابعه .

اتفق الثلاثة على عدم كراهة الجماعة في ظهر لمن لم يمكنه الاتيان للجمعة ، بل قال الشافعي باستحبائها ، وقال أبو حنيفة « أن ذلك مكروه » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم كراهة الجماعة في ظهر لمن لم يمكنه الاثنان للجمعة ، خلافا لأبي حنيفة .

قال الشافعي في أحد قولي « إذا وافق يوم العيد يوم الجمعة فإن الجمعة لا تسقط بصلاة العيد عن أهل البلد ، بخلاف أهل القرى إذا حضروا فتسقط عنهم ، ويجوز لهم ترك الجمعة والانصراف » ، وقال أبو حنيفة والشافعي في أرجح قولي « تجب الجمعة على أهل البلد والقرى معا » ، وقال أحمد بعدم وجوبها فيسقط فرض الجمعة عن أهل البلد وأهل القرى بصلاة العيد ويصلون الظهر » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة والشافعي في أرجح قولي في وجوب الجمعة على أهل البلد والقرى إذا وافق يوم الجمعة ليوم عيد ، خلافا للباقيين .

قال أبو حنيفة ومالك «يجوز السفر قبل الزوال لمن لزمته الجمعة» .
وقال الشافعي وأحمد « لا يجوز السفر إلا إذا تمكن من أدائها في طريقه أو لضرر في تخلفه » .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في عدم جواز السفر قبل الزوال لمن لزمته الجمعة ، إلا إذا تمكن من أدائها في الطريق أو لحته الضرر في التخلف عن السفر ، خلافا لمالك وأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة والشافعي « يصح البيع بعد الأذان الذي بين يدي الخطيب أن ينعقد مع حرمة » ، وقال مالك وأحمد « لا يصح — أي لا ينعقد » .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في عدم صحة البيع بعد الأذان الذي بين يدي الخطيب — أي لا ينعقد ، خلافا لأبي حنيفة والشافعي .

قال الشافعي وأحمد « يجوز الكلام حال الخطبة لمن لا يسمعها ، ولكن يستحب الانصات » ، وقال أبو حنيفة « يحرم الكلام على من يسمع وعلى من لم يسمع » ، وقال مالك بوجوب الانصات قرب أو بعد .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك في تحريم الكلام على من يسمع ومن لم يسمع ، ووجب الانصات قرب أو بعد ، خلافا للشافعي وأحمد .

قال أبو حنيفة ومالك والشافعي في القديم « يحرم الكلام على من يسمع الخطبة حتى الخطيب » ، إلا مالكا ، فإنه أجاز الكلام للخطيب خاصة بما فيه مصلحة للصلاة كتحذير الداخلين بعدم تخطي الرقاب مثلا وإذا خاطب الخطيب انسانا بعينه جاز لذلك الانسان أن يجيبه ، كما فعل عثمان مع عمر رضي الله عنهما وأقره على ذلك عمر ، وقال الشافعي في الأم « لا يحرم الكلام عليهما بل يكره فقط » . والمشهور عن أحمد أنه يحرم على المستمع دون الخطيب .

وتتفق الصوفية مع مالك والمشهور عن أحمد في جواز الكلام للخطيب خاصة بما فيه مصلحة للصلاة ، كتحذير الداخلين من تخطي الرقاب وغير ذلك ، وأن الخطيب إذا خاطب إنسانا بعينه جاز لذلك الإنسان أن يجيبه كالاستشهاد بعثمان وعمر رضي الله عنهما ، خلافا لأبي حنيفة والشافعي .

قال الشافعي « لا تصح الجمعة إلا في أبنية يستوطنها من تنعقد بهم الجمعة من بلدة أو قرية » ، وقال أبو حنيفة « لا تصح الجمعة إلا في مصر لهم جامع سلطان » ، وقال مالك وغيره « لا تصح إلا في قرية اتصلت بيوتها ولهم جامع ومسجد وسوق » .

وتتفق الصوفية مع مالك في عدم صحة الجمعة إلا في قرية اتصلت بيوتها ولهم جامع ومسجد وسوق ، خلافا لأبي حنيفة والشافعي .

اتفق الثلاثة على عدم صحة الجمعة خارج محل الاستيطان ، وقال أبو حنيفة « تصح إذا كان ذلك الموضع قريبا من البلد » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم صحة الجمعة خارج محل الاستيطان (التوطن) أي الإقامة ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على عدم صحة الجمعة على إذن السلطان ، بل يستحب استئذانه ، وقال أبو حنيفة « لا بد من إذن السلطان » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في توقف صحة الجمعة على إذن السلطان خلافا للثلاثة .

قال الشافعي وأحمد « لا تنعقد الجمعة إلا بأربعين » ، وقال أبو حنيفة « تنعقد بأربعة » ، وقال مالك « تنعقد بما دون الأربعين ، غير أنها لا تجب على الثلاثة ولا على الأربعة » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في انعقاد الجمعة بأربعة ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أنه لو اجتمع أربعون من المسافرين أو العبيد وأقاموا الجمعة لم تصح ، وقال أبو حنيفة « تصح إذا كانوا بموضع الجمعة » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه لو اجتمع أربعون من المسافرين أو العبيد وأقاموا الجمعة في مكان الجمعة صحت بهم الجمعة خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على عدم صحة إمامة الصبي في الجمعة ، كما منعوا إمامته في الفرائض ، وقال الشافعي « تصح إمامته في الجمعة إن تم العدد بغيره » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة على عدم صحة امامة الصبي في الجمعة
كعدم صحة امامته في الفرائض ، خلافا للشافعي .

قال أبو حنيفة ومالك « اذا أحرم الإمام بالعدد المعتبر ثم انفضوا
عنه فان كان قد صلى ركعة وسجد منها سجدة أتمها جمعة » ، وقال
أبو يوسف ومحمد من أصحاب أبي حنيفة « اذا انفضوا بعدما أحرم بهم
أتمها جمعة » ، وقال أحمد والشافعي في أصح قوليه « تبطل ويتمها
ظهرا » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك في أن الإمام اذا أحرم بالعدد
المعتبر في الجمعة لانعقادها ثم انفضوا عنه فان كان قد صلى ركعة وسجد
منها سجدة أتمها جمعة والا أتمها ظهرا ، خلافا لأبي يوسف ومحمد وأحمد
والشافعي في أصح قوامه .

اتفق الثلاثة على أن المسبوق اذا أدرك مع الإمام ركعة أدرك الجمعة
ويتمها جمعة ، وان أدرك دون الركعة صلى ظهرا أربعا . وقال أبو حنيفة
« ان المسبوق يدرك الجمعة بأى قدر أدركه من صلاة الإمام » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن المسبوق اذا أدرك ركعة مع الإمام
يتمها جمعة ، وان أدرك دون الركعة صلاها أربعا ظهرا ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على عدم صحتها الا في وقت الظهر ، وقال أحمد « يصح
معلها قبل الزوال » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم صحة الجمعة الا في وقت الظهر ،
خلافا لأحمد .

لو شرعوا في الجمعة في وقتها ثم خرج الوقت وهم فيها ، قال
الشافعي « يتمونها ظهرا » ، وقال أبو حنيفة « تبطل بخروج الوقت
ويعيدون الظهر » ، وقال مالك وأحمد « يضلون الجمعة ما لم تغرب
الشمس ، وان لم يحصل الفراغ الا بعد الغروب » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنهم لو شرعوا في الجمعة وهم في
الوقت ثم خرج الوقت وهم فيها فان الجمعة تبطل بخروج الوقت ويعيدون
الظهر خلافا للثلاثة .

قال الشافعي ومالك في أرجح روايته « لأبد من الأتيان في خطبة
الجمعة بها يسمى في العادة مشتملة على خمسة أركان » ، وقال أبو حنيفة
ومالك في الرواية الأخرى — « لو سبى أو هلك أجزاءه » ، ولو قال (أحمد
له) كفاه ولم يحتج الي غيره » ، وقال أبو يوسف ومحمد « لأبد من كلام
يسمى خطبة في العادة » .

وتتفق الصوفية مع الشافعى ومالك وأبى يوسف ومحمد فى أنه لابد للخطيب من الاتيان فى خطبة الجمعة بما يسمى خطبة فى العادة ، خلافا لأبى حنيفة ومالك فى احدى روايته .

قال مالك والشافعى « يجب على القادر القيام فى الخطبتين » ، وقال أبو حنيفة وأحمد « لايجب القيام » .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعى فى وجوب القيام على القادر فى الخطبتين خلافا لأبى حنيفة وأحمد .

قال الشافعى «يجب الجلوس بين الخطبتين» ، وقال غيره «لايجب الجلوس» .

وتتفق الصوفية مع الشافعى فى وجوب الجلوس بين الخطبتين ، خلافا لغيره .

قال أبو حنيفة ومالك « لا تشترط الطهارة فى الخطبتين » ، وقال الشافعى « الأرجح اشتراطها فيهما » .

وتتفق الصوفية مع الشافعى فى أن الأرجح اشتراط الطهارة فى الخطبتين للإمام ، خلافا لأبى حنيفة ومالك .

قال الشافعى وأحمد « يستحب للخطيب اذا صعد المنبر أن يسلم على الحاضرين » ، وقال أبو حنيفة ومالك « أن ذلك مكروه » .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد فى جواز أن يسلم الخطيب على الحاضرين اذا صعد المنبر ، خلافا لأبى حنيفة ومالك .

قال أبو حنيفة ومالك - فى أرجح قوليه « لا يجوز أن يصلى بالناس الجمعة الا من خطب لهم ما لم يكن عذر فيجوز » وقال الشافعى فى الأرجح وأحمد فى احدى الروايتين - « يجوز ذلك » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة ومالك فى أنه لا يجوز أن يصلى بالناس غير من خطب لهم ما لم يكن عذر خلافا للشافعى وأحمد .

اتفق الثلاثة على استحباب قراءة سورة الجمعة والمنافقين فى ركعتيها ، أو سبح والفاشية ، وقال أبو حنيفة « لا تختص القراءة بسورة دون سورة » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى عدم اختصاص القراءة فى الجمعة بسورة دون سورة خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أجزاء غسل واحد عن الجنابة والجمعة بنيتها ،
وقال مالك « لا يجزئ غسل واحد عنهما » .

وتتفق الصوفية مع مالك في عدم أجزاء غسل واحد للجنابة والجمعة ،
خلافًا للثلاثة .

قال أبو حنيفة وأحمد والشافعي — في أرجح قوليه « من زحم عن
السجود وأمكنه على ظهره أناء فعل » ، والقول الثاني للشافعي « إن شاء
آخر السجود حتى يزول الزحام » ، وإن شاء سجد على ظهره « وقال مالك
« يكره السجود ، بل ينتظر حتى يسجد على الأرض » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد والشافعي — في أرجح قوليه —
في أن من زحم عن السجود وأمكنه ذلك على ظهره أناء فعل ، خلافًا لمالك
والقول الثاني للشافعي .

اتفق الثلاثة — مع الجديد من مذهب الشافعي ، على جواز الاستخلاف
إذا أحدث الإمام في الصلاة ، وعن الشافعي في القديم — لا يجوز الاستخلاف .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة والشافعي — في الجديد ، على جواز
الاستخلاف إذا أحدث الإمام في الصلاة ، خلافًا لمذهب الشافعي القديم .

قال أبو حنيفة ومالك « إذا فاتت الجمعة وصلوا ظهرًا تكون فرادى » ،
وقال الشافعي وأحمد « تجوز الجماعة فيها » .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في جواز الجماعة إذا فاتت
الجمعة وصلوها ظهرًا ، خلافًا لأبي حنيفة ومالك ، والله تعالى أعلم .

(باب صلاة العيد)

اتفق الأئمة على مشروعيتها ، وعلى مشروعية رفع اليدين في التكبيرات
كلها إلا في رواية عن مالك ، وعلى نية التكبير في حق الحرم وغيره خلف
الجماعات ، وعلى أن فعلها في الصحراء بظاهر البلد أفضل من فعلها في
المسجد إلا في قول للشافعية أن فعلها في المسجد أفضل إن كان واسعًا .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في هذه الأحكام جميعًا .

اتفق الثلاثة على أن التكبير في عيد النحر سنة وكذا في عيد الفطر ،
وقال أبو حنيفة « التكبير في عيد الفطر ليس بسنة » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن التكبير في عيد الفطر سنة كعيد
النحر ، خلافًا لأبي حنيفة .

قال مالك « يكبر في عيد الفطر ذون ليلته ، وانتهاءه الى أن يخرج الإمام الى المصلى » ، وقول آخر له « الى إحرام الإمام بصلاتها » وهو الراجح من قول الشافعية ، وقول ثالث لمالك « الى أن يخرج منها ، وابتدأه من رؤية الهلال » ، وله في الانتهاء روايتان — أحدهما إذا خرج الإمام ، والثانية « إذا فرغ من الخطبتين » .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أن ابتداء التكبير من رؤية الهلال وانتهاءه إذا خرج الإمام الى المصلى وفقا لأحدى روايات مالك ، خلافا للباقيين .

قال مالك والشافعي « إن صلاة العيدين سنة » ، وقال أبو حنيفة في إحدى روايته « أنها واجبة على الأعيان كالجمعة » ، وقال أحمد « أنها مرض على الكفاية » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في إحدى روايته من أنها واجبة على الأعيان كالجمعة ، خلافا للباقي الأئمة .

قال أبو حنيفة وأحمد « من شروط صلاة العيدين العدد والاستيطان — التوطن — أي الإقامة ، واذن الإمام » ، وزاد أبو حنيفة « أن تكون في مصر » ، وقال مالك والشافعي « ليس ذلك بشرط ، وأجاز صلاتها فرادى لكل من الرجال والنساء » .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي في أن العدد والتوطن واذن الإمام والمصر كل ذلك ليس بشرط في صلاة العيدين ، خلافا لأبي حنيفة وأحمد .

قال أبو حنيفة « يستحب ثلاث تكبيرات في الأولى بعد تكبيرة الإحرام ، وثلاث في الثانية بعد القراءة » ، وقال مالك وأحمد « ست في الأولى وخمس في الثانية » وقال الشافعي « سبع في الأولى وخمس في الثانية » .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في أن التكبيرات سبع في الأولى وخمس في الثانية خلافا للثلاثة .

قال الشافعي وأحمد « يستحب الذكر بين كل تكبرتين » ، وقال أبو حنيفة ومالك « يوالى التكبيرات » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك في استحباب موالاة التكبيرات ، خلافا للشافعي وأحمد .

قال مالك والشافعي « يتقدم التكبير على القراءة في الركعتين » وهو إحدى الروايتين من أحمد . وقال أبو حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى « أنه يفايز بين الركعتين ففي الأولى يكبر قبل القراءة ، وفي الثانية يكبر بعدها » .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي في تقديم التكبير على القراءة في الركعتين خلافا لأبي حنيفة ورواية أحمد الأخرى .

قال أبو حنيفة ومالك « صلاة العيد لا تقضى لو فاتت مع الإمام » ، وقال أحمد في أحد توليه « تقضى فرادى » ، وقال الشافعي « تقضى بركعتين » ، وقال أحمد — في الرواية الأخرى المختارة « تقضى أربعاً كصلاة الظهر » ، وفي رواية أخرى لأحمد « يخير بين قضائها ركعتين أو أربعاً » .

وتتفق الصوفية مع رواية أحمد المختارة وهي أن صلاة العيد لو فاتت مع الإمام تقضى أربعاً كصلاة الظهر في الجمعة ، خلافاً للثلاثة ورواياته الأخرى .

قال أبو حنيفة « لا يجوز التنفل قبل العيد » ويجوز التنفل بعدها ، ولم يفرق بين المصلي وغيره ، ولا بين الإمام وغيره » ، وقال مالك « إذا فعلها في المصلي فلا يتنفل قبلها ولا بعدها » ، سواء في الإمام والمأموم ، وعنه في المسجد روايتان « التنفل وعدمه » — وقال الشافعي « له التنفل قبلها وبعدها في المسجد وغيره إلا الإمام ، فإنه إذا ظهر للناس لم يصل قبلها » وقال أحمد « لا يتنفل قبل العيد ولا بعدها مطلقاً » .

وتتفق الصوفية مع أحمد في عدم التنفل قبل صلاة العيد ولا بعدها مطلقاً ، خلافاً للثلاثة .

قال الشافعي « يستحب قراءة سورة (ق) و (اقتربت) في ركعتيهما أو (سبح) و (الفاشية) وقال مالك وأحمد « يقرأ فيهما بسبح والفاشية فقط » ، وقال أبو حنيفة « لا تخصيص لسورة دون سورة » ، فأيهما يقرأ » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في عدم تخصيص سورة دون أخرى في القراءة ، خلافاً للثلاثة .

قال أبو حنيفة — في الأرجح « لو شهد اثنان برؤية الهلال بعد الزوال قضيت توسعاً » ، وقال مالك وأحمد « لا تقضى » ، وقال الشافعي « أن لم يمكن جمع الناس في ذلك اليوم صليت من الغد » ، وقال أبو حنيفة — في الرواية الثانية « صلاة عيد الفطر تقضى يوم الثاني والثالث » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في جواز قضاء صلاة العيد توسعاً ، خلافاً للثلاثة .

قال أبو حنيفة وأحمد « يكبر اثنتين في أوله وفي آخره » ، فيقول — الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، الله أكبر الله أكبر ، والله الحمد » ، وقال مالك في إحدى الروايات « أن شاء أكبر ثلاثاً أو اثنتين » ، وقال الشافعي

« يكبر تسعا في أوله وثلاثا في آخره » ، واختار أصحاب الشافعى « أن يكبر ثلاثا في أوله وثلثين في آخره » .

وتتفق الصوفية مع الشافعى في التكبير تسعا في أوله وثلاثا في آخره ، خلافا للباقيين .

قال أبو حنيفة « ابتداء التكبير في عيد النحر من صلاة الفجر يوم عرفة الى أن يكبر بصلاة العيد من يوم النحر » ، وقال مالك والشافعى — في أشهر قوليهِ « يكبر من ظهر يوم النحر الى آخر أيام التشريق محرما كان أم لا » ، وعند أحمد وأصحاب الشافعى العمل على ابتدائه لغیر الحاج من صبح يوم عرفة الى عصر آخر أيام التشريق » .

وتتفق الصوفية مع ما عليه العمل عند أحمد وأصحاب الشافعى من ابتداء التكبير لغیر الحاج من صبح يوم عرفة الى عصر آخر أيام التشريق ، خلافا لباقي الأئمة .

قال أبو حنيفة وأحمد — في إحدى روايتيه « من صلى منفردا في هذه الأوقات من محل ومحرم لا يكبر » ، وقال مالك والشافعى وأحمد في روايته الأخرى « يكبر » أما النوافل — فاتفقوا على أنه لا يكبر عقبها الا في القول الأرجح للشافعى .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعى وأحمد — في روايته الثانية — من أن من صلى في هذه الأوقات يكبر ، خلافا لأبى حنيفة وأحمد — في روايته الأولى — وأما النوافل فلا يكبر عقبها ، خلافا للقول الأرجح عند الشافعى .

والله تعالى أعلم .

(باب صلاة الكسوفين)

اتفق الأئمة على أنها سنة مؤكدة ، وزاد الشافعى وأحمد « أن تكون في جماعة » .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في هذا ، وعلى أن تكون في جماعة ، كقول الشافعى وأحمد .

اتفق الثلاثة على سنة صلاتها ركعتين في كل منهما قياما وقراءتان وركوعان ، وقال أبو حنيفة « هي ركعتان كصلاة الصبح » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن السنة في صلاتها أن تكون ركعتين في كل منهما قياما وقراءتان وركوعان ، خلافا لأبى حنيفة .

اتفق الثلاثة على اخفاء القراءة ، وقال أحمد « يجهر بها » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في اخفاء القراءة ، خلافا لأحمد .

قال أبو حنيفة وأحمد — في المشهور عنه « لا يستحب لصلاة الكسوفين خطبة » ، وقال الشافعي « يستحب لها خطبتان كالجمعة » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد — في المشهور عنه — من أنه لا يستحب لصلاة الكسوفين خطبة ، خلافا للشافعي .

قال أبو حنيفة وأحمد — في المشهور عنه « لو وافق الكسوف وقت كراهة فلا تصلى » ، ويؤتى مكانها بالتسبيح ، وقال الشافعي ومالك في إحدى روايته « أنها تصلى في كل الأوقات » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في أنه لو وافق الكسوف وقت كراهة فلا تصلى ويؤتى مكانها بالتسبيح ، خلافا للشافعي ومالك في إحدى روايته .

قال الشافعي وأحمد « الجماعة فيها مستحبة » ، وقال أبو حنيفة ومالك « أنها غير مستحبة » .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أن الجماعة في الكسوفين مستحبة خلافا لأبي حنيفة ومالك .

اتفق الثلاثة على عدم سنية الصلاة لغير الكسوفين من الآيات ، كالزلازل ... والصواعق والظلمة بالنهار ، وقال أحمد « يصلى لكل آية من مثل هذه الآيات كالزلازل والصواعق والظلمة بالنهار » ، وقال أحمد « يصلى لكل آية من مثل هذه الآيات في الجماعة » ، وفي قول للشافعي « يصلى لها فرادى » وعليه العمل .

وتتفق الصوفية مع أحمد والشافعي في قول له ، على أنه يصلى للآيات كالزلازل .. والصواعق والظلمة بالنهار كالصلاة للكسوفين ، ولكن على الأفراد كقول الشافعي وذلك كله خلافا للثلاثة .

والله أعلم ..

(باب صلاة الاستسقاء)

اتفق الأئمة على أن الصلاة للاستسقاء سنة ، وعلى سؤال الله تعالى رفع المطر إذا تضرروا به .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في هذا .

اتفق الثلاثة وأبو يوسف — من أصحاب أبي حنيفة — على أن صلاتها في الجماعة مستحب ، وقال أبو حنيفة « لا يسن لها صلاة بجماعة ، بل يخرج الإمام ويدعوا ، فإن صلى الناس وحدانا فلا بأس » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة وأبي يوسف في استحباب صلاتها في جماعة ، خلافا لأبي حنيفة .

قال الشافعي وأحمد « أنها كصلاة العيد فيجهر بالقراءة فيها » ، وقال مالك « أنها ركعتان كسائر الصلوات وأنه يجهر فيها بالقراءة ان كان الوقت وقت جهر » ، وأما أبو حنيفة فيقول « بأنها ركعتان كسائر الصلوات تؤدي من غير جماعة » .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أن صلاتها كصلاة العيد فيجهر بالقراءة فيها ، خلافا لمالك وأبي حنيفة .

قال مالك والشافعي وأحمد — في أشهر روايته — « يستحب خطبتان لها بعد الصلاة » ، وقال أبو حنيفة وأحمد — في الرواية الأخرى — « لا يخطب لها وإنما هو دعاء واستغفار » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في استحباب خطبتين لها بعد الصلاة ، خلافا لأبي حنيفة وأحمد في روايته الأخرى .

اتفق الثلاثة على استحباب تحويل الرداء في الخطبة الثانية للإمام والمأموم وقال أبو يوسف « أنه يشرع للإمام دون المأموم » ، وقال أبو حنيفة « لا يسن » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في استحباب تحويل الإمام والمأموم في الخطبة الثانية ، خلافا لأبي يوسف وأبي حنيفة .

والله تعالى أعلم . .

كتاب الجنائز

اتفق الأئمة على استحباب الاكثار من ذكر الموت ، والوصية بالمال ، وبوفاء الدين حال الصحة ، وتأكد ذلك حال المرض ، وعلى توجه المريض للقبلة اذا تيقن موته ، واتفقوا على تجهيزه من رأس ماله مقدما على الدين ، وعلى أن يغسله فرض كفاية ، وعلى أن للزوجة أن تغسل زوجها ، وعلى أن السقط اذا لم يبلغ أربعة أشهر لا يغسل ولا يصلى عليه ، وأنه اذا استهل وبكى فهو كالكبير ، يغسل ويصلى عليه .

وكذلك اتفقوا على أن من مات غير مختون فلا يختن ، بل يترك على حاله ، وعلى أن الشهيد في قتال الكفار لا يغسل ، وعلى أن النفساء تغسل ويصلى عليها ، وعلى أن الواجب من الغسل ما تحصل به الطهارة ، وعلى استحباب كونه وترا « والسدر في أوله وكافور في آخره » ، وعلى أن المحرم لا يطيب ولا يلبس المخيط ولا يخمر رأسه ، الا في رواية لأبي حنيفة وهي أن احرامه يبطل بموته فيفعل به ما يفعل بجميع الموتى من التطيب وغير ذلك ، واتفقوا على الطهارة ، وستر العورة في صلاة الجنابة ، وعلى أن التكبيرات فيها أربع ، وعلى أن تاتل نفسه يصلى عليه ، وعلى أن حمل الميت أكرام وبر ، واتفقوا على أنه لا يجوز حفر قبر ميت ليدفن فيه آخر ، الا اذا مضى عليه زمان يبلى في مثله ويصير ربما فيجوز حينئذ ، واتفقوا على أن الدفن في التابوت لا يستحب ، وعلى استحباب التعزية ، وعلى استحباب اللبن — وهو الطوب النىء — والقصب في القبر ، وعلى كراهة الآجر والجبس ، وعلى أن السنة للحد دون الشق فليس بسنة ، وعلى أن الاستغفار للميت والدعاء له والتصدق والعق والحج عنه ينفعه وعلى أن من دفن بغير صلاة يصلى عليه عند قبره ، وعلى عدم كراهة الدفن ليلا ، وعلى كراهة النعى للميت ، بخلاف الاعلام بموته ، فلا بأس به عند أبي حنيفة ومالك والشافعى ، بل قال مالك بندبه ليصل العلم بموته الى جماعة المسلمين .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في جميع هذه الاحكام ، فلا تتخلف عنها . قال أبو حنيفة ومالك « الأفضل المشى خلف الجنابة للعظة والاعتبار » ، وقال غيرهما « الأفضل المشى أمامها » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك في أن الأفضل المشى خلف الجنابة خلافا لغيرهما .

قال مالك والشافعى وأحمد — في الأرجح لهما — « لا يتنجس الميت الأدنى بالموت » ، وقال أبو حنيفة « يتنجس واذا غسل طهر » ، وهذا هو القول الآخر للشافعى وأحمد .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة والشافعى وأحمد — فى قولهما الثانى —
فى أن الميت الآدمى يتنجس بالموت ، وإذا غسل طهر ، خلافاً للمالك والشافعى
وأحمد — فى قولهما الأول .

قال أبو حنيفة ومالك « الأفضل غسله مجرداً عن القميص مستور
العورة » ، وقال الشافعى وأحمد « الأفضل أن يكون فى قميص » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة ومالك فى أن الأفضل غسله مجرداً عن
القميص مع ستر سواته ، خلافاً للشافعى وأحمد .

قال الشافعى « الأولى غسله تحت السماء » ، وقال غيره من الأئمة
« الأولى أن يكون تحت سقف » .

وتتفق الصوفية مع غير الشافعى فى أن الأولى غسل الميت تحت
سقف ، خلافاً للشافعى .

اتفق الثلاثة على أولوية غسله بالماء البارد إلا لضرورة كوسخ
وشدة برد ، وقال أبو حنيفة « الماء المسخن أولى » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى غسل الميت بالماء المسخن ، خلافاً
للثلاثة .

اتفق الثلاثة على جواز أن يغسل الزوج زوجته ، وقال أبو حنيفة
« لا يجوز » .

وتتفق الصوفية على جواز أن يغسل الزوج زوجته مع الثلاثة ،
خلافاً لأبى حنيفة .

اتفق الثلاثة على أنه يستحب للفاسل أن يوضئ الميت كالحنى ويسوك
أسنانه ويدخل أصبعيه فى منخريه ويفسلهما ، وقال أبو حنيفة « لا يستحب
ذلك » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى أنه يستحب للفاسل أن يوضئ الميت
كالحنى ويسوك أسنانه ويدخل أصبعيه فى منخريه ويفسلهما خلافاً لأبى
حنيفة . اتفق الثلاثة على استحباب تسريح لحيته إذا كانت ملبدة بمشط
واسع الأسنان برفق وقال أبو حنيفة لا يستحب ذلك .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى عدم استحباب تسريح لحيته بمشط
مطلقاً ، خلافاً للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أنه يستحب ضمير شعر رأس المرأة ثلاث ضفائر
ثم يلقى خلفها إذا غسلت ، وقال أبو حنيفة « أن الشعر يترك على حاله
من غير ضمير » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى أن شعر المرأة يترك على حاله من
غير ضمير ، خلافاً للثلاثة .

قال أبو حنيفة والشافعى « إذا ماتت الحامل وفى بطنها جنين يشق بطنها » ، وقال أحمد ومالك فى احدى روايتيه « لا يشق بطنها » .

وتتفق الصوفية مع أحمد ومالك — فى احدى روايتيه — فى أن الحامل إذا ماتت وفى بطنها جنين لا تشق بطنها ، خلافا لأبى حنيفة والشافعى .

قال أبو حنيفة « ان السقط اذا ولد بعد أربعة أشهر ووجد ما يدل على الحياة من عطاس وحركة ورضاع غسل وصلى عليه » ، وقال مالك « يغسل ويصلى عليه بشرط طول المكث فى الحركة وتيقن الحياة معها » ، وقال الشافعى فى الجديد « لا يصلى عليه الا اذا ظهرت أمارات الحياة واضحة فيه » ، وقال أحمد « يغسل ويصلى عليه » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة وأحمد فى أن السقط اذا ولد بعد الأربعة الأشهر ووجد ما يدل على الحياة من عطاس وحركة ورضاع غسل وصلى عليه ، خلافا لمالك والشافعى .

قال أبو حنيفة والشافعى فى أصح قوليه « لاتجب نية الغسل » ، وقال مالك « تجب » .

وتتفق الصوفية مع مالك فى وجوب نية الغسل للميت ، خلافا لأبى حنيفة والشافعى .

قال أبو حنيفة وأصحاب الشافعى « اذا خرج من الميت شئ بعد غسله وجبت ازالته فقط » ، وقال أحمد « يجب إعادة الغسل اذا كان الخارج من الفرج » .

وتتفق الصوفية مع أحمد فى وجوب إعادة الغسل اذا خرج من فرج الميت شئ بعد غسله ، خلافا لأبى حنيفة وأصحاب الشافعى .

قال أبو حنيفة ومالك والشافعى — فى القديم المختار « يكره نتف ابطه وحلق عانته وحف شاربه » — بل شدد مالك بأنه يعزى من فعله ، وقال أحمد والشافعى — فى الجديد « لا بأس بذلك فى حق غير الحرم » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة ومالك والشافعى — فى القديم المختار — من أنه يكره نتف ابط الميت وحلق عانته وحف شاربه خلافا لأحمد والشافعى — فى الجديد .

قال الشافعى — فى الجديد ، وأحمد « يجوز تقليم أظفاره » ، وقال أبو حنيفة ومالك والشافعى فى القديم « لايجوز ذلك » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة ومالك والشافعى — فى القديم — من أنه لا يجوز تقليم أظفار الميت ، خلافا لأحمد والشافعى فى الجديد .

قال أبو حنيفة وأحمد — فى احدى روايتيه «تجوز الصلاة على الشهيد» وقال مالك والشافعى « لا يصلى عليه » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة وأحمد — فى احدى روايتيه — بجواز الصلاة على الشهيد .

اتفق الثلاثة على أن من رفسه دابة أو تردى منها — أى وقع من

فوقها — أو أصابه سلاحه فمات في معركة الكفار يغسل ويصلى عليه ،
وقال الشافعى « لا يجوز ذلك » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن من رفضه دابة أو وقع من فوقها
أو أصابه سلاحه فمات في معركة الكفار يغسل ويصلى عليه ، خلافا
للشافعى .

قال أبو حنيفة « يستحب أن يكون في غسله شيء من السدر » ،
وقال مالك والشافعى « المستحب أن يكون في واحدة فقط من الغسلات » .
وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في أنه يستحب أن يكون في غسله شيء
من السدر ، خلافا لمالك والشافعى .

اتفق الثلاثة على استحباب تكفين الرجل في ثلاثة أثواب بيض ، وهى
لثائف . وقال أبو حنيفة « المستحب أزار واحد ورداء » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في استحباب تكفين الرجل في ثلاثة أثواب
بيض وهى لثائف ، خلافا لأبى حنيفة .

قال الشافعى وأحمد « أن تكفين المرأة يستحب أن يكون في خمسة
— قميص ومئزر ولفافة ومقنعة والخامسة تشد بها فخذها » ، وقال مالك
« ليس للكفن حد ، وإنما الواجب ستر الميت » ، وقال أبو حنيفة « الأفضل
في كفن المرأة خمسة أثواب » كما قال الشافعى وأحمد — ثم قال « أن
اقتصر على ثلاثة أثواب فيكون الخمار فوق القميص تحت اللفافة » .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد وأبى حنيفة في أن كفن المرأة
الأفضل أن يكون في خمسة — قميص ومئزر ومقنعة ولفافة وواحدة تشد بها
فخذها ، خلافا لمالك .

قال الشافعى وأحمد « يكره تكفين الميت في المعصفر والمزعر
والحرير » ، وقال أبو حنيفة « أن ذلك غير مكروه » .

وتتفق الصوفية مع الشافعى في كراهة تكفين الميت في المعصفر
والمزعر والحرير ، خلافا لأبى حنيفة .

اتفق الثلاثة على أن كفن المرأة من مالها أن كان لها مال ، فإن لم يكن
لها مال فقال مالك « كفنها على زوجها » ، وقال أحمد « لا يجب على الزوج
كفن زوجته بحال » ومذهب الشافعى « أن يحل الكفن أصل تركة الميت ،
فإن لم تكن فعلى من تجب عليه نفقته من قريب وسيد وزوج » ، وقال
المحققون من الشافعية « هو على الزوج بكل حال » وهو المختار .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن كفن المرأة من مالها أن كان لها
مال ، فإن لم يكن لها مال فعلى زوجها ، كما قال مالك وخلافا للشافعى
وأصحابه وأحمد .

قال الشافعى « لا تكره الصلاة على الميت فى أوقات النهى » ، وقال أبو حنيفة وأحمد « تكره الصلاة على الميت فيها » ، وقال مالك « تكره عند طلوع الشمس وعند غروبها فقط » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة وأحمد فى كراهة الصلاة على الميت فى أوقات النهى ، خلافاً لمالك والشافعى .

قال الشافعى وأحمد « لا تكره الصلاة على الميت فى المسجد » ، وقال أبو حنيفة ومالك « أنها تكره الصلاة عليه فى المسجد » .

وتتفق الصوفية مع مالك وأبى حنيفة فى كراهة الصلاة على الميت فى المسجد ، خلافاً للشافعى وأحمد .

اتفق الثلاثة والشافعى — فى القديم — على أن الوالى أحق بالإمامة من الولى ، وقال الشافعى — فى الجديد — « أن الولى أولى بالصلاة عليه من الوالى » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة والشافعى فى القديم على أن الوالى أحق بالإمامة على الميت من الولى ، خلافاً للشافعى فى الجديد .

اتفق الثلاثة على أنه لو أوصى لرجل أن يصلى عليه لم يكن أولى من الولى — وقال أحمد « أنه يقدم على كل ولى » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة على أن الميت لو كان أوصى لرجل بالصلاة عليه فإن ذلك الرجل لا يكون أحق بالإمامة من الولى ، خلافاً لأحمد .

قال مالك « الابن يقدم على الأب ، والابن يقدم على الجد ، والابن أولى من الزوج وإن كان أباه » ، وقال أبو حنيفة « لا ولاية للزوج فى الصلاة على زوجته ، ويكره للابن أن يتقدم على أبيه » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى أنه لا ولاية للزوج فى الصلاة على زوجته وأنه يكره للابن أن يتقدم على أبيه » ، خلافاً لمالك .

قال الشافعى وأبو يوسف — من أصحاب أبى حنيفة « وقوف الامام عند رأس الرجل وعجيزة المرأة سنة » ، وقال أبو حنيفة ومالك « يقف عند صدر الرجل وعجيزة المرأة » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة ومالك فى أن السنة أن يقف الامام عند صدر الرجل وعجيزة المرأة ، خلافاً للشافعى وأبى يوسف .

قال أبو حنيفة ومالك « لا يسن رفع اليدين تحذو المكبىين إلا فى التكبير الاولى فقط » ، وقال الشافعى « يرفع فى جميع التكبيرات » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك في أن السنة رفع اليدين حذو المتكبين في التكبيرة الأولى فقط « خلافا للشافعي .

قال الشافعي وأحمد « قراءة الفاتحة فرض بقدر التكبيرة الأولى » ، وقال أبو حنيفة ومالك « لا يقرأ فيها شيئا من القرآن » .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في وجوب قراءة الفاتحة فيها بقدر التكبيرة الأولى ، خلافا لأبي حنيفة ومالك .

قال الشافعي « من فاتته بعض الصلاة مع الإمام يفتتح الصلاة ولا ينتظر تكبيرة الإمام » ، وقال أبو حنيفة وأحمد ومالك — في إحدى روايته — « ينتظر تكبيرة الإمام فيكبر معه » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد ومالك — في إحدى روايته — وذلك بأن من فاتته بعض الصلاة مع الإمام يفتتح الصلاة وينتظر تكبيرة الإمام فيكبر معه ، خلافا للشافعي .

قال أبو حنيفة والشافعي « ان الإمام يصلى على قاتل نفسه » ، وقال مالك وأحمد « من قتل نفسه أو قتل في حد فان الإمام لا يصلى عليه » — وزاد أحمد « لا يصلى الإمام على القاتل » .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في أن الإمام لا يصلى على قاتل نفسه أو قتل في حد « مع زيادة أحمد « لا يصلى الإمام على القاتل » ، خلافا لأبي حنيفة والشافعي .

قال أحمد ومالك — في المشهور عنه — « أنه يسلم فيها تسليمية واحدة فقط عن يمينه » . وقال أبو حنيفة والشافعي ومالك — في الرواية الأخرى « يسلم تسليمتين » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة والشافعي ومالك — في روايته الأخرى — في أن الإمام يسلم تسليمتين في الصلاة على الميت — خلافا لأحمد ومالك في المشهور عنه .

قال أحمد « من فاتته الصلاة على الميت يصلى على قبره الى شهر » ، وقال بعضهم « يصلى عليه ما لم يبل » وقيل أبدا . ومذهب الشافعي « تخصيص الصلاة على القبر بمن كان أهل فرضها وقت الموت » ، وشرط أبو حنيفة ومالك « أن يكون من أهل فرضها قبل أن يصلى عليه » .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أن من فاتته الصلاة على الميت يصلى على قبره الى شهر مطلقا — خلافا للباقين .

قال الشافعي وأحمد « تصح الصلاة على الغائب » ، وقال أبو حنيفة ومالك « لا تصح الصلاة على الغائب » .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد فى صحة الصلاة على الغائب ،
خلافًا لأبى حنيفة ومالك .

قال الشافعى وأحمد « إذا وجد عضو ميت غسل وصلى عليه » ،
وقال أبو حنيفة ومالك « لا يغسل ولا يصلى عليه إلا إذا كان الموجود أكثر
أجزاء الميت » .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد فى أنه إذا وجد عضو ميت غسل
وصلى عليه ، خلافًا لأبى حنيفة ومالك .

قال مالك والشافعى — فى الأصح من مذهبه — « أن الجنب إذا
استشهد لا يغسل ولا يصلى عليه » ، وقال أبو حنيفة « يغسل ويصلى
عليه » ، وقال أحمد « يغسل ولا يصلى عليه » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى أن الجنب إذا استشهد يغسل
ويصلى عليه ، خلافًا للثلاثة .

قال مالك والشافعى — فى الأرجح — « أن المقتول من أهل العدل
فى قتال البغاة غير شهيد فيغسل ويصلى عليه » ، وقال أبو حنيفة
« لا يغسل ولا يصلى عليه » ، وقال أحمد بالروايتين .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعى فى أن المقتول من أهل العدل
فى قتال البغاة غير شهيد ، فيغسل ويصلى عليه ، خلافًا لأبى حنيفة .

اتفق الثلاثة على أن من قتل من أهل البغى فى حال الحرب يغسل
ويصلى عليه ، وقال أبو حنيفة « لا يغسل ولا يصلى عليه » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى أن المقتول من أهل البغى فى حال الحرب
يغسل ويصلى عليه ، خلافًا لأبى حنيفة .

اتفق الثلاثة على أن من قتل ظلمًا فى غير حرب يغسل ويصلى عليه ،
وقال أبو حنيفة « أن قتل بحديدة لا يغسل » وأن كان قتل بمثل غسل
وصلى عليه » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى أن من قتل ظلمًا فى غير حرب يغسل
ويصلى عليه ، خلافًا لأبى حنيفة .

قال الشافعى — وتتفق معه الصوفية — « على أن حملها بين
العمودين أفضل من التربع (١) » .

اتفق الثلاثة على أن من مات بالبحر ولم يكن بقربه ساحل يجعل بين
لوحين ويلقى فى البحر أن كان فى الساحل مسلمون ، فإن كان فيه كفار
ثقل ليصل إلى القرار » وقال أحمد « يثقل على كل حال » .

(١) التربع : أن يحمل الجنازة أربعة رجال بينها حملها بين العمودين يحتاج الى رجلين .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أن مات بالبحر ولم يكن بقربه ساحل
يجعل بين لوحين ويلقى في البحر ويثقل مطلقا سواء كان بالساحل
مستطون أولا « خلافا للثلاثة » .

اتفق الثلاثة على أن رأس الميت توضع عند رجل القبر ، ثم يسلم
الميت سلا إلى القبر ، وقال أبو حنيفة « انه يوضع على حافة القبر مما يلي
القبلة ثم ينزل إلى القبر مفترشا » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن رأس الميت توضع عند رجل القبر
ثم يسلم الميت سلا إلى القبر — خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على عدم كراهة المشي بالنعال بين القبور ، وقال أحمد
« أنه مكروه » .

وتتفق الصوفية مع أحمد في كراهة المشي بالنعال بين القبور ، خلافا
للثلاثة .

قال أبو حنيفة « تسن التعزية قبل الدفن لبعده » ، وقال الشافعي
وأحمد « أنها سنة قبله وبعده إلى ثلاثة أيام » .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أن التعزية سنة قبل الدفن
وبعده إلى ثلاثة أيام ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على كراهية الجلوس للتعزية ، وقال أبو حنيفة « لا يكره
الجلوس » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة على كراهة الجلوس للتعزية ، خلافا
لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على عدم بناء القبر وتجسيصه ، وقال أبو حنيفة « يجوز
بناؤه وتجسيصه » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في جواز بناء القبر وتجسيصه ، خلافا
للثلاثة .

اتفق الثلاثة على استحباب القراءة عند القبر ، وقال أبو حنيفة
« أنها تكره » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في استحباب القراءة عند القبر ، خلافا
لأبي حنيفة .

والله تعالى أعلم ..

كتاب الزكاة

اتفقوا على وجوبها في أربعة أصناف - المواشي والائمان وعروض التجارة والمكيل والمدخر من الثمار والزرع بصفات مخصوصة . واتفقوا على وجوبها في الحر المسلم البالغ العاقل ، وعلى اشتراط الحول في وجوبها ، وعلى عدم صحة اخراجها الا بنية ، وعلى أن من امتنع عن اخراجها أخذت منه قهرا أو يعزر .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في جميع هذه الأحكام .

قال أبو حنيفة « يجب على المكاتب العشر في زرعه لا فيما سواه » ، وقال مالك والشافعي « لا زكاة عليه » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه يجب على المكاتب العشر في زرعه فقط خلافا لمالك والشافعي .

اتفق الثلاثة على وجوبها في مال الصبي والمجنون ويخرجها الولي ، وقال أبو حنيفة « لا زكاة في مالهما ويجب العشر في زرعهما » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في وجوب الزكاة في مال الصبي والمجنون ويخرجها الولي ، خلافا لأبي حنيفة .

قال الشافعي وأحمد « لو ملك نصابا ثم باعه في أثناء الحول أو بادل به جنسه أو غيره انقطع الحول » ، وقال أبو حنيفة « لا ينقطع بالمبادلة في النقد ، وينقطع في الماشية » ، وقال مالك « ان بادل به جنسه لم ينقطع الحول ، وان لم يبادل به جنسه فله روايتان - أحدهما - انقطاع الحول - والثانية عدمه » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه لو ملك نصابا ثم باعه في أثناء الحول أو بادل به جنسه أو غيره لا ينقطع بالمبادلة في النقد وينقطع في الماشية ، خلافا للثلاثة .

— قال أبو حنيفة والشافعي « لو تلف بعض النصاب أو أتلفه قبل تمام الحول انقطع الحول » وقال مالك وأحمد « ان قصد بالتلفه الفرار من الزكاة لم ينقطع الحول ، ويجب عليه اخراجها عند تمكنه آخر الحول » .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في أنه لو تلف النصاب أو أتلفه قبل تمام الحول فينظر ان كان قصده من الاتلاف الفرار من الزكاة لم ينقطع الحول ويجب عليه اخراجها عند تمكنه آخر الحول ، والا فلا . خلافا لأبي حنيفة والشافعي .

قال الشافعي في الجديد ، وأحمد في إحدى روايته : « ان المفصوب والضال اذا عادا لم ينقطع الحول وفيه زكاة » ، وقال أبو حنيفة وصاحباؤه والشافعي في القديم وأحمد في رواية أخرى « لا زكاة لما مضى ويستأنف الحول من حيث عوده » .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في الجديد — « من أن الدين المستغرق في أن المفصوب والضال اذا عادا لم ينقطع الحول وفيه زكاة ، خلافا لأبي حنيفة وصاحبيه والشافعي في القديم وأحمد في روايته الأخرى .

قال الشافعي — في الجديد « ان الدين المستغرق للنصاب لا يمنع وجوب الزكاة » وقال أبو حنيفة والشافعي في القديم « يمنع من وجوبها » .
وتتفق الصوفية مع الشافعي وأبي حنيفة في أن الزكاة تجب في عين للنصاب لا يمنع من وجوب الزكاة ، خلافا لأبي حنيفة .

قال الشافعي « ان الزكاة تجب في عين المال لا في الذمة » ، وقال أبو حنيفة « انها تتعلق بالعين كتعلق الجناية بالرقبة ولا يزول ملكه عن شيء الا بالدفع الى المستحق » ، وهي إحدى الروايتين عن أحمد في الأموال الظاهرة « وقال مالك « ان الزكاة تتعلق بالذمة ويكون جزاء المال مرتبها بها ويجوز أن يؤدي الزكاة من غيرها » .
وتتفق الصوفية مع الشافعي في الجديد وأحمد في إحدى روايته — المال لا في الذمة ، خلافا لمالك وأحمد .

اتفق الثلاثة على عدم جواز تقديم النية على الإخراج ، وقال أحمد « يستحب مقارنتها للإخراج ، فان تقدمت بزمان يسير جاز وان طال لم يجز » .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أنه يستحب مقارنة النية لإخراج الزكاة ، ولا بأس أن تقدمت بزمان يسير ولكنها ان تقدمت على الإخراج بزمان طويل لم يجز ، خلافا للثلاثة .

قال مالك والشافعي « لا يجوز تأخير أداء الزكاة ان قدر على إخراجها ، فان تأخر ضمن ولا تسقط عنه بتلف المال » ، وقال أبو حنيفة تسقط الزكاة بتلف المال ولا ضمان عليه » ، وقال أحمد « مكان الأداء ليس بشرط لا في الوجوب ولا في الضمان ، فاذا تلف المال بعد الحول استقرت في ذمته سواء أمكنه الأداء أو لا » .

« وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي في أنه لا يجوز تأخير أداء الزكاة ان قدر على إخراجها ، فان أخر ضمن ولا تسقط عنه بتلف المال ، خلافا لأبي حنيفة .

تفق الثلاثة على أخذ الزكاة من تركة الميت قبل أدائها حيث وجبت عليه وهو حي . وقال أبو حنيفة « تسقط بالموت » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أخذ الزكاة من تركة من مات قبل أدائها بعد أن وجبت عليه وهو حي ، خلافا لأبي حنيفة .

— قال أبو حنيفة والشافعي « من قصد الفرار من الزكاة كأن وهب من

ماله شيئاً ثم استرده قبل الحول سقطت عنه وان كان مسيئاً ، وقال مالك وأحمد « لا تسقط » .

« وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في أن من قصد الفرار من الزكاة كأن وهب من ماله شيئاً أو باعه ثم سترده قبل الحول لا تسقط عنه الزكاة ، خلافاً لأبي حنيفة والشافعي .

اتفق الثلاثة على جواز تعجيل اخراج الزكاة قبل الحول ، وقال مالك « لا يجوز التعجيل » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في جواز تعجيل اخراج الزكاة قبل الحول ، خلافاً للمالك .

والله تعالى أعلم .

(باب زكاة الحيوان)

اتفق الأئمة على وجوبها في « النعم » ، وهي الإبل والبقر والغنم ، وعلى أن أول النصاب في الإبل خمس وفيها شاة ، وفي عشر شاتان ، وفي خمسة عشر ثلاث شياة ، وفي عشرين أربع شياة ، وفي خمس وعشرين بنت مخاض ، وفي ست وثلاثين بنت لبون ، وفي ست وأربعين حقة . . . وهكذا إلى آخر ما صرح به الأحاديث ، وكذلك اتفقوا على أن أول النصاب في البقر ثلاثون وفيها تبيع ، وفي أربعين جذعة ، وعلى أن مكان معداً للتجارة من خيل وبغال وغيرها تجب في قيمتها .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في جميع هذه الأحكام .

قال أبو حنيفة والشافعي « إذا أخرج في الخمس من الإبل واحدة منها أجزاءه وقال مالك وأحمد « لا يجرئه ذلك » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة والشافعي في أنه إذا أخرج في الخمس من الإبل واحدة منها أجزاءه هذا الأخراج ، خلافاً للمالك وأحمد .
— قال مالك « إذا كانت الإبل خمسا وعشرين ولم يكن فيها بنت مخاض ولا ابن لبون تلزمه » وقال أبو حنيفة « يلزمه بنت مخاض أو ابن لبون أو قيمتهما » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه إذا كانت الإبل خمسا وعشرين أو ستا وثلاثين ولم يكن فيها بنت مخاض أو ابن لبون فيلزمه بنت مخاض أو ابن لبون أو قيمتهما ، خلافاً للمالك .

قال أبو حنيفة ومالك « لو ملك اثنان نصاباً واحداً أو خطاً لم تجب الزكاة على واحدة منها ، وقال الشافعي بوجوبها على قيمة النصاب وتؤدي الزكاة منه » .

« وتتفق الصوفية مع الشافعي في أنه لو ملك اثنان نصاباً واحداً أو خطاً فإن الزكاة تجب على قيمة النصاب وتؤدي الزكاة منه ، خلافاً لأبي حنيفة ومالك . والله أعلم .

(باب زكاة الزروع والاثمار)

اتفق الأئمة على أن النصاب في الثابت خمسة أوسق « والوسق ستون صاعا » وعلى أن الواجب العشر إن كان يشرب من المطر أو نهر ، فإن شرب بنضج أو بهما بما اشتراه فنصف العشر ، واتفقوا على عدم الزكاة في العطن ، على أنه لو أخرج عن الثمر أو الحب فلا يجب فيه شيء بعد ذلك وإن بقي عنده سنين .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في جميع هذه الأحكام .

اتفق الثلاثة على اعتبار النصاب في الثمار والزروع ، وقال أبو حنيفة « لا يعتبر ، بل يجب العشر في القليل والكثير » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في وجوب العشر في الثمار والزروع قليلا كان أو كثيرا ، خلافا للثلاثة .

قال مالك والشافعي « تجب في كل ما يدخر ويقتات » ، وقال أبو حنيفة بوجوبها في كل ما أخرجت الأرض إلا الحطب والحشيش والقصب الفارسي خاصة ، وقال أحمد بوجوبها في كل ما يكال ويدخر ، حتى أنه أوجبها في اللوز واستطها في الجوز ، وفائدة هذا الخلاف تظهر في أنها تجب عند أحمد في السمس والوز والفسق وبذر الكتان والكمون والمكروايا والخردل ، وعند مالك والشافعي لا تجب في ذلك . وعند أبي حنيفة تجب في الخضروات كلها .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن الزكاة تجب في كل ما أخرجته الأرض إلا الحطب والحشيش والقصب الفارسي خاصة ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة ومالك — في أشهر روايته — والشافعي في أشهر قوله « بوجوبها في الزيتون » وقال مالك — في الرواية الأخرى — والشافعي — في أرجح قوله — وأحمد — في أشهر روايته « بعدم الوجوب » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك في أشهر روايته والشافعي في أشهر قوله — من أن الزكاة تجب في الزيتون ، خلافا لأحمد ومالك والشافعي في روايتهما الآخرين .

قال أبو حنيفة وأحمد « يجب العشر في العسل ، إن كان في أرض الخراج فلا عشر فيه عند أبي حنيفة ، لأنه لا يجمع عنده عشر وخراج . فعنده العسل لأنصاب له كغيره ، فيجب العشر في القليل والكثير ، وعند أحمد « نصابه ثلاثمائة وستون رطلا » ، وقال مالك والشافعي في الجديد « لا يجب فيه العشر » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في وجوب الزكاة في العشر من العسل قليلا كان أو كثيرا إلا أن كان في أرض الخراج فلا عشر فيه . خلافا للثلاثة .

قال الشافعي « لا يضم جنس الى جنس آخر بل لابد من نصاب من تل واحد » ، وقال مالك « يضم الشعير الى الحنطة في اكمال النصاب » واختلفت الروايات في ذلك عن أحمد .

وتتفق الصوفية مع مالك في جواز ضم الشعير الى الحنطة مثلا في اكمال النصاب لاستخراج الزكاة منه ، خلافا للشافعي .

اتفق الثلاثة على سن خرص الثمار اذا بدا اصلاحها على مالکها رفقا به وبالفقراء وتخليصا لذمته ، وقال أبو حنيفة « ان الخرص لا يصح » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في سن خرص الثمار اذا بدا اصلاحها على مالکها رفقا به وبالفقراء وتخليصا لذمته ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة وأبو يوسف ومحمد — من أصحاب أبي حنيفة — على أنه اذا كان الزرع لواحد والأرض لآخر فالعشر على مالك الزرع ، وقال أبو حنيفة « على مالك الأرض » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة وأبي يوسف ومحمد على أن الزرع اذا كان لواحد والأرض لآخر فالعشر على مالك الزرع دون الأرض خلافا لأبي حنيفة .

قال الشافعي وأحمد « لو كان لمسلم أرض لخراج عليها فباعها من ذمی فلا خراج عليه ولا عشر في زرعه فيها » . وقال أبو حنيفة « يجب عليها الخراج » وقال أبو يوسف — من أصحابه « يجب عليها عشران وقال محمد — من أصحابه — « يجب عليها عشر واحد » ، وقال مالك « لا يصح بيعها من الذمی »

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه لو كان لمسلم أرض لا خراج عليها فباعها من ذمی فإنه يجب عليها الخراج ، خلافا للشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد .

والله تعالى اعلم .

(باب زكاة النقد)

اتفق الاثمة على وجوب الزكاة في النقد دون سائر الجواهر كاللؤلؤ وغيره كالمسك والمغبر . واتفقوا على أن أول نصاب الذهب عشرون مثقالا ، والفضة مائتا درهم سواء كان ذلك مضروبا أو تبرأ أو غيرها ، وفيه ربع العشر واتفقوا على تجريم اتخاذ الأواني من الذهب والفضة ، وعلى وجوب الزكاة فيها .

وكذلك اتفقوا على عدم جواز تمويه السقوف بذهب أو فضة ، وقد كان أصحاب أبي حنيفة جوزوه .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في جميع هذه الأحكام ، كما لا ترى رأى أصحاب أبي حنيفة من تجويزهم تمويه السقوف بالذهب والفضة .

اتفق الثلاثة على وجوبها فيما زاد عن النصاب بحسابه ، وقال أبو حنيفة « لا زكاة فيما زاد حتى تبلغ الزيادة أربعين درهما في الفضة أو أربعة دنائير في الذهب فيكون في الأربعين درهما درهم ، ثم كذلك في كل أربعين درهما درهم ، وفي الأربعة دنائير قيراطان » .

« وتتفق الصوفية مع الثلاثة في وجوب زكاة المال فيما زاد على النصاب بحسابه ، خلافا لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة ومالك وأحمد — في إحدى روايته « أن الذهب يضم إلى الفضة في اكمال النصاب » ، وقال غيرهم « لا يضم » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك وأحمد — في إحدى روايته « في أن الذهب يضم إلى الفضة لاكمال النصاب » ، خلافا للغير .

قال أبو حنيفة وأحمد « من له دين لازم على ملء مثر باذل لا يجب عليه الإخراج إلا بعد قبضه » ، وقال الشافعي في الجديد « يلزمه إخراجها كل سنة وأن لم يقبضه » وقال مالك « لا زكاة فيه ولو إلى سنين حتى يقبضه فيزيكه لسنة واحدة » .

وتتفق الصوفية مع رأى الشافعي في الجديد خلافا لباقي الأئمة :

اتفق الثلاثة وأحمد — في أظهر روايته « على كراهة شراء الإنسان صدقته » ، مع صحة الشراء عند أبي حنيفة والشافعي ، وبطلانه عند مالك وأصحاب أحمد .

وتتفق الصوفية مع مالك وأصحاب أحمد في بطلان شراء الإنسان صدقته ، خلافا للباقيين .

— اتفق الثلاثة على أنه إذا كان لرب المال دين على أحد من أهل الزكاة لم يجز له مقاصته عن الزكاة ، بل يدفع إليه من الزكاة قدر دينه ثم يدفعه إليه المدين عن الدين » ، وقال مالك « تجوز المقاصة المذكورة » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه إذا كان لرب المال دين على أحد من أهل الزكاة لم تجز له مقاصته عن الزكاة بل يدفع إليه من الزكاة بقدر دينه ثم يدفعه إليه المدين عن الدين ، خلافا لمالك .

قال أحمد والشافعي — في أصح القولين له — بعدم وجوب الزكاة في

الحلى المباح ذهباً كان أو فضة . وقال الشافعى ومالك — فى احدى روايته
« لو كان لرجل حلى معد لاجارته للنساء فلا زكاة فيه » . وقال أصحاب
مالك بالوجوب .

وتتفق الصوفية مع أصحاب مالك فى القول بوجوب الزكاة ، خلافاً
لللباقين .

والله تعالى أعلم .

(باب زكاة التجارة)

اتفق الأئمة على وجوبها فيما يعد للتجارة ، وعلى أن الواجب فيها ربع
العشر .

وتتفق الصوفية مع الأئمة فى هذا .

اتفق الثلاثة على وجوب زكاة الفطر مع زكاة التجارة فى عبيدها ،
وقال أبو حنيفة « ان زكاة الفطر تسقط معها » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى وجوب زكاة الفطر مع زكاة التجارة
فى عبيدها ، خلافاً لأبى حنيفة .

— اتفق الثلاثة على وجوب زكاة التجارة فى القيمة بتقويمها آخر كل حول
وان مكثت أحوالاً من غير بيع ، وقال مالك « لا يزكيا ولو قامت سنين حتى
يبيعها فيزكيا لسنة واحدة » ، الا أن يعرف حول ما يشتري ويبيع فيجعل
لنفسه شهراً من حول السنة ، فيقوم فيه ما عنده يزكيه من الناض
ان كان له » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى وجوب زكاة التجارة فى القيمة بتقويمها
آخر كل حول وان مكثت أحوالاً من غير بيع ، خلافاً لمالك .

قال أبو حنيفة والشافعى — فى أحد قوليه « ان زكاة التجارة تتعلق
بالقيمة » وفى قول للشافعى « تتعلق بالذمة » وفى قول « تتعلق بالمال تعلق
الشركة » وفى قول « تعلق الرهن » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة والشافعى — فى أحد أقواله « من أن
زكاة التجارة تتعلق بالقيمة » خلافاً لباقى أقوال الشافعى .

والله تعالى أعلم .

(باب زكاة المعادن)

اتفق الأئمة على عدم اشتراط الحول في زكاة المعادن ، وعلى عدم اعتبار الحول في الركاز ، إلا في قول للشافعى باشتراط الحول في الاثنين .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في هذا ، خلافاً للقول الثانى للشافعى .

اتفق الثلاثة على عدم اعتبار الحول في الركاز ، وقال الشافعى — في رواية — باعتباره .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم اعتبار الحول في الركاز ، خلافاً للشافعى .

اتفق الثلاثة على اعتبار النصاب في المعدن ، وقال أبو حنيفة « لا يعتبر النصاب » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في عدم اعتبار النصاب في المعدن ، خلافاً للثلاثة .

اتفق الثلاثة على اشتراط النصاب في وجوب الزكاة — وقال أبو حنيفة « ليس بشرط » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في عدم اشتراط النصاب لوجوب الزكاة في المعدن خلافاً للثلاثة .

قال مالك والشافعى تختص زكاة المعادن بالذهب والفضة دون غيرها ، وقال أبو حنيفة « تجب الزكاة في كل ما ينطبع بالنار كالحديد والنحاس والرصاص لا غير ذلك كالغير زوج مثلاً ، وقال أحمد « تجب في كل ما خرج من الأرض من المنطبع وغيره كالكل » .

وتتفق الصوفية مع أحمد في وجوب الزكاة في كل ما خرج من الأرض من المنطبع وغيره ، خلافاً للباقيين .

والله تعالى أعلم .

(باب زكاة الفطر)

اتفق الأئمة على وجوب زكاة الفطر على الصغير والكبير ، وعلى أن من وجبت عليه زكاة نفسه لزمته زكاة أولاده ومماليكه ، وكذلك اتفقوا على جواز تمجيلها قبل العيد بيومين ، وعلى عدم جواز تأخيرها عن يوم العيد .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في هذا..

قال مالك والشافعي وغيرهما « ان زكاة الفطر فرض » ، لأن الواجب عندهما هو الفرض . وقال أبو حنيفة « انها واجبة » والواجب عنده دون الفرض .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي في أن زكاة الفطر فرض ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على وجوب زكاة الفطر على الشريكين في العبد ، وفي رواية لأحمد « انه يخرج كل منهما صاعا كاملا عن حصته » وقال أبو حنيفة « تجب عليه زكاة الفطر عن العبد » .

وتتفق الصوفية مع أحمد في وجوب زكاة الفطر على الشريكين في العبد ، بمعنى أن كل واحد منهما يخرج صاعا كاملا عن حصته فيه ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على وجوب زكاة الفطر على الزوج عن زوجته ، وقال أبو حنيفة « انه لا تجب عليه فطرة زوجته » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في وجوب زكاة الفطر على الزوج عن زوجته ، خلافا لأبي حنيفة .

قال الشافعي وأحمد « من بعضه حر يلزمه من الفطرة بقدر حرية ، والباقي على مالك البعض الرقيق بقدره » . وقال مالك « لا شيء على البعض الحر وتلزم الفطرة على مالك البعض الرقيق » . وقال أبو حنيفة « لفطرة عليه ولا على مالك بعضه » .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أن من بعضه حر يلزمه من الفطرة بقدر حرية ، والباقي على مالك البعض الرقيق ، خلافا لمالك وأبي حنيفة ،

اتفق الثلاثة على اعتبار وجوبها بكونه يملك قدر المخرج فاضلا عن قوته وقوت من تلزمه نفقته يوم العيد وليلته ، وقال أبو حنيفة « لا تجب زكاة الفطر الا على من ملك نصابا من الفضة فاضلا عن مسكنه وعبدته وفرنسه وسلاحه » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في وجوب زكاة الفطر على من كان يملك قدر المخرج فاضلا عن قوته وقوت من تلزمه نفقته يوم العيد وليلته ، خلافا لأبي حنيفة .

قال أحمد ومالك والشافعي - في أرجح قوليهما - « ان زكاة الفطر تجب بغروب الشمس ليلة العيد » ، وقال أبو حنيفة « تجب بطلوع الفجر يسوم العيد » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في وجوبها بغروب الشمس ليلة العيد،
خلافا لأبى حنيفة .

اتفق الثلاثة على جواز اخراجها من خمسة اصناف — البر والشعير
والتمر والزبيب والأقط ، اذا كان قوتا . وقال أبو حنيفة « لا تجزىء بالأقط
بنفسه وتجزىء بقيمته » — وقال الشافعى « أن كل ما يجب فيه العشر
فهو صالح لخراجها منه » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة بالنسبة للأقط فتجزىء بقيمته ، كما
تتفق مع الشافعى في أن كل ما يجب فيه العشر فهو صالح لخراجها منه،
خلافا للباقيين .

قال مالك والشافعى « لا يجزىء دقيق ولا سويق » وقال أبو حنيفة
« انهما يجزئان » وبه قال الاماعى — من الشافعية .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في اجزاء الدقيق والسويق ، خلافا
لمالك والشافعى .

قال أبو حنيفة « يجوز اخراج القيمة في زكاة الفطر اذا كان فيها مصلحة
الفقر » . وقال غيره « لا يجوز » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في جواز اخراج القيمة في زكاة الفطر
اذا كان فيها مصلحة الفقر ، خلافا للباقيين .

قال مالك وأحمد « اخراج التمر أفضل من البر » ، وقال الشافعى
« البر أفضل » وقال أبو حنيفة « الأفضل هو الأكثر ثمنا » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في أن الأفضل هو الأكثر ثمنا ،
خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أن الواجب صاع من كل جنس ، وقال أبو حنيفة
« يجزىء من البر نصف صاع » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن الواجب صاع من كل جنس ، خلافا
لأبى حنيفة .

قال الثلاثة « يجوز صرفها الى فقير واحد » ويجوز صرف فطرة جماعة
الى واحد كذلك ، واختاره ابن المنذر وأبو اسحق الشيرازى .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في جواز صرف زكاة الفطر الى فقير واحد،
كما يجوز صرف فطرة جماعة الى واحد كذلك .

قال أبو حنيفة « يجوز تقديم زكاة الفطر على شهر رمضان » ، وقال

الشافعى « لا يجوز الا اذا دخل رمضان » ، وقال مالك « لا يجوز التقديم على وقت الوجوب » .

وتتفق الصوفية مع مالك فى عدم جواز تقديم صرف زكاة الفطر على وقت الوجوب . خلافا لأبى حنيفة والشافعى .

والله تعالى أعلم

(باب قسم الصدقات)

اتفق الأئمة على عدم جواز اخراج الزكاة لبناء مسجد أو تكفين ميت ، وعلى تحريمها على بنى هاشم وبنى المطلب ، وهم خمس بطون — آل على وآل العباس وآل جعفر وآل عقيل وآل الحارث بن عبد المطلب ، كما اتفقوا على تحريمها على مواليتهم أيضا ، وعلى أن الفارمين هم المدينون ، وعلى أن ابن السبيل هو المسافر .

وتتفق الصوفية مع الأئمة فى جميع هذه الأحكام .

— اتفق الثلاثة على جواز دفع الصدقات الى صنف واحد ، وقال الشافعى « لابد من الأصناف الثمانية أن قسم الامام وهناك عامل ، والا فسبعة » ، فان فقد بعض الأصناف قسمت على الموجودين منهم ، وكذا يستوعب المالك الأصناف أن انحصر المستحقون فى البلد ووفى بهم المال . والا فيجب اعطاء ثلاثة فلو عدم الأصناف فى البلد وجب النقل ، أو بعضهم رد على الباقيين » ، وقال أبو حنيفة وأحمد — فى احدى الروايتين له — مالك فى المشهور عنه — « أن حكم المؤلف منسوخ اذ لم يبق للمؤلف سهم لغناء المسلمين عنهم » ، والرواية الأخرى عن مالك « أنه أن احتيج اليهم فى بلد أو شعر استأنف الامام لوجود العلة » ، وقال الشافعى — فى الأظهر « أنهم يعطون سهمهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن سهمهم غير منسوخ » وهى الرواية الأخرى عن أحمد .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى جواز دفع الصدقات الى صنف واحد ، ومع الشافعى فى أن حكم المؤلف قلوبهم غير منسوخ ، خلافا لأبى حنيفة وأحمد فى احدى روايتيه ومالك فى المشهور عنه .

قال مالك والشافعى « ما يعطاه العامل هو من الزكاة لا من عمله » ، وقال غيرهما « أنه من عمله » .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعى فى أن ما يعطاه العامل هو من الزكاة لا من عمله ، خلافا لغيرهما .

اتفق الثلاثة على أن من فى الرقاب هم المكاتبون ، فيدفع اليهم سهمهم

ليؤدوه في الكتابة ، وقال مالك « انهم هم العبيد ، فلا يجوز دفع سسهمهم اليهم ، وانما تشتري من الصدقات رقبة كاملة فتعتق » وهما روايتان لأحمد .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن من في الرقاب هم المكاتبون ، فيدفع اليهم سسهمهم ليؤدوه في الكتابة ، خلافا لمالك .

اتفق الثلاثة وأحمد في رواية له على أن من هم في سبيل الله هم الفزاة . وقال أحمد — في أظهر روايته « أن منه الحج » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن من هم في سبيل الله هم الفزاة خلافا لأحمد .

اتفق الثلاثة على عدم جواز كون عامل الصدقات عبدا أو كافرا أو من ذوى القربى . . وقال أحمد « يجوز » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم جواز كون عامل الصدقات عبدا أو كافرا أو من ذوى القربى ، خلافا لأحمد .

اتفق الثلاثة على عدم صرف شيء من مال الزكاة للغارم اذا كان غنيا ، وقال الشافعى « يعطى مع غنائه » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم صرف شيء من مال الزكاة للغارم اذا كان غنيا ، خلافا للشافعى .

قال أبو حنيفة ومالك وأحمد « في أظهر روايته — » أن ابن السبيل هو المجتاز دون منشيء السفر ، وقال الشافعى « هو كل منهما » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن ابن السبيل هو المجتاز دين منشيء السفر ، خلافا للشافعى .

قال أحمد « يجوز اعطاء الشخص زكاته كلها لواحد » ، وقال الشافعى « لا بد من ثلاثة من كل صنف » .

وتتفق الصوفية مع أحمد في جواز اعطاء الشخص زكاته كلها لواحد ، خلافا للشافعى .

قال مالك والشافعى — في أظهر قوليه — وأحمد — في أظهر روايته « لا يجوز نقل الزكاة الى بلد آخر الا أن كان مالكا وذلك باستثناء ما اذا وقع بأهل البلد حاجة فنقلها الإمام اليهم على سبيل النظر والاجتهاد » ، وشرط أحمد في تحريم النقل أن يكون النقل الى بلد تقصر فيه الصلاة مع وجود المستحقين في البلد المنقول منه » ، وقال أبو حنيفة « يكره نقلها الا أن نقلها الى ذوى قرابة محتاج أو قوم هم أمس حاجة من أهل بلده فلا يكره » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم جواز نقل الزكاة الى بلد آخر الا ان كان مالكا ، وبإستثناء ما اذا وقع بأهل البلد حاجة فنقلها الامام اليهم على سبيل النظر والاجتهاد - خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على عدم جواز دفع زكاة المال الى الكافر ، وكذا قال ابو حنيفة الا انه جوز دفع زكاة الفطر والكفارات الى الذمي ، بخلاف الثلاثة .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم جواز دفع زكاة المال الى الكافر ، وفي عدم جواز دفع زكاة الفطر والكفارات الى الذمي ، خلافا لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة « الفنى الذى لا تدفع اليه الزكاة هو الذى يملك نصابا من أى مال كان » ، وقال مالك فى المشهور عنه « هو من ملك أربعين درهما ، قال القاضى عبد الوهاب « لم يجد مالك فى ذلك حدا ، فانه قال « يعطى من له المسكن والخادم والدابة حيث لاغنى له عن ذلك » ، وقال « يعطى من له أربعون درهما » ، وقال « للعالم ان يأخذ من الصدقات وان يكون غنيا » ، ومذهب الشافعى « ان الاعتبار بالكفايات » فله ان يأخذ مع عدمها وان كان له أربعون درهما وأكثر ، وليس له ان يأخذ مع وجودها وان قل ما معه ، وقال أحمد « هو من يملك خمسين درهما أو قيمتها ذهبا » وفى رواية « ان من له شيء يكفيه على الدوام من تجارة أو أجرة عقار أو غير ذلك » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى أن الفنى الذى لا تدفع اليه الزكاة هو الذى يملك نصابا من أى مال كان ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة ومالك « يجوز دفع الزكاة الى من يقدر على الكسب بصحته وقوته » وقال الشافعى وأحمد « لا يجوز » .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد فى عدم جواز دفع الزكاة لمن يقدر على الكسب بصحته وقوته ، خلافا لأبى حنيفة ومالك .

قال أبو حنيفة وأحمد - فى إحدى روايته - « من دفع زكاته الى رجل ثم علم أنه غنى أجزاءه » ، وقال مالك والشافعى - فى أظهر قوليه - وأحمد فى الرواية الأخرى - « لا يجوز » .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعى فى عدم اجزاء دفع الزكاة لمن دفعها الى رجل ثم علم أنه غنى ، خلافا لأبى حنيفة وأحمد .

اتفق الثلاثة على عدم جواز دفع الزكاة للوالدين وان علوا والمولودين وان سفلوا . وقال مالك « يجوز دفعها الى الجد والجدة وبنى البنين لسقوط نفقتهم عنده » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى عدم جواز دفع الزكاة للوالدين وان علوا والمولودين وان سفلوا ، خلافا لمالك .

اتفق الثلاثة وأحمد — في إحدى روايته — على جواز دفع زكاته الى من يرث من الاخوة والاعمام وبنيتهم ، وقال أحمد — في الرواية الأخرى له « لا يجوز » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في جواز دفع الزكاة لمن يرث من الاخوة والاعمام وبنيتهم ، خلافاً لأحمد .

اتفق الثلاثة على عدم جواز دفعها الى العبد ، وقال أبو حنيفة « يجوز دفعها الى عبد غيره اذا كان فقيراً . » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم جواز دفع الزكاة الى العبد ، خلافاً لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة وأحمد — في أظهر روايته — لا يجوز للزوجة دفع زكاتها الى زوجها ، وقال الشافعي « يجوز » ، وقال مالك « ان كان ليستعين بها أخذه من زكاتها على نفقتها فلا يجوز ، وان كان ليستعين به في غير نفقتها كأولاده الفقراء من غيرها أو نحوهم جاز » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في أنه لا يجوز للزوجة أن تدفع زكاتها الى زوجها ، خلافاً للشافعي ومالك .

والله تعالى أعلم .

كتاب الصوم

اتفق الأئمة على أن صوم رمضان فرض واجب على المسلمين ، وأنه أحد أركان الإسلام ، وعلى تحريم صومه على كل مسلم بالغ عاقل قادر على الصوم ، وعلى تحريمه على الحائض والنفساء وعدم صحته منهما ، وعلى لزوم القضاء لهما ، وعلى إباحة الفطر للحامل والمرضع أن خافتا على نفسيهما وولديهما ، وعلى إباحة الفطر للمسافر والمريض الذي لا يرجى برؤه ، ولو تضرر أكره ، وعلى عدم وجوبه على الصبي والمجنون المطبق جنونه ، واتفقوا على وجوب صوم رمضان برؤية الهلال أو بكمال شعبان ثلاثين يوما ، وعلى أنه إذا روى الهلال في بلد رؤية شافية يجب على سائر أهل الدنيا الصيام ، إلا أن أصحاب الشافعي صححوا أنه يلزم حكم البلد القريب دون البعيد ، واتفقوا على أنه لا اعتبار بمعرفة الحساب ، والمنازل ، إلا في وجهه عن ابن شريح بالنسبة إلى العارف بالحساب ، واتفقوا على وجوب النية في صوم رمضان ، وعلى عدم صحته إلا بالنية ، وعلى صحة صوم من أصبح جنباً ، ولكن يستحب له الاغتسال قبل الفجر ، وكذلك اتفقوا على حرمة الغيبة والنميمة والكذب للصائم ، وعلى أن من أكل وهو يظن غروب الشمس أو عدم طلوع الفجر ثم بان خلاف ظنه وجب عليه القضاء ، وعلى أن من ذرعه المقى لم يفطر ، وعلى أن من وطئ وهو صائم في نهار رمضان عابداً عصى وبطل صومه ولزمه الإمساك وعليه الكفارة الكبرى ، وهي عند مالك مخيرة . وعند غيره مرتبة . واتفقوا على عدم وجوبها في غير أداء رمضان ، وعلى وجوب الإمساك والقضاء على من تعمد الفطر لغير علة ، وعلى عدم صحة صوم من أغمى عليه جميع النهار ، وعلى صحة صوم من نام جميع النهار ، وعلى أن من ناته شيء من رمضان فبات قبل إمكان القضاء فلا تدارك له ولا إثم ، واتفقوا على استحباب صيام أيام الليالي البيض وهي الثالث عشر وتاليها ، وعلى أن من رأى الهلال وحده صام ثم إن رأى هلال شوال أفطر ، وعلى أنه لو أكل شاكاً في طلوع الفجر ثم بان أنه طلع بعد صومه صح صومه .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في جميع هذه الأحكام .

قال أبو حنيفة « من احتقن أو ادهن أو ائتطر لا يفطر » وكذا قال مالك في رواية له . وقال الشافعي ومالك في روايته الأخرى « يفطر » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في جواز الاحتقان والادهان والئتطر للصائم خلافاً للشافعي ومالك .

قال أحمد والشافعي — في أرجح قوليه « إذا خافت الحامل والمرضع

على نفسيهما وولديهما أفطرتا ولزمهما القضاء والكفارة عن كل يوم مد « ،
وقال أبو حنيفة « لا كفارة عليهما » .

وتتفق الصوفية مع أحمد والشافعي في أن الحامل والمرضع إذا خافتا
على نفسيهما وولديهما أفطرتا ولزمهما القضاء والكفارة احتياطاً ، خلافاً
لأبي حنيفة — والكفارة مد عن كل يوم .

اتفق الثلاثة على أن من أصبح صائماً ثم سافر لم يجز له الفطر ،
وقال أحمد « يجوز له الفطر » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن من أصبح صائماً ثم سافر فإنه لا يجوز
له الفطر ، خلافاً لأحمد .

قال أبو حنيفة وأحمد . إذا قدم المسافر مفطراً أو بلغ الصبي أو أسلم
الكافر أو طهرت الحائض في أثناء النهار لزمهم الإمساك بقية النهار . وقال
مالك والشافعي في الأصح « يستحب فقط » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في أن المسافر إذا قدم مفطراً
أو بلغ الصبي أو أسلم الكافر أو طهرت الحائض أثناء النهار لزمهم الإمساك
بقية النهار ، خلافاً لمالك والشافعي .

اتفق الثلاثة على وجوب القضاء على المرتد بعد إسلامه لما فاتته حال
ردته . وقال أبو حنيفة « لا يجب عليه القضاء » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في وجوب القضاء على المرتد بعد إسلامه
ثم عاد إلى الإسلام لما فاتته حال رده ، خلافاً لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على صحة صوم الصبي ، وقال أبو حنيفة « لا يصح
صوم الصبي » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة على صحة صوم الصبي ، خلافاً لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة والشافعي « لا يجب القضاء على المجنون إذا أفاق » ،
وقال مالك وأحمد — في إحدى روايته « يجب عليه القضاء » .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في إحدى روايته على وجوب القضاء ،
خلافاً لأبي حنيفة والشافعي .

قال أبو حنيفة والشافعي — في الأصح — « لا يجب الصوم على الشيخ
الكبير والمريض الذي لا يرجى برؤه » وإنما عليهما الفدية فقط ، والفدية
عند أبي حنيفة وأحمد نصف صاع عن كل يوم من بر أو تمر . وعند الشافعي
مد عن كل يوم . وقال مالك والشافعي — في القول الآخر له — « لا صوم
عليهما ولا فدية » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة والشافعى — فى أصح قوليه فى أنه لا يجب الصوم على الشيخ الكبير والمريض الذى لا يرجى برؤه ، وعليهما الفدية فقط ، خلافاً لمالك والشافعى — فى القول الآخر له . كما تتفق الصوفية مع الشافعى فى أن الفدية مد من بر أو تهر عن كل يوم ، خلافاً لأبى حنيفة وأحمد .

اتفق الثلاثة وأحمد — فى إحدى روايتيه — على عدم وجوب الصوم إذا حال دون مطلع الهلال غيم فى ليلة الثلاثين من شعبان ، وقال أحمد — فى أظهر الروايات عن أصحابه — « يجب الصوم » ثم قالوا « ويتمين عليه أن ينويه من رمضان » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى عدم وجوب الصوم إذا حال دون مطلع الهلال فى ليلة الثلاثين من شعبان خلافاً لأحمد .

قال أبو حنيفة « لا يثبت هلال رمضان إذا كانت السماء صاحية إلا بشهادة جمع كثير يقع العلم بخبرهم ، وأما فى الغيم فيثبت برجل واحد حراً كان أو عبداً ولو امرأة . » . وقال مالك « لا يقبل فى ذلك إلا عدلان » ، وقال الشافعى وأحمد — فى أظهر روايتيهما — « يثبت بعديل واحد » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى أن هلال رمضان لا يثبت إذا كانت السماء صاحية إلا بشهادة جمع كثير يقع العلم بخبرهم ، وأما فى الغيم فيثبت برجل واحد حراً كان أو عبداً ولو امرأة ، خلافاً للثلاثة .

اتفق الثلاثة على عدم صحة يوم الشك . وقال أحمد « إذا كانت السماء صاحية كره ، وإذا كان بها غيم وجب » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى عدم صحة يوم الشك ، خلافاً لأحمد .

اتفق الثلاثة على أنه إذا روى الهلال بالنهار فهو الليلة المستقبلية ، وقال أحمد « أن روى قبل الزوال فهو الليلة الماضية أو بعده فروايتان » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى أنه إذا روى الهلال بالنهار فهو الليلة المستقبلية ، خلافاً لأحمد .

اتفق الثلاثة على أنه لابد من التعيين فى النية ، وقال أبو حنيفة لا يجب التعيين بل أن نوى صوماً مطلقاً أو نفلاً جاز ويقع من رمضان ، لأن رمضان عنده ظرف لا يتسع لغيره .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى لزوم تعيين النية فى صوم رمضان ، خلافاً لأبى حنيفة .

اتفق الثلاثة على أن وقت النية فى رمضان ما بين غروب الشمس وطلوع الفجر الثامى . وقال أبو حنيفة « لا يجب التبييت ، فإذا لم ينو ليلاً أجزأته النية نهاراً إلى الزوال ، وكذا قولهم فى المنذر المعين . »

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن وقت النية في رمضان ما بين غروب الشمس وطلوع الفجر الثاني ، خلافا لأبي حنيفة ، وكذا القول في المنذر المعين .

اتفق الثلاثة على أن صوم رمضان يفتر كل ليلة الى نية جديدة ، وقال أبو حنيفة « تكفيه نية واحدة من أول ليلة من الشهر بأنه يصوم جميع الشهر » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن صوم رمضان يفتر كل ليلة الى نية جديدة ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على صحة صوم النفل بنية قبل الزوال ، وقال مالك « لا تصح نيته بالنهار كالواجب » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في صحة صوم النفل بنية قبل الزوال ، خلافا لمالك .

قال أبو حنيفة وأكثر المالكية والشافعية « ان الصوم لا يبطل بنية الخروج منه » ، وقال أحمد « يبطل » .

وتتفق الصوفية مع أحمد في بطلان الصوم بنية الخروج منه احتياطياً ، خلافا للباقيين .

قال مالك والشافعي « يبطل الصوم بالقىء عامداً » ، وقال أبو حنيفة « لا يفطر به الا اذا ملأ فاه » وقال أحمد — في أشهر رواياته « لا يفطر الا بالقىء الفاحش » .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي في بطلان الصوم بالقىء عامداً ، خلافا للباقيين .

اتفق الثلاثة على أنه لو بقى بين أسنانه طعام فجرى ريقه به لم يفطر ، وان عجز عن تمييزه وأنه ابتلعه بطل صومه ، وقال أبو حنيفة « لا يبطل صومه » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو بقى بين أسنان الصائم طعام فجرى به ريقه لم يفطر ، بخلاف ما اذا عجز عن تمييزه وابتلعه فإنه يبطل صومه ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على أن الحجامة لا تفطر ، وقال أحمد « تفطر الحاجم المحجوم » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن الحجامة لا تفطر خلافا لأحمد .

قال أبو حنيفة والشافعي « لا يكره الكحل للصائم » ، وقال مالك وأحمد « يكره الكحل للصائم » ، بل لو وجد طعم الكحل في حلقه أفطر عندهما .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في كراهة الكحل للصائم ، وعلى أنه لو وجد طعم الكحل في حلقه أفطر ، خلافا لأبي حنيفة والشافعي .

اتفق الثلاثة على أن كفارة الجماع في نهار رمضان عامدا هي العتق ، ثم الصوم ، ثم الإطعام ، وقال مالك « أن الإطعام أولى وأنها على التخيير »

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن كفارة الجماع في نهار رمضان عامدا هي العتق ، ثم الصوم ، ثم الإطعام خلافا لمالك .

قال الشافعي وأحمد « أن الكفارة على الزوج فقط » ، وقال أبو حنيفة ومالك « على كل واحد كفارة » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك في وجوب الكفارة على كل واحد من الزوجين ، خلافا للشافعي وأحمد .

قال مالك والشافعي « أن وطئ في يومين لزمته كفارتان » ، وقال أبو حنيفة « أن لم يكثر عن اليوم الأول لزمته كفارة واحدة » ، وأن وطئ في اليوم الواحد مرتين لم يجب بالوطء الثاني « كفارة » ، وقال أحمد « تلزمه كفارة ثانية وإن كفر عن الأول » .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي في أن الصائم إذا وطئ في يومين لزمته كفارتان ، وكذا لو وطئ في اليوم الواحد مرتين لزمته كفارة ثانية وإن لم يكثر عن الأولى كقول أحمد ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على أنه لو طلع الفجر وهو يجامع فنزع في الحال لم يبطل صومه وقال أحمد « يبطل صومه » .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أنه لو طلع الفجر وهو يجامع فنزع في الحال يبطل صومه ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على عدم تحريم القبلة على الصائم إلا إذا حركت شهوته ، وقال مالك « تحرم القبلة على كل حال » .

وتتفق الصوفية مع مالك في تحريم القبلة على الصائم ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أن الصائم لو قبل فأمذى لم يفطر ، وقال أحمد « أنه يفطر » .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أن الصائم لو قبل فأمذى فإنه يفطر ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على جواز الفطر للمسافر من الأكل والشرب والجماع ،
وقال أحمد « لا يجوز الفطر بالجماع ، ومتى جامع المسافر عنده فعليه
الكفارة » .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أنه إذا أفطر الصائم بالجماع لزمته
الكفارة ، خلافاً للثلاثة .

قال أبو حنيفة ومالك « من أفطر في نهار رمضان وهو صحيح مقيم
لزمته الكفارة مع القضاء » ، وقال أحمد والشافعي — في أرجح قوليه —
« لا كفارة عليه » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك في أن من أفطر في نهار رمضان
وهو صحيح مقيم لزمته الكفارة مع القضاء ، خلافاً لأحمد والشافعي .

اتفق الثلاثة على عدم فساد الصوم بالأكل والشرب ناسياً ، وقال
مالك « يفسد ويلزمه القضاء » .

وتتفق الصوفية مع مالك في أن فساد الصوم بالأكل والشرب ناسياً ،
خلافاً للثلاثة .

قال أبو حنيفة والشافعي « أن الصوم لا يبطل بالجماع ناسياً » ،
وقال مالك وأحمد « أن الصوم يبطل » .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في أن الصوم يبطل بالجماع ناسياً ،
خلافاً لأبي حنيفة والشافعي .

اتفق الثلاثة على عدم بطلان الصوم لو أكره الصائم على الأكل والشرب
وأكرهت المرأة على الجماع ، وقال أحمد « أن الصوم لا يبطل بالأكل ويبطل
بالجماع » .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أن الصائم لو أكره على الأكل والشرب
والجماع فإن الصوم لا يبطل بالأكل ويبطل بالجماع ، خلافاً للثلاثة .

قال أبو حنيفة ومالك « لو سبق ماء المضضة أو الاستنشاق إلى
الجوف من غير مبالغة يبطل الصوم » وقال أحمد والشافعي — في أرجح
قوليه — « لا يبطل الصوم » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك في أنه لو سبق ماء المضضة أو
الاستنشاق إلى الجوف ولو من غير مبالغة فإن الصوم يبطل ، خلافاً لأحمد
والشافعي .

اتفق الثلاثة على عدم جواز تأخير قضاء رمضان إلى دخول رمضان
آخر عليه مع الإمكان ، وأن أخر لزمه القضاء مع الكفارة لكل يوم مد .
وقال أبو حنيفة « يجوز التأخير ولا كفارة عليه » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم جواز قضاء رمضان الى دخول رمضان آخر عليه مع الامكان ، وان آخر لزمه مع الكفارة لكل يوم مد ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على استحباب صيام ستة أيام من شوال ، وقال مالك « لا يستحب صيامها » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في استحباب صيام ستة أيام من شوال ، خلافا لمالك .

قال الشافعي وأحمد « من شرع في صوم تطوع فله قطع ذلك ولا قضاء عليه ، ولكن يستحب له اتمامها » . وقال أبو حنيفة ومالك «يجب اتمامها» .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك في أن من شرع في صوم أو صلاة تطوع فله اتمامها ولا يجوز له قطعها ، خلافا للشافعي وأحمد .

قال أبو حنيفة ومالك « لا يكره افراد الجمعة بصوم » . وقال الشافعي وأحمد « يكره افرادها بصوم » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك في عدم كراهة افراد الجمعة بصوم ، خلافا للشافعي وأحمد .

اتفق الثلاثة على عدم كراهة السواك للصائم ، وقال الشافعي « انه يكره بعد الزوال » .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في كراهة استعمال السواك بعد الزوال ، خلافا للثلاثة . والله تعالى أعلم .

(باب الاعتكاف)

اتفق الاثمة على مشروعية الاعتكاف ، وأنه قربة مستحبة في كل وقت ، وفي العشر الأواخر من رمضان أفضل لطلب ليلة القدر ، واتفقوا على أنه لا يصح الا بالنية ، وعلى أن خروج المعتكف لما لا بد منه كقضاء الحاجة وغسل الجنابة جائز ، وعلى أنه اذا اعتكف بغير المسجد الجامع وحضرت الجمعة وجب عليه الخروج لها ، وعلى أنه اذا باشر في الفرج عامدا بطل اعتكافه ولا كفارة عليه ، واتفقوا كذلك على استحباب الصلاة والذكر والقراءة للمعتكف ، وعلى أنه ليس له أن يتجر ولا يكتسب على الإطلاق ، واتفقوا أيضا على أن الصمت فيه مكروه ، حتى قال الشافعي : « انه لو نذر الصمت في اعتكافه تكلم ولا كفارة عليه » .

وتتفق الصوفية مع الاثمة في جميع هذه الأحكام .

اتفق الثلاثة على أن ليلة القدر في شهر رمضان خاصة ، وقال أبو حنيفة « انها في جميع السنة » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن ليلة القدر في شهر رمضان خاصة خلافا لأبي حنيفة .

قال مالك والشافعي : « لا يصح الاعتكاف الا بمسجد والجامع أولى » ، وقال أبو حنيفة « لا يصح الا بمسجد تقام فيه الجماعة » ، وقال أحمد « لا يصح الا بمسجد تقام فيه الجمعة » .

وتتفق الصوفية مع الامام أحمد في عدم صحة الاعتكاف الا اذا كان في مسجد تقام فيه الجمعة ، خلافا للثلاثة .

قال الشافعي — في الجديد — « لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها ، وهو المعتزل المهيأ للصلاة » ، وقال أبو حنيفة والشافعي — في القديم — « الأفضل اعتكافها في غيره » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة والشافعي — في القديم — من أن الأفضل للمرأة اعتكافها في مسجد بيتها وأنه يكره لها الاعتكاف في غيره ، خلافا للشافعي في الجديد .

قال أبو حنيفة ومالك : « اذا أذن الزوج لزوجته بالاعتكاف فدخلت فيه فليس له منعها من اتيامه » ، وقال الشافعي وأحمد : « للزوج منع زوجته من اتيام الاعتكاف الذي أذن لها فيه » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك في أن الزوج اذا أذن لزوجته بالاعتكاف فدخلت فيه فليس له منعها من اتيامه ، خلافا للشافعي وأحمد .

قال مالك وأحمد — في إحدى روايته — « لا يصح الاعتكاف فيما دون اليوم » ، وقال الشافعي — في الجديد — وأحمد في الرواية الأخرى — « ليس له زمن مقدر » .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في إحدى روايته — في أنه لا يصح الاعتكاف فيما دون اليوم ، خلافا للشافعي في الجديد وأحمد في الرواية الأخرى .

اتفق الثلاثة على عدم صحة الاعتكاف الا بالصوم ، وقال الشافعي : « يصح بغير صوم » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم صحة الاعتكاف الا بالصوم ، خلافا للشافعي .

اتفق الثلاثة على عدم كراهة لبس رفيع الثياب واستعمال الطيب للمعتكف ، وقال أحمد : « يكره ذلك » .

وتتفق الصوفية مع أحمد في كراهة لبس رفيع الثياب واستعمال
الطيب للمعتكف خلافا للثلاثة .

قال مالك وأحمد : « لا ينبغي للمعتكف اقراء القرآن والحديث والفقه
لغيره » ، وقال أبو حنيفة والشافعي : « يستحب ذلك » .

وتتفق الصوفية مع أحمد ومالك في عدم جواز اقراء القرآن والحديث
والفقه من المعتكف لغيره ، خلافا لأبي حنيفة والشافعي .

اتفق الثلاثة وأحمد — في رواية له — « ان من نذر اعتكاف شهر
بعينه لزمه متواليا ، فان أخل بيوم قضى ما تركه » ، وقال أحمد : « لزمه
استئناف الصوم من الأول » .

وتتفق الصوفية مع أحمد في روايته الثانية في أن من نذر اعتكاف شهر
بعينه لزمه متواليا فان أخل بيوم لزمه الاستئناف خلافا للثلاثة
وأحمد في روايته الأولى .

قال الشافعي وأحمد — في إحدى روايته — : « من نذر اعتكاف شهر
مطلقا جاز له أن يأتي به متتابعا ومتفرقا » ، وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد —
في روايته الأخرى — « يلزمه أن يأتي به متتابعا » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك وأحمد — في روايته الأخرى —
في أن من نذر اعتكاف شهر مطلقا فيلزمه أن يأتي به متتابعا ، خلافا للشافعي
وأحمد — في إحدى روايته .

اتفق الثلاثة على أنه لو نوى اعتكاف يوم بعينه دون ليلته صح ،
وقال مالك : « لا يصح الا مع اضافة الليلة الى اليوم » .

وتتفق الصوفية مع مالك في أنه لو نوى اعتكاف يوم بعينه دون ليلته
لا يصلح اعتكافه ، خلافا للثلاثة .

قال مالك : « لو نذر اعتكاف يومين متتابعين لم يلزمه اعتكاف الليلة
التي بينهما » ، وقال أبو حنيفة والشافعي — في أصح القولين له — « يلزمه
اعتكافهما » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وتقول الشافعي الأصح من أنه لو نذر
اعتكاف يومين متتابعين فإنه يلزمه اعتكاف الليلة التي بينهما ، خلافا لمالك .

قال أبو حنيفة ومالك : « لو اعتكف بغير الجامع وخرج للجمعة لا يبطل
اعتكافه » ، وقال الشافعي وأحمد « لو شرط الخروج لعارض كعيادة مريض
وتشبيح جنازة جاز له الخروج ولا يبطل اعتكافه » ، وقال أبو حنيفة ومالك
« يبطل » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة ومالك فى أنه لو اعتكف فى غير الجامع
وخرج للجمعة فإن اعتكافه لا يبطل ، خلافا لغيرهما . كما تتفق الصوفية مع
أبى حنيفة ومالك أيضا فى أن المعتكف لو شرط الخروج لعارض كقيادة
مريض وتشجيع جنازة لم يجز له الخروج ، ولو خرج بطل اعتكافه ، خلافا
للشافعى وأحمد .

قال أبو حنيفة وأحمد والشافعى — فى أصح قوليهِ — « لو باشر
المعتكف فيها دون الفرج بطل اعتكافه أن أنزل » ، وقال مالك والشافعى —
فى القول الآخر — « يبطل مطلقا سواء أنزل أو لم ينزل » .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعى — فى القول الآخر له — من أنه
لو باشر المعتكف فيها دون الفرج بطل اعتكافه مطلقا ، سواء أنزل أو لم
ينزل ، خلافا لأبى حنيفة وأحمد .

والله تعالى أعلم .

كتاب الحج

اتفق الأئمة على أن الحج فرض مرة واحدة في العمر على كل حر بالغ عاقل مستطيع وعلى أن من لزمه ومات قبل التمكن من أدائه سقط عنه ، وعلى عدم وجوبه على الصبي ، ولا يسقط عنه الفرض حجه قبل البلوغ ، واتفقوا على استحبابه لمن لم يجد زاداً ولا راحلة ولكنه يقدر على المشي وعلى اكتساب ما يكفيه ، وعلى أنه لا يلزم بيع المسكن من أجله ، وعلى جواز النيابة في حج الفرض عن الميت ، وعلى عدم جواز ادخال الحج على العمرة بعد الطواف ، وعلى وجوب الدم على المقتنع والقارن أن لم يكونا من حاضري المسجد الحرام .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على هذه الأحكام جميعها .

قال أبو حنيفة ومالك : « أن العمرة سنة لا فرض » ، وقال أحمد والشافعي — في أرجح قوليه — « أنها فريضة » .

وتتفق الصوفية مع أحمد والشافعي في أرجح قوليه أنها فريضة خلافاً لأبي حنيفة ومالك .

اتفق الثلاثة على جواز فعل العمرة في كل وقت من غير حصر بلا كراهة : وقال مالك « يكره أن يعتمر الشخص مرتين في العام » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في جواز أداء العمرة في كل وقت من غير حصر بلا كراهة ، خلافاً لمالك .

اتفق الثلاثة على وجوب أداء الحج على الفور دون تأخير عن وقت الوجوب . وقال الشافعي : « يجب على التراخي » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في وجوب أداء الحج على الفور دون تأخير عن وقت الوجوب ، خلافاً للشافعي .

قال الشافعي وأحمد : « من مات بعد التمكن لا يسقط عنه الحج ، بل يجب في رأس ماله ، سواء وصى به أم لا كالدين : وقال أبو حنيفة ومالك : « يسقط عنه بالموت ، ولا يلزم ورثته أن يحجوا عنه إلا أن يوصى بذلك فيحجوا من ثلث ماله » .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أن من مات بعد التمكن لا يسقط عنه الحج بل يجب في رأس ماله خلافاً لأبي حنيفة ومالك .

قال ابو حنيفة واحمد : « انه يحج عن الميت من دويرة اهله » ، وقال مالك : « من حيث وصى به » ، والراجح من مذهب الشافعى انه من الميقات .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة واحمد فى انه يحج عن الميت من دويرة اهله ، خلافا للشافعى ومالك .

اتفق الثلاثة على صحة حج الصبى باذن وليه اذا كان مميزا ، ويحرم انولى عن غير المميز . وقال ابو حنيفة : « لا يصلح احرام الصبى بالحج » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى عدم احرام الصبى بالحج ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على كراهة حج من يحتاج الى سؤال الناس فى طريقه ، وقال مالك : « ان كانت له عادة فى سؤال الناس وجب عليه الحج » .

وتتفق الصوفية مع مالك فى ان من كانت له عادة فى سؤال الناس وجب عليه الحج خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على صحة حج من استؤجر للخدمة فى طريق الحج ، وقال أحمد « لا يصح حجه ولا يجزيه » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى صحة حج من استؤجر للخدمة فى طريق الحج ، خلافا لأحمد .

اتفق الثلاثة على انه لا يجب الحج على من وجبت عليه اجرة خفارة فى الطريق ، وقال مالك : « يجب عليه الحج اذا كانت الاجرة يسيرة وأمن العود » .

وتتفق الصوفية مع مالك فى وجوب الحج على من وجبت عليه اجرة خفارة فى الطريق متى كانت الاجرة يسيرة وأمن العود خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة والشافعى - فى احد قوليه - على وجوب السفر فى البحر للحج اذا غلبت السلامة . والقول الآخر للشافعى : « لا يجب » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى وجوب السفر فى البحر للحج اذا غلبت السلامة ، خلافا للشافعى .

اتفق الثلاثة على أن من عجز عن الحج بنفسه لمرض لا يرجى برؤه أو هرم ووجد اجرة من يحج عنه لزمه ، فان لم يفعل استقر الفرض فى ذمته ، وقال أحمد : « وجب أن يقيم من يحج عنه » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى أن من عجز عن الحج بنفسه لمرض لا يرجى برؤه أو هرم ووجد اجرة من يحج عنه لزمه الحج ، فان لم يفعل استقر الفرض فى ذمته ، خلافا لأحمد .

اتفق الثلاثة وأبو حنيفة في رواية له — على أن من استأجر للحج من يحج عنه وقع عن المحجوج عنه ، والرواية الأخرى لأبي حنيفة أنه يقع عن الحاج والمحجوج عنه ثواب النفقة .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن من استأجر من يحج عنه وقع الحج عن المحجوج عنه ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على لزوم الحج للأعمى بنفسه إذا وجد من يقوده ، ولا تجوز له الانابة ، وقال أبو حنيفة : « يلزمه الحج في ماله ، فيستتيب من يحج عنه » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في لزوم الحج على الأعمى بنفسه إذا وجد من يقوده ، ولا تجوز له الانابة ، خلافا لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة وأحمد والشافعي — في أصبح قوله — بعدم جواز الاستنابة عن الميت في حج التطوع ، والقول الآخر للشافعي بجواز الانابة فيه كالفرض .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في عدم جواز الانابة عن الميت في حج التطوع ، خلافا للشافعي .

قال الشافعي وأحمد — في إحدى روايته — « أن من لم يسقط عنه فرض الحج لا يجوز له أن يحج عن غيره ، فإن فعل انصرف إلى فرض نفسه » ، والرواية الأخرى لأحمد « لا ينعقد أحرامه لا عن نفسه ولا عن غيره » ، وقال أبو حنيفة ومالك : « يجوز مع الكراهة » .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد — في إحدى روايته — في أن من لم يسقط عنه فرض الحج لا يجوز أن يحج عن غيره ، وكذلك مع أحمد في روايته الأخرى بأن من فعل ذلك لا ينعقد أحرامه لا عن نفسه ولا عن غيره » .

قال الشافعي وأحمد « لا يجوز التثفل بالحج لمن عليه فرض ، فإن أحرمت بالتثفل انصرف إلى الفرض » ، وقال أبو حنيفة ومالك : « يجوز وينعقد أحرامه بما يقصده ونواه » .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أنه لا يجوز التثفل بالحج لمن عليه فرض ، فإن أحرمت بالتثفل انصرف إلى الفرض ، خلافا لأبي حنيفة ومالك .

اتفق الثلاثة على عدم كراهة الحج بأية كيفية شاء من الكيفيات الثلاثة التي هي الأفراد والتمتع والقران ، وقال أبو حنيفة : « يكره القران والتمتع للمكي » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم كراهة الحج بأى كيفية شاء من الكيفيات الثلاثة التى هى الافراد والتمتع والقران ، خلافا لأبى حنيفة .

وقال أبو حنيفة ومالك والشافعى — فى أحد قوليه — بأفضلية الافراد على التمتع والقران ، وقال أحمد والشافعى — فى القول الآخر له — بعدمه .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة ومالك والشافعى — فى أحد قوليه — بأفضلية الافراد على التمتع والقران ، خلافا لأحمد والشافعى — فى أحد قوليه .

اتفق الثلاثة على انه اذا فات يوم عرفة فلا يفوت صوم الثلاثة أيام بفوته ، وقال أبو حنيفة : « يسقط صومها ويستقر الفداء فى ذمته » ، وعلى الراجح من مذهب الشافعية انه يصومها بعد ذلك ولا يجب تأخير صومها » ، وقال أحمد : « أن آخر الصوم بعذر لزمه دم ، وكذا ان آخر الهدى من سنة الى سنة يلزمه دم » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى انه اذا فات يوم عرفة فلا يفوت صوم الثلاثة أيام بفوته ، كما تتفق مع أحمد فى انه ان آخر الصوم بعذر لزمه دم ، وكذا ان آخر الهدى من سنة الى سنة يلزمه دم ، خلافا لأبى حنيفة .

قال الشافعى وأحمد — فى رواية له — « ان حاضرى المسجد الحرام هم من كانوا على دون مسافة القصر من مكة » ، وقال أبو حنيفة : « هم من كانوا دون الميقات الى الحرم » ، وقال مالك : « هم أهل مكة وذى طوى » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى أن حاضرى المسجد الحرام هم من كانوا دون الميقات الى الحرم ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة والشافعى : « ان دم التمتع يجب بالاحرام بالحج » ، وقال مالك « لا يجب حتى يرمى جمرة العقبة » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة والشافعى فى أن دم التمتع يجب بالاحرام بالحج خلافا لمالك .

وقال أبو حنيفة ومالك : « لا يجوز الذبح للفداء قبل يوم النحر » ، وقال الشافعى « وقته بعد الفراغ من العمرة » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة ومالك فى أنه لا يجوز الذبح للفداء قبل يوم النحر ، خلافا للشافعى .

قال مالك والشافعى : « لا يجوز صيام الثلاثة أيام اذا فقد الهدى الا بعد الاحرام بالحج » . وقال أبو حنيفة وأحمد — فى إحدى الروايتين — له صومها اذا أحرم بالعمرة .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعى فى أنه لا يجوز صيام الثلاثة أيام إذا فقد الهدى إلا بعد الاحرام بالحج ، خلافا لأبى حنيفة وأحمد .

قال أبو حنيفة والشافعى — فى أظهر قوليه — « لا يجوز صوم الثلاثة أيام فى أيام التشريق » ، وقال مالك والشافعى — فى القديم — وأحمد — فى إحدى روايتيه — « يجوز صيامها فى أيام التشريق » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة والشافعى — فى أظهر قوليه — فى أنه لا يجوز صيام الثلاثة أيام فى التشريق ، خلافا لمالك وغيره .

اتفق الثلاثة على أنه إذا فات يوم عرفة فلا يفوت صوم الثلاثة أيام بفوته . وقال أبو حنيفة : « يسقط صومها ويستقر الفداء فى ذمته » . وعلى الراجح من مذهب الشافعية أنه يصومها بعد ذلك ولا يجب تأخير صومها ، وقال أحمد : « أن آخر الصوم بعذر لزمه دم ، وكذا أن آخر الهدى من سنة الى سنة يلزمه دم » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى أنه إذا فات يوم عرفة فلا يفوت صوم الثلاثة أيام بفوته كما تتفق مع أحمد فى أنه أن آخر الصوم بعذر لزمه دم ، وكذا أن آخر الهدى من سنة الى سنة يلزمه دم . خلافا لأبى حنيفة .

اتفق الثلاثة على أنه أن وجد الهدى وهو فى صوم الثلاثة أيام فيستحب الانتقال اليه ، وقال أبو حنيفة : « يلزمه الانتقال » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى أنه أن وجد الهدى وهو فى صوم الثلاثة أيام يلزمه الانتقال اليه ، خلافا للثلاثة .

قال الشافعى — فى الأصح — وأحمد : « أن وقت صوم السبعة أيام إذا رجع الى أهله » ، والقول الثانى للشافعى : « يجوز له صومها قبل الرجوع » ، وقال أبو حنيفة ومالك : « يجوز صومها قبل الرجوع الى أهله » .

وتتفق الصوفية مع قول الشافعى الثانى وأبى حنيفة ومالك فى جواز صوم السبعة أيام قبل الرجوع الى أهله ، خلافا لأحمد والقول الآخر للشافعى .

ثم إذا جاز صوم السبعة أيام قبل الرجوع الى أهله ففى وقت الجواز وجهان . أحدهما — إذا خرج من مكة ، وهو قول مالك . والثانى — إذا أفرغ من الحج وإن كان بمكة ، وهو قول أبى حنيفة .

وتتفق الصوفية مع مالك فى أن وقت الجواز لصوم السبعة أيام إذا خرج من مكة ، خلافا لأبى حنيفة .

قال مالك والشافعى : « أن المتمتع إذا فرغ من أعمال العمرة صار حللا ، سواء ساق الهدى أولا . وقال أبو حنيفة وأحمد : « أنه أن ساق

الهدى لم يجز له التحلل الى يوم النحر ، فيبقى على احرامه ، فيحرم بالحج ويدخله على العمرة فيصير قارنا ثم يتحلل منهما .

وتتفق الصوفية مع ابي حنيفة واحمد على انه ان ساق الهدى لم يجز له التحلل الى يوم النحر ، فيبقى على احرامه ، فيحرم بالحج ويدخله على العمرة فيصير قارنا ثم يتحلل فيهما ، خلافا للمالك والشافعي .

والله تعالى اعلم .

(باب المواقيت)

اجمع الأئمة على عدم صحة الاحرام بالحج قبل شوال ، وعلى ان المواقيت المكانية تكون لأهلها ولن مر عليها ، وعلى أن من بلغ ميقاتا لم يجز له مجاوزته بغير احرام ، وعلى لزوم العود اليه لمن جاوزه ليحرم منه .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في هذا كله .

اتفق الثلاثة على استمرار وقت احرام الحج الى آخر ذى الحجة ، وقال الشافعي : « الى عشر ليال منها » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في استمرار وقت احرام الحج الى آخر ذى الحجة ، خلافا للشافعي .

اتفق الثلاثة على كراهة الاحرام بالحج في غير اشهره مع انعقاده حجا ، وقال أصحاب الشافعي : « ينعقد عمرة لا حجا » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في كراهة الاحرام بالحج في غير اشهر الحج مع انعقاده حجا خلافا لأصحاب الشافعي .

قال أبو حنيفة : « الأفضل أن يحرم من دويرة أهله » ، وقال غيره : « الأفضل أن يحرم من الميقات » ، وهو ما صححه النووي من قول الشافعي .

وتتفق الصوفية مع ابي حنيفة في أن الأفضل للمحرم أن يحرم من دويرة أهله ، خلافا لغيره .

اتفق الثلاثة على أن من دخل مكة بغير احرام لم يلزمه القضاء ، وقال أبو حنيفة : « يلزمه القضاء ، الا أن يكون مكيًا فلا قضاء عليه » .

وتتفق الصوفية مع ابي حنيفة في أن من دخل مكة بغير احرام يلزمه القضاء ، الا أن يكون مكيًا فلا قضاء عليه ، خلافا للثلاثة .

والله تعالى أعلم .

(باب محظورات الاحرام)

اتفق الأئمة على كراهة الطيب في الثياب المحرم ، وعلى تحريم لبس المخطط للرجل وستر رأسه ، وعلى أن المحرم ما يخطط ولو لم يكن مخطيا بل منسوجا كالعمامة ، كما اتفقوا على تحريم الجماع والتقبيل والمس بشهوة والتزويج والمتزوج وقتل الصيد واستعمال الطيب وإزالة الشعر والظفر ودهن رأسه ولحيته بسائر الأدهان ، والمرأة في ذلك كله كالرجل ، إلا أنها تلبس المخطط وتستر رأسها ، ولا بد من كشف وجهها ، وكذلك اتفق الأئمة على عدم جواز عقد النكاح للمحرم لا لنفسه ولا لغيره ولا أن يوكل فيه ، وعلى وجوب الفدية في قتل الصيد وإن قتله ناسيا أو جاهلا . واتفقوا أيضا على تحريم الأدهان بالدهن المطيب كدهن الورد ووجوب الفدية فيه .

وتتفق الصوفية مع الأئمة جريا على هذه الأحكام جميعها .

الدهن غير المطيب الشريح قال الشافعي : « يجوز الأدهان به إلا في الرأس واللحية » وقال أبو حنيفة : « هو طيب يحرم استعماله في جميع البدن » ، وقال مالك « لا يدهن بالشريح شيء من الأعضاء الظاهرة كالوجه واليدين والرجلين ، وتدهن به الأعضاء الباطنة » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في عدم الأدهان بالشريح في جميع أعضاء البدن ، خلافا للشافعي ومالك .

اتفق الثلاثة على أنه لو لبس القميص ناسيا فإنه ينزعه من قبل رأسه ، وقال بعض الشافعية : « أنه يشقه شقا » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو لبس القميص ناسيا فإنه ينزعه من قبل رأسه خلافا لبعض الشافعية .

اتفق الثلاثة على استحباب التطيب للأحرام ، وقال مالك : « لا يجوز إلا أن كان طيب لا يبقى بعد الأحرام ، فإن تطيب بما تبقى رائحته وجب غسله » .

وتتفق الصوفية مع مالك في عدم جواز التطيب إلا أن كان طيبا لا يبقى بعد الأحرام ، فإن تطيب بما تبقى رائحته وجب غسله . خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أنه يحرم عقب ركعتي الأحرام ، وقال الشافعي — في الأصح — « أنه يحرم إذا أتبعته به راحلته ، فإن كان ماشيا فيحرم إذا توجه لطريقه » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن وقت الإحرام هو عقب ركعتي الأحرام ، خلافا للشافعي .

اتفق الثلاثة على انعقاد الاحرام بالنية ، فان لبى بدون نية لم ينعقد ،
وقال أبو حنيفة : « لا ينعقد الا بالنية والتلبية معا أو سوق الهدى مع النية » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن انعقاد الاحرام لا يكون الا بالنية
والتلبية معا أو سوق الهدى مع النية ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة ومالك : « ان التلبية واجبة » ، وقال الشافعى وأحمد :
« انها سنة » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك في أن التلبية واجبة ، خلافا
للشافعى وأحمد .

قال أبو حنيفة : « ان التلبية واجبة اذا لم يسق الهدى ، فان ساق
الهدى ونوى الاحرام صار محرما وان لم يلب » ، وقال مالك : « انها واجبة
مطلقا ، وأوجب في تركها دما » .

وتتفق الصوفية مع مالك في أن التلبية واجبة مطلقا ، خلافا لأبي
حنيفة .

اتفق الثلاثة على اتمام الاحرام بقطع التلبية وقت جمرة العقبة ، وقال
مالك « يتم الاحرام بقطع التلبية بعد الزوال يوم عرفة » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في اتمام الاحرام بقطع التلبية وقت جمرة
العقبة ، خلافا لمالك .

قال أبو حنيفة والشافعى : « للمحرم أن يستظل بما لا يمس رأسه
من محمل وغيره » . وقال مالك وأحمد : « لا يجوز له ، وعليه الفدية
عندهما » .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد على أنه ليس للمحرم أن يستظل بما لا
يمس رأسه من محمل وغيره ، خلافا لأبي حنيفة والشافعى .

اتفق الثلاثة على وجوب الفدية اذا لبس القباء في كفيه ، ولم يدخل
يديه في كفيه ، وقال أبو حنيفة : « لا فدية عليه » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في وجوب الفدية على المحرم اذا لبس القباء
في كفيه ولم يدخل يديه في كفيه ، خلافا لأبي حنيفة .

قال الشافعى وأحمد : « لا فدية على من لبس السراويل لفقد الأزار » ،
وقال أبو حنيفة ومالك : « تجب عليه الفدية » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك في وجوب الفدية على من لبس
السراويل لفقد الأزار ، خلافا للشافعى وأحمد .

اتفق الثلاثة على أن من فقد النعلين جاز له لبس الخفين إذا قطعهما من أسفل الكعبين ولا فدية عليه ، وقال أبو حنيفة : « تلزمه الفدية » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن من فقد النعلين جاز له لبس الخفين مع لزوم الفدية عليه ، خلافا للثلاثة .

قال الشافعي وأحمد : لا يحرم على الرجل ستر وجهه ، وقال أبو حنيفة ومالك : « يحرم عليه ستر وجهه » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك في أنه يحرم على الرجل ستر وجهه ، خلافا للشافعي وأحمد .

اتفق الثلاثة على تحريم استعمال الطيب في الثوب والبدن ، وقال أبو حنيفة : « يجوز جعله على ظاهر الثوب دون البدن ، كما يجوز له أن يتبخر بالعودا والتدوليه شم الرياحين » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في تحريم استعمال الطيب للمحرم في الثوب والبدن ، خلافا لأبي حنيفة ، ولم يمانعوا في جواز التبخر بالعود والند وشم الرياحين ، كما لم تمانع الثلاثة فيها على الأظهر .

اتفق الثلاثة على أن الحناء ليس بطيب ، وقال أبو حنيفة : « أنه طيب تجب فيه الفدية » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن الحناء طيب تجب فيه الفدية ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة ومالك : « يجوز أكل الطعام المطيب للمحرم ، ولا فدية في أكله وإن ظهر ريحه ، وقال الشافعي وأحمد : « لا فرق في استعماله بين الثوب والبدن والطعام » .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أنه لا يجوز أكل الطعام المطيب للمحرم ، كما لا يجوز استعماله في الثوب والبدن ، خلافا لأبي حنيفة ومالك .

اتفق الثلاثة على أن المحرم لو عقد النكاح لم ينعقد ، وقال أبو حنيفة : « أنه ينعقد » .

ويتفق الصوفية مع الثلاثة في أن المحرم لو عقد النكاح لم ينعقد ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على جواز مراجعة المحرم زوجته ، وقال أحمد : « لا يجوز » .

وتتفق الصوفية مع أحمد في عدم جواز مراجعة المحرم لزوجته ، خلافا للثلاثة .

قال الشافعى وأحمد : « يجب جزاء الصيد المملوك من القيمة لمالكه » ،
وقال أبو حنيفة ومالك : « لا يجب الجزاء بقتل الصيد المملوك » .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد فى وجوب جزاء قتل الصيد المملوك
مع قيمته لمالكه ، خلافا لأبى حنيفة ومالك .

قال مالك والشافعى : « لا جزاء على من دل على صيد ، وإن حرمت
الاعانة على قتله ، وقال أبو حنيفة : « يجب على كل منهما جزاء كامل ، حتى
لو كانوا جماعة محرمين فدلهم شخص على الصيد محرما كان أو حلا
وجب على كل واحد منهم جزاء كامل » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى أن الجزاء يقع على من دل على
صيد ، وعلى قاتله جزاء كاملا ، حتى ولو كانوا جماعة محرمين فدلهم
شخص على الصيد محرما كان أو حلا وجب على كل واحد منهم جزاء
كامل ، خلافا لمالك والشافعى .

قال مالك والشافعى : « يحرم على المحرم أكل الصيد » ، وقال
أبو حنيفة : « لا يحرم بل إذا ضمن صيدا ثم أكله لم يجب عليه جزاء آخر » ،
وقال أحمد : « يجب عليه الجزاء » .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعى فى تحريم أكل الصيد للمحرم ،
خلافا لأبى حنيفة .

اتفق الثلاثة على عدم تحريم قتل الصيد غير المأكول ولا المتولد من
المأكول ، وقال أبو حنيفة : « يحرم بالاحرام قتل كل وحش ، ويجب الجزاء
بقتله إلا الدب » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى أنه يحرم على المحرم قتل كل وحش ،
ويجب الجزاء بقتله إلا الدب ، خلافا للثلاثة .

قال الشافعى : « لا فدية على المحرم إذا تطيب أو أدهن ناسيا أو
جاهلا بالتحريم » . وقال أبو حنيفة ومالك : « تجب الفدية » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة ومالك فى وجوب الفدية على المحرم
إذا تطيب أو أدهن ناسيا أو جاهلا بالتحريم ، خلافا للشافعى .

اتفق الثلاثة على عدم وجوب الفدية على من حلق رأسه أو قلم أظفاره
ناسيا أو جاهلا . وقال الشافعى — فى الأرجح — بالوجوب .

وتتفق الصوفية مع الشافعى — فى الأرجح — على وجوب الفدية
على من حلق رأسه أو قلم أظفاره ناسيا أو جاهلا ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على لزوم الكفارة للمحرم لو جامع ناسيا أو جاهلا ،
وقال الشافعى — فى الأرجح — « لا كفارة عليه ولا يفسد حجه » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في لزوم الكفارة للمحرم لو جامع ناسيا
أو جاهلا ، خلافا للشافعي .

اتفق الثلاثة على جواز حلق المحرم شعر الحلال وتقليم أظفاره ولا
شيء عليه . وقال أبو حنيفة : « لا يجوز ، وعليه صدقة » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة على عدم جواز حلق المحرم شعر الحلال
وتقليم أظفاره وعليه صدقة لو فعل ذلك ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على جواز اغتسال المحرم بالسدر والخطمي ، وقال
أبو حنيفة : « لا يجوز » وتلزمه الفدية .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة على عدم جواز اغتسال المحرم
بالسدر والخطمي ، وعلى أنه أن فعل ذلك فعليه الفدية ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أنه إذا حصل على يديه وسخ جاز له إزالته ، وقال
مالك : « يلزمه بذلك صدقة » .

وتتفق الصوفية مع مالك على أنه إذا حصل على يدي المحرم وسخ
جاز له إزالته وعليه بذلك صدقة ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أنه لا شيء على المحرم إذا اقتصد أو احتجم ، وقال
مالك : « عليه صدقة » .

وتتفق الصوفية مع مالك على أن المحرم لو اقتصد أو احتجم فعليه
صدقة ، خلافا للثلاثة .

والله تعالى أعلم .

(باب ما يجب بمحظورات الاحرام)

اتفق الأئمة على أن كفارة الحلق على التخيير ذبح شاة أو اطعام
سنة مساكين لكل واحد نصف صاع أو صيام ثلاثة أيام . واتفقوا على
فساد النسك من حج أو عمرة بالوطء فيه قبل التحلل الأول ، ووجوب
المضي في فاسده والتضاء على الفور .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجري على هذه الأحكام جميعها .

قال أبو حنيفة وأحمد — في أحدي روايته — « ان الفدية لا تجب
الا بحلق بعض الرأس » ، وقال مالك : « لا تجب لا بحلق ما يحصل به
اماطة الأذى عن الرأس » ، وقال الشافعي وأحمد — في الرواية الأخرى
— « تجب بحلق ثلاث شعرات » .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد فى أن الفدية تجب على المحرم بخلق ثلاث شعرات ، خلافا لمالك ورواية أحمد الأخرى .

قال الشافعى وأحمد : « إذا حلق بعض رأسه بالفداة وبعضه بالعشى لزمه كفارتان ، بخلاف الطيب واللباس فى اعتبار التفريق والتتابع » وقال أبو حنيفة : « جميع المحظورات غير قتل الصيد إذا كانت فى مجلس واحد فعليه كفارة واحدة ، سواء كفر عن الأول أولا ، وإذا كانت فى مجالس متعددة وجب لكل مجلس كفارة ، إلا أن يكون تكراره لمعنى زائد كمرض ، وكذلك قال مالك فى الصيد ، وأما فى غيره فقول الشافعى .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى أن جميع المحظورات غير قتل الصيد إذا كانت فى مجلس واحد فعلى المحرم كفارة واحدة ، سواء كفر عن الأول أولا ، وإذا كانت فى مجالس متعددة وجب لكل مجلس كفارة ، إلا أن يكون التكرار لمعنى زائد كمرض ، وذلك خلافا للثلاثة .

قال الشافعى وأحمد : « تلزم على المحرم بدنة بالوطء فى الحج أو العمرة قبل التحلل الأول مع فساده ولزوم المضى فيه والقضاء على الفورىة . وظاهر مذهب مالك كقول الشافعى وأحمد . وقال أبو حنيفة : « أن كان وطؤه قبل الوقوف بعرفة فسد حجه ولزمته شاة ، ويلزمه المضى فيه ويقضى على الفورىة أيضا كقول الثلاثة ، وإن كان وطؤه بعد الوقوف لم يفسد حجه ولزمه بدنة .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى أن المحرم لو وطىء قبل الوقوف بعرفة فسد حجه ولزمته شاة ويمضى فى الحج لو العمرة ثم يقضى على الفورىة ، وإن وطىء بعد الوقوف لم يفسد حجه ولزمته بدنة ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة والشافعى : « يستحب للوطىء والموطوءة أن يتفرقا فى موضع الوطء » ، وقال مالك وأحمد : « يجب عليهما أن يتفرقا » .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد فى وجوب تفرق المتواطئين فى موضع الوطء خلافا لأبى حنيفة والشافعى .

قال أبو حنيفة : « من وطىء ثانيا ولم يكفر عن الأول لزمه شاة ، إلا أن تكرر ذلك فى مجلس واحد » ، وقال « لا يجب بالوطء الثانى فى شيء » ، وقال الشافعى ، « يجب به شاة » ، وقال أحمد : « أن كفر عن الأول لزمه بالثانى بدنة » .

وتتفق الصوفية مع الشافعى فى أن المحرم لو وطىء ثانيا ولم يكفر عن الأول لزمه شاة وعن الثانى شاة أيضا ، خلافا لأبى حنيفة وأحمد .

اتفق الثلاثة على عدم فساد الحج إذا قبل بشهوة أو وطىء فيها

دون الفرج فأنزل ، ويلزمه بدنة كقول الشافعى ، وقال أحمد : « يفسد حجه ويلزمه بدنة » .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أن الحج يفسد إذا قبل بشهوة أو وطئ ، فيما دون الفرج فأنزل ويلزمه بدنة ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على جواز شراء الهدى من مكة أو الحرم ، وقال مالك : « لا بد من سوق الهدى من الحل الى الحرم » .

وتتفق الصوفية مع مالك في وجوب شراء الهدى من سوق الهدى من الحل الى الحرم خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على وجوب جزاء واحد على جمع اشتركوا في قتل صيد ، وقال أبو حنيفة : « يلزم كل واحد جزاء كامل » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في وجوب جزاء كامل على كل واحد ممن اشتركوا في قتل صيد ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أن ضمان الحمام وما جرى مجراه شاة . وقال أحمد : « في الحمامة شاة أيضا » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن ضمان الحمام وما جرى مجراه شاة ، خلافا لأحمد .

اتفق الثلاثة على استواء القارن والمفرد بالجزاء وغيره مما يجب في محظور . وقال أبو حنيفة : « يلزمه في قتل الصيد الواحد جزاءان ، وفي كل محظور كفارتان ، وإذا أفسد أحرابه لزمه القضاء قارنا والكفارة ودم في القران ودم في القضاء » ، وقال أحمد : « بمثل ما قال به أبو حنيفة في إفساده الأحرار » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في أن المحرم يلزمه في قتل الصيد الواحد جزاءان ، وفي كل محظور كفارتان ، وأنه إذا أفسد أحرابه لزمه القضاء قارنا والكفارة ودم القران ودم في القضاء ، وذلك خلافا للثلاثة ، ووفقا لقول أحمد فيما لو أفسد أحرابه .

اتفق الثلاثة على أن الحلال إذا وجد صيدا داخل الحرم كان له ذبحه والتصرف فيه ، وقال أبو حنيفة والشافعى — في الراجح : — « لا يجوز له ذلك » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة والراجح من قول الشافعى في أن الحلال إذا وجد صيدا داخل الحرم لم يجز له ذبحه ولا التصرف فيه ، خلافا للثلاثة .

قال الشافعي : « المحرم اذا قطع شجرة كبيرة فعليه بقرة ، وان قطع شجرة صغيرة فعليه شاة » ، وقال مالك : « ليس عليه في قطعها شيء ، ولكنه مسيء بفعله » ، وقال أبو حنيفة : « ان قطع ما أنبتته الأدمى فلا جزاء عليه ، وان قطع ما أنبتته الله بلا واسطة الأدمى فعليه الجزاء .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في ان المحرم اذا قطع شجرة كبيرة فعليه بقرة ، وان قطع شجرة صغيرة فعليه شاة ، خلافا لأبي حنيفة ومالك .

اتفق الثلاثة على جواز قطع الحشيش لعلف الدواب واللتداوى به ، وقال أبو حنيفة « لا يجوز قطعه » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في عدم جواز قطع الحشيش لعلف الدواب ولا للتلداوى به ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة والشافعي — في الجديد : « يحرم قطع شجرة المدينة وكذا صيدها ولكن لا يضمن بالقطع أو الصيد » ، وقال مالك وأحمد والشافعي — في القديم « يضمن بأن يؤخذ سلب القاطع والقاتل » .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد والشافعي — في القديم في انه يحرم قطع شجرة المدينة وكذا صيدها ويضمن بأن يؤخذ سلب القاطع والقاتل خلافا لأبي حنيفة والشافعي — في الجديد .

والله تعالى أعلم .

(باب صفة الحج والعمرة)

اتفق الأئمة على ان من دخل مكة فهو بالخيار ، ان شاء دخل نهارا وان شاء دخلها ليلا ، واتفقوا على حسيان الذهاب من الصفا الى الروة مرة والعودة كذلك ، وعلى انه اذا وافق يوم عرفة يوم الجمعة لم يصلوا الجمعة ، وكذا الحكم في منى ، وانما يصلون الظهر ركعتين ، غير ان أبا يوسف — من أصحاب أبي حنيفة — جوز صلاة الجمعة بعرفة ، وكذلك اتفق الأئمة على أن المبيت بالمزدلفة نسك وليس بركن ، وعلى استحباب الجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء بمزدلفة ، وعلى وجوب الرمي ، وعلى استحبابه بعد طلوع الشمس ، وعلى انه اذا كان الهدى تطوعا فهو باق على ملكه يتصرف فيه كيف يشاء الى أن ينحره ، وكذلك اتفقوا على أن طواف الافاضة ركن ، وعلى أن رمي الجمرات الثلاث في أيام التشريق بعد الزوال كل جمرة سبع حصيات واجب .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على هذه الاحكام جميعها .

قال الشافعي : « من قصد دخول مكة لا لنسك استحباب له ان يحرم بحج أو عمرة » ، وقال أبو حنيفة : « لا يجوز لمن هو وراء الميقات أن يجاوز

الا محرما ، أما من هو دونه فيجوز له دخوله بغير احرام . . وقال مالك والشافعي — في القديم — « لا يجوز مجاوزة الميقات بغير احرام ولا دخول مكة بغير احرام الا أن يتكرر — دخوله كخطاب وصياد » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه لا يجوز لمن هو وراء الميقات أن يجاوزه الا محرما ، أما من هو دونه فيجوز له دخوله بغير احرام ، خلافا لمالك والشافعي .

اتفق الثلاثة على أنه يشترط لصحة الطواف الطهارة وبستر المعورة ، فلو أحدث فيه تطهر وبني . وقال أبو حنيفة : « إن الطهارة ليست شرطا »

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه يشترط لصحة الطواف الطهارة وبستر المعورة ، وأنه لو أحدث فيه تطهر وبني ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على أن السجود على الحجر الأسود سنة كالتقبيل ، بل هو تقبيل وزيادة . وقال مالك : « إن السجود عليه بدعة » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن السجود على الحجر الأسود سنة كالتقبيل ، خلافا لمالك .

قال الشافعي : « يستلم الركن اليماني ولا يقبله » ، وقال أبو حنيفة : « لا يستلمه » ، وقال مالك : « يستلمه ولكن لا يقبل يده بل يضعها على فيه » ، وقال أحمد : « أنه يقبله » .

وتتفق الصوفية مع الشافعي على استلام الركن اليماني ولكن لا يقبله ، خلافا للثلاثة .

اتفق الأئمة على أن الركنين الشاميين اللذين يليان الحجر لا يستلمهما وجرت الصوفية مع الأئمة على هذا .

اتفق الثلاثة على استحباب قراءة القرآن في الطواف ، وقال مالك : « أنه يكره » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في استحباب قراءة القرآن في الطواف ، خلافا لمالك .

قال مالك وأحمد والشافعي : « إن السعي ركن » ، وقال أبو حنيفة وأحمد — في إحدى روايته — « أنه واجب يجبر تركه بدم » والرواية الأخرى لأحمد : « أنه مستحب » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في أن السعي واجب يجبر تركه بدم ، خلافا لمالك والشافعي وأحمد في إحدى روايته .

اتفق الثلاثة على أنه لا بد من البداءة بالصفاء ، وقال أبو حنيفة :
« لأخرج عليه في العكس فيجوز له أن يبدأ بالمرورة ويختم بالصفاء » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في الجرى على البداءة بالصفاء ، خلافا
لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على استحباب الجمع بين الليل والنهار في الوقوف ،
وقال مالك : « أنه واجب » .

وتتفق الصوفية مع مالك في وجوب الجمع بين الليل والنهار في
الوقوف ، خلافاً للثلاثة .

اتفق الثلاثة على استواء الركوب والمشى في الوقوف بعرفة . وقال
أحمد والشافعي في القديم « أن الركوب أفضل » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة على استواء الركوب والمشى في الوقوف
بعرفة ، خلافاً لأحمد والشافعي — في القديم .

اتفق الثلاثة على أنه لو لم يحصل الجمع بين المغرب والعشاء
بمزدلفة وصلى كل واحدة منهما في وقتها جاز ، وقال أبو حنيفة : « لا يجوز
الجمع » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في عدم جواز الجمع بين المغرب
والعشاء بمزدلفة خلافاً للثلاثة .

اتفق الثلاثة على عدم الجواز للرمي بغير الحجارة ، وقال أبو حنيفة :
« يجوز الرمي بكل ما كان من جنس الأرض » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم جواز الرمي بغير الحجارة ، خلافاً
لأبي حنيفة .

قال الشافعي وأحمد : يدخل وقت الرمي بنصف الليل ، فإذا رمى
بعد نصف الليل جاز ، وقال أبو حنيفة ومالك : « لا يجوز الرمي إلا بعد
طلوع الفجر الثاني » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك على أنه لا يجوز الرمي إلا بعد
طلوع الفجر الثاني ، خلافاً للشافعي وأحمد .

اتفق الثلاثة على قطع التلبية مع أول حصاة من جهرة العقبة ، وقال
مالك : « تقطع من زوال يوم عرفة » .

وتتفق الصوفية مع مالك على قطع التلبية من زوال يوم عرفه خلافاً
للالثلاثة .

اتفق الثلاثة على استحباب الترتيب في أفعال يوم النحر ، فيرمى
جمرة العقبة ثم ينحر ثم يحلق ثم يطوف ، وقال أحمد : « يجب هذا
الترتيب » .

وتتفق الصوفية مع أحمد في وجوب الترتيب في أفعال يوم النحر ،
فيرمى جمرة العقبة ثم ينحر ، ثم يحلق ، ثم يطوف ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة : « ان الواجب في حلق الرأس الربيع » ، وقال
مالك : « حلق الكل أو الأكثر » ، وقال الشافعي : « ثلاث شعرات ولكن
حلق الحل أفضل » .

وتتفق الصوفية مع مالك على أن الواجب حلق الكل أو الأكثر
خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على البداءة بحلق الشق الأيمن من الرأس ، وقال
أبو حنيفة : يبدأ بالأيسر ، فاعتبر أبو حنيفة يمين الحالق لا المحلوق له .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة على البداءة بحلق الشق الأيمن من
الرأس ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على استحباب إمرار المويى على رأس من لا شعر
برأسه ، وقال أبو حنيفة : « لا يستحب ذلك » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة على استحباب إمرار المويى على رأس
من لا شعر برأسه ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على استحباب تقليد الغنم فعلمين . وقال مالك :
« لا يستحب تقليد الغنم فعلمين ، وأن تقليد الغنم عنده لا يجوز والتقليد
للإبل فقط » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة على استحباب تقليد الغنم فعلمين ، خلافا
لمالك .

قال الشافعي وأحمد : « اشعار الهدى إذا كان من إبل أو بقرة يكون
في جنبه مع صفحة سنمه الأيمن » ، وقال مالك : « في الجانب الأيسر » ،
وقال أبو حنيفة : « الاشعار محرم » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة على أن اشعار الهدى محرم ، خلافا
للالثلاثة .

اتفق الثلاثة على زوال الملك عن الهدى بالنذر ويصير للمساكين ،
فلا يبدل ولا يباع . وقال أبو حنيفة : « يجوز أبداله وبيعه » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة على زوال الملك عن الهدى بالندى ويسير
للمساكين ، فلا يباع ولا يبدل ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على كراهة الذبح ليلا ، وقال مالك : « لا يجوز
الذبح ليلا » .

وتتفق الصوفية مع مالك على عدم جواز الذبح ليلا خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أن منى أفضل من العقبة لذبح الحاج ، والمروة
لذبح المعتمر . وقال مالك : « لا يجزىء المعتمر الذبح إلا عند المروة والحاج
الإبمنى » .

وتتفق الصوفية مع مالك على أنه لا يجزىء المعتمر الذبح إلا عند
المروة والحاج إلا إبمنى خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على دخول وقت طواف الركن بنصف ليلة النحر ،
وأفضله ضحى يوم النحر ، ولا آخر له . وقال أبو حنيفة : « أول وقت
طواف الركن طلوع الفجر الثانى وآخره ثانى أيام التشريق ، فإن أخره
إلى الثالث لزمه دم » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة على أن أول وقت طواف الركن من
طلوع الفجر الثانى ، وآخره ثانى أيام التشريق ، فإن أخره إلى الثالث
لزمه دم ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على البداءة فى الجبرات بالتى تلى مسجد الخيف ثم
بالوسطى بجمرة العقبة وقال أبو حنيفة : « لو رمى منكسا أعاد ، فإن
لم يفعل فلا شيء عليه » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة على البداءة فى الجبرات بالتى تلى مسجد
الخيف ، ثم بالوسطى بجمرة العقبة ، خلافا لأبى حنيفة .

اتفق الثلاثة على استحباب نزول المحصب ، وقال أبو حنيفة :
« أنه نسك » .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة على أن نزول المحصب نسك ،
خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أنه لو لم ينفر فى اليوم الثانى حتى غربت الشمس
وجب المبيت ورمى الغد . وقال أبو حنيفة : « له أن يففر ما لم يطلع
الفجر » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة على أنه لو لم ينفر فى اليوم الثانى حتى
غربت الشمس وجب المبيت ورمى الغد ، خلافا لأبى حنيفة .

قال الشافعى وأحمد : « اذا حاضت المرأة قبل طواف الافاضة فلا تنفر حتى تطهر وتطوف ولا يلزم الجمال حبس الجمل لها ، بل ينفر مع الناس ويركب غيرها مكانها » ، وقال مالك « يلزمه حبس الجمل أكثر من مدة الحيض وزيادة ثلاثة أيام » ، وقال أبو حنيفة : « لا يشترط في الطواف طهارة فتطوف وتدخل مع الحاج » .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد على أنه لو حاضت المرأة قبل طواف الافاضة فلا تنفر حتى تطهر وتطوف ، ولا يلزم الجمال حبس الجمل لها ، بل ينفر مع الناس ويركب غيرها مكانها ، خلافا لأبى حنيفة ومالك .

اتفق الثلاثة على وجوب طواف الوداع الا في حق المقيم بمكة ، وقال أبو حنيفة : « لا يسقط طواف الوداع بالاقامة بحال .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة على أن طواف الوداع واجب على المقيم وغيره ، فلا يسقط في حق المقيم بمكة ، خلافا للثلاثة .

والله تعالى أعلم

(باب الاحصار)

اتفق الأئمة على أن من أحصره عدو من الوقوف أو الطواف أو السعى وكان له طريق آخر يمكنه الوصول منه لزمه قصده قرب أو بعد ولم يتحلل ، فإن سلكه ففاته الخج أو لم يكن له طريق آخر تحلل بعمل عمرة عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة : « شرط التحلل أن يحصره العدو من الوقوف والبيت جميعا ، فإن حصره عن واحد منهما فلا يتحلل » . . . واتفق الأئمة على أن العبد اذا أحرم بغير إذن السيد فله تحليله ، والأمة كالعبد ، الا أن يكون لها زوج فيعتبر إذنه مع السيد » .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في هذه الأحكام ، وأما بالنسبة لشرط التحلل عند أبى حنيفة فقد جروا عليه فلا تملك عندهما الا بحصر العدو من الوقوف والبيت معا ، خلافا للثلاثة .

قال الشافعى : « أن تحلل المحصر بنية التحلل وبالذبح والحلق » ، وقال أبو حنيفة : « لا يصح الذبح حيث أحصر ، وإنما يصح بالحرم ، فيواطىء رجلا يرقب له وقتا ينحر فيه فيتحلل في ذلك الوقت » ، وقال مالك : « يتحلل ولا شيء عليه من ذبح وحلق » .

وتتفق الصوفية مع الشافعى على أن تحلل المحصر يكون بنية التحلل وبالذبح والحلق .

قال الشافعى : في الأظهر يجب القضاء اذا تحلل من الفرض لا من النفل » ، وقال مالك « اذا أحصر عن الفرض قبل الاحرام يسقط

عنه الفرض ، ولا قضاء على من كان نسكه تطوعا عندهما » ، وقال أبو حنيفة - بوجوب القضاء مطلقا ، فرضا كان أو نفلا ، وكذا القول في الروايتين عن أحمد .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد على أنه يجب القضاء إذا تحلل المحصر من الفرض والنفل جميعا خلافا لمالك والشافعي .

قال الشافعي : « لا يجوز التحلل بالمرض » ، وقال أبو حنيفة : « يجوز التحلل مطلقا » .

وتتفق الصوفية مع الشافعي على عدم جواز التحلل بالمرض ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على جواز احرام المرأة بالفرض بغير اذن زوجها ، وقال الشافعي - في الأرجح - « ليس لها أن تحرم إلا بأذن زوجها » .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة على جواز احرام المرأة بالفرض بغير اذن زوجها ، خلافا للشافعي .

قال الشافعي - في الأرجح - « ان للزوج تحليل زوجته من الحج بعد انعقاده » ، وقال أبو حنيفة ومالك : « ليس له تحليلها » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك على انه ليس للزوج تحليل زوجته من الحج بعد انعقاده ، خلافا للشافعي .

قال أبو حنيفة ومالك : « ان للزوج أن يمنع زوجته من حج التطوع قبل الاحرام به » ، فان أحرمت به فليس له تحليلها » ، وقال الشافعي : « ان للزوج أن يحلل زوجته من حج التطوع بعد الاحرام به » .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك على أن للزوج أن يمنع زوجته من حج التطوع قبل الاحرام به ، فان أحرمت به فليس له تحليلها ، خلافا للشافعي .

والله تعالى أعلم

(باب النذر)

اتفق الأئمة على وجوب الوفاء بالنذر اذا كان طاعة ، وعلى عدم صحة نذر صوم العيدين وأيام الحيض فان نذر صوم العيدين وصام صح صومه عند أبي حنيفة مع الحرمة ، واتفقوا على أنه لو نذر صوم عشرة أيام فإنه يجوز له صيامها متتابعاً ومتفرقاً .

وتتفق الصوفية مع الأئمة على العمل وفق هذه الأحكام .

اتفق الثلاثة على عدم لزوم كفارة نذر المعصية . وقال أحمد في إحدى روايته — ينعقد ولا يحل فعله وتلزمه كفارة .

وتتفق الصوفية مع أحمد في عدم حل الفعل ولزوم الكفارة ، خلافاً للثلاثة .

قال الشافعي : لو نذر ذبح ولده أو نفسه لم يلزمه شيء . وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد — في إحدى روايته — يلزمه ذبح شاة . والرواية الأخرى لأحمد : يلزمه كفارة يمين .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك وأحمد — في إحدى روايته من أنه إذا نذر ذبح ولده أو نفسه يلزمه ذبح شاة ، خلافاً للشافعي وأحمد في روايته الأخرى .

اتفق الثلاثة والشافعي — في قول — على أن من نذر نذراً مطلقاً صح ، والقول الثاني للشافعي : عدم الصحة حتى يعلقه بشرط أو صفة .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة على أن من نذر نذراً مطلقاً صح نذره ولا يتوقف على التعليق بشرط أو صفة ، خلافاً للشافعي في أحد قوليه .

اتفق الثلاثة على أنه من نذر ذبح عبده لم يلزمه شيء . وقال أحمد — في رواية — يلزمه ذبح شاة وفي رواية أخرى : كفارة يمين .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أنه لو نذر ذبح عبد يلزمه كفارة يمين ، خلافاً للثلاثة وأحمد في روايته الأولى .

قال أبو حنيفة ومالك : من نذر الحج لزمه الوفاء به لا غير . وقال الشافعي — في أحد قوليه — تلزمه كفارة لا غير ، والقول الآخر للشافعي : يخير بين الوفاء وبين كفارة اليمين .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك في أنه لو نذر الحج لزمه الوفاء به لا غير ، خلافاً للشافعي .

قال الشافعي : في نذر اللجاج كما لو قال : إن كلمت فلانا فعلى صوم أو صدقة ، فإنه يخير بين الوفاء وبين كفارة يمين . وقال أبو حنيفة : يلزمه الوفاء بكل حال ولا تجزيه الكفارة . وقال مالك وأحمد : تجزيه الكفارة والعمل عليه .

وتتفق الصوفية مع أبو حنيفة في نذر اللجاج كما لو قال : إن كلمت فلانا فعلى صوم أو صدقة ، فإنه يلزمه الوفاء بكل حال خلافاً للثلاثة .

قال الشافعي : من نذر أن يتصدق بماله فإنه يتصدق بجميعه .
وقال أصحاب أبي حنيفة : يتصدق بثلاث جميع أمواله المذكورة وغيرها .
وقال أحمد في إحدى روايته يتصدق بجميع الثلث من أمواله . والرواية
الأخرى لأحمد : الرجوع إليه في نواه من مال دون مال .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في أن من نذر أن يتصدق بماله فإنه
يتصدق به جميعه ، خلافا لأصحاب أبي حنيفة وأحمد .

اتفق الثلاثة على أن من نذر صلاة في المسجد الحرام تعين عليه
فعلها فيه ، وكذا مسجد المدينة والأقصى . وقال أبو حنيفة : لا تتمين
الصلاة بمسجد مطلقا .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن من نذر صلاة في المسجد الحرام
أو مسجد المدينة والأقصى فإنه يتعين عليه فعلها فيه ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على أنه لو نذر صوم يوم بعينه ثم أفطر بعذر قضاه .
وقال مالك : إذا أفطر بالمرض لم يلزمه القضاء .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو نذر صوم يوم بعينه ثم أفطر
بعذر قضاه ، خلافا لمالك .

قال مالك وأحمد : لو نذر قصد البيت الحرام ولم تكن له نية حج
ولا عمرة ، أو نذر المشي إليه لزمه المشي بحج أو عمرة ، ولزمه المشي
من دويرة أهله . وقال أبو حنيفة : لا يلزمه شيء إلا إذا نذر المشي إلى
بيت الله الحرام ، أما إذا نذر القصد والذهاب إليه فلا يلزمه شيء .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في أنه لو نذر قصد البيت الحرام
ولم تكن له نية حج ولا عمرة ، أو نذر المشي إليه لزمه المشي بحج أو عمرة
ولزمه المشي من دويرة أهله خلافا لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه : لو نذر المشي إلى مسجد
المدينة أو الأقصى لا ينعقد نذره . وقال مالك وأحمد والشافعي في القول
الأرجح : ينعقد ويلزمه .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد والشافعي في القول الأرجح له على
أنه لو نذر المشي إلى مسجد المدينة أو المسجد الأقصى فإنه ينعقد ويلزمه ،
خلافا لأبي حنيفة والشافعي .

قال أبو حنيفة ومالك : لو نذر فعل مباح كان قال : الله على أن أمشي
إلى بيتي أو البس ثوبي ومثل ذلك فلا شيء عليه . وقال الشافعي : يلزمه
كفارة يمين إذا خالف . وقال أحمد : ينعقد نذره بذلك وهو مخير بين الوفاء
به والكفارة .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في أن من نذر فعل مباح يلزمه كفارة
يمين إذا خالف ، خلافا للثلاثة .

كتاب الأئمة

اتفق الأئمة على حل النعم - وهي الإبل والبقر والغنم - وعلى كل طير لا مخلب له ، وعلى حل الأرنب ، وعلى أن حيوان البحر هو السمك ، وعلى أن الجلالة إذا حبست وعلقت طاهرا حتى زالت رائحة النجاسة حلت عند أحمد القائل بحرمتها ، وزالت الكراهة عند الثلاثة القائلين بعدم الحرمة ، كما اتفق الأئمة على القول بحبس البعير والبقرة أربعين يوما والشاة سبعة أيام والدجاجة ثلاثة أيام . كما اتفقوا على حل الأكل من الميتة عند الاضطرار ، وعلى أن السمن أو الزيت أو غيرها من الأدهان إذا وقعت فيه فأرة والقيت وما حولها حل أكل الباقي وكان طاهرا ، حيث كان جامدا ، واتفقوا على تحريم الأكل من بستان على حائط إلا باذن مالكة ، وعلى تعذر تطهير الدهن المائع إذا تنجس ، وإن لمسه حرام ، وعلى جواز الاستصباح به

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذه الأحكام .

قال الشافعي وأحمد وأبو يوسف ومحمد : يحل لحم الخيل . وقال مالك وأبو حنيفة بكراهته ، وقال أصحاب مالك بحرمة .

وتتفق الصوفية مع مالك وأبي حنيفة في حل لحم الخيل مع الكراهة ، خلافا للشافعي وأحمد وأبي حنيفة ومحمد وكذا أصحاب مالك .

اتفق الثلاثة على تحريم البغال والجمال والحمير الأهلية . وقال مالك بكراهة أكلها مطلقة . وقال محققوا أصحابه بحرمة .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في تحريم البغال والحمير الأهلية ، خلافا لمالك .

اتفق الثلاثة على تحريم كل ذي ناب من السباع ، كالأسد والنمر والذئب والفيل والدب والهرة ، وذئ مخلب من الطير ، كالعقاب والصقر والبازي والشاهين ، وكذا مالا مخلب له من الطير إذا كان يأكل الجيف كالنسر والرخم والغراب الأبقع والأسود غير غراب الزرع . وقال مالك بإباحة ذلك على الإطلاق .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في تحريم كل ذي ناب من السباع كالأسد والنمر والذئب والفيل والهرة ، وعلى تحريم كل ذي مخلب من الطيور كالعقاب والصقر والبازي والشاهين ، وكذا مالا مخلب له من الطير إذا

كان يأكل الجيفة كالنسر والرخم والغراب الأبقع والأسود — غير غراب
الزرع — خلافاً لمالك

اتفق الثلاثة — فى المشهور عنهم — على أنه لا كراهة فيما نهى
عن قتله كالخطاف والهدهد والبوم والطاووس . وقال الشافعى — فى
الأرجح — أنه حرام ، وأما الزرافة فقتل صاحب التعجيز بتحريم أكلها .

وتتفق الصوفية مع الشافعى على تحريم ما نهى عن قتله كالخطاف
والهدهد والخفاش والبوم والطاووس ، خلافاً للثلاثة ، كما تجرى الصوفية
على الحاق الزرافة بما نهى عن قتله فيحل أكلها كالطاووس ، وفقاً لصاحب
التعجيز ، وخلافاً للسبكي فى الفتاوى الجليلة .

قال أحمد يحرم أكل كل ذى ناب غير الضبع ، وقال مالك : يكره أكلها ،
وأباح أكل كل ذى ناب من السباع ، وقال الشافعى : يحرم أكل كل ذى
ناب والضبع وماله مخلب من الطير .

وتتفق الصوفية مع الشافعى فى تحريم أكل كل ذى ناب والضبع وكل
ماله مخلب من الطير خلافاً لمالك وأحمد .

قال مالك والشافعى : يباح أكل الضب واليربوع . وقال أبو حنيفة
بالكراهة . وقال أحمد : يباح أكل الضب ، وفى اليربوع روايتان .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى كراهة أكل الضب واليربوع ،
خلافاً للثلاثة .

اتفق الثلاثة على تحريم أكل جميع حشرات الأرض كالفار والذباب
والدود المنفرد عن معدنه أو الذى يسهل تمييزه خلافاً لمالك . اتفق الثلاثة
على حل أكل ميتة الجراد على كل حال وقال مالك لا يؤكل منه ما مات
حتق أنفه من غير سبب يصنع به وتتفق الصوفية مع مالك فى حل أكل
ميتة الجراد إلا ما كان ميتاً حتق أنفه من غير سبب فإنه لا يؤكل خلافاً
للالثلاثة .

قال مالك والشافعى : يحل أكل القنفذ . وقال أبو حنيفة وأحمد :
يحرم أكله .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة وأحمد فى تحريم أكل القنفذ ، خلافاً
لمالك والشافعى .

قال مالك : لا بأس من أكل الخلد — وهو دابة عمياء تشبه الفأرة —
وكذا الحيات إذا ذكيت . ويخالفه الثلاثة فى هذا .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى تحريم أكل الخلد وكذا الحيات وإن
ذكيت ، خلافاً لمالك .

— اتفق الثلاثة على تحريم أكل ابن آوى . وقال مالك . انه يكره .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة على تحريم أكل ابن آوى ، خلافا لمالك .

قال أبو حنيفة والشافعى : فى أصح قوليه — يحرم أكل المهرة الوحشية . وقال مالك بكرائها . وقال أحمد — فى رواية — باباحتها وفى رواية بحرمتها .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة والشافعى فى تحريم أكل المهرة الوحشية ، خلافا لمالك وأحمد .

قال أبو حنيفة : لا يؤكل من حيوان البحر الا السمك وما كان من جنسه خاصة . وقال مالك : يجوز أكل غير السمك ، كالسرطان وقلب الماء وخنزيره والضفدع ، ولكن مع الكراهة فى الخنزير ، وروى انه توقف فيه . وقال أحمد : يؤكل جميع ما فى البحر الا الضفدع والكوسج (١) . ويفتقر غير السمك من حيوان البحر عنده الى الزكاة ، كخنزير البحر وقلبه وانسانه . وصح عند بعض أصحاب الشافعى انه يؤكل جميع ما فى البحر . وقال بعضهم : لا يؤكل قلب الماء ولا خنزيره ولا فأرته ولا عقربه ولا حيتته وكل ماله شبه فى البر لا يؤكل . ورجح بعض الشافعية أن كل ما فى البحر حلال الا التمساح والضفدع والحية والسرطان والسلحفاة .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة على انه لا يؤكل من حيوان البحر الا السمك وما كان من جنسه خاصة ، خلافا لمالك وأحمد وأصحاب الشافعى .

اتفق الثلاثة على وجوب أكل المضطر من الميتة وقال الشافعى : انه يجوز فقط ، وفى أحد قوليه : انه يأكل بمقدار سد الرمق فقط ولا يجوز له الشبع . وفى قوله الآخر : ان توقع حلالا قريبا لم يجز له أكثر من سد الرمق ، وان انقطع فى الطريق يجوز له أن يأكل ويتزود . وقال أبو حنيفة : يأكل سد الرمق ولا يجوز له الشبع . وقال مالك وأحمد — فى إحدى روايتيه — انه يشبع . وقال مالك وأكثر أصحاب الشافعى وجماعته من أصحاب أبى حنيفة : انه ان وجد الميتة وطعام الغير فانه يأكل طعام الغير اذا كان غائبا بشرط الضمان ويترك الميتة . وقال جماعة من أصحاب أبى حنيفة وبعض أصحاب الشافعى : يأكل الميتة .

وتتفق الصوفية — أولا — مع الشافعى فى أن المضطر يجوز له الأكل من الميتة فقط ، خلافا للثلاثة القائلين بالوجوب . وثانيا — تتفق مع أبى حنيفة والشافعى — فى أحد قوليه — على أن المضطر لا يأكل الا بمقدار سد الرمق فقط ، ولا يجوز له الشبع ، خلافا لمالك وأحمد والشافعى — فى قوله الآخر — وثالثا — ترى الصوفية ما رأى بعض

(١) الكوسج : سبك خرطومه كالنشار .

الحنفية والشافعية في أن المضطربان وجد الميتة وطعام الغير فانه يأكل من الميتة ويترك طعام الغير ، خلافا لغيرهم .

قال أبو حنيفة والشافعي : يباح أكل الشحوم التي حرّمها الله على اليهود إذا تولى ذبح ما هي فيه يهودي . وقال مالك وأحمد — في إحدى روايتهما — انها حرام ، وفي الأخرى : انها مكروهة .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد — في إحدى روايتهما — على أن الشحوم التي حرّمها الله على اليهود وإذا تولى ذبح ما هي فيه يهودي يحرم أكلها ، خلافا لأبي حنيفة والشافعي ، وخلافا لهما في روايتهما الأخرى

قال أبو حنيفة من اضطر الى شرب الخمر لعطش أو دواء جاز له شربها ، وهو أحد أقوال الشافعي ، والأصح منها الجواز على الإطلاق ، والقول الآخر : لا يجوز للعطش ولا يجوز للتداوي .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة والشافعي — في أحد أقواله — على أن من اضطر الى شرب الخمر لعطش أو مرض جاز له شربها خلافا لغيره .

اتفق الثلاثة على عدم جواز الأكل من فاكهة بستان غير محوط من غير ضرورة إلا باذن مالكة ، ومع الضرورة يأكل بشرط الضمان . وقال أحمد في إحدى روايتيه — يباح له الأكل من غير ضرورة ولا ضمان عليه ، والرواية الأخرى : مع الضرورة ولا ضمان عليه .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة على عدم جواز الأكل من فاكهة بستان غير محوط من غير ضرورة إلا باذن مالكة ، ومع الضرورة يجوز له أن يأكل مع الضمان ، خلافا لأحمد في روايته .

اتفق الثلاثة على استحباب ضيافة المسلم إذا مر على قرية ولم تكن ذات سوق ولم يكن به ضرورة . وقال أحمد : تجب الضيافة المذكورة ، لكن الموجب ينصرف الى ليلة واحدة فقط ، والثلاثة مستحبة ، ومتى امتنع من الواجب صارت ديناً عليه .

وتتفق الصوفية مع أحمد في وجوب ضيافة المسلم إذا مر على قرية ولم تكن ذات أسواق ولم يكن به ضرورة ، والواجب ينصب على ليلة واحدة فقط ، والثلاثة مستحبة ، وأنه متى امتنع من الواجب صارت ديناً عليه ، خلافاً للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أن أطيب الكسب الزراعة ثم الصناعة ، ثم التجارة . وقال الشافعي : في أحد أقواله — أفضل الكسب التجارة .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن أفضل الكسب الزراعة ، ثم الصناعة ، ثم التجارة ، خلافاً للشافعي .

(باب الصيد والذبائح)

اتفقت الأئمة على أن الذبائح المعتد بها هي ذبيحة المسلم العاقل الذي يتأتى منه الذبح ، سواء الذكر أو الأنثى . واتفقوا على تحريم ذبائح الكفار — غير أهل الكتاب — وعلى صحة الزكاة بكل ما أنهر الدم وحصل به قطع الحلقوم والمرئ من سكينه وسيف وزجاج وقصب له حد يقطع كما يقطع السلاح المحدود ، وعلى أنه لو أبان الرأس لم يحرم ذلك المذبح . كما اتفقوا على أن السنة أن تذبح الأبل معقولة ، وأن تذبح البقر والغنم مضطجعة ، وعلى جواز الاصطياد بالجوارح المعلقة كالكلب والفهد والصقر ، إلا الكلب الأسود ، فإنه لا يحل الاصطياد به عند أحمد . واتفقوا أيضا على أنه لو رمى طائرا فجرحه فسقط إلى الأرض فوجد ميتا حل .

وتجرى الصوفية على مقتضى هذه الأحكام وفقا للأئمة .

اتفقت الثلاثة على عدم جواز الذبح بالسن والظفر . وقال أبو حنيفة : يجوز الذبح بهما إذا كانا منفصلين عن الذابح .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم جواز الذبح بالسن والظفر مطلقا ، خلافا لأبي حنيفة .

قال مالك : يجب قطع هذه الأربعة : الحلقوم والمرئ والودجان . وقال الشافعي : يجب قطع الحلقوم والمرئ فقط . وقال أبو حنيفة : يجب قطع ثلاثة : الحلقوم والودجان .

وتتفق الصوفية مع مالك في وجوب قطع الحلقوم والمرئ والودجان ، خلافا لأبي حنيفة والشافعي .

قال أبو حنيفة والشافعي : لو ذبح الحيوان من قفاه وبقي فيه حياة مستقرة عند قطع الحلقوم حل ، والأفلا . وتعريف الحياة المستقرة بالحركة القوية مع خروج الدم . وقال مالك وأحمد : لا يحل بحال .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في أن الذابح لو ذبح الحيوان من قفاه ولو بقيت فيه الحياة عند قطع الحلقوم فإن ذلك لا يحل بحال ، خلافا لأبي حنيفة والشافعي .

اتفق الثلاثة على أنه لو نحر ما يذبح أو ذبح ما ينحر حل مع الكراهة . وقال مالك : لو ذبح بعيرا أو نحر شاة من غير ضرورة لم يؤكل لحمه ، وحمله بعض أصحابه على الكراهة .

وتتفق الصوفية مع مالك في أنه لو ذبح ما ينحر أو نحر ما يذبح من غير ضرورة لم يؤكل لحمه وإن حمله بعض أصحابه على الكراهة ، خلافاً للثلاثة .

اتفق الثلاثة على حل أكل الجنين إذا وجد في جوف المأكول المذكى .
وقال أبو حنيفة : لا يحل .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في عدم حل أكل الجنين ولو وجد في جوف المأكول المذكى ، خلافاً للثلاثة .

اتفق الثلاثة على اشتراط كون الكلب المعلم إذا استرسل على الصيد بطلبه ، وإذا زجر انزجر ، وإذا أخذ الصيد أمسكه على الصائد وخلق بينه وبينه . وقال مالك : أن ذلك ليس بشرط .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن اشتراط كون الكلب المعلم إذا استرسل على الصيد يطلبه ، وإذا زجر عنه انزجر ، وإذا أخذ الصيد أمسكه على الصائد وخلق بينه وبينه ، خلافاً لمالك .

قال أبو حنيفة وأحمد : يشترط في الجراح أن تتكرر منه الشروط مرات حتى يسمى معلماً ، وأقل ذلك مرتان . وقال مالك والشافعي : أن ذلك يحصل بمرة واحدة .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في اشتراط أن تتكرر في الجراح الشروط مرات حتى يسمى معلماً ، وأقل ذلك مرتان ، خلافاً لمالك والشافعي .

قال الشافعي : يستحب التسمية عند إرسال الجارحة على الصيد .

وقال أبو حنيفة : أنها شرط في حال كونه ذاكرة لها فإن تركها ناسياً حل ، وإن عامداً فلا . وقال مالك : أن تعمد تركها لم يحل ، وإن نسي ففيه روايتان . وقال أحمد - في أظهر رواياته - أن تركها عند إرسال الكلب أو الرمي لم يحل الأكل من ذلك الصيد مطلقاً ، عمداً كان ذلك الترك أو سهواً .

وتتفق الصوفية مع أحمد - في أظهر رواياته - في أن التسمية عند إرسال الصيد شرط ، بمعنى أنه لو تركت التسمية عند إرسالها لم يحل الأكل من ذلك الصيد مطلقاً ، عمداً كان ذلك الترك أو سهواً ، خلافاً للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أن الكلب لو عقر الصيد ولم يقتله ثم أدرك وفيه حياة مستقرة فمات مع عدم التمكن من ذكاته حل . وقال أبو حنيفة : لم يحل .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى أن الكلب لو عقر الصيد ولم يقتله
ثم أدرك وفيه حياة مستقرة فمات مع عدم التمكن من ذكاته لم يحل أكله ،
خلافًا للثلاثة .

اتفق الثلاثة — فى الراجح عندهم — على أن الجارح لو قتل الصيد
بثقله حل . وقال أحمد : لا يحل ، وهو قول أبى يوسف ومحمد من أصحاب
أبى حنيفة .

وتتفق الصوفية مع أحمد فى أن الجارح لو قتل الصيد بثقله لا يحل
أكله ، ومفًا لراى أبى يوسف ومحمد ، وخلافًا للثلاثة .

قال أبو حنيفة وأحمد والشافعى — فى أرجح توليه — لو أكل الكلب
المعلم من الصيد حرم ، وكذا ما صاده قبل ذلك مما لم يؤكل منه . وقال
مالك والشافعى — فى القول الآخر له — يحل .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة وأحمد والشافعى — فى أرجح توليه —
على أنه لو أكل الكلب المعلم من الصيد فإنه يحرم وكذا كل ما صاده
قبل ذلك مما لم يؤكل منه ، خلافًا لمالك والشافعى — فى القول الآخر له .

اتفق الثلاثة على جراحة الطير كالكلب فى الأكل المذكور . وقال أبو حنيفة
وأحمد : لا يحرم ما أكلت منه جراحة الطير .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى أن جراحة الطير كالكلب يحرم ما أكلت
منه ، خلافًا لأبى حنيفة .

قال أحمد والشافعى — فى أصح توليه — لو رمى صيد أو أرسل
عليه كلبا فمقره وغاب عنه ثم وجده ميتا وانعقر بما يجوز أن يموت به
والأ يموت لم يحل . وقال أبو حنيفة : أن وجد فى يومه حل وإن وجد بعد
يومه لم يحل ، واختار هذا الراى جماعة من أصحاب الشافعى .

وتتفق الصوفية مع أحمد والشافعى — فى أصح توليه — على أنه لو رمى
الصيد أو أرسل عليه كلبا فمقره ، وغاب عنه ثم وجد ميتا وانعقر بما يجوز
أن يموت به والأ يموت لم يحل الأكل منه ، خلافًا لأبى حنيفة .

اتفق الثلاثة على أنه لو نصب أحبولة توقع فيها صيد ومات لم يحل .
وقال أبو حنيفة : أن كان فيها سلاح فقتله بحده حل .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى أنه لو نصب أحبولة فوقع فيها صيد
ومات لم يحل أكله ، خلافًا لأبى حنيفة .

اتفق الثلاثة على أنه لو توحش أنس فلم يقدر عليه فذكاته حيث قدر
عليه كذكاة الوحشى . وقال مالك : أن ذكاته فى الحلف واللبة .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة على أنه لو توحش أنسى فلم يقدر عليه
فذكاته حيث قدر عليه كذكاة الوحش ، خلافا لمالك .

قال الشافعي وأحمد - في إحدى روايته - لو رمى صيد فقده
نصفين حل كل منهما بكل حال . وقال أبو حنيفة : لا يحلان إلا إذا كانا
سواء . وقال مالك : أن كانت القطعة التي مع الرأس أقل لم تحل ،
وإن كانت أكثر حلت ولا تحل الأخرى .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه لو رمى صيد فقده ، نصفين
فإنهما يحلان إلا إذا كانا سواء ، خلافا للشافعي وأحمد - في إحدى روايته
- ومالك .

قال الشافعي ومالك : - في إحدى روايته - لو أرسل الكلب على
الصيد فزجره فلم ينزجر وزاد في عدوه لم يحل أكل صيده ، وبه قال أبو حنيفة
وأحمد .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو أرسل الكلب على الصيد وزجره
فلم ينزجر وزاد في عدوه لم يحل أكل صيده ، خلافا لمالك في إحدى
رواياته .

اتفق الثلاثة على أنه لو صاد طائرا برياً وجعله في برجه ثم طار إلى
برج ملك غيره لم يزل ملكه عنه . وقال مالك : أن لم يكن أنيساً ببرجه
يطول مكثه صار ملكاً لمن انتقل إلى برجه ، فإن عاد إلى برجه عاد إلى
ملكه .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو صاد طائراً برياً وجعله في برجه
ثم طار إلى برج ملك غيره فإن ملكه لا يزول عنه .

اتفق الثلاثة على أنه لو أفلت الصيد من يده لم يزل ملكه عنه .
وقال أحمد : إذا بعد في البرية زال ملكه عنه .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو أفلت الصيد من يد الصائد
لم يزل ملكه عنه ، خلافاً لأحمد .

والله تعالى أعلم

كتاب البيوع

اتفق الأئمة على حل البيع وعلى تحريم الربا ، وعلى صحة البيع من كل بالغ عاقل مختار مطلق التصرف ، وعلى عدم صحة بيع الجنون .

وتتفق الصوفية على مقتضى هذه الأحكام وفقا للصوفية .

قال الشافعى ومالك : لا يصح بيع الصبى . وقال أبو حنيفة وأحمد : يصح بيعه إذا كان مميزا بشرط الأذن فى الانعتاد عند أحمد .

وتتفق الصوفية مع الشافعى ومالك فى عدم صحة بيع الصبى ، خلافا لأبى حنيفة وأحمد .

اتفق الثلاثة على عدم صحة بيع المكره . وقال أبو حنيفة : أنه يصح إذا كان المكره غير السلطان ، فإن كان المكره السلطان لم يصح البيع ، ثم أن سعر السلطان على الناس فباع رجل متاعه وهو لا يريد بيعه فهو مكره .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى عدم صحة بيع المكره ، خلافا لأبى حنيفة .

اتفق الثلاثة على عدم اجبار السيد على بيع عبده وهو ممتنع . وقال أحمد : يجبر عليه . وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى عدم اجبار السيد على بيع عبده وهو ممتنع ، خلافا لأحمد .

اتفق الثلاثة — فى الأرجح عندهم — على انعقاد البيع بالمعاطاة . وقال مالك : لا ينعقد بها ، وبعضهم لم يشترط اللفظ فى الأشياء الحقة كرهيف وحزمة فجل ، واشترط بعضهم .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة على صحة انعقاد البيع بالمعاطاة — وهو التناول — بدون تلفظ باسم شيء من الأشياء المبعة خلافا لمالك .

اتفق الثلاثة على انعقاد البيع بلفظ الاستدعاء ، كبعنى أو اشترى منى ، فيقول الآخر : بعث أو اشتريت . وقال أبو حنيفة : لا ينعقد أصلا .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى عدم انعقاد البيع بصيغة الطلب كبعنى أو اشترى منى وقول الآخر له بعث أو اشتريت ، خلافا للثلاثة .

المجلس ما لم يتفرقا أو يختارا لزوم البيع ، فان اختار أحدهما لزوم البيع
بقي الخيار للآخر متى يفارق مجلسه أو يختار اللزوم . وقال أبو حنيفة
ومالك : لا يثبت للمتبايعين خيار المجلس .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أنه يثبت لكل من المتبايعين
بعد انعقاد البيع خيار المجلس ما لم يتفرقا أو يختارا لزوم البيع فان اختار
أحدهما لزوم البيع بطل خيار الآخر حتى يفارق مجلسه أو يختار اللزوم ،
وهذا خلافا لأبي حنيفة ومالك .

قال أبو حنيفة والشافعي : يجوز شرط الخيار ثلاثة أيام ولا يجوز
أكثر من ذلك . وقال مالك : يجوز الخيار بقدر ما تدعو اليه الحاجة ،
ويختلف ذلك باختلاف المبيع ، فالفاكهة التي لا تبقى أكثر من يوم لا يجوز
الخيار فيها أكثر من يوم ، والفريية التي لا يمكن الوقوف عليها في ثلاثة أيام
يجوز شرطه فيها أكثر من ثلاثة أيام . وقال أحمد وأبو يوسف ومحمد يثبت
الخيار إذا تفرقا على شرط .

وتتفق الصوفية مع مالك في أنه يجوز الخيار بقدر ما تدعو اليه
الحاجة ، ويختلف ذلك باختلاف المبيع ، كمثل الفاكهة التي لا تبقى أكثر
من يوم فلا الخيار فيها أكثر من يوم ، والفريية التي لا يمكن الوقوف عليها
دون الثلاثة أيام فيجوز شرط الخيار فيها أكثر من ثلاثة أيام ، وهذا خلافا
للثلاثة وأبي يوسف ومحمد .

اتفق الثلاثة على عدم دخول الليل في المدة إذا شرطت إلى الليل .
وقال أبو حنيفة : إن الليل يدخل في ذلك .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن الليل يدخل في المدة إذا شرطت
إلى الليل ، خلافا للثلاثة .

اتفقت الثلاثة على لزوم البيع إذا مضت مدة الخيار . وقال مالك :
إن البيع لا يلزم بمجرد مضي المدة ، بل لابد من أجازة أو خيار اللزوم .

وتتفق الصوفية مع مالك في أن البيع لا يلزم بمجرد مضي مدة الخيار ،
بل لابد من أجازة أو اختيار اللزوم ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على فساد البيع إذا باعه سلعة وشرط أنه لم يقبضه
التمن في ثلاثة أيام فلا بيع بينهما ، وذلك لفساد الشرط . وكذا إذا قال البائع :
بعتك على أني أن رددت عليك الثمن بعد ثلاثة أيام فلا بيع بينهما . وقال
أبو حنيفة : يصح البيع ويكون القول الأول لأجل اثبات خيار المشتري وحده ،
ويكون الثاني لاثبات خيار البائع وحده .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة على فساد البيع إذا باعه سلعة وشرط
أنه إذا لم يقبضه الثمن في ثلاثة أيام فلا بيع بينهما وذلك لفساد الشرط ،

وكذلك اذا قال البائع : بعثك على انى ان رددت عليك الثمن بعد ثلاثة ايام فلا بيع بيننا ، خلافا لأبى حنيفة .

قال الثلاثة : لا يلزم تسليم الثمن فى مدة الخيار . وقال مالك : يلزم .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى انه لا يلزم تسليم الثمن فى مدة الخيار خلافا لمالك .

اتفق الثلاثة على أن من ثبت له الخيار فله فسخ البيع فى حضور صاحبه وفى غيبته . وقال أبو حنيفة ؟ : ليس له الفسخ الا بحضوره .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى أن من ثبت له الخيار ليس له فسخ البيع الا بحضور صاحبه ، خلافا للثلاثة قال أبو حنيفة والشافعى : اذا شرط خيار مجهول فى البيع بطل الشرط والبيع . وقال مالك : يجوز ويضرب لمدة كمدة خيار مثله فى العادة ، وظاهر قول أحمد صحتها .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة والشافعى فى أنه اذا شرط خيار مجهول فى البيع بطل الشرط والبيع ، خلافا لمالك وأحمد .

اتفق الثلاثة على انتقال الحق فى الخيار الى الوارث اذا مات العاقد . وقال أبو حنيفة أن الخيار سقط بموته ، وفى الوقت ينتقل الملك فيه الى المشتري فى مدة الخيار ان كان الميث البائع .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة على انتقال الحق الى الوارث اذا مات العاقد ، خلافا لأبى حنيفة .

اتفق الثلاثة على جواز وطء البائع الجارية فى مدة الخيار وعدم جوازه للمشتري . وقال أحمد : لا يحل وطؤها لا للبائع ولا للمشتري .

وتتفق الصوفية مع أحمد فى انه ليس للبائع ولا للمشتري وطء الجارية فى مدة الخيار ، خلافا للثلاثة .

والله تعالى أعلم

(باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز)

اتفق الثلاثة على صحة بيع العين الظاهرة ، وعلى عدم جواز بيع أم الولد وعلى عدم جواز بيع ما لا يقدر على تسليمه كالطير فى الهواء أو السمك فى الماء أو العبد الأبقى كما اتفقوا على صحة بيع السمك وكذا فارته ان انفصلت من حى ، وعلى جواز شراء المصحف دون بيعه فقد اختلفوا فيه .

وتتفق الصوفية فى الجرى على مقتضى هذه الاحكام وفقا للأئمة .

اتفق الثلاثة على اباحة بيع المصحف دون كراهة . وقال أحمد بكراهته ، وهو قول للشافعى .

وتتفق الصوفية مع أحمد فى القول بكراهة بيع المصحف ، خلافا للثلاثة .

قال أحمد لا يجوز بيع النجس ولو غسل . وقال الشافعى : المتنجس الذى يمكن تطهيره بالفسل يصح بيعه .

وتتفق الصوفية مع أحمد فى عدم جواز بيع النجس ولو غسل ، خلافا لغيره .

قال بعض أصحاب مالك : يجوز بيع الكلب مطلقا ، وقال بعضهم بكراهته ، وبعضهم بجواز بيع الكلب المأذون فى امساكه . وقال أبو حنيفة : يصح بيعه مع الكراهة كقول مالك . وقال أبو يوسف ومحمد : يجوز بيع الدهن النجس وان لم يفسل ، كما يصح بيع الكلب والسرجين وان لم يوكل المسلم ذميا فى بيع الخنزير والنبذ وفى ابتاعهما .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة ومالك فى القول بكراهة بيع الكلب ، خلافا لأصحاب مالك وأصحاب أبى حنيفة .

اتفقت الثلاثة على جواز بيع المدبر . وقال أبو حنيفة : لا يجوز بيع المدبر .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى أنه لا يجوز بيع المدبر ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على عدم جواز بيع الوقف ، وقال أبو حنيفة : يجوز بيعه ما لم يتصل به حكم من الحاكم ، اذ مخرج الوقف مخرج الوصايا .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى عدم جواز بيع الوقف ، خلافا لأبى حنيفة .

قال الشافعى وأحمد : يجوز بيع ابن المرأة . وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجوز مع اتفاق الجميع على طهارته .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة ومالك فى عدم جواز بيع لبن المرأة ، خلافا للشافعى وأحمد ، كما تتفق مع الجميع فى القول بطهارته .

قال الشافعى وأحمد — فى إحدى روايتيه — يجوز بيع دور مكة لكونها فتحت صلحا . وقال أبو حنيفة وأحمد — فى أصح روايتيه — لا يصح بيعها ولا إيجارتها وان فتحت صلحا .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة وأحمد — فى أصح روايته — على أنه لا يجوز بيع دور مكة ولا أجارته وان كانت فتحت صلحا ، خلافا للشافعى وأحمد فى إحدى روايته .

قال الشافعى فى أرجح أقواله — لا يصح بيع ما لم يملك بغير إذن مالكة . وقال أبو حنيفة والشافعى — فى القديم — وأحمد — فى إحدى روايته — لا يصح ، ويوقف على إجازة مالكة ، بخلاف الشراء ، فإنه لا يوقف على الإجازة عند أبو حنيفة . وقال مالك : يوقف البيع والشراء على الإجازة .

وتتفق الصوفية مع مالك فى القول بعدم صحة بيع وشراء ما لم يملك إلا بإجازة مالكة ، خلافا للباقيين .

قال الشافعى : لا يجوز بيع ما لا يستقر ملكه عليه مطلقا قبل قبضه عقارا كان أو منقولا . وقال أبو حنيفة : يجوز بيع العقار قبل القبض . وقال مالك : لا يجوز بيع الطعام قبل القبض ، وأما ما سواه فيجوز . وقال أحمد : ان كان المبيع قليلا أو موزونا أو معدودا لم يجز بيعه قبل قبضه والإجازة .

وتتفق الصوفية مع الشافعى فى أنه لا يجوز بيع ما لا يستقر ملكه عليه مطلقا قبل قبضه عقارا كان أو منقولا ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أن القبض فى المنقول بالنقل ، وفيما لا ينقل كالعقار والثمار على الأشجار بالتخلية . وقال أبو حنيفة : ان القبض بالتخلية فى المنقول وغيره .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى أن القبض فى المنقول يكون بالنقل ، وفيما لا ينقل كالعقار والثمار على الأشجار بالتخلية ، خلافا لأبى حنيفة .

اتفق الثلاثة على عدم جواز بيع المجهول كمعد من العبيد وثوب من الأثواب . وقال أبو حنيفة : يجوز بيع عبد من ثلاثة أعبد ، وثوب من ثلاثة أثواب بشرط الخيار دون ما زاد على الثلاثة .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى القول بعدم جواز البيع المجهول كمعد من العبيد وثوب من الأثواب ، خلافا لأبى حنيفة .

قال مالك والشافعى — فى أرجح أقواله — لا يصح بيع العين الغائبة عن المتعاقدين ولم توصف لهما . وقال أبو حنيفة وأحمد : فى أصح روايته — يصح وثبت للمشتري الخيار عند الرؤية . واختلف أصحاب أبى حنيفة فيما إذا لم يذكر الجنس والنوع كقوله بعثك ما فى كفى .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعى فى أنه لا يصح بيع العين الغائبة عن المتعاقدين ولم توصف لهما ، خلافا لأبى حنيفة وأحمد وغيرهما .

اتفق الثلاثة على صحة بيع الأعمى وشرائه وأجارته ورهنه وهبته ،
ويثبت للمشتري الخيار عند الرؤية .

واختلف أصحاب أبي حنيفة فيما إذا لم يذكر الجنس إذا لمسه .
وأرجح قول الشافعي : لا يصح بيعه ولا شراؤه إلا فيما رآه قبل العمى
مما لا يتغير .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في القول بصحة بيع الأعمى وشرائه وأجارته
ورهنه وهبته ويثبت للمشتري الخيار عند الرؤية ، خلافاً للشافعي في أرجح
قوليه وأصحاب أبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على عدم صحة الباقتلا في قشره الأعلى . وقال أبو حنيفة:
يجوز بيعه .

وتتفق الصوفية في الثلاثة في القول بعدم صحة بيع الباقتلا في قشره
الأعلى ، خلافاً لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على صحة بيع الحنطة في سنبها . وقال الشافعي — في
أرجح قوليه — أنه لا يصح .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في أنه لا يصح بيع الحنطة في سنبها ،
خلافاً للثلاثة .

اتفق الثلاثة على صحة بيع النحل في كوراته إن شوهده . وقال
أبو حنيفة : لا يصح بيع النحل .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في عدم جواز بيع النحل ، خلافاً
للالثلاثة .

اتفق الثلاثة على عدم جواز بيع اللبن في الضرع . وقال مالك : يجوز
بيعه أيما معلومة إذا عرف قدر حلابها .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في القول بعدم جواز بيع اللبن في الضرع ،
خلافاً لمالك .

اتفق الثلاثة على صحة بيع العنب لعاصر الخمر مع الكراهة . وقال
أحمد : لا يصح .

وتتفق الصوفية مع أحمد على عدم صحة بيع العنب لعاصر الخمر ،
خلافاً للثلاثة .

اتفق الثلاثة على تحريم أجرة الفحل . وقال مالك : يجوز أخذ
العوض على ضرابه .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة على تحريم اجرة الفحل ، خلافا لمالك .

اتفق الثلاثة على جواز التفريق (١) بين الأخوين في البيع . وقال أبو حنيفة : لا يجوز .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في عدم جواز التفريق بين الأخوين في البيع .

اتفق الثلاثة على صحة بيع العبد بشرط العتق . وقال أبو حنيفة في المشهور : لا يصح .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة على عدم صحة بيع العبد بشرط العتق ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على تحريم تفريق الصفقة بمعنى انه لو باع عبد بشرط الولاء له لم يصح . وعن بعض الشافعية انه يصح البيع ويبطل الشرط .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في تحريم تفريق الصفقة ، فلو باع عبد بشرط الولاء له لم يصح البيع ، خلافا لأصحاب الشافعية .

والله تعالى أعلم

(باب الربا)

اتفق الأئمة على ان الأعيان المنصوص على تحريم الربا فيها سبعة : الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والزبيب والملح ، فلا يجوز بيع الجنس فيها بجنسه الا مثلا يدا بيد ، ويحرم نسيئه ، ويجوز بيع الجنس منها بغيره متفاضلا يدا بيد .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذه الأحكام .

قال الشافعية : العلة في تحريم الذهب والفضة كونهما من الأثمان أو من جنس الأثمان . وقال أبو حنيفة : العلة كونهما جنسا موزونا ، ويجزى الربا في سائر الموزونات .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن العلة في تحريم الربا في الذهب والفضة هما كونهما جنسا موزونا ، والربا يجري في الموزونات ، خلافا للشافعية .

(١) التفريق : يتصد به أن يفرق بين العبدین الأخوين عند بيعهما .

قال الشافعى - فى الجديد - العلة فى تحريم البر والشعير والتمر والزبيب كونها مطعومة ، وفى القديم انها مطعومة أو مكيلة أو موزونة .
وقال أبو حنيفة : العلة فى تحريم الربا فى البر والشعير والتمر والزبيب كونها مكيلة . وقال مالك : العلة فى تحريم الربا فيها القوت وكل ما يصلح للقوت . وقال أحمد : فى احدى روايته - العلة فى تحريم الربا فى هذه الاشياء كونها مكيلة . وقال فى روايته الأخرى : كونها مطعومة .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى أن العلة فى تحريم الربا فى البر والشعير والتمر والزبيب هى كونها مكيلة خلافا للباقيين .

اتفق الثلاثة على عدم جواز بيع الدراهم المغشوشة ببعضها ، ولا يجوز أن يشتري بها سلعة . وقال أبو حنيفة : ان كان الغش قليلا جاز .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى عدم جواز بيع الدراهم المغشوشة ببعضها ولا يجوز أن يشتري بها سلعة ، خلافا لأبى حنيفة .

قال مالك والشافعى : لا ربا فى الحديد والرصاص وما أشبههما .
وقال أبو حنيفة وأحمد - فى أظهر الروايتين - يتعدى الربا الى الحديد والرصاص وما أشبههما .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة وأحمد - فى أظهر الروايتين له - على تعدى الربا الى الحديد والرصاص وما أشبههما ، خلافا لمالك والشافعى .

قال الشافعى ومالك بعدم جواز بيع الحيوان الذى يؤكل لحمه بلحم جنسه . وقال أحمد : يجوز . وقال أبو حنيفة : يجوز بيع أحدهما بالآخر إذا استويا فى النعومة والخسونة .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى عدم جواز بيع حيوان يؤكل لحمه بلحم جنسه ، خلافا لأبى حنيفة وأحمد .

والله تعالى أعلم

(باب بيع الأصول والثمار والمصراة والرد بالعيب)

اتفق الأئمة على أنه يدخل فى بيع الدار الأرض وكل بناء حتى حيطانها الا المنقول ، كالبكرة والدلو والسرير ، وتدخل الأبواب المنصوبة وحلقها والرف والسلم السمران ، كما اتفقوا على عدم دخول ثياب الرغيف فى بيعه وعدم دخول الحبل والمقود واللجام فى بيع الدابة وكذلك اتفق الأئمة على أن التصرية فى النعم على وجه التدليس حرام ، وعلى أن البائع اذا قال للمشتري : على ذلك يجبر ، وان قاله المشتري لم يجبر البائع . واتفقوا على أن المشتري اذا لقى البائع فسلم عليه قبل الرد لم يسقط حقه فى

الرد ، وعلى أنه اذا اشترى عبدا على أنه كافر فخرج مسلما فله الخيار ، وعلى أنه اذا ملك عبده مالا وباعه لم يدخل في البيع الا أن يشترط المشتري .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذه الأحكام .

اتفق الثلاثة على أنه اذا باع نخلا وعليها طلع مؤبر دخل في البيع ، أو غير مؤبر لم يدخل . وقال أبو حنيفة : هو للمبتاع بكل حال .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في القول بأنه اذا باع نخلا وعليها طلع فإنه في البيع بكل حال خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أنه لو باع الثمرة الظاهرة مع ما لم يظهر لم يصح . وقال مالك : يصح .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة على أنه لو باع الثمرة الظاهرة مع ما لم يظهر لم يصح البيع ، خلافا لمالك .

اتفق الثلاثة على ثبوت الخيار في بيع المصراة . وقال أبو حنيفة : لا يثبت الخيار .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة على ثبوت الخيار في بيع المصراة ، خلافا لأبي حنيفة .

قال مالك والشافعي : الرد بالعيب يكون على الفور . وقال أبو حنيفة وأحمد : على التراخي .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي على أن الرد بالعيب يكون على الفور خلافا لأبي حنيفة وأحمد .

قال أبو حنيفة والشافعي : اذا حدث بالمبيع عيب بعد قبضه لم يثبت الخيار للمشتري . وقال مالك : عهدة الرقيق الى ثلاثة أيام ألا في الجذام والبرص والجنون ، فان عهده الى سنة ، فيثبت له الخيار اذا مضت السنة .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة والشافعي على أنه اذا حدث بالمبيع عيب بعد قبضه لم يثبت الخيار للمشتري ، خلافا لمالك .

والله تعالى أعلم

(باب البيوع المنهى عنها)

اتفق الأئمة على تحريم بيع الحاضر للبادي ، وعلى تحريم احتكار الأقوات — وهى أن يبتاع طعاما فى غلاء ثم يمسكه ليزداد ثمنه — واتفقوا على تحريم بيع الجنس ، وعلى تحريم بيع الكالىء بالكالىء — وهو بيع الدين بالدين — كما اتفقوا على جواز بيع المرابحة بصورتها المشهورة ، وعلى أنه إذا اشترى بثمن مؤجل لم يجز البيع بمطلق ، بل يجب البيان ، ويثبت الخيار للمشتري إذا لم يعلم بالتأجيل .

وتتفق الصوفية مع الأئمة فى الجرى على مقتضى هذه الأحكام جميعها .

اتفق الثلاثة على أن من اغتر بالجنس فاشتراه فشرأه صحيح ، وإن الائم على الفار . وقال مالك : يبطل الشراء .

وتتفق الصوفية مع مالك فى أن من اغتر بالجنس فاشتراه فشرأه باطل ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على عدم جواز بيع العينة ، وذلك بأن يبيع سلعة بثمن إلى أجل ثم يشتريها من المشتري نقدا بأقل من ذلك . وقال الشافعى : يجوز .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى عدم جواز بيع العينة بالصفة المذكورة ، خلافا للشافعى .

قال أبو حنيفة والشافعى بتحريم التسعير . وقال مالك : إذا خاف واحد من أهل السوق بزيادة أو نقص فيقال له : أما أن تبيع بسعر السوق وأما أن تنزل عنهم .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة والشافعى فى تحريم التسعير ، خلافا لمالك .

والله تعالى أعلم .

(باب اختلاف المتبايعين وهلاك البيع)

اتفق الأئمة على أنه إذا حصل بين المتبايعين اختلاف فى قدر الثمن ولا بيئة تحالفا .

وتتفق الصوفية مع الأئمة فى الجرى على مقتضى هذه الأحكام .

قال أبو حنيفة : إذا اختلف المتبايعان فى قدر الثمن ولا بيئة وتحالفا غيبدا يمين المشتري . وقال الشافعى : يبدأ يمين البائع .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في أن يبدأ بيمين المشتري فيما اذا
اختلف المتبايعان في قدر الثمن ولا بينة وتحالفا ، خلافا للشافعى .

قال الشافعى ومالك وأحمد — في احدى روايتيهما — اذا تلف البيع
واختلفا في قدر الثمن تحالفا وفسخ البيع ورجع بقيمة المبيع اذا كان متقوما ،
وبمثله اذا كان مثليا . وقال أبو حنيفة : لا تحالف والقول قول المشتري .

وتتفق الصوفية مع الشافعى ومالك وأحمد — في احدى روايتيهما —
في أنه ان تلف المبيع واختلفا في قدر الثمن تحالفا وفسخ العقد ورجع البائع
بقيمة المبيع ان كان متقوما وبمثله ان كان مثليا ، خلافا لأبى حنيفة .

قال أبو حنيفة ومالك : اذا باع بثمان في الذمة ثم اختلفا ، فقال
البائع : لا أسلم المبيع حتى أقبض الثمن ، وقال المشتري : لا أدفع الثمن
حتى أقبض المبيع فان المشتري يجبر أولا . وقال الشافعى — في أصح
قوله — ان البائع يجبر أولا ثم يجبر المشتري .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة ومالك في أنه اذا باع بثمان في الذمة
ثم اختلفا ، فقال البائع : لا أسلم المبيع حتى أقبض الثمن ، وقال المشتري :
لا أدفع الثمن حتى أتسلم المبيع فان المشتري يجبر أولا على دفع الثمن
ثم يجبر البائع على تسليم السلعة ، خلافا للشافعى — في أصح قوله .

قال أبو حنيفة والشافعى : يفسخ البيع اذا تلف المبيع بأفة سماوية
قبل القبض . وقال مالك وأحمد : ان المبيع اذا لم يكن مكيفا ولا موزونا
ولا معدودا فهو من ضمان المشتري .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة والشافعى على انفساخ البيع فيما
لو تلف المبيع بأفة سماوية قبل القبض ، خلافا لمالك وأحمد .

اتفق الثلاثة على فسخ البيع اذا اُتلف المبيع . وقال أحمد :
لا يفسخ وعلى البائع مثله ان كان مثليا ، وقيمته ان كان مقوما .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أنه اذا اُتلف المبيع فان البيع
لا يفسخ ، بل على البائع مثله ان كان مثليا ، وقيمته ان كان مقوما ،
خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة والشافعى — في أصح قوله — ان المبيع اذا كان
ثمرة فتلفت بعد التخلية فهي من ضمان المشتري . وقال مالك : ان كان
التالف أقل من الثلث فهو من ضمان المشتري ، وان كان الثلث وزيادة فهو
من ضمان البائع . وقال أحمد : ان تلفت بأمر سماوى فهي من ضمان
البائع ، وان كانت بسرقة أو نهب فهي من ضمان المشتري .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أن المبيع اذا كان ثمرة فتلفت بعد التخلية
فينظر ان كانت قد تلفت بأمر سماوى فهو من ضمان البائع ، وان كان تلفها
بسرقة أو نهب فهي من ضمان المشتري ، خلافا للثلاثة .

والله تعالى أعلم .

(باب السلم والقراض)

اتفق الأئمة على صحة السلم بستة شروط : كونه من جنس معلوم بصفة معلومة ومقدار معلوم وأجل معلوم ومعرفة مقدار رأس المال وتسمية مكان التسليم اذا كان لحمه مئونة ، غير أن أبا حنيفة يسمي هذا الأخير شرطا ، وغيره يسميه لازما . واتفقوا على جوازه في المكيل والموزون والمزروع اذا انضبطت بالوضيعة ، وفي المعداد التي لا تتفاوت أحاده كالجوز والبيض الا في رواية أحمد . كما اتفقوا على أن الفرض مندوب اليه ، وعلى من له دين على انسان الى أجل فلا يحل له أن يضع عنه بعض الدين قبل أن يحل الأجل ليعجل له الباقي ، ولا أن يعجل له قبل الأجل بعضه ويؤخر الباقي الى أجل آخر ، ولا أن يأخذ قبل الأجل بعضه عينا وبعضه عرضا . وأما اذا حل الأجل فلا بأس أن يأخذ البعض ويستمر الباقي ويؤخره الى أجل آخر .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذه الاحكام جميعها .

قال أبو حنيفة : لا يجوز السلم فيما يتفاوت كالرمان والبطيخ لاعداء ولا وزنا ، وقال مالك : يجوز مطلقا . وقال الشافعي : يجوز وزنا . وقال أحمد - في أشهر روايته - يجوز مطلقا عدا ووزنا ، وما أصله الكيل لا يجوز فيه وزنا وعكسه .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في عدم جواز السلم فيما تتفاوت أحاده كالرمان والبطيخ فلا يجوز فيها السلم لا عد ولا وزنا ، خلافا للثلاثة .

قال الشافعي : يجوز السلم حالا ومؤجلا . وقال الثلاثة : لا يجوز السلم حالا ، بل لا بد فيه من أجل ولو مدة يسيرة .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم جواز السلم حالا ، بل لابد فيه من أجل ولو بمدة يسيرة ، خلافا للشافعي .

اتفق الثلاثة على جواز السلم لا لقرض في الحيوان من الرقيق والبهائم والطيور ، ما عدا الجارية التي يحل وطؤها المقترض . وقال أبو حنيفة لا يصح السلم في الحيوان ولا اقتراضه وقال المزني وابن جرير الطبري : يجوز قرض الائمة اللائي يجوز للمفترض وطوئن .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في عدم صحة السلم في الحيوان والرقيق ولا اقتراضه ولا قرضه ، خلافا للباقيين .

قال مالك : يجوز الأجل الى الحصاد والنيروز والمهرجان ونصح
النصارى والجذاذ ، وقال الثلاثة : لا يجوز .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم جواز الأجل الى الحصاد والنيروز
والمهرجان ونصح النصارى والجذاذ ، خلافا لمالك .

اتفق الثلاثة على جواز السلم في اللحم . وقال أبو حنيفة : لا يجوز
السلم في اللحم .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في عدم جواز السلم في اللحم ،
خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة والشافعي : لا يجوز السلم في الخبز . وقال مالك :
يجوز السلم فيه وفي كل ما مسته النار .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة والشافعي في عدم جواز السلم في
الخبز خلافا لمالك .

اتفق الثلاثة على عدم جواز السلم الا فيما كان موجودا عند عقد
السلم وغلب الظن وجوده عند المحل . وقال أبو حنيفة : لا يجوز السلم
الا اذا كان موجودا من حين العقد الى المحل .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في عدم جواز السلم الا فيما كان
موجودا من حين العقد الى المحل ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على عدم جواز السلم في الجواهر النفيسة النادرة
الوجود . وقال مالك بجوازه فيها .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم جواز السلم في الجواهر النفيسة
النادرة الوجود خلافا لمالك .

وتتفق الثلاثة على منع الاشتراك والفولية في السلم . وقال مالك
بجوازهما فيه .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في القول بمنع الاشتراك والفولية في
السلم ، خلافا لمالك .

قال مالك : ان القرض اذا أجل يلزم . وقال الثلاثة لا يلزم التأجيل
بل له المطالبة متى شاء .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في القول بعدم لزوم التأجيل ، بل له
المطالبة متى شاء ، خلافا لمالك .

اتفق الثلاثة على جواز قرض الخبز . وقال أبو حنيفة لا يجوز قرضه .
ثم قال الشافعى - فى أصح الوجهين .

لا يصح قرضه عدا ويصح وزنا ، وهو احدى الروايتين عن أحمد .
وقال مالك : يجوز بيع الخبز بالخبز .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى القول بعدم جواز قرض الخبز
لا عدا ولا وزنا ، كما لا يجوز بيع الخبز بالخبز ، خلافا للثلاثة .

قال الشافعى : يجوز قبول المقرض هدية المقرض وأكل طعامه
وغير ذلك من سائر الانتفاعات بحال المقرض ، سواء جرت العادة بذلك
قبل القرض أو لا . وقال مالك وأحمد : يحرم ذلك . وجعل الشافعى
حديث كل قرض جر نفعا فهو ربا على ما إذا اشترط ذلك .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد فى القول بعدم جواز قبول هدية
المقرض وأكل طعامه وغير ذلك من سائر الانتفاعات بمال المقرض .
سواء جرت العادة بذلك قبل القرض أو لا ، خلافا للشافعى .

قال مالك : إذا كان لشخص على آخر دين من جهة بيع أو قرض
مؤجل بمدة فليس له أن يرجع فى التأجيل ، بل يلزمه الصبر ، وكذا لو كان
القرض ، مؤجلا فزاد فى الأجل . وبذلك قال أبو حنيفة . وقال الشافعى :
لا يلزمه الصبر وله المطالبة قبل حلول الأجل الثانى .

وتتفق الصوفية مع الشافعى فى القول بأنه إذا كان الشخص على
آخر دين من جهة بيع أو قرض مؤجل بمدة فلا يلزمه الصبر ، وله قبل
حلول الأجل الثانى ، خلافا لمالك وأبى حنيفة .

والله تعالى أعلم . .

(باب الرهن)

اتفق الأئمة على جواز الرهن في السفر كالحضر .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذا الحكم .

قال مالك : ان الرهن يلزم بالقبض وان لم يقبض ، ولكن يجبر المراهن على التسليم . وقال الثلاثة : لا يلزم الا بالقبض .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في القول بأن الرهن لا يلزم الا بالقبض ، خلافاً لمالك .

اتفق الثلاثة على جواز رهن المشاع ، سواء كان مما يقسم كالعقار أو لا كالعبد . وقال أبو حنيفة : لا يجوز رهن المشاع مطلقاً .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في القول بعدم جواز رهن المشاع مطلقاً ، خلافاً للثلاثة .

قال الشافعي : ان استدامة الرهن في يد المرتهن ليس بشرط . وقال مالك : انها شرط ، فمتى خرج الرهن من يد المرتهن على أى وجه كان بطل الرهن ، وكذا قال أبو حنيفة ، الا ان عنده اذا عاد الرهن الى المرتهن بوديعة أو عارية فلا يبطل .

وتتفق الصوفية مع مالك في القول بأن استدامة الرهن في يد المرتهن شرط ، فمتى خرج الرهن من يد المرتهن على أى وجه كان بطل الرهن ، خلافاً للشافعي وأبي حنيفة .

قال مالك — في المشهور — والشافعي — في أرجح الأقوال — أنه اذا رهن عبداً ثم اعتقه فان كان موسراً نفذ العتق ولزمه قيمته يوم عتقه وتكون رهناً . وان كان معسراً لم ينفذ عتقه . وفي قول آخر لمالك : انه ان طرأ له مال أو قضى المرتهن ما عليه نفذ العتق . وقال أحمد : ينفذ العتق على كل حال ، وكذا قال أبو حنيفة وزاد أن العبد المرهون يسعى في قيمته للمرتهن حال اعسار سيده .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي في أنه اذا رهن عبداً ثم اعتقه فان كان موسراً نفذ العتق ولزمه قيمته يوم عتقه وتكون رهناً ، وان كان معسراً لم ينفذ عتقه ، كما تتفق الصوفية مع مالك في قوله الآخر من

أنه ان كان معسرا وطرا له مال أو قضى المرتهن ما عليه نفذ العتق والا فلا ، خلافا لأبي حنيفة وأحمد .

اتفق الثلاثة على أنه اذا رهن شيئا على مائة ثم أقرضه مائة أخرى وأراد جعل الرهن على الدينين لم يجز . وقال مالك بالجواز .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في القول بأنه اذا رهن شيئا على مائة ثم أقرضه مائة أخرى وأراد المرتهن جعل الرهن على الدينين لم يجز ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على عدم صحة الرهن على الحق قبل وجوبه . وقال أبو حنيفة : يصح الرهن على الحق قبل وجوبه .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في القول بعدم صحة الرهن على الحق قبل وجوبه ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على أن الراهن اذا شرط أن المرتهن يبيعه عند الحلول وعدم دفعه للمرتهن جاز . وقال الشافعي : لا يجوز للمرتهن أن يبيع الرهن بنفسه ، بل يبيعه الراهن أو وكيله باذن المرتهن ، فان أبى الزمه الحاكم بقضاء الدين أو بيع المرهون .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في القول بأنه لا يجوز للمرتهن أن يبيع المرهون بنفسه ، بل يبيعه الراهن أو وكيله باذن المرتهن ، فان أبى الزمه الحاكم بقضاء الدين أو بيع المرهون ، خلافا للثلاثة .

قال مالك : اذا اختلفا في قدر الدين كأن قال الراهن : رهنته على خمسمائة . فقال المرتهن : بل على ألف . صدق المرتهن بيمينه . وقال الثلاثة : يصدق الراهن بيمينه ، فإذا دفع للمرتهن ما حلف عليه أخذ رهنه .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في القول بأنهما اذا اختلفا في قدر الدين كأن قال الراهن : رهنته على خمسمائة . وقال المرتهن بل على ألف . فإنه يصدق الراهن بيمينه ، فإذا دفع للمرتهن ما حلف عليه أخذ رهنه خلافا لمالك .

قال أبو حنيفة : ان الرهن مضمون بكل حال بأقل الأمرين من قيمته والحق الذي هو مرهون عليه . وقال مالك : ما يظهر هلاكه كالحياوان والعقار غير مضمون على المرتهن ، وما يخفى هلاكه كالنقد والثوب فلا يقبل قوله الا أن يصدقه الراهن . وقال الشافعي وأحمد : الرهن أمانة في يد المرتهن ، فلا يضمن الا بالتعدي ، خلافا لأبي حنيفة ومالك .

قال مالك : اذا ادعى المرتهن تلف المرهون وكان مما يخفى كالنقد والثوب مثلا فان اتفقا على القيمة فلا كلام ، وان اتفقا على الصفة اختلفا

في القيمة سئل أهل الخبرة عن قيمة ما هذه صفته وعمل عليها . وقال
أبو حنيفة : القول قول المرتهن في القيمة بيمينه . وقال الشافعي : القول
قول الغارم مطلقا .

وتتفق الصوفية مع مالك في القول بأنه إذا ادعى المرتهن تلف
المرهون مما يخفى فإن اتفقا على القيمة فلا كلام ، وإن اتفقا على الصفة
واختلفا في القيمة سئل أهل الخبرة عن قيمة ما هذه صفته وعمل عليها
خلافًا لأبي حنيفة والشافعي . .

والله تعالى أعلم

(باب التفليس والحجر)

اتفق الأئمة على أن بينة الاعسار تسمع بعد الحبس ، وعلى أن الأسباب الموجبة للحجر ثلاثة : السفه والصغر والجنون ، وعلى أن الغلام إذا بلغ غير رشيد لم يسلم إليه ماله ، وإن أنس منه الرشد سلم إليه .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذه الأحكام .

اتفق الثلاثة على أن الحجر على المفلس عند طلب الغرماء واحاطة الديون مستحق على الحاكم ، وإن له منعه من التصرف ، وأن يبيع ماله إذا امتنع عن بيعها ويقسمها بين الغرماء بالحصص . وقال أبو حنيفة : لا يحجر على المفلس ، بل يحبس حتى يقضى الديون ، ولا يتصرف الحاكم في ماله ولا يبيعه إلا أن كان ماله دراهم ودينه دراهم فيقضيها القاضى بعد أمره ، وإن كان دينه دراهم وماله دنائير باعها القاضى في دينه .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في القول بأنه لا يحجر على المفلس ، بل يحبس حتى يقضى الديون ، ولا يتصرف الحاكم في ماله ولا يبيعه إلا أن كان ماله دراهم ودينه دراهم فيقضيها القاضى بعد أمره ، وإن كان دينه دراهم وماله دنائير فإن القاضى يبيعها في الديون ، خلافا للثلاثة .

قال مالك والشافعى — في أظهر قوليه — لا تنفذ تصرفات المفلس في ماله بعد الحجر عليه ببيع ولا هبة ولا عتق . وقال أحمد — في أظهر روايته — لا ينفذ تصرفه في العتق . وقال أبو حنيفة : لا يحجر عليه في تصرفه وإن حكم به قاض لم ينفذ قضاؤه حتى يحكم به قاض آخر ، وإذا لم يصح الحجر فتصح تصرفاته فيما لا يحتل الفسخ كالنكاح والطلاق والتدبير والعتق ، وأما فيما يحتل الفسخ كالبيع والإجارة والهبة فلا تنفذ تصرفاته وتكون باطلة .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في القول بعدم الحجر على المفلس في ماله ، وإن حكم به قاض لم ينفذ قضاؤه حتى يحكم به قاض آخر ، وعلى هذا فتصبح تصرفاته فيما لا يحتل الفسخ كالنكاح والطلاق والتدبير والهبة ، وأما فيما يحتل الفسخ كالبيع والإجارة والرهن مثلا فتبطل تصرفاته ولا تنفذ ، هذا خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أنه لو اشترى المفلس سلعة ولم يوف ثمنها للبائع وأدركها فهو أحق بها دون الغرماء فيفوز بها . وقال أبو حنيفة : إن صاحبها كأحد الغرماء فيقاسمونه فيها .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى القول بأنه لو اشترى المفلس سلعة ولم يوف ثمنها للبائع وأدركها فأنه يكون كأحد الغرماء فيقتاسمونه فيها وذلك فى حياة المفلس ، خلافاً للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أنه لو أدرك البائع سلعته التى كان قد باعها للمفلس فى حياته ووجدها بعد موته فأنه فيها أسوة بالغرماء . وقال الشافعى : أنه أحق بها دونهم .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى القول بأن البائع لو وجد سلعته التى كان قد باعها للمفلس قبل موته فأنه يكون أسوة بالغرماء ، خلافاً للشافعى .

اتفق الثلاثة على أن المفلس إذا أقر بدين بعد الحجر تعلق بذمته ، ولا يشارك المقر له الغرماء . وقال الشافعى : أنه يشاركهم فيها بشرط .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى القول بأن المفلس إذا أقر بدين بعد الحجر عليه تعلق بذمته ، ولا يشارك المقر له الغرماء ، خلافاً للشافعى .

اتفق الثلاثة على أنه إذا ثبت اعساره عند الحاكم أخرجه من الحبس ولو بغير إذن الغرماء ، وحال بينه وبينهم فلا يجوز حبسه بعد ذلك وملازمته ، بل يمهل حتى يوسر . وقال أبو حنيفة : أنه يخرج من الحبس ولا يحول بينه وبينهم بعد خروجه ، فيلازمونه ويمنعونه من التصرف ، ويأخذون من فضل كسبه بالحصص .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى القول بأن المفلس إذا ثبت اعساره عند الحاكم أخرجه من الحبس ولا يحول بينه وبين الغرماء بعد خروجه ، بل يلازمونه ويمنعونه من التصرف ، ويأخذون فضل كسبه بالحصص ، خلافاً للثلاثة .

اتفق الثلاثة على سماع البينة بالاعسار قبل الحبس . والمظاهر من مذهب أبى حنيفة أنها لا تسمع إلا بعد الحبس .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى القول بأن بينة الاعسار لا تسمع إلا بعد الحبس ، خلافاً للثلاثة .

قال أبو حنيفة وأحمد : إذا أقام البينة باعساره لا يحلف بعد ذلك . وقال مالك والشافعى : يحلف بطلب الغرماء .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعى فى القول بأن المفلس إذا أقام بينة باعساره فأنه يحلف بعد ذلك بطلب الغرماء ، خلافاً لأبى حنيفة وأحمد .

اتفق الثلاثة على أن البلوغ بخمس عشرة سنة ، أو خروج المني أو الحيض أو الحمل . وقال أبو حنيفة : أنه فى الغلام بالانزال أن وجد ،

والا فحتى يتم له ثمان عشرة سنة أو سبع عشرة ، وفي الجارية بالحيض أو الاحتلام أو الحمل ، والا فثمان عشرة سنة أو سبع عشرة سنة .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في القول بباوغ الغلام بالانزال ان وجد ، وان لم يكن فبلوغه ثمان عشرة سنة أو سبع عشرة ، وفي الجارية بالحيض أو الاحتلام أو الحمل ، والا فثمان عشرة أو سبع عشرة سنة ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة : ان نبات العانة لا يقتضى الحكم بالبلوغ ، وقال مالك وأحمد : انه يقتضى الحكم بالبلوغ . وقال الشافعى — في الأصح — انه يقتضى الحكم بالبلوغ ولد الكافر دون المسلم .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في القول بأن نبات العانة لا يقتضى الحكم بالبلوغ ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أن الرشد في الغلام اصلاح ماله ، ولم يراعوا فسقا ولا عدالة . وقال الشافعى : انه اصلاح الدين والمال ، ومثله الجارية في ذلك .

وتتفق الصوفية مع الشافعى في القول بأن الرشد يعتبر في الغلام والجارية باصلاحهما المال والدين ، خلافا للثلاثة .

قال مالك : لا ينفك الحجر عنها ولو بلغت رشيدة حتى تتزوج ويدخل بها الزوج وتكون حافظة لمالها كما كانت قبل التزويج ، وكذا قال أحمد في رواية — وزاد : وحتى يحول عليها حول عنده وتلد .

وتتفق الصوفية مع أحمد في انه لا ينفك الحجر عن الجارية ويسلم اليها مالها — ولو بلغت رشيدة — حتى تتزوج ويحول حول عليها عنده وتلد وتكون حافظة لمالها عنده كما كانت قبل التزويج ، خلافا لغيره .

اتفق الثلاثة على أن الصبى اذا بلغ وآنس منه الرشد فيدفع اليه بماله فان بلغ غير رشيد فلا يدفع اليه ، بل يستمر محجورا عليه وقال أبو حنيفة اذا وصلت سنه خمس وعشرين سنة فانه يدفع اليه ماله بكل حال .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن الصبى اذا بلغ رشيد فيدفع اليه ماله ، ولكنه اذا بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله ، بل يبقى محجورا عليه في ماله ، خلافا لأبى حنيفة .

والله تعالى اعلم

(باب الصلح)

اتفق الأئمة على أن كل من علم عليه حقا فصالح عن بعضه لم يحل ،
لأنه هضم للحق ، وعلى أن للمالك أن يتصرف في ملكه بما لا يضر جاره ،
وعلى أن للمسلم أن يعلى بناؤه على بناء جاره ، لكن لا يحل له أن يطلع على
عورات جاره .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذه الأحكام .

اتفق الثلاثة على أنه إذا لم يعلم أن عليه حقا وادعى عليه تصح
المصالحة . وقال الشافعي : لا تصح .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في القول بأنه إذا لم يعلم أن عليه حقا
وادعى عليه فتصح المصالحة ، خلافا للشافعي .

اتفق الثلاثة على جواز الصلح على المجهول . وقال الشافعي :
لا يجوز الصلح على مجهول .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في القول بجواز الصلح على المجهول ،
خلافا للشافعي .

قال أبو حنيفة ومالك : إذا تداعى سقف بين بيت وعرفه فوقه فهو
لصاحب السفلى . وقال الشافعي وأحمد : أنه بينهما مناصفة .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في القول بأنه إذا تداعى سقف
بيت وعرفه فوقه فالبيت بينهما مناصفة ، خلافا لأبي حنيفة ومالك .

اتفق الثلاثة على أنه لو انهدم العلو والسفل وأراد صاحب العلو أن
يبنيه لم يلزم صاحب السفلى البناء ، بل إن اختار صاحب العلو أن يبني
السفل ويمنع صاحب السفلى من الانتفاع به فله ذلك حتى يعطيه ما أنفق .
وقال أصحاب الشافعي : لا يجبر صاحب السفلى ، ولا يمنع من الانتفاع
لو بنى صاحب العلو بغير إذنه ، بناء على أصله في قوله الجديد : أن
الشريك لا يجبر على العمارة ، والقديم المختار عند جماعة من متأخري
أصحابه أن الشريك يجبر على ذلك ، دفعا للضرر وصيانة للأموال عن
التعطيل .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في القول بأنه لو انهدم العلو والسفل وأراد
صاحب العلو أن يبنيه لم يلزم صاحب السفلى البناء ، بل إن اختار صاحب

العلو أن يبني السفل بماله ويمنع صاحب السفل من الانتفاع به حتى يعطيه ما أنفقته فله ذلك ، خلافا للشافعي وأصحابه .

قال أبو حنيفة والشافعي : له أن يتصرف في ملكه بما يضر جاره .
وقال مالك وأحمد : يمنع من ذلك .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في القول بأنه لا يصح أن يتصرف المالك في ملكه بما يضر الجار بل يمنع من ذلك ، خلافا لأبي حنيفة والشافعي .

قال مالك وأحمد : لو كان سطحه أعلى من سطح غيره فيلزمه ستره بمنعة من الإشراف على جاره . وقال أبو حنيفة والشافعي : لا يلزمه ذلك .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في القول بأنه لو كان سطحه أعلى من سطح جاره فيلزمه ستره بمنعة من الإشراف على جاره ، خلافا لأبي حنيفة والشافعي .

قال أبو حنيفة ومالك : إذا كان بين رجلين دولاب أو نهر أو بئر فتعطل أو جدار فطالب أحدهما الآخر بتمشية الدولاب أو النهر مثلا أو بالبناء فامتنع فإنه يجبر . وقال غيرهما : لا يجبر .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك في القول بأنه إذا كان بين رجلين دولاب أو نهر أو بئر فتعطل أو جدار فطالب أحدهما الآخر بتمشية الدولاب أو النهر مثلا أو بالبناء للجدار وامتنع فإنه يجبر على ذلك ، خلافا لغيرهما .

والله تعالى أعلم

(باب الحوالة)

اتفق الأئمة على أنه إذا كان لانسان حق على آخر فأحاله على من له عليه حق لم يجب على المحتال قبول الحوالة ، واتفقوا على أن صاحب الحق إذا قبل الحوالة على ملىء برىء المحيل على كل حال .

وتتفق الصوفية مع الأئمة فى الجرى على مقتضى هذين الحكمين .

قال أبو حنيفة والشافعى : لا يعتبر رضا المحال عليه . وفى رواية لأبى حنيفة : إذا كان المحال عليه عدوا لم يلزمه قبولها . وقال الأصطخرى من الشافعية : لا يلزم المحال عليه قبول الحوالة مطلقا ، عدوا كان المحال عليه أولا .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة والشافعى فى أنه لا يعتبر رضا المحال عليه فى قبول الحوالة إلا إذا كان المحال عليه عدوا فإنه لم يلزمه قبولها كرواية أبى حنيفة ، وذلك خلافا للغير .

قال الشافعى وأحمد : لا يرجع المحتال على المحيل إذا لم يصل إلى حقه بوجه من الوجوه ، سواء غره بفلس أو جحد أو لا . وقال أبو حنيفة ومالك أنه يرجع على المحيل إذا لم يصل إلى حقه ، ولا تبرأ ذمة المحيل إلا بوصول المحتال إلى حقه .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة ومالك فى القول بأن المحتال يرجع على المحيل إذا لم يصل إلى حقه ، وأن ذمة المحيل تظل مشفولة بالدين إلى أن يصل المحتال إلى حقه ، خلافا للشافعى وأحمد .

والله تعالى أعلم

(باب الكفالة)

اتفق الأئمة على جواز الضمان وعلى صحة كفالة البدن عن كل من وجب عليه الحضور مجلس الحكم ، وعلى أن الكفيل يخرج عن العهد بتسليمه في المكان الذي شرطه أو إرادته المستحق إلا أن يكون دونه بدعاوية مانعة . واتفقوا على أنه إذا لم يعلم مكان المكفول لا يطالب به ، وعلى أن ضمان الدرك جائز صحيح ، لكن شرطه عند الشافعي أن يكون بعد قبض الثمن . كما اتفقوا على أن الحق لا ينتقل عن المكفول عنه بنفس الضمان ، بل الدين باق بذمته لا يسقط عنه إلا بالأداء أو الإبراء .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذه الأحكام .

اتفق الثلاثة على أن الميت لا تبرأ ذمته من الدين المضمون بنفس الضمان كالحي . وقال أحمد — في إحدى روايته — أنه تبرأ ذمته .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في القول بأن الميت لا تبرأ ذمته من الدين المضمون بنفس الضمان كالحي ، خلافا لأحمد — في إحدى روايته .

اتفق الثلاثة على جواز ضمان المجهول وضمان ما لم يجب . وقال الشافعي : بعدم جوازه كالإبراء من المجهول .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في القول بجواز ضمان المجهول وضمان ما لم يجب ، خلافا للشافعي .

اتفق الثلاثة وأبو يوسف ومحمد — من أصحاب أبي حنيفة — على أنه إذا مات إنسان ولم يخلف وفاء لدينه جاز وفاءه عنه . وقال أبو حنيفة لا يجوز الضمان عنه .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة وأبي يوسف ومحمد في القول بأنه إذا مات إنسان ولم يخلف وفاء لدينه فإنه يجوز الوفاء عنه ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على صحة الضمان من غير قبول الطالب . وقال أبو حنيفة : لا تصح إلا في موضع واحد وهو أن يقول المريض أو ورثته أو بعضهم : اضمن عني ديني فبضمه والمغرم غيب فيجوز وإن لم يسم الدين ، فإن كان في الصحة لم يلزم الكفيل شيء .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى القول بعدم صحة الضمان من غير قبول الطالب الا فى موضع واحد ، وهو : أن يقول المريض أو ورثته أو بعضهم : اضمن عني ديني فيضمنه والمغرم غيب فيجوز وأن لم يسنم الدين ، فإن كان فى صحة لم يلزم الكفيل شيء ، وهذا خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على صحة كفالة البدن على من ادعى عليه . وقال أبو حنيفة : لا تصح .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى عدم صحة كفالة البدن على من ادعى عليه ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة والشافعى : لو هرب المكفول أو تغيب فليس على الكفيل غير احضاره ، ولا يلزمه المال ، وإذا تعذر احضاره لفبيته أهله عند أبى حنيفة مدة السير والرجوع ، فإن لم يأت به حبس حتى يأتى به

وقال مالك وأحمد : أنه إذا لم يحضره غرم المال .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد فى القول بأنه لو هرب المكفول أو تغيب ولم يستطع الكفيل احضاره فإنه يغرم المال ، خلافا لأبى حنيفة والشافعى .

قال أبو حنيفة وأحمد : لو قال إن لم احضر به غدا فأنا ضامن لما عليه فلم يحضر به أو مات المطلوب ضمن ما عليه . وقال الشافعى ومالك : لا يضمن .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة وأحمد فى القول بأنه لو قال : إن لم احضر به غدا فأنا ضامن لما عليه فلم يحضر به أو مات المطلوب فإنه يضمن ما عليه ، خلافا لمالك والشافعى .

قال أبو حنيفة وأحمد : لو ادعى شخص على آخر بمائة فقال شخص : إن لم يوفها غدا فعلى المائة فلم يوفها فإن المائة تلزمه . وقال مالك والشافعى بعدم لزوم المائة .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة وأحمد فى القول بلزوم المائة فيهما لو ادعى شخص على آخر بمائة فقال شخص : إن لم يوفها غدا فعلى المائة فلم يوفها فى الغد ، وهذا خلافا لمالك والشافعى .

والله تعالى أعلم

(باب الشركة)

اتفق الأئمة على مشروعيتها .

وتتفق الصوفية في الجرى على مقتضى مشروعيتها .

قال الشافعى وأحمد ببطلان شركة الضمان . وقال أبو حنيفة ومالك بجوازها لكن باختلاف في صورتها ، فهي عند أبى حنيفة أن يشترك رجلان في جميع ما يملكانه من ذهب وفضة ولا يبقى لواحد منهما من هذين الجنسيتين الا مثل ما لصاحبه ، فان زاد مال أحدهما على مال الآخر لم يصح ، حتى لو ورث أحدهما مالا بطلت الشركة لزيادة ماله عن مال صاحبه ، وكل ما ربحه أحدهما كان شركة بينهما ، وكل ما ضمنه أحدهما من غصب أو غيره ضمنه الآخر ، ويصح عنده وان كان مال كل منهما في يده . وقال مالك : تجوز وان زاد مال أحدهما على مال الآخر ، ويكون الربح على قدر المالين ، وما ضمنه أحدهما مما فيه كمال التجارة فبينهما ، وأما الغصب ونحوه فلا يصح ولا يضمن فيه الآخر ، ولا فرق بين أن يكون مالهما دراهم أو عروضاً ، ولا بين أن يكونا شريكين في كل ما يملكانه ويحصلانه للتجارة أو في بعض مالهما ، ولا بين أن يخطأ مالهما حتى لا يتميزان أو كان متميزاً بعد أن يجمعانه ويصيرانه بينهما جميعاً في الشركة .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد في القول بعدم صحة الشركة

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد في القول بعدم صحة شركة الضمان بصورتها — وهي أن يشترك اثنان في جميع ما يملكانه من ذهب أو فضة بحيث لا يبقى لواحد منهما من هذين الجنسيتين الا بمثل ما لصاحبه فان زاد أحدهما على مال الآخر بحيث لو ورث أحدهما مالا بطلت الشركة لزيادة ماله عن مال صاحبه وكل ما ربحه أحدهما كان شركة بينهما كما أن كل ما ضمنه أحدهما من غصب أو غيره ضمنه الآخر ، هذا خلافاً لأبى حنيفة ومالك .

صورة الشركة الواحدة هي أن يكون لهما رأس مال ، ويقول أحدهما للآخر : اشتركنا على أن يكون ما اشتراه واحد منا في الذمة يكون شركة والربح بينهما ، فهذه الشركة غير صحيحة عند مالك والشافعى . وقال أبو حنيفة وأحمد : انها صحيحة .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعى فى القول بعدم صحة الشركة
الواحدة بصورتها المذكورة ، خلافا لأبى حنيفة وأحمد .

إذا كان لأحدهما فى الربح أكثر مما للآخر فالشركة فاسدة عند مالك
والشافعى . وقال أبو حنيفة : تصح إذا كان المشروط له ذلك .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعى فى القول بفساد الشركة إذا
كان لأحدهما فى الربح أكثر مما للآخر ، خلافا لأبى حنيفة .

والله تعالى أعلم

(باب الوكالة)

اتفق الأئمة على أن الوكالة من العقود الجائزة في الجملة ، وأن كل ما جازت فيه المباشرة من الحقوق جازت فيه الوكالة . واتفقوا على أن اقرار الوكيل على موكله في غير مجلس الحكم لا يقبل بحال ، وعلى أن اقراره عليه في الحدود والقصاص غير مقبول ، سواء كان بمجلس الحكم أم بغيره ، وكذلك اتفقوا على أنه لا يجوز للوكيل أن يشتري بأكثر من ثمن المثل ولا إلى أجل ، وعلى قبول قوله يتلف المال بيمينه .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذه الأحكام جميعها .

اتفق الثلاثة على عدم صحة اقراره على موكله بمجلس الحكم . وقال أبو حنيفة : يصح اقراره إلا إذا شرط عليه وكالة الحاضر وإن لم يرض خصمه ، بشرط ألا يكون الوكيل عدوا للخصم .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في القول بصحة اقرار الوكيل على موكله بمجلس الحكم إلا إذا شرط عليه وكالة الحاضر وإن لم يرض خصمه بشرط ألا يكون الوكيل عدوا للخصم ، وهذا خلافا للثلاثة ، كما وافقوا أبا حنيفة في القول بعدم صحة وكالة الحاضر إلا برضا الخصم ، ما لم يكن الموكل مريضا أو مسافرا على ثلاثة أيام ، فيجوز حينئذ .

اتفق الثلاثة على أنه إذا وكل شخصا في استيفاء حقوق له سواء كانت على رجل بعينه أو على جماعة فإن كان بحضرة الحاكم جاز ، ولا يحتاج فيه إلى بيعة ، وحضور من يستوفى منه الحق ليس شرطا في صحة الوكالة وإن وكله في غير مجلس الحكم يثبت وكالته بالبيعة عند الحاكم ، ثم يدعى على من يطالبه بمجلس الحاكم . وقال أبو حنيفة : إن كان الخصم الذي وكل عليه واحدا فحضوره شرط في صحة الوكالة ، وإن كانوا جماعة فحضور واحد منهم شرط فيها .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن حضور من يستوفى الحق منه شرط في صحة الوكالة إن كان واحدا ، وإن كانوا جماعة فحضور واحد منهم شرط في صحة الوكالة ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أن للوكيل أن يعزل نفسه بحضور موكله وبغير حضوره ، وقال أبو حنيفة : ليس له نسخها إلا بحضور موكله .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في القول بأنه ليس للوكيل أن يفسخ الوكالة الا بحضور موكله ، خلافا للثلاثة .

قال مالك والشافعى : للموكل عزل الوكيل وينعزل وان لم يعلم بذلك . وقال أبو حنيفة وأحمد — في احدى روايتيه — وأبو يوسف ومحمد : لا ينعزل الوكيل قبل علمه بالعزل حتى ينعزل .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة وصاحبيه وأحمد — في احدى روايتيه — في القول بعدم عزل الوكيل دون علمه ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على انه لو وكله في البيع مطلقا اقتضى بثمن المثل ونقد البلد ، وأنه لو باعه بما لا يتغابن بمثله نسيئة أو بغير نقد البلد لم يجز الا برضا الموكل . وقال أبو حنيفة : يجوز أن يبيع كيف شاء ، فقدأ أو نسيئة ، وبدون ثمن المثل وبما لا يتغابن بمثله وينقد البلد وبغيره .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في القول بأنه لو وكله في البيع مطلقا اقتضى البيع بثمن المثل وينقد البلد ، وبأنه لو باعه بما لا يتغابن بمثله نسيئة أو بغير نقد البلد لم يجز الا رضا موكله ، وهذا خلافا لأبى حنيفة .

اتفق الثلاثة على انه من كان عليه حق لشخص في ذمته أو له عنده عين عارية أو وديعة فجاء انسان فقال : وكلنى صاحب الحق في قبضه منك وصدق انه وكيله ولم يكن للوكيل بينة فلا يجبر على تسليم ذلك الى الوكيل . وقال أبو حنيفة وصاحباه : انه لا يجبر على تسليم ما في الذمة ، وإما المين فقال محمد : انه يجبر على تسليمها .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في القول بأنه لو كان على انسان حق لشخص في ذمته أو له عنده عين عارية أو وديعة فجاء له انسان وقال : وكلنى صاحب الحق أو صاحب الوديعة أو العارية في قبضها منك وصدق انه وكيله ولم يكن للوكيل بينة لا يجبر على التسليم الى ، خلافا لأبى حنيفة وصاحبيه .

اتفق الثلاثة على أن البينة بالوكالة تسمع من غير حضور الخصم . وقال أبو حنيفة : لا تسمع بينة الوكالة الا بحضوره .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في القول بعدم سماع البينة بالوكالة من غير الخصم ، بل لابد من حضور الخصم لتسمع بينة الوكالة ، خلافا للثلاثة .

قال مالك والشافعى — في أظهر قوليه — وأحمد — في أصح روايتيه — تصح الوكالة باستيفاء القصاص في غيبة الخصم . وقال أبو حنيفة : لا تصح الوكالة باستيفاء القصاص في غيبة الخصم ، بل لابد من حضوره .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى القول بعدم صحة الوكالة باستيفاء
القصاص فى غيبة الخصم ، بل لأبد من حضوره ، خلافاً للثلاثة .

قال أبو حنيفة والشافعى : لا يصح شراء الوكيل من نفسه . وقال
مالك : له ذلك بزيادة فى الثمن . وقال أحمد — فى أظهر روايته — لا يجوز
للكيل الشراء من نفسه بحال .

وتتفق الصوفية مع أحمد فى القول بعدم جواز شراء الوكيل من نفسه
بحال ، خلافاً للثلاثة .

قال أبو حنيفة وأحمد : يصح توكيل المميز والمراهق . وقال مالك
والشافعى : لا يصح توكيلهما .

وتتفق الصوفية مع مالك فى القول بعدم صحة توكيل المميز والمراهق
خلافاً لأبى حنيفة وأحمد .

والله تعالى أعلم

(باب الاقرار)

اتفق الأئمة على صحة الاقرار من الحر البالغ بحق لغير وارث ولا رجوع له فيه ، واتفقوا على أن الاقرار بالدين في الصحة والمرض سواء ، فيكون للمقر لهم جميعا على قدر حقوقهم أن وفيت التركة بذلك ، وكذلك اتفقوا على أنه لو مات رجل عن اثنين فأقر أحدهما بثالث لم يثبت نسبه . وعلى جواز استثناء الأقل من الأكثر .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذه القواعد جميعها .

اتفق الثلاثة على استواء الاقرار بالدين في الصحة والمرض ، فإذا لم تف التركة تحاص الغرماء الموجودون على قدر ديونهم . وقال أبو حنيفة : غريم الصحة مقدم على غريم المرض .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في القول باستواء الاقرار بالدين في الصحة والمرض — بمعنى أنه إذا لم تف التركة بجميع الغرماء فإنهم يتحاضون في الموجود بحسب ديونهم ، هذا خلافا لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة وأحمد : لا يقبل اقرار مريض لو ارث أصلا . وقال الشافعي — في الأرجح — يقبل اقراره . وقال مالك : أن كان غير متهم ثبت والا فلا — وذلك : كبرت وابن أخ ، فإن أقر لأبنته اتهم ، وإن أقر لابن أخيه لايتهم .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في القول بعدم قبول اقرار المريض لو ارث مطلقا ، خلافا لمالك والشافعي .

قال الشافعي بمشاركة المقر مناصفة مع من لا يثبت نسبه ، كالابنين إذا أقر أحدهما بثالث وإنكار الآخر كما تقدم فإن نسبه لم يثبت فشارك المقر فيما في يده مناصفة . وقال مالك وأحمد : يدفع إليه ثلث ما في يده لأنه قدر ما يخصه من الارث لو أقر به الأخ الآخر أو أقام بذلك بينة . وقال الشافعي : لا يصح الاقرار أصلا ولا يأخذ من التركة شيئا لعدم ثبوت نسبه .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في أن المقر يدفع الى من لا يثبت نسبه قدر ما يخصه من الارث لو أقام بذلك بينة ، خلافا لأبي حنيفة والشافعي .

قال أبو حنيفة : لو أقر بعض الورثة بدين على الميت ولم يصدقته
الباقون لزم المقر جميع الدين . وقال مالك والشافعي - في أشهر قوليه -
يلزمه من الدين بقدر حصته من الميراث .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في القول بأنه لو أقر بعض الورثة بدين
على الميت ولم يصدقته الباقيون فإن الدين جميعه يلزم المقر ، خلافاً لمالك
والشافعي .

قال أبو حنيفة : يصح الاستثناء من غير الجنس بشرط أن يكون ذلك
مما يثبت في الذمة كميل وموزون ومعدود ، كقوله : له ألف درهم إلا كذا
حنطة ، فإن كان مما لا يثبت في الذمة إلا قيمته كثوب وعبد لم يصح
استثناؤه . وقال مالك والشافعي : يصح الاستثناء من غير الجنس مطلقاً .
وأظهر قول أحمد عدم الصحة .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في القول بصحة الاستثناء من غير
الجنس إذا كان مما يثبت في الذمة كميل وموزون ومعدود ، كقوله : له ألف
درهم إلا كذا حنطة ، إذا كان مما لا يثبت في الذمة إلا بقيمته كثوب وعبد
فلا يصح الاستثناء ، وهذا خلافاً للثلاثة .

اتفق الثلاثة على عدم صحة استثناء الأكثر من الأقل . وقال أحمد :
يصح الاستثناء الأكثر من الأقل .

وتتفق الصوفية مع أحمد في جواز استثناء الأكثر من الأقل ، خلافاً
لِلثَلَاثَةِ .

اتفق الثلاثة على أنه لو قال : له ألف درهم في كيس ، أو عشرة
أرطال ، تمر في جراب ، أو ثوب في منديل فهو أقرار بالدرهم والتمر
والثوب دون الأوعية . وقالت الحنفية : إن الجبيع يكون له .

وتتفق الصوفية مع الحنفية في أنه لو قال : له على ألف درهم في
كيس ، أو عشرة أرطال تمر في جراب ، أو ثوب في منديل فإن ذلك يكون
أقرار بالجميع بأوعيتها ، خلافاً للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أنه لو أقر العبد الذي لم يؤذن له في التجارة بما
يتعلق به عقوبة ببدنه كقتل العمد والزنا والسرقة والقذف وشرب الخمر
فإنه يقبل أقراره ويقام عليه حد ما أقر به . وقال أحمد : لا يقبل أقراره
في قتل العمد ، وبه قال المزني .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن العبد الذي لم يؤذن له في التجارة
إذا أقر بما يتعلق به عقوبة ببدنه كقتل العمد والزنا والسرقة والقذف
وشرب الخمر فإنه يقبل أقراره ويقام عليه حد ما أقر به ، خلافاً لأحمد .

اتفق الثلاثة على أنه لو شهد لزيد على عمر بألف ، وشهد له شاهد
بألفين ثبت له الألف بشهادتهما ، وله أن يحلف مع شاهد الألف التي
زادها . وقال أبو حنيفة : لا يثبت بهذه الشهادة شيء أصلا ، إذ لا يقضى
بالشهادة واليمين عنده .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه لو شهد شاهد لزيد على عمر
بألف ، ثم جاء شاهد آخر وشهد له بألفين فإن شهادة الآخر بألفين لا يثبت
بها شيء أصلا ، إذ لا تجتمع بينة ويمين ، فلا يثبت له إلا الألف الأولى
فقط ، خلافا للثلاثة .

والله تعالى أعلم

(باب الودیعة)

اتفق الأئمة على أنها من القرب المندوب إليها ، وعلى أن في حفظها ثوابا ، وأنها أمانة محضة ، واتفقوا على عدم الضمان إلا بالتعدي ، وعلى أن القول قول الوديع في التلف والرد على الإطلاق مع يمينه ، وكذلك اتفقوا على أنه متى طلب الوديعة صاحبها وجب ردها مع الامكان والا ضمن ، وعلى أنه إذا طالبه فقال : ما أودعته شيء . ثم قال بعد ذلك : ضاعت كان القول قوله .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذه الأحكام جميعها .

اتفق الثلاثة على قبول قوله في الرد بلا بينة وإن كان قد قبضها ببينة . وقال مالك : لا يقبل قوله إلا ببينة .

وتتفق الصوفية مع مالك في عدم قبول قوله في الرد بغير بينة ، خلافا للثلاثة .

قال مالك : لو استودع دراهم مثلا فأنفقها أو اتلفها ثم رد مثلها في مكانة ثم تلف المردود بغير فعله فلا ضمان ، لأن عنده أو خلط دراهم الوديعة أو خلطها بمثلها حتى لا تتميز لم يكن ضامنا للتلف . وقال أبو حنيفة : إن رده بعينه لم يضمن التلف ، وإن رد مثله لم يسقط عنه الضمان . وقال الشافعي وأحمد : هو ضامن على كل حال بنفس اخراجه لتعديده ولا يسقط عنه الضمان سواء رده بعينه إلى حرزه أو رد مثله .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أنه لو استودع دراهم مثلا فأنفقها أو اتلفها ثم رد مثلها مكانها ثم تلف المردود بغير فعله فإنه يكون ضامنا على كل حال للتعدي ، ولا يسقط عنه الضمان سواء رده بعينه إلى حرزه أو رد مثله ، وهذا خلافا لأبي حنيفة ومالك .

اتفق الثلاثة على أنه لو استودع غير نقد كثوب أو دابة فتعدي بالاستعمال ثم رده إلى موضعه كان ضامنا وقال أبو حنيفة : إذا تعدي ورده بعينه ثم تلف لم يضمنه .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو استودع غير نقد كثوب أو دابة فتعدي بالاستعمال ثم رده بعينه إلى موضعه كان ضامنا للتلف ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على أنه إذا سلم الوديعة الى عيال المودع في داره —
إى دار المودع — جاز . وقال الشافعى : إذا ردها عند غيره من غير
عذر ضمن .

وتتفق الصوفية مع الشافعى في أنه لا يجوز أن يرد الوديعة لغير
صاحبها — المودع — فإن ردها عند غيره من غير عذر ضمن ، خلافا
للالثلاثة القائلين بجواز تسليم الوديعة الى عيال المودع في داره .

والله تعالى أعلم

(باب العارية)

اتفق الأئمة على نديها والثواب عليها .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذا .

قال أبو حنيفة وصاحباؤه : وهى أمانة على كل حال ، لا تضمن الا بالتعدى . وقال الشافعى وأحمد : أنها مضمونة مطلقا تعدى أم لا . وقال مالك : إذا ثبت تلف العارية لا يضمنها الا أن تعدى فيها .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد في أن العارية مضمونة مطلقا تعدى المستعير أو لا ، خلافا لأبى حنيفة ومالك .

قال أبو حنيفة ومالك : يجوز للمستعير أن يعير وان لم يأذن له المالك إذا كان لا يختلف باختلاف المستعمل . وقال أحمد وأصحاب الشافعى في أصح الوجهين : لا يجوز للمستعير أن يعير .

وتتفق الصوفية مع أحمد وأصحاب الشافعى في أنه لا يجوز للمستعير أن يعير ، خلافا لأبى حنيفة ومالك .

اتفق الثلاثة على جواز رجوع المعير فيها متى شاء ولو بعد القبض وان لم ينتفع بها المستعير . وقال مالك : أن كان ذلك الى أجل فلا يجوز للمعير الرجوع الا بعد انقضائه ، كما أنه ليس له استرداد العارية قبل انتفاع المستعير بها .

وتتفق الصوفية مع مالك في أنه لا يجوز في الاعارة الا بعد انقضاء أجلها ان كانت الى أجل ، كما لا يجوز استرداد العارية قبل انقطاع المستعير بها ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة في أنه ليس له الرجوع في الأرض إذا أعارها لبناء أو غرس وبنى أو غرس ، بل للمعير أن يعطيه أجرة ذلك تطوعا أو يأمره بالقلع أن كان ينتفع بمظلوعه ، وأما أن كان له مدة فليس له أن يرجع قبل انقضائها ، فإذا انقضت فالخيار للمعير بين أن يملكه بقيمته أو يقلع ويضمن أرش النقص . وقال أبو حنيفة : أن وقت له وقتا فله أن يجبره على القلع ، في أى وقت اختاره وان لم يشترط فإن اختار المستعير القلع قلع وان لم يختار فالمعير بالخيار كما تقدم .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه ليس للمعير أن يرجع في الأرض إذا
أعارها لبناء أو غرس وبنى أو غرس ، بل للمعير أن يعطيه أجره ذلك
تطوعا أو يأمره بالقلع أن كان ينتفع بمقلوعه ، وأما أن كان له مدة فليس
له أن يرجع قبل انتقضائها ، فإذا انتقضت فللمعير الخيار بين أن يملكه
بقيته أو يطلع ويضمن أرش النقص ، وذلك خلافا لأبي حنيفة .

والله تعالى أعلم

(باب الغصب)

اتفق الأئمة على تحريم الغصب وعلى وجوب الرد ان كانت العين باقية ولم يخف من نزعها اتلاف نفيس كما اتفقوا على أنه لو كتم المغصوب وأدعى هلاكه فأخذ منه المالك القيمة ثم ظهر المغصوب فله أخذه ورد قيمته ، واتفقوا أيضا على أنه لو غصب خشبة وأدخلها في سفينة فطالب المالك بها وهى في لجة البحر لا يجب عليه قلعها ، وما حكى عن الشافعى من وجوب قلعها فمحمول على ما إذا لم يخف تلف نفس المال . واتفقوا أيضا الا فى رواية عن أحمد — على أن المكيل والموزون يضمن بمثله ، وما لم يكن كذلك فيضمن بقيمته .

وتتفق الصوفية مع الأئمة فى الجرى على مقتضى هذه الأحكام جميعها .

قال مالك : من جنى على انسان فأتلف عليه مركوبه أو غيره أو قطع ذنب المركوب أو أذنه لزمه قيمته لصاحبه ، وبأخذه الجانى اذا كان مما يعلم أن مثله لا يركبه على هذه الحالة . وقال ابو حنيفة : لو جنى على حيوان ينفع بلحمه وظهره كالبعير فقلع احدى عينيه لزمه نصف قيمته ويسلم الثوب له فان أذهب نصف قيمته أو قيمتها فله أرش ما نقص ، وأما غير هذا الجنس فيجب فيه أرش ما نقص . وقال الشافعى وأحمد : يجب الارش فى جميع ما نقص .

وتتفق الصوفية مع مالك فى أن من جنى على مركوب شخص فقطع أذنه أو ذنبه فإنه تلزمه قيمته لصاحبه ويسلم للجانى اذا كان مما يعلم أن مثله لا يركبه على هذه الحالة . كما تتفق مع الشافعى وأحمد فى وجوب الارش فى جميع الناقص ، خلافا للباقيين .

قال مالك : ان جنى على شىء غصبه بعد غصبه لزم ماله أخذه مع ما أنقصه الغاصب ، أو يدفعه الى الغاصب ويلزمه قيمته يوم الغصب ، وقال الشافعى وأحمد : يلزم الغاصب أرش ما نقص .

وتتفق الصوفية مع مالك فى أن من جنى على شىء غصبه بعد غصبه أخذه ماله مع ما أنقصه الغاصب ، أو يدفعه الى الغاصب ويلزمه قيمته يوم الغصب ، خلافا للشافعى وأحمد .

اتفق الثلاثة على أن من مثل بعبده كقطع يده أو رجله أو أنفه أو سنة لا يعتق عليه بذلك . وقال مالك : يعتق عليه .

وتتفق الصوفية مع مالك في أن من مثل يغبده كقطع يده أو رجله أو أنفه أو سنة لا يعتق عليه بذلك ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة ومالك : من غصب جارية بصفة فزادت عنده زيادة متصلة كسمن وتعلم صنعه حتى زادت قيمتها ثم نقصت بالهزال ونسيان الصنعة كان لسيدھا أخذھا بلا أرش ولا زيادة . وقال الشافعي وأحمد : له أرش تلك الزيادة التي حدثت عند الغاصب .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أن من غصب جارية بصفة فزادت عنده زيادة متصلة كسمن وتعلم صنعة حتى زادت قيمتها ثم نقصت بالهزال ونسيان الصنعة فإن لسيدھا أرش تلك الزيادة التي حدثت عند الغاصب ، خلافا لأبي حنيفة ومالك .

قال أبو حنيفة ومالك : إذا حدث بعد الغصب زيادة متصلة كالولد فهي غير مضمونة . وقال الشافعي وأحمد : إنها مضمونة على الغاصب مطلقا ، خلافا لأبي حنيفة ومالك .

اتفق الثلاثة على أن منافع المغصوب مضمونة . وقال أبو حنيفة : إنها غير مضمونة .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن منافع المغصوب مضمونة على الغاصب ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على أن الغاصب يحد بوطء الجارية ويلزمه الارش مع الرد . وظاهر مذهب أبي حنيفة أن عليه الحد دون الارش .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن الغاصب يحد بوطء الجارية ويلزمه الارش مع الرد ، خلافا للظاهر من مذهب أبي حنيفة .

قال الشافعي وأحمد : لو أولد الغاصب الجارية المغصوبة بوطئه وجب عليه مع رد الولد أرش ما نقصت بالولادة ، والولد رقيق . وقال أبو حنيفة ومالك : إن الولد جبر النقص .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أن الغاصب لو أولد الجارية المغصوبة بوطئه وجب مع رد الولد أرش ما نقص بالولادة والولد رقيق ، خلافا لأبي حنيفة ومالك .

قال أبو حنيفة ومالك : لو لم ينتفع الغاصب بالمغصوب مدة بقاءه في يده لاشيء عليه لافي سكن ولا استخدام ولا كراء ولا لبس وقال الشافعي وأحمد : عليه أجره المدة التي كانت في يده .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أن الغاصب لو لم ينتفع بالمغصوب مدة بقاءه عنده فإن عليه أجره المدة التي كانت في يده ، خلافا لأبي حنيفة ومالك .

قال مالك والشافعى : ان العقار والشجرة كغيره يضمن بالغصب ، فمتى غصب شيئا من ذلك فتلف بسيل أو حريق أو غيرهما لزمه قيمته يوم الغصب . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : ان مالا ينقل لا يكون مضمونا باخراجه عن يد مالكة الا أن يجنى عليه الغاصب فيتلف بسبب الجناية ، فقيمه بالاتلاف والجناية .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعى في أن العقار والشجرة كغيره يضمن بالغصب ، فمتى اغتصب شيئا من ذلك فتلف بسيل أو حريق أو غيرهما فانه يلزمه قيمته يوم الغصب ، خلافا لأبي حنيفة وأبي يوسف .

اتفق الثلاثة على أن من غصب اسطوانة أو لبنة أو لبنى عليها لم يملكها . وقال أبو حنيفة : انه يملكها ويلزمه قيمتها للضرورة الحاصلة عليه بالهدم للبناء لاخراجها .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن من غصب اسطوانة أو لبنة أو لبنى عليها لم يملكها ، خلافا لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة ومالك : لو غصب نحاسا أو حديدا أو رصاصا فجعل منه آنية أو سيفا أو خشبا فجعله أبوابا أو ترابا فجعله لبنا أو حنطة فطحنها وخبزها لزمه مثل المغصوب في وزنه وصفته . وقال الشافعى : يرد ذلك كله ، ويلزم النقص أن نقص ، وكذا القول فيما لو غصب ذهباً أو فضة حليا أو دنائير ودرهم انه يرد مثله عند مالك وحده ، خلافا للثلاثة .

وتتفق الصوفية مع الشافعى في أن من غصب نحاسا أو حديدا أو رصاصا فجعل منه آنية أو سيفا أو خشبا فجعل منه أبوابا أو ترابا فجعله لبنا أو حنطة فطحنها وخبزها فانه يلزم برد ذلك كله ، ويلزم بالنقص أن نقص خلافا لأبي حنيفة ومالك كما تتفق مع غير مالك في انه لو غصب ذهباً أو فضة فصاغه حليا أو ضربه دراهم — ودنائير فانه يلزم برد ذلك كله على صياغته ، ويلزم بالنقص فيما لو نقص ، خلافا لمالك .

قال الشافعى وأحمد : لو فتح قفص طائر فطار أو حل وثاق دابة أو عبد فهرب فعليه الضمان بالقيمة ، سواء وجد الطائر والهرب عقب الفتح أو الحل أو الوقوف مدة . وقال مالك : ان حصل الطائر أو الهرب بعد الفتح أو الحل بساعة فلا ضمان . وقال أبو حنيفة : لا ضمان على فاعل ذلك بكل حال .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد في الجرى على أن من فتح قفص طائر فطار أو حل وثاق دابة أو عبد فهرب فعليه الضمان بالقيمة ، سواء حدث الطائر والهروب عقب الفتح أو الحل أو بعدهما بمدة ، خلافا لأبي حنيفة ومالك .

قال مالك اذا غصب عبدا فأبق ، أو دابة فهربت ، أو عينا فشرقت أو ضاعت فانه يغرم قيمة ذلك وتصير القيمة ملكا للمغصوب ويصير المغصوب

ملكا للغاصب ، حتى لو وجد المغصوب لم يكن للمغصوب منه الرجوع فيه ، ولا للغاصب الرجوع في القيمة الا بتراضيهما ، وبذلك قال أبو حنيفة ، الا في صورة وهى : ما لو فقد المغصوب . فقال المالك : قيمته مائة ، وقال الغاصب : قيمته خمسون وحلف وغرم الخمسين ثم وجد المغصوب وقيمته مائة ، فان للمغصوب منه الرجوع فيه ورد القيمة ، وعند مالك يرجع المغصوب منه بفضل القيمة . وقال الشافعى : ان المغصوب فى جميع ما ذكر باق على ملك المغصوب منه ، فاذا وجد أخذه المالك ورد القيمة للغاصب .

وتتفق الصوفية مع الشافعى فى انه اذا غصب عبدا فأبق أو دابة فهربت أو عينا فشرقت أو ضاعت فانه مع كونه يغرم قيمة ذلك كله ولكن المغصوب فى جميع ما ذكر باق على ملك المغصوب منه ، فاذا وجد أخذه المالك ورد القيمة للغاصب ، خلافا للباقيين .

اتفق الثلاثة على انه اذا غصب عقارا فتلط فى يده بالهدم أو سيل أو حريق ضمن القيمة . وقال أبو حنيفة : اذا لم يكن ذلك بسببه فلا ضمان .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى انه لو غصب دارا فتلطت فى يده بهدم أو سيل أو حريق فانه يضمن القيمة ، خلافا لأبى حنيفة .

قال أبو حنيفة والشافعى : لو غصب أرضا فزرعها فللمالك إجبارها على القلع . وقال مالك : ان وقت الزرع لم ينت فلكل الإجبار ، وان قد فات فأشهر الروايتين عنه منع قلعه وله أجره الأرض . وقال أحمد : ان شاء المالك أن يقر الزرع فى أرضه الى الحصاد فله الأجرة ونقص الأرض بالزرع ، وان شاء دفع اليه قيمة زرعه وكان الزرع له .

وتتفق الصوفية مع أحمد فى أن من غصب أرضا فزرعها فان المالك بالخيار ، أما ان يقر الزرع فى أرضه الى الحصاد وله الأجرة ونقص الأرض بالزرع ، وأما أن يدفع اليه قيمة زرعه وكان الزرع له ، خلافا للثلاثة .

قال الشافعى وأحمد : لو أراق مسلم خمرأ على ذمى أو أتلف عليه خنزيرا فلا ضمان عليه — الا أن الشافعى قيد عدم ضمان المسلم بقيمة الخمر المراقبة بإظهارها أما لو سترها الذمى وراقها المسلم ضمن . وقال أبو حنيفة ومالك : يغرم القيمة .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة ومالك فى أنه لو أراق مسلم خمرأ على ذمى أو أتلف عليه خنزيرا فانه يغرم القيمة ، وذلك خلافا للشافعى وأحمد .

والله تعالى أعلم . .

(باب الشفعة)

اتفق الأئمة على ثبوت الشفعة للشريك في الملك .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على ثبوت الشفعة للشريك في الملك .

قال مالك والشافعي : لا شفعة للجار . وقال أبو حنيفة : تجب الشفعة بالجوار .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة على وجوب الشفعة بالجوار ، خلافاً لمالك والشافعي .

قال أبو حنيفة — في أرجح قوليه — وأحمد — في إحدى روايته — أنها على الفور . وقال مالك والشافعي وأحمد في قوليهما الآخرين — أنها ليست على الفور ، ثم روى عن مالك أنها لا تسقط إلا بمضى سنة ، وفي رواية عنه : خمس سنين ، وقال : أن هذه المدة ليعلم بها أنه معرض عن الأخذ بها . وفي رواية : أن حق الشفعة باق إلى أن يرفعه المشتري إلى الحاكم فيأمره بالأخذ أو الترك ، فإذا بيع المشفوع والشريك حاضر يعلم بالبيع فله المطالبة بالشفعة متى شاء ، ولا تنقطع إلا بأحد الأمرين السابقين .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي وأحمد في قوليهما الآخرين على أن الأخذ بالشفعة ليس على الفور ، خلافاً لأبي حنيفة والشافعي وأحمد — في قوليهما الآخرين .

قال مالك والشافعي : أن الشفعة لا تبطل بالموت ، فإذا وجبت له فمات ولم يعلم بها أو علم بها ومات قبل التمكن من الأخذ بها انتقل الحق إلى الورثة . وقال أبو حنيفة : أنها تبطل بالموت ولا تورث . وقال أحمد أنها لا تورث إلا إذا كان الميت طالب بها قبل موته .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي في أن الشفعة لا تبطل بالموت ، فإذا استحققت له فمات ولم يعلم بها أو علم بها ومات ولم يتمكن من الأخذ بها انتقل الحق إلى الورثة ، خلافاً لأبي حنيفة وأحمد .

قال أبو حنيفة ومالك : تثبت الشفعة في الثمرة إذا كانت على النخل وباع أحد الشريكين حصته . وقال الشافعي وأحمد : لا شفعة في ذلك .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة ومالك في ثبوت الشفعة في التمرة اذا كانت على النخل وباع أحد الشريكين حصته فيها ، خلافا للشافعى وأحمد .

اتفق الثلاثة على ان المشتري اذا بنى أو غرس ثم طلب الشفع الشفعة فليس له المطالبة بهدم المشترك لما بنى ولا يقطع ما غرس . وقال أبو حنيفة للشفع اجباره على الهدم أو القلع .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في انه لو بنى أو غرس ثم طلب الشفع الشفعة فله اجبار المشتري على هدم ما بنى وقطع ما غرس ، خلافا للثلاثة .

قال الشافعى وأحمد — في احدى روايته — ان كل مالا ينقسم كالبر والحمم والطريف والرحى والباب لا شفعة فيه . وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد — في روايته الأخرى — تثبت الشفعة في كل ذلك .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة ومالك وأحمد في روايته الأخرى — على ثبوت الشفعة في كل مالا ينقسم كالحمم وغير ذلك ، خلافا للشافعى وأحمد .

قال أبو حنيفة والشافعى : يجوز الاحتيال لاسقاط الشفعة كأن يبيع بسلعة مجهولة عند من يرى ذلك مسقطا أو يقر له بنقص المالك ثم يبيعه الباقي أو يهبه له . وقال مالك وأحمد : ليس له الاحتيال على اسقاطها .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في انه ليس للشريك الاحتيال على اسقاط الشفعة ، خلافا لأبى حنيفة والشافعى .

اتفق الثلاثة على انه لو دفع المشتري دراهم لمن وجبت له الشفعة على ترك الأخذ بها جاز له أخذها وتملكها . وقال أحمد : لا يجوز له أخذها وتملكها .

وتتفق الصوفية مع أحمد على انه لو دفع المشتري ثمنها لمن وجبت له الشفعة ليرك الأخذ بها فلا يجوز له أخذها ولا تملكها ، خلافا للثلاثة .

قال الشافعى وأحمد : لو باع إثنان من الشركاء حصتيهما في صفقة فللشفيع أخذ نصيب أحدهما . وقال أبو حنيفة ومالك : ليس له ذلك ، بل يأخذ نصيبهما أو يتركهما .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة ومالك على انه لو باع إثنان من الشركاء حصتيهما ، صفقة فليس للشفيع أخذ نصيب أحدهما ، بل اما أن يأخذهما أو يتركهما ، خلافا للشافعى وأحمد .

اتفق الثلاثة على ثبوت الشفعة للذمي . وقال أحمد : لا شفعة للذمي .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة على ثبوت الشفعة للذمي ، خلافا لأحمد .

والله تعالى اعلم .

(باب القراض)

اتفق الأئمة على جواز القراض ، وعلى منعه بالفلوس ، وعلى عدم براءة العامل إذا أخذ مال القراض عينا لا يردده إلا ببينة .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في العمل بمقتضى هذه الأحكام .

اتفق الثلاثة على أنه لو أعطاه سلعة وقال له : بعها واجعل ثمنها قراضا فهو قراض فاسد . وقال أبو حنيفة : إنه صحيح .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو أعطاه سلعة وقال له بعها واجعل ثمنها قراضا فهو قراض فاسد ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على أنه لو دفع للعامل مال القراض فاشتري العامل منه سلعة ثم هلك المال قبل دفعه إلى البائع ليس له على المقارض شيء والسلعة للعامل وعليه ثمنها . وقال أبو حنيفة : أنه يرجع بذلك على رب المال .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو دفع للعامل مال القراض فاشتري به العامل سلعة ثم هلك المال قبل دفعه للبائع فليس على المقارض شيء ، والسلعة للعامل وعليه ثمنها ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على جواز القراض مدة معلومة لا يفسخه قبلها ، وعلى أنه إذا انتهت يكون ممنوعا من البيع والشراء . وقال أبو حنيفة بجواز ذلك .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في جواز القراض مدة معلومة ، خلافا للثلاثة .

قال مالك والشافعي : إذا شرط المالك على العامل ألا يبيع ولا يشتري إلا من فلان كان القراض فاسداً وقال أبو حنيفة وأحمد : أنه يصح

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في أنه إذا شرط المالك على العامل ألا يبيع ولا يشتري إلا من فلان فإن القراض صحيح ، خلافاً لمالك والشافعي .

قال أبو حنيفة والشافعي : إذا عمل بفاسد القراض فحصل في المال

ربح كان للعامل أجره عمله والربح لرب المال والانتصان عليه . وقال مالك .
— في إحدى روايته — أنه إلى قراض مثله .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة والشافعي في أنه إذا عمل بفاسد القراض فحصل في المال ربح كان للعامل أجره عمله والربح لرب المال والانتصان عليه ، خلافاً لمالك في إحدى روايته .

قال أبو حنيفة ومالك : إذا سافر العامل بمال القراض فنفقته منه .
وقال أحمد والشافعي — في أرجح قوليه — أن نفقته على نفسه حتى أجره مركوبه .

وتتفق الصوفية مع أحمد والشافعي — في أرجح قوليه — في أن نفقة العامل في سفره بمال القراض على نفسه حتى أجره مركوبه — خلافاً لأبي حنيفة ومالك .

— قال مالك : لو شرط جميع الربح للعامل وأنه لا ضمان عليه جاز .
وقال الشافعي : له أجره مثله والربح لرب المال . وقال أهل العراق :
إن المال يصير فرضاً عليه .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في أنه لو شرط جميع الربح للعامل وأنه لا ضمان عليه فللعامل أجره مثله والربح لرب المال خلافاً لمالك وأهل العراق .

اتفق الثلاثة على أن المضارب لو زعم أن رب المال أذن له في البيع والشراء نقداً أو نسيئة فقال رب المال : ما أذنت له إلا نقداً فالقول قول المضارب بيمينه . وقال الشافعي : القول قول رب المال بيمينه .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن المضارب لو ادعى أن رب المال أذن له في البيع والشراء نقداً ونسيئة فقال رب المال : ما أذنته إلا نقداً فإن القول يكون قول المضارب مع يمينه ، خلافاً للشافعي .

والله تعالى أعلم .

(باب المساقاة)

اتفق الثلاثة على جواز المساقاة . وقال أبو حنيفة ببطلانها .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في جواز المساقاة ، خلافا لأبي حنيفة .

قال أحمد والشافعي — في القديم — انها تجوز على سائر الأشجار المثمرة كالتين والجوز وغير ذلك ، وبه قال أبو يوسف ومحمد . وقال الشافعي — في الجديد — انها تصح الا على النخل والعنب خاصة .

وتتفق الصوفية مع أحمد والشافعي — في القديم — وأبو يوسف ومحمد في جواز المساقاة في سائر الأشجار المثمرة كالتين والجوز وغير ذلك ، خلافا للشافعي في الجديد .

قال الشافعي وأحمد : انما تصح المزارعة على البياض بين النخل تبعا للمساقاة بشرط اتحاد العامل ، وعلمه أفراد النخل بالسقى ، والبياض بالعمارة ، وألا يفصل بينهما ، وألا يقدم المزارعة . وقال مالك : يجوز دخول البياض اليسير بين الشجر في غير المساقاة من غير اشتراط . وقال أبو يوسف ومحمد : يجوز ذلك — وهذا على أصلهما القائل بجواز المخابزة وهي كون البذر من العامل .

تتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أن المزارعة انما صححت على البياض بين النخل تبعا للمساقاة ، بالشروط التي فصلت من اتحاد العامل ، وأفراد النخل بالسقى والبياض بالعمارة ، وعلى عدم الفصل بينهما ، وعلى الا تقدم المزارعة ، وهذا خلافا للباقيين .

قال أبو حنيفة ومالك والشافعي — في الجديد — ببطلان المزارعة ، وهي كون البذر من مالك الأرض . وقال أحمد وأبو يوسف ومحمد : انها صحيحة .

وتتفق الصوفية مع أحمد وأبي يوسف ومحمد على صحة المزارعة ، وهي كون البذرة من مالك الأرض ، خلافا للثلاثة .

قال مالك والشافعي وأحمد : لو ساقاه على ثمرة موجودة لم يبد صلاحها جاز ، وان بدا صلاحها لم يجز . وقال أبو يوسف ومحمد وسحنون بجواز المساقاة على كل ثمرة موجودة من غير تفصيل .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو ساقاه على ثمرة موجودة لم يبد
صلاحها جاز وان بدا صلاحها لم يجز ، خلافا للآخرين .

اتفق الثلاثة على أنهما لو اختلفا في الجزء المشروط فالقول قول
العامل بيمينه . وقال الشافعي : أنها يتحالفان ويفسخ العقد ، والعامل
أجرة مثله ، بناء على أصله في اختلاف المتبايعين .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنهما لو اختلفا في الجزء المشروط
فالقول قول العامل بيمينه خلافا للشافعي .

والله تعالى أعلم .

(باب الاجارة)

اتفق الاثمة على جواز الاجارة ، وعلى انه لو استأجر عبدا او دارا مدة وتبض ذلك ثم مات العبد قبل أن يعمل شيئا أو انهدمت الدار قبل أن يسكن ولم يمض من المدة شيء بطلت الاجارة ولا يستحق عليه شيئا من الأجرة . كما اتفقوا على أن من استأجر أرضا ليزرعها حنطة فله أن يزرعها شعيرا ، وكل ما ضرره كضرر الحنطة .

وجرت الصوفية على مقتضى هذه الأحكام مجرى الاثمة .

اتفق الثلاثة على أن عقدهما لازم من الطرفين ، فليس لأحدهما فسخها ولو لعذر الا بما يفسخ به العقد اللازم ، من وجود عيب بالأرض المستأجرة ، وذلك : كأن استأجر دارا فوجدها متهدمة لا تصلح للسكنى ، أو استهدمت بعد العقد ، أو موت العبد المستأجر ، أو كان وجد الأجير بالأجرة المعينة عيبا فيكون للمستأجر الخيار بالعيب . وقال أبو حنيفة وأصحابه : يجوز فسخ الاجارة بعذر حصل ولو من جهة ، وذلك : كأن يكتري حائوته ليتجر فيه فيحرق ماله أو يسرق أو يفصب أو يفلس فله في كل ذلك الفسخ .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في جواز فسخ الاجارة لعذر حصل ولو من جهة ، كأن يكتري حائوتا ليتجر فيه فيحرق ماله أو يسرق أو يفصب أو يفلس فله في كل ذلك الفسخ .

قال الشافعى وأحمد : ان الأجرة مطلقة عن التأجيل ، والتعجيل مستحق بنفس العقد ، فإذا سلم المؤجر العين المؤجرة استحق جميع الأجرة ، لأنه قد ملك المنفعة بعقد الاجارة ، فيجب تسليم الأجرة لتسلم اليه العين . وقال أبو حنيفة ومالك : ان الأجرة تستحق جزءا فجزءا ، فكلما استوفى منفعة يوم استحق أجرته .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك في ان الأجرة تستحق جزءا فجزءا ، فكلما استوفى منفعة يوم استحق أجرته ، خلافا للشافعى وأحمد .

اتفق الثلاثة على أنه لو استأجر دارا كل شهر بكذا فتصبح في الشهر الاول وتلزم الأجرة ، وأما ما عداه من الشهور فلا تلزم الا بالدخول فيه . وقال الشافعى تبطل في الجميع .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه اذا استأجر كل شهر بكذا فتصبح

في الشهر الأول وتلزم ، وأما ما عداه من الشهور فلا تلزم الا بالدخول فيه ، وذلك خلافا للشافعي .

اتفق الثلاثة على عدم انفساخ العقد بموت المتعاقدين أو كليهما ، ويقوم وارث كل منهما مقامه ، وقال أبو حنيفة : أنه ينفسخ بموت المتعاقدين أو أحدهما .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن عقد الاجارة ينفسخ بموت المتعاقدين أو أحدهما ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة والشافعي — في أرجح أقواله — على جواز عقد الاجارة مدة تبقى فيها العين غالبا . والقول الثاني للشافعي : لا يجوز أكثر من سنة . والقول الثالث : لا يجوز أكثر من ثلاثين سنة .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في جواز عقد الاجارة مدة تبقى فيها العين غالبا ، خلافا للشافعي .

قال أحمد والشافعي — في أحد قوليه — ان الصانع اذا أخذ الشيء الى منزله ليصنعه فهو ضامن له ولما أصابه من جهته . وقال أبو حنيفة والشافعي — في أرجح قوليه — لا ضمان عليه الا فيما جنت يده أو قصر فيه . وقال أبو يوسف ومحمد — من الحنفية — يضمن ما يستطيع الامتناع منه دون ما لا يستطيع الامتناع منه كالحريق والامر الغالب وتلف الحيوان فانه لا ضمان عليه فيه . وقال مالك : أن الأجراء لا يضمنون ، بل هم على الأمانة الا الصناعات خاصة ، فإنهم ضامون اذا انفردوا بالعمل ، سواء عملوا بالأجرة أو بغيرها الا أن تقوم بينه بفراغه قبل تلفه فيبرأوا .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة والشافعي — في أرجح قوليه — في أن الصانع لا يضمن الا فيما جنت يده أو قصر فيه ، خلافا للباقيين .

اتفق الثلاثة على أنه لو اختلف الخياط وصاحب الثوب في كيفية تفصيله قباء أو قميصا فالقول قول الخياط وقال أبو حنيفة : القول قول صاحب الثوب .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه لو اختلف الخياط وصاحب الثوب في كيفية تفصيله قباء أو قميصا فانه القول قول صاحب الثوب ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة وأحمد : لا يصح الاستئجار على القرب الشرعية ، كالحج وتعليم القرآن والامامة والأذان . وقال الشافعي ومالك : أنه يجوز في الامامة بمفردها .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في عدم صحة الاستئجار على القرب الشرعية كالحج وتعليم القرآن والامامة والأذان ، خلافا لغيرهما .

قال الشافعي والجمهور : تصح اجارة الجندي اقطاع السلطان
الذي اقطعه لاستحقاقه منفعة . وقال ابو حنيفة واحمد : لا يصح ذلك .

وتتفق الصوفية مع ابي حنيفة في عدم صحة اجارة الجندي اقطاع
السلطان الذي اقطعه ، خلافا للشافعي والجمهور .

قال الشافعي - في الاظهر - يجوز بيع العين المؤجرة . وقال
ابو حنيفة : لا يجوز بيعها الا برضا المستأجر ، فهو بالخيار بين اجارة
البيع أو بطلانه . وقال مالك واحمد : يجوز بيعها للمستأجر دون غيره .

وتتفق الصوفية مع مالك واحمد في جواز بيع العين المؤجرة للمستأجر
دون غيره ، خلافا لابي حنيفة والشافعي .

اتفق الثلاثة وابو يوسف ومحمد على انه لو استأجر دابة ليركبها
فلجمها بلجام كما جرت العادة فماتت فلا ضمان عليه . وقال ابو حنيفة :
انه ضمن قيمتها .

وتتفق الصوفية مع ابي حنيفة في انه لو استأجر دابة للركوب فلجمها
بلجام العادة فماتت فانه ضمن قيمتها ، خلافا للباقيين .

قال ابو حنيفة : تجوز اجارة الدراهم والدنانير للتزين والتجمل بها ،
كما لو كان صيرفيا . وقال احمد والشافعي : لا يجوز ذلك .

وتتفق الصوفية مع الشافعي واحمد في عدم جواز اجارة الدراهم
والدنانير من صيرفي للزينة والتجمل ، خلافا لابي حنيفة .

اتفق الثلاثة وابو يوسف ومحمد على جواز اجارة المشاع . وقال
ابو حنيفة : لا يجوز أن يؤجر نصيبا مشاعا الا من شريكه ، وأما رهنه
وهبته فانه لا يجوز ذلك بحال .

وتتفق الصوفية مع ابي حنيفة في عدم جواز أن يؤجر نصيبا مشاعا
الا من شريكه ، خلافا للباقيين .

قال مالك : لا تجوز اجارة الأرض بما ينبت عليها ، ولا بطعام
كالسمك والعسل والسكر وغير ذلك من المأكولات . وقال الثلاثة :
تجوز الاجارة بكل ما تنبت الأرض وبغير ذلك من المطعومات ، كما تجوز
بالنقد والعروض .

وتتفق الصوفية مع مالك في عدم جواز اجارة الأرض بما ينبت منها ،
ولا بطعام كالسمك والعسل والسكر وغير ذلك من المأكولات ، خلافا
للباقيين .

اتفق الثلاثة على جواز شرط الخيار ثلاثة ايام في الاجارة . وقال
الشافعي لا يجوز .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في جواز شرط الخيار ثلاثة أيام في الاجارة،
خلافًا للشافعي .

اتفق الثلاثة على انه لو استأجر عينا لم ينتفع بها فعليه الاجرة .
وقال أبو حنيفة : لا اجرة عليه .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في انه لو استأجر عينا ولم ينتفع بها فعليه
اجرتها ، خلافًا لأبي حنيفة .

والله تعالى اعلم .

(باب أحياء الموات)

اتفق الأئمة على جواز الأحياء للمسلم ولو موات الإسلام .

وجرت الصوفية في هذا مجرى الأئمة رضى الله عنهم أجمعين .

اتفق الثلاثة على عدم جواز أحياء موات الإسلام للذمي . وقال أبو حنيفة : يجوز .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم جواز أحياء موات الإسلام للذمي ، خلافا لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة : يشترط في جواز أحياء الموات إذن الإمام . وقال مالك : أن كان في القلعة أو حيث لا يتشاح الناس فيه فلا يحتاج إلى إذن ، وما كان قريبا من العمران وحيث يتشاحون فيه افتقر إلى الإذن . وقال الشافعي وأحمد : لا يحتاج إلى إذن مطلقا .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه يشترط في جواز الأحياء إذن الإمام ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة ومالك : أن ما كان مملوكا ثم باد أهله وخرب وطال مهده يملك بالأحياء . وقال الشافعي وأحمد - في أظهر روايته - لا يملك .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك في أن ما كان مملوكا ثم باد أهله وخرب وطال مهده يملك بالأحياء ، خلافا للشافعي وأحمد .

قال أبو حنيفة وأحمد : أن أحياء الأرض وملكها بتحجيرها وإثخاذ مالها . وللدار بتحويلها وإن لم يسقها . وقال مالك : تملك بما يعلم في العادة أنه أحياء لمثلها من بناء وغرس وحفر بئر ونحو ذلك . وقال الشافعي : أن كانت لزراع فبزرعها واستخراج مائها أو للسكنى فبتقطيعها بيوتا وتسقيفها .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في أن أحياء الأرض وتملكها إنما يكون بزرعها أن كانت للزراع وكذا استخراج مائها أن كانت بئرا ، وبتقطيعها بيوتا وتسقيفها أن كانت للسكنى ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة : حريم البئر أربعون ذراعاً ان كانت مستقي للابل ، وستون ذراعاً ان كانت للنضح ، ومائة ذراع ان كانت عينا . وفي رواية عنه خمسمائة ذراع ، فمن أراد ان يحفر في حريمها منع منه ، وقال مالك والشافعي : ليس لذلك حد مقرر ، والرجوع فيه الى العرف . وقال أحمد : ان كانت في أرض موات فخمسة عشر وعشرون ذراعاً ، وان كانت في أرض عامر فخمسون ذراعاً ، وان كانت عينا فخمسمائة ذراع .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي في ان حريم البئر والنضح والعين ليس لها حد مقدر والرجوع فيه الى العرف ، وذلك خلافاً للباقيين .

— قال أبو حنيفة — وأحمد — في أظهر روايتيه — اذا نبت حشيش في أرض مملوكة لم يملكه صاحب الأرض ، وكل من أخذ صار له . وقال الشافعي : يملك الحشيش بملك الأرض . وقال مالك ان كانت الأرض محوطة ملكه صاحبها ، وان كانت غير محوطة لم يملك .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في انه اذا نبت حشيش في أرض مملوكة فانه يملك الحشيش بملك الأرض ، خلافاً للثلاثة .

قال مالك ما فضل عن حاجة الانسان وبهائمه وزرعه من الماء الذي في نهره أو بئر يزرعه بذله لغيره ان كان ذلك الماء في بركة ، فان كان في حائط لزمه بذل الفائض ايضاً لجاره الى أن يصلح بئراً لنفسه أو عينه ، فان تهاون بأصلحه لم يلزمه شيء ، وهل يستحق عوضه فيه، فيه روايتان . وقال أبو حنيفة وأصحاب الشافعي : يلزمه بذله لشرب الناس والدواب من غير عوض ، ولا يلزمه ذلك للزرع بل يأخذ العوض ان شاء ، ويستحب له تركه . وقال أحمد — في إحدى روايتيه — يلزمه بذله من غير عوض للماشية والسقي معا ولا يحل له البيع مطلقاً .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أن ما فضل عن حاجته وبهائمه وزراعته من الماء الذي في نهره أو بئر يزرعه بذله لغيره من غير عوض للماشية وسقي الزرع معا ، ولا يجوز له بيعه مطلقاً ، خلافاً للثلاثة .

والله تعالى أعلم .

(باب الوقف)

اتفق الأئمة على أن الوقف قرية ، وعلى أن مالا ينتفع به الا باتلاف عينه كالنقد والمأكول لا يصح وقفه ، كما اتفقوا على صحة وقف المشاع ، كهيته وأجارته ، وعلى أنه اذا خرب الوقف لم يعد الى ملك الواقف .

وجرت الصوفية مجرى الأئمة في هذه الاحكام جميعها وفقا لهم .

قال مالك والشافعي : ان الوقف يلزم باللفظ وان لم يحكم به حاكم ، ويزول ملك الواقف عنه وان لم يخرج عن يده . وقال أحمد في رواية أنه لا يصح الا اذا أخرجه عن يده ، بأن يجعل الموقوف وليا ويسلمه اليه وقال أبو حنيفة : انه غير لازم ، ولا يزول ملك الواقف عنه الا بعد أن يحكم به حاكم أو يعلقه بموته كقوله : اذا مت فقد وقفت دارى على كذا .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي في أن الوقف يلزم باللفظ وان لم يحكم به حاكم ويزول ملك الواقف عنه وان لم يخرج عن يده ، خلافا لأبي حنيفة وأحمد .

قال الشافعي ومالك وأحمد — في احدى روايته — يصح وقف الحيوان . وقال أبو حنيفة ومالك — في روايته الأخرى — لا يصح بناء على قاعدتها بأنه لا يصح وقف المنقول .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد ومالك — في احدى روايته — على صحة وقف الحيوان ، خلافا لأبي حنيفة ومالك — في احدى روايته .

قال أبو حنيفة وجماعة من أصحابه — وهو الراجح من مذهب الشافعي — : ان الوقف اذا صح خرج عن ملك الواقف ولم يدخل في ملك الموقوف عليه . وقال بعض أصحاب الشافعي : ان الملك ينتقل من رقبة الواقف الى الموقوف عليه .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وجماعة من أصحابه ، كما هو الراجح من مذهب الشافعي في أن الوقف اذا صح خرج عن ملك الواقف ولم يدخل في ملك الموقوف عليه ، خلافا لبعض أصحاب الشافعي .

قال أبو حنيفة وأحمد : يصح وقف الانسان على نفسه . وقال مالك والشافعي : لا يصح وقف الانسان على نفسه .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة وأحمد في صحة وقف الانسان على نفسه ، خلافا لمالك والشافعى .

قال الشافعى : لا يصح الوقف اذا لم يعين له مصرفا . وقال مالك بصحته كالوقف المنقطع الآخر عنده وعند الشافعى ، ويرجع بقدر انتراض من ذكره الى فقراء عسبة ، فان فقدوا غالى فقراء المسلمين ، وبذلك قال أبو يوسف ومحمد .

وتتفق الصوفية مع مالك في صحة الوقف اذا لم يعين له مصرفا خلافا للشافعى .

قال أبو يوسف صاحب أبو حنيفة — اذا خرب الوقف لا يجوز بيعه وصرف ثمنه الى مثله ، كما اذا خرب المسجد ولم يرج عوده . وقال محمد : انه يعود الى مالكة .

وجرت الصوفية على مقتضى قول أبى يوسف من أنه اذا خرب الوقف — كما اذا خرب مسجد مثلا ولم يرج عوده — فانه لا يجوز بيعه وصرف ثمنه الى مثله ، كما لا يعود الى مالكة ، خلافا لأحمد — من أصحاب أبى حنيفة —

والله تعالى اعلم .

(باب الهبة)

اتفق الأئمة على صحة الهبة بالإيجاب والقبول والقبض ، وعلى أن أداء الوفاء بالوعد في الخير مطلوب ، وعلى أن تخصيص بعض الأولاد بالهبة مكروه ، وكذا تفضيل بعضهم على بعض .

وجرت الصوفية على مقتضى هذه الأحكام وفقا للأئمة .

اتفق الثلاثة على عدم لزوم الهبة إلا بالقبض . وقال مالك : لا يفتقر لزومها إلى قبض ، بل تلزم بمجرد الإيجاب والقبول ، ولكن القبض شرط في نفوذها وتمامها .

وتتفق الصوفية مع مالك في أن الهبة تلزم بمجرد الإيجاب والقبول ولا يفتقر اللزوم إلى القبض ، غير أن القبض شرط في نفوذها وتمامها ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أنه لا بد في صحة القبض من إذن الواهب . وقال أبو حنيفة يصح القبض بغير إذنه .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لا بد في صحة القبض من إذن الواهب ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على استحباب تسوية الأب بين أولاده في الهبة . وقال أحمد : له تفضيل الذكور على الإناث كالآرث .

وتتفق الصوفية مع أحمد في جواز تفضيل الذكور على الإناث في الهبة كالآرث ، خلافا للثلاثة .

إذا فاضل الأب بين أولاده في الهبة فلا يلزمه الرجوع عند الثلاثة . وقال أحمد : يلزمه الرجوع .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أن الأب لو فاضل بين أولاده في الهبة فإنه يلزمه الرجوع فيها ، خلافا للثلاثة .

قال مالك والشافعي : تجوز هبة المشاع ، ويقبض بقبض الجميع ، وتصيب الشريك في يده أمانة . وقال أبو حنيفة إذا كان مما لا ينقسم كالعبد والجواهر جازت هبته ، وإن كان مما ينقسم لم يجز هبة شيء منه مشاعا .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعى فى جواز هبة المشاع ، ويقبض
بقبض الجميع ، ونصيب الشريك فى يده أمانة ، خلافا لأبى حنيفة .

قال أبو حنيفة ليس للأب الرجوع فى هبته لولده بحال . وقال
الشافعى : له الرجوع بكل حال . وقال مالك : له الرجوع ولو بعد القبض
فيما وهبه لبنيه على وجه الصلة والمحبة ، ولا يرجع فيما وهبه لبنيه على
وجه الصدقة ، وقال : إنما يسوغ الرجوع إذا لم تتغير الهبة فى يد الولد ،
أو يستحدث ديناً بعد الهبة ، أو تتزوج البنت ، أو يخلطه الموهوب له
بجنسه بحيث لا يتميز ، والا فليس له الرجوع . وقال أحمد - فى أظهر
روايته - له الرجوع على أى حال ، كمذهب الشافعى .

وتتفق الصوفية مع مالك فى أن للأب الرجوع فى هبته لولده ولو بعد
القبض إذا كانت الهبة على وجه الصلة والمحبة ، ولا يرجع فيما وهبه
لولده على وجه الصدقة ، كما جروا على أنه إنما يسوغ الرجوع فيها إذا
لم تتغير الهبة فى يد الولد ، أو يستحدث ديناً بعد الهبة ، أو تتزوج البنت
أو يخلطه الموهوب له بجنسه بحيث لا يتميز ، والا فليس له الرجوع فيها ،
وهذا خلافاً للثلاثة .

والله تعالى أعلم .

كتاب اللقطة

اتفق الأئمة على جواز التقاطها ، وعلى أنها يعرف عليها حول كامل إذا لم تكن شيئا تافها أو لاحقا له . كما اتفقوا على أن صاحبها إذا جاء فهو أحق بها . وكذا اتفقوا على أنه إذا أكلها بعد الحول فصاحبها مخير بين التضمين وبين الرضا بالبدل ، وعلى أنه إذا تصرف فيها بعد الحول ببيع أو نفقة أو صدقة فلصاحبها إذا جاء أن يأخذ قيمتها يوم تملكها .

وجرت الصوفية مجرى الأئمة في العمل والقول بهذه الأحكام وفقا لهم .

قال أبو حنيفة : أخذ اللقطة أولى من تركها . وقال أحمد : تركها أفضل من أخذها . وقال الشافعي بوجوب الأخذ . والأصح عند أصحابه الاستحباب إن وثق بأمانة نفسه .

وتتفق الصوفية مع الشافعي على وجوب أخذ اللقطة ، خلافا لأبي حنيفة وأحمد ، وكذا خلافا لأصحابه .

قال أبو حنيفة : لو أخذها ثم ردها إلى مكانها فإن كان أخذها ليردها إلى صاحبها فلا ضمان . وقال الشافعي وأحمد : يضمن بكل حال . وقال مالك : إن أخذها بنية الحفظ ثم ردها ضمن ، وإن كان متردد بين أخذها وتركها ثم ردها فلا ضمان .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أنه لو أخذ اللقطة ثم ردها إلى مكانها فإنه يضمن مطلقا ، خلافا لأبي حنيفة ومالك .

قال مالك : من وجد شاة في فلاة أو بقرة وخاف عليها السباع فهو بالخيار بين تركها وأكلها ولا ضمان عليه . وقال الثلاثة عليه الضمان إذا أكلها .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن من وجد شاة في فلاة أو بقرة وخاف عليها السباع وأكلها فإنه يضمن قيمتها بالأكل ، خلافا لمالك .

قال مالك : إن لقطة الحرم كفره فله أخذها على حكم اللقطة ، وله تملكها بعد ذلك ، وله أخذها للحفظ فقط ، وبه قال أبو حنيفة . وقال الشافعي وأحمد : ليس له أخذها للتملك ، وإنما له أخذها للحفظ فقط ، ويعرفها مادام مقيما فإذا خرج سلمها للحاكم .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أن لقطه الحرم ليس له أخذها للملك ، وله أخذها للحفظ فقط ، ويعرنها ما دام مقبلا فإذا خرج سلمها للحاكم ، خلافا لأبي حنيفة ومالك .

قال مالك والشافعي : إذا عرف اللقطة سنة له أن يحبسها أبدا ، وله أن يتصدق بها وإن يأكلها غنيا كان أو فقيرا . وقال أبو حنيفة : إن كان فقيرا جاز له أن يأكلها وأن يملكها ، وإن كان غنيا لم يجز ، ويجوز عفوهُ .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه إذا عرف اللقطة سنة فإن كان فقيرا جاز له أكلها وتملكها ، وإن كان غنيا لم يجز ، ويجوز عفوهُ ، خلافا لمالك والشافعي .

قال مالك يجوز أن يتصدق بها قبل أن يملكها ، على شرط أن صاحبها إذا جاء وأمضى ذلك مضى ، وإن لم يجز ذلك ضمن . وقال الشافعي وأحمد : لا يجوز له ذلك لأنه صدقة موقوفة .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أنه لا يجوز التصديق باللقطة قبل تملكها ، لأنها صدقة موقوفة ، خلافا لمالك .

قال مالك والشافعي : إذا وجد بعيرا ببادية لم يجز له أخذه ، فإن أخذه ثم أرسله فلا ضمان عند أبي حنيفة ومالك ، وعند الشافعي وأحمد : عليه الضمان .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي في أنه إذا وجد بعيرا ببادية لم يجز له أخذه ، وعلى أنه إذا أخذه ثم أرسله فعليه الضمان ، موافقة للشافعي وأحمد ، وخلافا لمالك وأبي حنيفة .

قال مالك وأحمد : إذا ظهر صاحبها ووصفها بصفاتهما وجب دفعها إليه ، ولا يكف بعد ذلك ببينة . وقال أبو حنيفة والشافعي : يلزمه مع ذلك ببينة ، ولا يلزمه دفعها إليه إلا ببينة .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة والشافعي في أنه إذا ظهر صاحب اللقطة ووصفها بصفاتهما فإنه لا يجب على اللاقط تسليمها إليه إلا ببينة ، خلافا لمالك وأحمد .

والله تعالى أعلم .

(باب اللقيط)

اتفق الأئمة على الحكم بأسلام الطفل باسلام أبيه ، وعلى اسلام اللقيط اذا وجد في بلد الاسلام .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذا .

قال أبو حنيفة : اذا وجد الطفل في كنيسة أو بيعة — أى معبد — أو قرية من قرى أهل الذمة فهو ذمى .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في الجرى على مقتضى هذا .

— قال أبو حنيفة وأحمد وأصحاب مالك : يصح اسلام الصبى غير البالغ استقلالاً ، وللشافعى قول : أنه موقوف الى البلوغ .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد وأصحاب مالك فى القول بصحة اسلام الصبى المميز غير البالغ استقلالاً ، خلافاً للشافعى وأصحابه .

قال مالك وأحمد : ان اللقيط فى دار الاسلام اذا امتنع عن الاسلام بعد البلوغ قتل . وقال أبو حنيفة : أنه يحد ولا يقتل . وقال الشافعى : أنه يزجر عن الكفر ، فان أقام عليه أقر عليه الحد .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة فى أن اللقيط فى دار الاسلام اذا امتنع بعد البلوغ عن الاسلام فإنه يحد ولا يقتل ، خلافاً لمالك وأحمد والشافعى .

والله تعالى أعلم .

كتاب الجمالة

اتفق الثلاثة على أن الراد يستحق الجعل إذا رد أن شرط له .

وجرت الصوفية مجرى الأئمة في القول والعمل بهذا وفقا لهم .

— قال الشافعي : أن الراد أن لم يشترط فلا يستحق الجعل . وقال مالك : أن الراد إذا كان معروفاً بذلك استحق الجعل وإن لم يشترط ، وهو على حسب قرب الموضع وبعده ، فإن كان الراد معروفاً بذلك فلا جعل له ويعطى ما أنفق عليه . قال أبو حنيفة وأحمد : يستحق الجعل مطلقاً ، سواء كان معروفاً أولاً ، وسواء شرط له أم لا .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في أن الراد يستحق الجعل مطلقاً ، سواء أكان معروفاً بذلك أم لا ، وسواء شرط له ذلك أم لا ، خلافاً لمالك والشافعي .

قال أبو حنيفة : من رده من مسيرة ثلاثة أيام يستحق أربعين درهماً ، وإن رده من دون ذلك قرر له الحاكم . وقال مالك : له أجر المثل . وقال أحمد : له دينار أو اثني عشر درهماً . وقال الشافعي : لا يستحق إلا بالشرط والتقدير .

وتتفق الصوفية مع مالك في أن للراد أجر المثل غيباً لو رده من مسيرة ثلاثة أيام أو دون ذلك ، خلافاً للثلاثة .

قال أبو حنيفة والشافعي : إذا أنفق على الأبق بغير إذن السيد فلا شيء على السيد ، لتبرعه بالانفاق ، كما لو أنفق بغير إذن الحاكم ، وإن إذن له السيد بالانفاق كان ديناً عليه ، فله أن يجبس العبد عنده حتى يستوفي ما أنفقته من سيده . وقال أحمد : أنها على سيده في كل حال . وقال مالك : له أجر المثل .

وتتفق الصوفية مع مالك في أنه لو أنفق على الأبق بإذن السيد أو بغير إذنه فإن نفقته هي على السيد ، وتقدر بأجر المثل ، وهذا خلافاً للثلاثة .

والله تعالى أعلم

كتاب الفرائض

اتفق الأئمة على أن أسباب الميراث ثلاثة : رجم ونكاح وفلاحة كما اتفقوا على أن موانع الميراث ثلاثة أيضا : رق وقتل واختلاف دين ، وعلى أن الأنبياء لا يرثون ، وما تركوه صفيقة في مصالح المسلمين ، واتفقوا أيضا على أن الوارثين من الرجال عشرة : الابن وابنه وإن سفل ، والأب وأبوه وإن علا ، والأخ وابنه إلا من الأم ، والعم وابنه إلا للأم ، والزوج ، والمعتق . ومن النساء أربع : البنت وبنت الابن وإن سفل ، والأم والجدة والأخت والزوجة والمعتقة . كما اتفقوا على أن الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة : النصف والرابع والثلث والثلث والسدس ، وعلى أن المسلم لا يرث الكافر ولا بكفيه ، وعلى أن القاتل عمدا ظلما لا يرث من المقتول شيئا ، وعلى أن العول لا يكون إلا في الأصول الثلاثة ، وهي : الستة ، والأثنا عشر ، والأربعة والعشرون . واتفقوا كذلك على أنه لو اجتمع أبنا عم أحدهما أخ للأم كان للأخ السدس ، والباقي بينهما بالعصوبة ، وعلى أن الكافر المرتد والقاتل عمدا ومن فيه رق ، ومن خفى موته لا يحجبون كما لا يرثون ، وعلى أن الأخوة إذا حجبوا الأم إلى السدس لم يرثوه ، وعلى أن الغرقى والحرقى والقتلى والموتى لا يرث من أولادهم ، وعلى أن الأخوين الأم إلى السدس ، وعلى أن البنات مع الأخوات عصبات ، وعلى أن الارث لا يثبت بالموالاة والمعاودة .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في العمل والقول بهذه الأحكام جميعها .

قال مالك والشافعي : إن ذوى الأرحام لا يرثون ، بل الفاضل من أصحاب الفروض يكون لبيت المال — محل كون الفاضل من أصحاب الفروض لبيت المال إن كان بيت المال منتظما أما إذا لم يكن بيت المال منتظما فيرد إلى أقرب حاجب » — وقال أبو حنيفة وأحمد : أنهم يرثون .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في توريث ذوى الأرحام بعد الفاضل عن أصحاب الفروض ، خلافا لمالك والشافعي .

اتفق الثلاثة على أن الجدة أم الأم لا ترث مع وجوده . وقال أحمد : ترث معه السدس كله إذا انفردت ، فإن كانت الأم موجودة شاركها فيه .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن الجدة أم الأم لا ترث مع وجوده ، خلافا لأحمد .

اتفق الثلاثة على أن المرتد إذا مات على الردة فماله فيء لبيت المال .
وقال أبو حنيفة أنه يورث عنه .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن المرتد إذا مات على الردة فماله فيء لبيت المال ، خلافاً لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على أن القاتل خطأ لا يرث . وقال مالك : يرث من مال المقتول دون الدية .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن القاتل خطأ لا يرث من مال المقتول شيئاً ، خلافاً لمالك .

قال مالك وأحمد : أن أهل الملل من الكفار لا يرث بعضهم بعضاً .
وقال أبو حنيفة والشافعي : أنهم يرثون بعضهم لأنهم كلهم ملة واحدة .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في أن أهل الملل من الكفار لا يرث بعضهم بعضها ، خلافاً لأبي حنيفة والشافعي .

اتفق الثلاثة على أن المبعوض لا يرث ولا يورث . وقال أحمد وأبو يوسف ومحمد : أنه يرث ويورث بقدر ما فيه من الحرية . وعند الشافعي قول في الجديد أنه يورث ولا يرث .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن المبعوض لا يرث ولا يورث ، خلافاً لأحمد وأبي يوسف ومحمد .

قال أبو حنيفة : أن ولد الملاعنة تستحق أمه جميع ماله بالفرض والعصوبة . وقال مالك والشافعي : أن الأم تأخذ الثلث بالفرض والباقي لبيت المال . وقال أحمد - في إحدى روايته - أن عصبة أمه ، فإذا خلفها وخلا فللأم الثلث ، والباقي للخال ، والرواية الثانية لأحمد : أنها عصوبة ، فيكون المال جميعه لها تعصيباً .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي في أن ولدا الملاعنة تستحق أمه في تركته الثلث فقط فرضاً ، والباقي يرد إلى بيت المال ، خلافاً لأبي حنيفة وأحمد .

قال مالك وأحمد : أن السقط إذا استهل صارحاً لا يرث ولا يورث ، وإن تحرك أو تنفس إلا أن يرضع ، فإن عطس فعن مالك فيه روايتان .
وقال أبو حنيفة والشافعي : أنه إن تحرك أو تنفس أو عطس ورث وورث عنه .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة والشافعي في أن السقط إذا استهل صارحاً إن تحرك أو تنفس أو عطس ورث وورث عنه ، خلافاً لمالك وأحمد .

والله تعالى أعلم

كتاب الوصايا

اتفق أئمة المسلمين على أن الوصية مستحبة ، وإنها ملك مضاف إلى ما بعد الموت ، فإن كان عنده أمانة لغيره كوديعة أو كان عليه دين وجب عليه الوصية . واتفقوا كذلك على جوازها بالثلث لغير الوارث ، ولا تفتقر إلى إجازة الورثة ، كما اتفقوا على جوازها للوارث مع توقفها على إجازة بقية الورثة ، وعلى أن الموصي إذا أوصى لبنى فلان فإنه يدخل في ذلك الذكور والإناث ويكون بينهم بالسوية . كما اتفقوا أيضا على أن العتق والهبة والوقف وسائر العطايات الصادرة في مرض الموت معتبرة من الثلث ، وعلى أن الموصي لو أوصى بشيء لشخص ثم أوصى به لآخر ولم يصرح بالرجوع عنها بالنسبة لأيهما فالموصى به بينهما نصفان .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذه الأحكام جميعها .

قال مالك : إذا أوصى بأكثر من ثلث ماله وأجاز الورثة ذلك فإنه ينظر : فإن أجازوا في مرض الموت لم يكن لهم الرجوع بعد الموت ، وإن أجازوا في صحته فلمهم الرجوع بعد الموت . وقال أبو حنيفة والشافعي : لهم الرجوع مطلقا .

وتتفق الصوفية مع مالك في أن الموصي لو أوصى بأكثر من ثلث ماله وأجاز الورثة ذلك فإن كانت إجازتهم في مرض الموت لم يكن لهم الرجوع فيها بعد الموت ، وإن كانت في صحته فلمهم الرجوع فيها بعده ، خلافا لأبي حنيفة والشافعي .

اتفق الثلاثة على أنه لو أوصى بجمل أو بعير جاز له أن يعطى أنثى ، وكذا لو أوصى ببذنة أو بقرة جاز أن يعطى ذكرا . وقال الشافعي : لا يجوز أن يعطى في البعير إلا الذكر ولا في البذنة والبقرة إلا الأنثى .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في أن الموصي لو أوصى بجمل أو بعير لم يجز له أن يعطى غير الذكر ، وكذا لو أوصى ببذنة أو بقرة لم يجز أن يعطى غير الأنثى ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة والشافعي — في أحد قوليه على أن الحامل إذا فاجأها الطلق ومن كان في سفينة وهاج البحر ومن قدم ليقتص منه ومن كان في الصف بارزا للعدو فإن عطاياهم جميعا تعتبر من الثلث — كالمرضى .

والقول الآخر للشافعي : تعتبر من رأس المال . وزاد مالك أن الحامل إذا بلغت ستة أشهر لم تتصرف في أكثر من ثلث مالها .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن الحامل إذا فاجأها الطلق وكذا من كان في سفينة وهاج البحر ومن قدم ليقترض منه ومن كان بارزا للموت فان وصية هؤلاء جميعا تعتبر من الثلث كالمريض ، خلافا للشافعي . كما تتفق الصوفية مع مالك في أن الحامل إذا بلغت ستة أشهر اعتبرت كالمريض لا يجوز لها أن تتصرف في أكثر من ثلث مالها ، خلافا للباقيين .

قال مالك تصح الوصية للعبد سواء كان عبده أو عبد غيره . وقال الشافعي : لا تصح الوصية للعبد مطلقا . وقال أبو حنيفة : لا تصح إلى عبد غيره وتصح إلى عبد نفسه بشرط أن يكون في الورثة كبير .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في صحة الوصية للعبد سواء كان عبده أو عبد غيره ، خلافا لأبي حنيفة والشافعي .

قال الشافعي وأحمد : لا يجوز لمن كان له أب أو جد أن يوصي لأجنبي بالنظر في أمر أولاده ، حيث كان الأب والجد من هل العدالة . وقال أبو حنيفة ومالك : يجوز أن يوصي لأجنبي بالنظر في أمر أولاده وقضاء ديونه وينفذ الثلث مع وجود الأب والجد .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أن من له أب أو جد لا يجوز له أن يوصي لأجنبي بالنظر في أمر ولاده وقضاء ديونه ما دام الأب أو الجد من أهل العدالة ، وذلك خلافا لأبي حنيفة ومالك .

قال مالك والشافعي وأحمد — في إحدى روايتيه — لو أوصى إلى عدل ففسق نزعته منه الوصية كما لو أسند الوصية إليه ابتداء فلا تصح لأنه لا يؤمن عليها . وقال أبو حنيفة وأحمد — في الرواية الأخرى — أنه إذا فسق يضم إليه عدل آخر ، فإذا أوصى إلى فاسق وجب على القاضي إخراجه من الوصية فان لم يخرججه وتصرف نفذ تصرفه وصحت وصيته .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي وأحمد — في إحدى روايتيه — في أنه إذا أوصى إلى عدل نزعته منه الوصية كما لو أسند إليه الوصية ابتداء فانها لا تصح ، لأنه لا يؤمن عليهما ، خلافا لأبي حنيفة وأحمد — في الرواية الأخرى .

اتفق الثلاثة على صحة الوصية للكافر سواء كان حربيا أو ذميا . وقال أبو حنيفة : انها تصح لأهل الذمة فقط دون أهل الحرب .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في صحة الوصية لأهل الذمة فقط دون أهل الحرب ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة وأصحابه مالك : للموصى له أن يوصى الى غيره بما أوصى اليه وان لم يكن الموصى جعل ذلك اليه . وقال الشافعي وأحمد — في أظهر روايتين بالمنع .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في عدم جواز أن يوصى اليه ان لم يكن الموصى جعل ذلك اليه ، خلافا لأبي حنيفة وأصحابه مالك .

اتفق الثلاثة على أن الوصى اذا كان عدلا لم يحتج الى حكم حاكم وتصح جميع تصرفاته . وقال أبو حنيفة : ان لم يحكم به حاكم فجميع ما يشتريه ويبيعه الصبي ، مردودا وما ينفق عليه فقوله فيه مقبول .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه لابد من حكم حاكم لتنفيذ تصرفات الوصى ولو كان عدلا ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على اشتراط بيان ما يوصى به ، فان أطلق كأن قال : أوصيت اليك فقط فلا تصح . وقال مالك : تصح الوصية وتكون وصية له في كل شيء .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في اشتراط بيان ما يوصى به ولا تجوز على الإطلاق كأن قال : أوصيت اليك فقط ، وذلك خلافا للإمام مالك .

قال أبو حنيفة : لو أوصى لجيرانه لم يدخل في ذلك الا الملاصقون له . وقال الشافعي : يدخل فيها أربعون دارا من كل جانب . وقال أحمد : في إحدى روايته — ثلاثون دارا . وقال مالك : لا حد له .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه لو أوصى لجيرانه لم يدخل في الوصية الا الجيران الملاصقون له فقط ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على بطلان الوصية للميت . وقال مالك : تصح وتصرف فيما عليه من دين أو كفارة ان كان والا فلورثته .

وتتفق الصوفية مع مالك في صحة الوصية للميت وتصرف فيما عليه من دين أو كفارة والا فلورثته ، خلافا للثلاثة .

قال مالك : تصح الوصية من غلام لم يبلغ الحلم اذا كان يعقل ما يوصى به . وقال أبو حنيفة وأحمد والشافعي — في الأصح من مذهبه — لا تصح الوصية من غلام لم يبلغ الحلم .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة والشافعي في عدم صحة الوصية من الغلام الذي لم يبلغ الحلم ، وذلك خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة وأحمد : اذا اعتقل لسان المريض لم تصح وصيته بالإشارة . وقال الشافعي : تصح ، وهو الأظهر من مذهب مالك .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة وأحمد في الجرى على أن الوصية لا تصح بالإشارة ، خلافاً للشافعى ومالك .

اتفق الثلاثة على أن الموصى لو كتب وصية بخطه وعلم أنها خطه ولم يشهد بها لا يحكم بها . وقال أحمد : يحكم بها ما لم يعلم رجوعه عنها .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أن الموصى لو كتب وصية بخطه وعلم أن ذلك خطه ولكنه لم يشهد عليها فإنه يحكم بها ما لم يعلم رجوعه عنها ، خلافاً للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أنه أوصى لرجلين وأطلق فليس لأحدهما تصرف بدون إذن الآخر . وقال أبو حنيفة : يجوز في ثمانية أشياء مخصصة : في شراء الكفن ، وتجهيز الميت وإطعام الصغار وكسوتهم ، ورد الوديعة بعينها ، وقضاء الدين ، وإنفاذ الوصية بعينها ، وعق العبد بعينه ، وكذا الخصومة في حقه .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في أن الموصى لو أوصى لرجلين وأطلق فإن لكل منهما حق التصرف بدون إذن الآخر في ثمانية أشياء : شراء الكفن ، وتجهيز الميت ، وإطعام الصغار وكسوتهم ، ورد الوديعة بعينها ، وعق العبد بعينه ، والخصومة في حقه ، وذلك خلافاً للثلاثة .

اتفق الثلاثة على صحة التزويج في مرض الموت . وقال مالك : لا يصح للمريض الخوف عليه أن يتزوج ، فإن تزوج وقع فاسداً سواء دخل بها أم لا ، ويكون الفسخ بالطلاق فإن برىء من ذلك المريض فهل يصح ذلك النكاح أم يبطل ؟ . له في ذلك روايتان :

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في صحة التزويج في مرض الموت ، خلافاً لـ مالك .

قال أبو حنيفة : يجوز للموصى أن يشتري لنفسه شيئاً من مال اليتيم بزيادة على القيمة استحباباً ، فإن اشتراه بمثل ثمنه لم يجز . وقال مالك : يجوز أن يشتريه بالقيمة . وقال الشافعى : لا يجوز للموصى شراء شيء لنفسه من مال اليتيم مطلقاً ، وكذا قال أحمد — في أشهر روايته — وفي الأخرى لأحمد : إذا وكل غيره بالشراء جاز .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد — في روايته المشهورة — في أنه لا يصح للموصى أن يشتري شيئاً لنفسه من مال اليتيم مطلقاً سواء كان بمثل القيمة أو أكثر منها ، خلافاً لأبى حنيفة ومالك .

قال أبو حنيفة وأحمد : لو ادعى الوصى دفع مال اليتيم إليه بعد بلوغه فالقول قوله مع يمينه ، فيقبل قوله في الدفع كما يقبل في تلف المال . وقال الشافعى : لا يقبل قول الوصى إلا ببينة .

وتتفق الصوفية مع الشافعى في عدم قبول قول الوصى إلا ببينة ، خلافاً لأبى حنيفة وأحمد .

اتفق الثلاثة على صحة الوصية للمسجد . وقال أبو حنيفة : لا تصح
إلا أن يقول الوصي : للاتفاق عليه .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في عدم صحة الوصية للمسجد إلا أن
يقول الموصي : للاتفاق عليه فانها تجوز ، وذلك خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة : إن الوصي إذا كان غنيا لا يجوز له أن يأكل من مال
اليتيم عند الحاجة لا بفرض ولا بغيره . وقال الشافعي وأحمد : له أن يأكل
الأمير من أجره عمله وكفايته ، كما قال أبو الوصي إذا أكل من مال اليتيم
عند الحاجة ثم استغنى فإنه يلزمه رد العوض . وقال مالك : أنه إن كان
غنيا فليستعفف ، وإن كان فقيرا فليأكل بالمعروف بمقدار نظره وأجره مثله .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن الوصي إن كان غنيا لا يجوز له
الأكل من مال اليتيم عند الحاجة لا بفرض ولا بغيره ، وأما إن كان فقيرا فيجوز
له الأكل بالأقل من أجره عمله ، وذلك خلافا للثلاثة .

والله تعالى أعلم .

كتاب النكاح

اتفق الأئمة على استحباب النكاح لمن تاهت نفسه اليه وخاف الزنا ويكون في حقه أفضل من الحج والجهاد والصلاة والصوم المتطوع به ، كما اتفقوا على أنه إذا قصد نكاح امرأة سن له أن ينظر الى وجهها وكفيها ، وعلى أن نكاح من ليس بكفء في النسب غير محرم ، وعلى جواز النظر الى فرج زوجته وأمه وعكسه . وكذا اتفقوا على سنية الخطبة ، وعلى أنه لو قالت : زوجت من فلان فبلغه ذلك فقال قبلت لم يصح النكاح ، الا أبا يوسف قال : يصح . واتفقوا أيضا على صحة العتق فيما قالت الأمة لسيدها اعتقني على أن أتزوجك فيكون عتقي صداقي فأعتقها . وأما النكاح ففيه مسألة تأتي .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذه الاحكام جميعها .

مسألة

تقدم فيها لو قالت الأمة لسيدها اعتقني على أن أتزوجك ويكون عتقي هو صداقي فأعتقها سيدها فقد صح العتق حينئذ باتفاق الجميع . وجرى الصوفية على هذا وفقا للأئمة .

وأما نكاح المعتوقة بالصورة المتقدمة فقال أبو حنيفة والشافعي : هي بالخيار ان شاء تزوجته ولها صداق جديد ، وان شأته لا . ولا شيء عليها اذا لم تختره عند أبي حنيفة ومالك وعند الشافعي عليها قيمة نفسها . وقال أحمد : تصير حرة ويلزمها قيمة نفسها ، فان تراضيا كان العتق مهرا ولا شيء عليها سواه وليس لها عليه شيء .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في أن المعتوقة بقولها لسيدها اعتقني على أن أتزوجك ويكون عتقي صداقي في أنها تكون بالخيار ان شأته تزوجته ولها صداق جديد وان شأته الا تتزوجه فلها ذلك ولكن عليها قيمة نفسها ، خلافا للثلاثة .

قال الشافعي ومالك : ان النكاح مستحب لمحتاج اليه يجد أهبه . وقال أحمد : متى تاهت نفسه اليها وخشى العنت وجب . وقال أبو حنيفة : هو مستحب مطلقا .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أن من تاهت نفسه الى النكاح وخشى المشقة من ورائه فان النكاح في حقه واجب ، وذلك خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على عدم صحة النكاح الا من جائز التصرف . وقال ابو حنيفة : يصح نكاح الصبي المميز ، والسفيه لكنه موقوف على اجازة الولي .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم صحة النكاح الا من جائز التصرف ، خلافا لابي حنيفة .

اتفق الثلاثة على انه يجوز للولي غير الأب أن يزوج اليتيم عند بلوغه ان كان له مصلحة في ذلك كالأب . وقال الشافعي : لا يجوز ذلك .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في انه لا يجوز للولي غير الأب أن يزوج اليتيم بعد بلوغه مع المصلحة ، خلافا للثلاثة .

قال الشافعي وأحمد : لا يصح العقد الا بولي ذكر فعقد المرأة النكاح باطل عندهما . وقال ابو حنيفة للمرأة أن تزوج نفسها وان توكل في نكاحها اذا كانت من أهل التصرف في مالها ولا اعتراض عليها الا أن تزوج نفسها من غير كفء فهناك يعترض الولي عليها . وقال مالك : اذا كانت ذات شرف ومال يرغب في مثلها لا يصح نكاحها الا بولي وان كانت بخلاف ذلك جاز أن يتولى نكاحها أجنبي برضاها .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في انه لا يصح النكاح الا بلفظ التزويج أو الانكاح ، خلافا لابي حنيفة ومالك .

قال الشافعي في الأصح من مذهبه — لو قال : زوجتك ابنتي فقال قبلت فقط ولم يقل نكاحها أو تزويجها لم يصح وقال ابو حنيفة وأحمد والشافعي — في القول الآخر له — يصح النكاح .

وتتفق الصوفية مع الشافعي — في الأصح من مذهبه — في انه لو قال : زوجتك بنتي فقال الزوج : قبلت فقط ولم يقل نكاحها أو تزويجها لم يصح النكاح ، خلافا لابي حنيفة وأحمد وقول الشافعي الآخر .

اتفق الثلاثة على جواز تزويج المسلم بكتابية من وليها الكتابي . وقال أحمد : لا يجوز .

وتتفق الصوفية مع أحمد في عدم جواز تزويج المسلم بكتابية من وليها الكتابي ، خلافا للثلاثة .

قال ابو حنيفة ومالك والشافعي — في القديم — ان السيد يملك اجبار عبده الكبير على النكاح . وقال أحمد : والشافعي في الجديد — ان السيد لا يملك اجبار عبده الكبير على النكاح .

وتتفق الصوفية مع أحمد والشافعي — في الجديد — في أن السيد لا يملك اجبار عبده الكبير على النكاح ، خلافا لابي حنيفة ومالك والشافعي — في القديم — .

اتفق الثلاثة على جواز تزويج الولي أم ولده بغير رضاها . . وقال أحمد — في إحدى روايته — لا يجوز ذلك .

وتتفق الصوفية مع أحمد — في إحدى روايته — في عدم جواز تزويج الولي أم ولده بغير رضاها ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة ومالك : لا يلزم الابن الاعفاف لأبيه بالنكاح إذا طلب الأب ذلك . وقال الشافعي وأحمد — في أظهر روايته — أنه يلزمه اعفائه بالنكاح بشرط حرية الأب عند محققى أصحاب الشافعي .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد — في أظهر روايته — في أنه يلزم الابن اعفاف أبيه بالنكاح إذا طلب الأب ذلك ، خلافا لأبي حنيفة ومالك .

اتفق الثلاثة على أنه لو قال : اعتقت أمتى وجعلت عتقها صداقتها بحضرة شاهدين فالنكاح غير منعقد . وقال أحمد — في إحدى روايته — أنه ينعقد ، وأما العتق فهو صحيح أجماعا .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن السيد لو قال : اعتقت أمتى وجعلت عتقها صداقتها وكان ذلك بحضرة شاهدين فإن النكاح لا ينعقد حينئذ مع كون العتق صحيحا ، خلافا لأحمد القائل بانعقاد النكاح في إحدى روايته وصحة العتق .

والله تعالى أعلم .

(باب ما يحرم من النكاح)

اتفق الأئمة على تحريم أم الزوجة على التأبيد بمجرد العقد على البنت . وكذا تحريم الربيبة بالدخول بالأم . واتفقوا على أن المرأة إذا زنت لم يفسخ نكاحها ، وعلى أنه يجوز لمن يحل له نكاح الكفار وطء إيمانهم بملك اليمين ، كما اتفقوا أيضا على تحريم الجمع بين الأختين وبين المرأة وخالتها أو عمتها ، وعلى بطلان نكاح المتعة ، وعلى تحريم الجمع بين الأختين في الوطء بالملك كالنكاح — إلا في رواية عن أحمد بجوازه في الملك ، ورواية عن أبي حنيفة أنه يصح نكاح الأخت على أختها لكن لا يحل له وطؤها حتى يحرم الموطوءة على نفسه .

وتتفق الصوفية مع الأئمة على مقتضى هذه الأحكام جميعها .

اتفق الثلاثة على جواز نكاح الزانية . وقال أحمد : يحرم نكاحها قبل التوبة من الزنا .

وتتفق الصوفية مع أحمد في تحريم نكاح الزانية قبل توبتها ، خلافا للثلاثة .

قال الشافعى ومالك : من زنى بامرأة لم يحرم عليه نكاحها ولا نكاح أمها وابنتها . وقال أبو حنيفة وأحمد : من زنا بامرأة فإنه يحرم عليه نكاح أمها أو بنتها وزاد أحمد وقال : لو لاط بغلام حرمت عليه أمه وبنته .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة وأحمد فى أن من زنى بامرأة يحرم عليه نكاح أمها أو بنتها ، خلافا لمالك والشافعى .

قال أبو حنيفة والشافعى : لو زنت امرأة ثم تزوجت حل وطؤها من غير عدة لكن يكره وطء الحامل حتى تضع . وقال مالك وأحمد : أنه يجب عليه العدة ويحرم على الزوج وطؤها حتى تنقضى عدتها . وقال أبو يوسف : أن كانت حاملا حرم النكاح حتى تضع حملها أو حائلا لم يحرم ولم تعتد .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد فى أن الزانية إذا تزوجت وجب عليها أن تعتد ويحرم على الزوج وطؤها حتى تنقضى عدتها ، خلافا للمباين .

قال أبو حنيفة وأحمد ومالك : فى احدى روايته — يحرم على الرجل نكاح المولودة من زناه . وقال الشافعى ومالك — فى الرواية الأخرى له — يحل له نكاحها مع الكراهة .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة وأحمد ومالك — فى احدى روايته — فى حرمة نكاح المولودة من زناه ، خلافا للشافعى ومالك — فى روايته الأخرى

قال الشافعى : يجوز أن يتزوج بمن زنى بها ويحل له وطؤها من غير أن يستبرئها ومن غير وضع حمل . وقال أبو حنيفة : لا يجوز وطؤها من غير استبراء بحيضة أو وضع حمل . وقال مالك : يكره التزويج بالزانية مطلقا . وقال أحمد : لا يجوز الزواج من الزانية قبل التوبة والاستبراء بوضع الحمل أو بالأنثاء أو بالأشهر ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أن من أسلم وتحتة أكثر من أربع نسوة فإنه يختار منهن أربعاً ، ومن الأختين واحدة . وقال أبو حنيفة : أن كان العقد وقع عليهن فى حالة واحدة فهو باطل ، وإن كان فى عقود صح النكاح فى الأربع الأول وكذلك الأختان .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى أن من أسلم وتحتة أكثر من أربع نسوة فنكاحه باطل أن كان العقد وقع عليهن فى حالة واحدة ، وإن كان فى عقود فإن النكاح صحيح فى الأربع الأول وكذلك الأختان ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على صحة انكحة الكفار وتعلق الأحكام بها كتعلقها بأنكحة المسلمين . وقال مالك : أنها فاسدة .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى صحة أنكحة الكفار وتعلق الأحكام بها كتعلقها بأنكحة المسلمين ، خلافا لمالك .

اتفق الثلاثة على عدم جواز نكاح الحر أمة الا بشرطين : خوف العنت وعدم الطول لنكاح الحرة . وقال أبو حنيفة : يجوز نكاح الحر للأمة بدون هذين الشرطين ، وانما المانع عنده ان تكون تحت حرة زوجة او معتدة منه .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم جواز نكاح الحر أمة الا بشرطين ، خوف العنت وعدم الطول لنكاح الحرة ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على عدم حل نكاح الأمة الكتابية لمسلم . وقال أبو حنيفة بحلها .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم حل نكاح الأمة الكتابية لمسلم ، خلافا لأبي حنيفة .

قال الشافعي وأحمد : لا تجوز الزيادة على أمة واحدة للحر ، وقال أبو حنيفة ومالك : تجوز له أربع من الاماء — كالحرائر .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في عدم جواز الزيادة على أمة واحدة للحر ، خلافا لأبي حنيفة ومالك .

اتفق الثلاثة على عدم جواز الزيادة على زوجتين للعبد . وقال مالك : انه كالحر في جواز الجمع بين أربع .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم جواز الزيادة على زوجتين للعبد ، خلافا لمالك .

قال الشافعي وأحمد : يبطل نكاح الشغار . وقال أبو حنيفة : يصح مع فساد المهر فقط .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في بطلان نكاح الشغار ، خلافا لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة : اذا تزوجها ليحلها لمطلقها ثلاثا وشرط انه اذا وطئها فهي طالق أو فلا نكاح فانه يصح النكاح دون الشرط ، وفي حلها للأول روايتان . وقال مالك : لا تحل للأول الا بعد حصول نكاح صحيح صادر عن رغبة وصدق من غير قصد تحليل ، ويطؤها حلالا وهي طاهرة غير حائض ، فان شرط التحليل أو نواه فسد العقد ولا تحل للثاني . وأصح القولين للشافعي عدم صحة النكاح . وقال أحمد : اذا تزوجها ليحلها لمطلقها ثلاثا فان النكاح غير صحيح على الإطلاق .

وتتفق الصوفية مع أحمد في انه اذا تزوجها ليحلها لمطلقها ثلاثا فان النكاح غير صحيح مطلقا ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة والشافعي : اذا تزوجها ولم يشترط تحليلها ولكن كان

في عزمه ذلك صح النكاح لكن مع الكراهة عند الشافعى . وقال مالك وأحمد : لا يصح النكاح .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في أنه اذا تزوجها ولم يشترط تحليلها ولكن كان في عزمه ذلك فان النكاح لا يصح ، خلافا لأبى حنيفة والشافعى .

اتفق الثلاثة على أنه لو تزوج امرأة وشرط ألا يتزوج ولا يتسرى عليها ولا ينقلها من بلدها أو دارها ولا يسافر بها فان العقد صحيح ولا يلزم الشرط ، ولها مهر المثل ، لأن هذا شرط يحرم الحلال كما لو شرطت لا تسلمه نفسها . وقال أحمد : العقد صحيح ويلزمه الوفاء بالشرط ، ومتى خالف شيئا من ذلك فلها الخيار بالفسخ .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أن من تزوج امرأة وشرط لها ألا يتزوج أو يتسرى عليها أو لا ينقلها من بلدها أو دارها ولا يسافر بها فان العقد صحيح ويلزمه الوفاء بالشرط ومتى خالف شيئا من ذلك فلها الخيار بالفسخ خلافا للثلاثة .

والله تعالى أعلم .

(باب الخيار في النكاح والرد بالعيب)

قال أبو حنيفة : لا فسخ بشيء من العيوب ، وانما لها الخيار في الجب والعنة فقط . وقال مالك والشافعى : يثبت الخيار في الجميع الا في الفتق . وقال أحمد : يثبت الخيار في الكل . والعيوب المثبتة للخيار تسعة ثلاثة منها في الرجال والنساء : الجنون والجذام والبرص ، واثنان في الرجال : الجب والعنة ، وأربعة في النساء : القرن والرتق والفتق والعفل . فالرتق والقرن : انسداد الفرج بلحم أو عظم . والفتق : زوال ما بين محل الوطء ومخرج البول . والعفل : لحم يكون في الفرج ، وقيل هو رطوبة تمنع من لذة الجماع .

وتتفق الصوفية مع أحمد في ثبوت الخيار في جميع العيوب التسعة الموضحة ، وذلك خلافا للثلاثة .

قال مالك والشافعى وأحمد : اذا حدث عيب في الزوج بعد العقد وقبل الدخول خيرت المرأة ، وكذا بعد الدخول الا للعنة عند الشافعى ، وقال أبو حنيفة : لا خيار لها الا في الجب فقط واما العنة فلا .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعى وأحمد في أنه اذا حدث عيب في الزوج بعد العقد وقبل الدخول خيرت المرأة ، وكذا بعد الدخول كما لك وأحمد ، خلافا لأبى حنيفة والشافعى في العنة .

اذا حدث بالزوجة عيب فللزوج الفسخ على رأى أحمد والراجح من مذهب الشافعى . وقال مالك والشافعى في القول الآخر له : انه لا خيار له .

وتتفق الصوفية مع أحمد والراجح من مذهب الشافعى فى أنه اذا حدث
بالزوجة عيب فللزواج خيار الفسخ ، خلافاً للمالك والشافعى فى القول الآخر
له .

قال أبو حنيفة : اذا اعتقت زوجها رقيق فانه يثبت لها الخيار مادامت
فى المجلس الذى علمت فيه بالعتق ، ومتى علمت ومكنته من الوطء فهو رضا
منها وسقط الخيار . وأصح أقوال الشافعى : أن لها الخيار على الفور ،
والثانى الى ثلاثة أيام ، والثالث ماتمكنته من الوطء .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى انها لو اعتقت زوجها رقيق فانه
يثبت لها الخيار مادامت فى المجلس الذى علمت فيه بالعتق ، ومتى علمت
ومكنته من وطئها فهو رضا وسقط الخيار . خلافاً للشافعى .

اتفق الثلاثة على انها اذا اعتقت زوجها حر فلا خيار لها . وقال
أبو حنيفة : لها الخيار مع حره .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى انها لو اعتقت زوجها حر فان لها
الخيار مع حره ، خلافاً للثلاثة .

والله تعالى اعلم .

(باب الصداق)

اتفق الأئمة على استقرار المهر بموت أحد الزوجين ، وعلى أن النكاح لا يفسد بفساد الصداق — الا في رواية عن مالك وأحمد أنه يفسد بفساده .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في هذا .

قال الشافعى وأحمد : لأحد لأقل الصداق . وقال أبو حنيفة ومالك : أقله مقدر بما تقطع به يد السارق ، وهو عشرة دراهم أو دينار عند أبى حنيفة وربيع ديناراً أو ثلاثة دراهم عند مالك .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في أن أقل الصداق ديناً ، خلافاً للثلاثة .

قال مالك والشافعى وأحمد — في احدى روايتيه — يجوز جعل تعليم القرآن مهراً .

وتتفق الصوفية مع الأئمة الثلاثة في جواز جعل تعليم القرآن مهراً .

اتفق الثلاثة على أن المرأة تملك الصداق بالعقد . وقال مالك : لا تملكه الا بالدخول أو بموت الزوج .

وتتفق الصوفية مع مالك في أن المرأة لا تملك الصداق الا بالدخول أو بموت الزوج ، خلافاً للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أنه اذا أوفاهها مهرها فله أن يسافر بزوجه الى حيث يشاء . وقال أبو حنيفة — في احدى روايتيه — أنه لا يخرجها من بلدها الى بلد آخر .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن الزوج اذا أوفى زوجته مهرها فله أن يسافر بها حيث شاء ، خلافاً لرواية أبى حنيفة .

قال أبو حنيفة والشافعى وأحمد — في أصح روايتيه — ان المفوضة اذا تزوجت ثم طلقت قبل المسيس والفرض فليس لها الا المتعة . وقال أحمد — في الرواية الأخرى — لها نصف مهر المثل . وقال مالك لا تجب لها المتعة بحال بل هى مستحبة فقط .

وتتفق الصوفية مع أحمد — في روايته الثانية القائلة بأن لها نصف المهر ، خلافا للثلاثة ورواية أحمد .

قال أبو حنيفة : اذا وجبت المتعة فهي مقدرة بثلاثة أثواب ، درع وخمار وملحفة ، بشرط ألا يزيد ذلك على نصف مهر المثل . وقال الشافعي — في أصح قوليهِ — وأحمد — في إحدى روايتيه — أن ذلك مفوض إلى اجتهد الحاكم يقدرها بنظره . وقال الشافعي : والمستحب ألا تنقص على ثلاثين درهماً ، وله قول آخر أنها تصح بما ينطلق عليه الاسم كالصداق فتحل بما قل أو كثر . وفي رواية لأحمد أنها تنقدر بكسوة تجزيها في الصلاة وذلك : ثوبان ودرع وخمار .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أحد قوليهِما بأن ذلك مفوض إلى رأى واجتهد الحاكم يقدرها بنظره ، خلافا للباقيين .

قال أبو حنيفة : مهر المثل معتبر بقرباتها من العصابات خاصة ، ولا مدخل في ذلك لأمها ولا خالتها إلا أن تكون أمها وخالتها من نفس عشتها . وقال مالك : أن مهر المثل يعتبر بأحوال المرأة في جمالها وشرفها ومالها دون أنسابها إلا أن تكون من قبيلة لايزدن على صداقهن ولا ينقصن . وقال الشافعي : مهر المثل بقرباتها العصابات فقط ، فإرأى حال أقرب من تنسب إليه ، وأقربهن أخت لأبوين ، ثم أخت لأب ، ثم بنات أخ ، ثم عمات كذلك ، فإن فقدت العصابات أو جهل مهرهن فالأرحام كجدات وخالات ، ويعتبر سن وعقل ويسار وبكارة وما اختلفت به من غرض . وقال أحمد : مهر المثل يعتبر بقرباتها من العصابات وغيرها من ذوى الأرحام .

وتتفق الصوفية مع أحمد في اعتبار مهر المثل بقرباتها من العصابات وغيرها من ذوى الأرحام ، خلافا للثلاثة .

قال مالك : أن كان العرف جارياً في تلك البلدة بدفع المعجل قبل الدخول كما كان بالمدينة فالقول قول الزوج بعد الدخول وقول الزوجة قبل الدخول . وبذلك قال أبو حنيفة رحمه الله .

وتتفق الصوفية مع الإمامين أبي حنيفة ومالك في اعتبار العرف في البلدة في معجل الصداق فيما لو اختلف الزوجان ، فيكون القول قول الزوجة قبل الدخول ، وقول الزوج بعده .

قال أبو حنيفة والشافعي — في أرجح قوليهِ — أن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج . وقال مالك والشافعي : في القديم — أنه الولي . وعن أحمد روايتان ، أحدهما للزوج ، والثانية هو الولي كالشافعي في الجديد والقديم .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة والشافعي — في الجديد — في أن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج لا الولي ، خلافا للباقيين .

قال أبو حنيفة : إذا تزوج العبد بغير إذن سيده ودخل بها وقد سمي لها مهرا لا يلزمه شيء في الحال فإن أعتق لزمه مهر مثلها ، وقال مالك : لها المسمى كله . لها مهر المثل ويتعلق بذمته ، وعن أحمد روايتان .

وتتفق الصوفية مع مالك في أنه إذا تزوج العبد بغير إذن سيده ودخل بها وكان قد سمي لها مهرا فلها المسمى جميعه فيها لو أعتق ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة : أن الزيادة على الصداق بعد العقد تلحق بالصداق في الثبوت ، سواء دخل في الثبوت أو مات عنها ، فإن طلقها قبل الدخول لم تثبت فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى فقط . وقال مالك : تثبت الزيادة أن دخل بها أو مات عنها ، فإن طلقها قبل الدخول فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى ، وأن مات عنها قبل الدخول وقبل القبض بطلت وكان لها المسمى بالعقد . وقال الشافعي : هي هبة مستأنفة أن قبضتها مضت ، وإن لم تقبضها بطلت . وقال أحمد : حكم الزيادة حكم الأصل .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في أن الزيادة على الصداق بعد العقد تلحق بالصداق في الثبوت ، خلافا لمالك والشافعي .

قال أبو حنيفة وأحمد : إذا سلمت المرأة نفسها قبل صداقها فدخل بها الزوج وخلا بها ثم امتنعت عنه بعد ذلك جاز لها . وقال مالك والشافعي : ليس لها المنع بعد الدخول ، ولها الامتناع بعد الخلوة .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في أن المرأة إذا سلمت نفسها قبل القبض صداقها فخلا بها الزوج ودخل بها ثم امتنعت عنه بعد ذلك جاز لها ذلك ، خلافا لمالك والشافعي .

قال الشافعي — في الأظهر — لا يستقر المهر إلا بالوطء . وقال مالك : يستقر بالخلوة إذا طالت وإن لم يطأ . وقال أبو حنيفة : يستقر بالخلوة التي لا مانع فيها وإن لم يحصل وطء .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن المهر يستقر للزوجة بالخلوة التي لا مانع فيها وإن لم يحصل وطء ، خلافا للشافعي ومالك .

اتفق الثلاثة على أن وليمة العرس سنة ، وهو أحد قولي الشافعي . والقول الآخر : أنها واجبة ، وللأئمة في الإجابة إليها قولان — في المشهور عنهم — أحدهما بالوجوب ، والثاني بالنسب .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في أن وليمة العرس سنة ، وعلى وجوب أجابتها (١) .

(١) في وجوب الإيجاز بالوليمة للعرس عند الشافعي رضي الله عنه ثمانية عشر شرطا ذكرت كتب الشافعية منها : أن يكون الداعي مسلما والا يخص بالدعوة الأغنياء لغناهم وأن يدعو في اليوم الأول وأن يكون الداعي التصرف وأن لا يكون ناسقا أو ظالما . الخ

قال أبو حنيفة وأحمد — في إحدى روايتيه — لا بأس بالنسار في العرس ، ولا يكره التقاطه . وقال مالك والشافعي أنه مكروه .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي في أن النسار والتقاطه في العرس مكروه ، خلافا لأبي حنيفة . وأحمد .

اتفق الثلاثة على أن وليمة العرس مستحبة كالختان ونحوه . وقال أحمد أنها ليست مستحبة .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن وليمة العرس مستحبة كالختان ، خلافا لأحمد .

والله تعالى أعلم . .

(باب القسم والنشوز وعشرة النساء)

اتفق الأئمة على أن القسم إنما يجب للزوجات ولا يجب في إماء مع زوجات ، كما اتفقوا على أنه لا تجب التسوية في الجماع ، وعلى أنه يجب على كل من الزوجين معاشرة صاحبه بالمعروف . كذلك اتفقوا على أن النشوز حرام تسقط به النفقة ، وعلى أنه يجب على الزوجة طاعة زوجها وملازمة المسكن وعلى أن له منعها من الخروج ، وعلى أنه يجب على كل من الزوجين بذل وجب عليه من غير كراهة ولا مطل .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذه الأحكام جميعها .

اتفق الثلاثة على أن العزل عن الحرة لا يجوز إلا بإذنها . وقال الشافعي يجوز العزل ولو بغير إذنها ، وكذا عزل الحر إذا كان تحت إمة .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لا يجوز العزل عن الحرة إلا بإذنها . خلافا للشافعي .

قال الزيلعي : يجوز العزل عن الأمة بغير إذن سيدها . وقال الثلاثة أنه يحرم العزل إلا بإذن سيدها .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في تحريم العزل عن الأمة إلا بإذن سيدها ، خلافا للشافعي .

اتفق الثلاثة على الإقامة سبعة أيام عند البكر ، وثلاثة أيام عند الثيب ثم يدور بالقسم . وقال أبو حنيفة أن الجديدة لا تفضل في القسم بل يسوى بينها وبين اللاتي عنده .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن الجديدة لا تفضل في القسم بل يسوى بينها وبين اللاتي عنده خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة : له أن يسافر ببعضهن من غير قرعة وإن لم يرضين . وقال الشافعي وأحمد ومالك — في إحدى روايته — لا يجوز إلا برضاهن ، فإن سافر بلا قرعة ولا تراض وجب عليه القضاء لهن عند الشافعي وأحمد . وقال أبو حنيفة ومالك — في الرواية الأخرى — لا يجب عليه القضاء .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أنه لا يجوز له أن يسافر ببعضهن من غير قرعة ولا تراض ، فإن سافر بلا قرعة ولا تراض وجب عليه القضاء لهن ، وذلك خلافا لأبي حنيفة ومالك .

والله تعالى أعلم ..

(باب الخلع)

اتفق الأئمة على أن المرأة إذا كرهت زوجها لقبح منظر أو لسوء عشرة جاز لها أن تخالعه على عوض ، وكذا لو تراضيا على الخلع بلا سبب جاز بلا كراهة ، كما اتفقوا على صحة الخلع من غير الزوجة كأن يقول له أجنبي: طلق زوجتك بالف .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذه الأحكام .

قال أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد — في أحد قوليهما — إن الخلع طلاق . والرواية الأخرى لأحمد : أنه نسخ لا ينقص عددا وليس بطلاق ، وهو القديم من مذهب الشافعي ، واختاره جماعة من متأخري أصحابه بشرط أن يكون ذلك من الزوجة ولفظ الخلع ، والأينوى به طلاق .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك في أن الخلع طلاق ، خلافا للشافعي وأحمد .

قال مالك والشافعي : لا يكره الخلع بأكثر من المسمى . وقال أبو حنيفة : إن كان النشوز من قبلها أخذ أكثر من المسمى ، وإن كان من قبله كره أخذ شيء مطلقا وصح الخلع . وقال أحمد : يكره على أكثر من المسمى مطلقا .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أنه يكره أخذ أكثر من المسمى مطلقا ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة : يلحق المختلعة الطلاق في مدة العدة . وقال مالك : إن طلقها عقب خلعه متصلا به طلقت ، وأن انفصل الطلاق عن الخلع لم تطلق . وقال الشافعي وأحمد : لا يلحقها الطلاق بحال .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أن الطلاق لا يلحق المختلعة مطلقا سواء اتصل الطلاق بالخلع أو انفصل عنه ، وسواء كان في العدة أو بعده ، خلافا لأبي حنيفة ومالك .

اتفق الثلاثة على أنه ليس للأب أن يخلع ابنته الصغيرة بشيء من مالها . وقال مالك وبعض أصحاب الشافعي : له ذلك .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه ليس للأب أن يخلع ابنته الصغيرة بشيء من مالها ، خلافا لمالك .

اتفق الثلاثة على أنه ليس للأب أن يختلع زوجة ابنه الصغير . وقال مالك : يجوز له ذلك .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه ليس للأب أن يختلع زوجة ابنه الصغير ، خلافاً لمالك .

قال أبو حنيفة : لو قالت : طلقني ثلاثا على ألف فطلقها واحدة استحق ثلث الألف . وقال مالك : يستحق الألف ، لأنها تملك نفسها بالواحدة كما تملك بالثلاث . وقال الشافعي : يستحق ثلث الألف في الحالين . وقال أحمد : لا يستحق شيئا في الحالين .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أنه لو قالت : طلقني ثلاثا على ألف فطلقها فإنه لا يستحق شيئا ، خلافاً للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أنها لو قالت : طلقني واحدة بألف فطلقها ثلاثا طلقت واستحق الألف . وقال أبو حنيفة : تطلق ثلاثا ولا يستحق شيئا ،

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنها لو قالت طلقني واحدة بألف فطلقها ثلاثا فإنها تطلق ثلاثا ولا يستحق شيئا ، خلافاً للثلاثة .

والله تعالى أعلم .

كتاب الطلاق

اتفق الأئمة على كراهة الطلاق في حالة استقامة الزوجين ، بل قال أبو حنيفة بحرمة . كما اتفقوا على تحريمه في الحيض لدخول بها أو في طهر جامع فيه ومع ذلك يقع الطلاق ، وكذا جمع الطلاق الثلاث يقع مع حرمة عند البعض والكراهة عند الآخر . وكذلك اتفقوا أيضا على أنه لو قال لها : أنت طالق نصف طلقته ، وعلى أنه لو قال لغير المدخول بها : أنت طالق بانت منه ، وعلى أنه لو قال لها : ان خرجت بغير اذنى فأنت طالق ونوى به شيئا معينا فإنه على ما نواه .

وتتفق الصوفية مع الأئمة جريا على مقتضى هذه الأحكام .

قال أبو حنيفة : يصح تعليق الطلاق بالنكاح والعق بالملك ، كقوله لأجنبية : ان تزوجتك فأنت طالق ، أو كل امرأة أتزوجها فهي طالق ، أو يقول : ان ملكتك فأنت حرة ، أو كل عبد أشتريه فهو حر ، فيلزمه الطلاق والعق مطلقا . وقال مالك : يلزم الطلاق أو العق إذا خصص أو عين قبيلة أو قرية أو امرأة بعينها لا أن أطلق أو عمم . وقال الشافعي وأحمد : لا يلزمه الطلاق والعق مطلقا .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه لا يصح تعليق الطلاق بالنكاح والعق بالملك كالأمثلة المتقدمة ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على اعتبار الطلاق بالرجال ، فالحر يملك ثلاث طلاقات ، والعبد طلقتين . وقال أبو حنيفة : أنه يعتبر بالنساء فالحره تطلق ثلاثا ، والأمة تطلق ثنتين حرا كان الزوج أو عبدا .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في اعتبار الطلاق بالنساء ، فالحره تطلق ثلاثا ، والأمة تطلق ثنتين ، حرا كان الزوج أو عبدا ، خلافا للباقيين .

قال أبو حنيفة ومالك : لو علق طلاقها بصفة ثم أبانها ولم تفعل المحلوف عليه في حال البيئونة ثم تزوجها فإن كان الطلاق الذي أبانها به دون الثلاث فاليمين باقية لم تنحل ، فيحنث بوجود الصفة في النكاح الثاني ، وإن كان ثلاثا انحلت اليمين . وقال الشافعي — في الأصح — متى طلقها بائنا ثم تزوجها ولم يجصل فعل المحلوف عليه انحلت اليمين على كل حال . وقال أحمد : يعود اليمين سواء بانت بالثلاث أو بما دونها .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أنه لو علق طلاقها بصفة ثم أبانها ولم

تفعل المحلوف عليه في حال البيئونة ثم تزوجها فان اليمين يعود سواء بانث
بالثلاث أو بما دونها ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على انه اذا حصل فعل المحلوف عليه في حال البيئونة
في الصورة المتقدمة فان اليمين لا يعود . وقال أحمد : ان اليمين يعود
بعود النكاح .

وتتفق الصوفية مع أحمد في انه اذا حصل فعل المحلوف عليه في
حال البيئونة فان اليمين يعود بعود النكاح ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة ومالك : لو جمع الطلاق الثلاث دفعة واحدة فهو
بدعى . وقال الشافعى وأحمد - في إحدى روايتيه - أنه سنى . والطلاق
السنى عند الشافعى الواقع في طهر لم يجامعها فيه ولا في حيض قبله .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة ومالك في أنه لو جمع الطلاق الثلاث
دفعة واحدة فهو بدعى ، خلافا للشافعى وأحمد .

اتفق الثلاثة على انه لو قال لزوجته أنت طالق عدد الرمل والتراب
تطلق ثلاثة . وقال أبو حنيفة تقع طلقة واحدة تبين بها .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو قال لزوجته أنت طالق عدد
الرمل والتراب فانها تطلق ثلاثا خلافا لأبى حنيفة .

قال مالك وأحمد وأصحاب أبى حنيفة : لو قال لها ان طلقك فأنت
طالق قبله ثلاثا ثم طلقها وقع طلقة منجزة ويقع بالشرط تمام الثلاث في
الحال . وقال الرافعى والنووى من الشافعية : يقع المنجز فقط دفعا
للذور ، وقال النووى : والفتوى عليه . وقال ابن سريـع وابن الحداد
وغيرهما كالفقـال : لا يقع شيء أصلا . ومن أصحاب الشافعى من قال
بوقوع الثلاث كمذهب الأئمة الثلاثة .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو قال لها : ان طلقك فأنت
طالق قبله ثلاثا ثم طلقها وقع طلقة منجزة ويقع بالشرط تمام الثلاث في
الحال ، خلافا لأصحاب الشافعى .

اتفق الثلاثة على افتقار كـنايات الطلاق الى نية أو دلالة حال . وقال
مالك : يقع الطلاق بمجرد اللفظ ، فان انضم الى لفظ الكناية دلالة حال
من عتبة أو نحوه أو ذكر الطلاق وقال لم أرده لم يصدق في جميع الكنايات
وان كان في حال غضب ولم يجر ذكر الطلاق صدق في ثلاثة الفاظ من
الكنايات ، وهى اعتدى واختارى وأمرك بيدك ، ولا يصدق في غيرها .

وتتفق الصوفية مع مالك في أن الطلاق يقع بلفظ الكناية بمجرد
اللفظ ، خلافا للثلاثة .

قال مالك : ان جميع الكنايات الظاهرة متى قالها مبتدئا أو مجيبا لها

عن سؤالها المطلق كان طلاقاً ، ولم يقبل قوله : لم أرد ، وقد مر عن الشافعي أن جميع الكنايات تفتقر إلى نية . وقال أحمد - في إحدى روايته - تفتقر الكناية إلى النية مطلقاً ، وفي الرواية الأخرى لا تفتقر إلى نية . والصريح عند أبي حنيفة لفظ واحد وهو الطلاق ، وأما لفظ الفراق والسراح فلا يقع به الطلاق عنده .

وتتفق الصوفية مع مالك في أن جميع الكنايات الظاهرة متى قالها مبتدئاً أو مجيباً لها عن سؤالها المطلق كان طلاقاً ، ولا يقبل قوله لم أرد ، خلافاً للثلاثة .

قال أبو حنيفة : إذا لم ينو عدداً من الكنايات الظاهرة أو كان جواباً عن سؤالها المطلق وقع واحدة ، ويقبل في ذلك قوله مع يمينه . وقال مالك : إن كانت مدخولاً بها لم يقبل فيه إلا أن يكون في خلع ، وإن كانت غير مدخولاً بها قبل ما يدعيه مع يمينه ويقع ما ينويه من دون الثلاث ، وفي رواية له : أنه لا يصدق في أقل من ثلاث . وقال الشافعي : يقبل قوله في كل ما يدعيه في ذلك من أصل الطلاق وأعداده . وقال أحمد : متى كان معها دلالة حال أو نوى الطلاق وقع الثلاث نوى ذلك أم لا ، مدخولاً بها أم لا وتتفق الصوفية مع أحمد في أن الكنايات الظاهرة متى كان معها دلالة حال أو نوى الطلاق وقع الثلاث نوى ذلك أم لا ، خلافاً للثلاثة .

قال أبو حنيفة : إن الكنايات الخفية كأخرجي أو اذهبي وأنت محلة ونحو ذلك كالكنايات الظاهرة على حد سواء ، كانت خلية برة بثة بتله بائن أغربى وحبلك على غاربك أنت حرة أمرك بيدك اعتدى الحقى بأهلك فإن لم ينو عدداً وقعت واحدة ، وإن نوى الثلاث وقعت ، وإن نوى اثنتين لم تقع إلا واحدة ، وقال الشافعي وأحمد : يقع طلقان بنيتها .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أنه إذا نوى في لفظ الكناية الطلاق اثنتين وقعتا ، خلافاً لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة : لو قال : اعتدى أو استبرئى رحمك ونوى بها ثلاثاً وقعت واحدة رجعية . وقال مالك : لا يقع الطلاق بذلك إلا إذا وقعت ابتداء وكانت مع ذكر الطلاق أو في غضب ، فحينئذ يقع ما نواه . وقال الشافعي : لا يقع الطلاق بها إلا أن نوى ، ويقع ما نواه من العدد إن كانت مدخولاً بها ، وإلا فطلقة . وقال أحمد - في إحدى روايته - يقع الثلاث ، وفي الرواية الأخرى : يقع ما نواه .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أنه لو قال : اعتدى أو استبرئى رحمك ونوى بها الثلاث وقعت ثلاثاً كما في روايته الأولى ، ويقع ما نواه كما في روايته الثانية ، خلافاً للثلاثة .

قال أبو حنيفة وأحمد : لو قال لها أنا منك طالق أورد الأمر إليها فقلت : أنت منى طالق لم يقع شيء . وقال مالك والشافعي : يقع الطلاق .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي في أنه لو قال لها : أنا منك طالق أورد الأمر إليها فقلت : أنت منى طالق فإنه يقع الطلاق في الحالتين ، خلافاً لأبي حنيفة وأحمد .

قال أبو حنيفة : لو قال أنت طالق ونوى واحدة . وقال الاثنان — مالك والشافعي — وأحمد — في إحدى روايتيه — يقع الثلاث .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو قال لها أنت طالق ونوى الثلاث وقع الطلاق ثلاثا ، خلافا لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة : لو قال لها أمرك بيدك ونوى الطلاق فطلقت نفسها ثلاثا فإن نوى الثلاث وقعت واحدة ، وإن نوى واحدة لم يقع شيء . وقال مالك : يقع ما أوقعت من دد الطلاق إذا أقرها عليه ، فإن نكرها حلف وثبت عليه من العدد ما قال . وقال الشافعي : لا يقع الثلاث إلا أن نواها ، وكذا ما دون الثلاث إلا ما نواه . وقال أحمد : يقع الثلاث سواء نوى ثلاثا أو واحدة .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أنه لو قال لها : أمرك بيدك ونوى الطلاق فطلقت نفسها ثلاثا فإنه يقع الثلاث سواء نوى ثلاثا أو واحدة ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة مالك : لو قال لها طلقى نفسك فطلقت نفسها ثلاثا لايقع . وقال الشافعي وأحمد : يقع مرة واحدة .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أنه لو قال لها : طلقى نفسك فطلقت نفسها ثلاثا فإن الطلاق يقع واحدة ، خلافا لأبي حنيفة ومالك .

اتفق الثلاثة على أنه لا يقع طلاق الصبي العاقل — والمراد من يعقل أمر الطلاق — وقال أحمد — في أظهر روايتيه — يقع طلاق الصبي العاقل .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أنه يقع طلاق الصبي العاقل ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة : لو طلق أو اعتق مكرها وقع الطلاق وحصل العتق . وقال الثلاثة : لا يقع إلا إذا نطق به دافعا عن نفسه .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه لو طلق أو اعتق مكرها وقع الطلاق والاعتاق ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة وأحمد — في إحدى روايتيه — على أن غلبة الظن في وقوع ما هدد به كافية في حصول الإكراه، والرواية الثانية لأحمد : لا يكون إكراهها، والرواية الثالثة : أن كانت بالقتل أو قطع طريق فهو إكراه والا فلا .

وتتفق الصوفية مع روايتي أحمد الأخريتين في أن غلبة الظن في وقوع ما هدد به لا يكون إكراهها إلا إذا كان بالقتل أو قطع طريق والا فلا ، خلافا للثلاثة ورواية أحمد الأخرى .

قال مالك والشافعي : لا فرق بين كون المكره سوطانا أو غيره كخص ويتغلب . وقال أبو حنيفة وأحمد — في إحدى روايتيه — الإكراه لا يكون إلا من السلطان .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في أن الإكراه لا يكون إلا من سلطان ، خلافا لمالك والشافعي .

قال مالك وأحمد : إذا قال لها أنت طالق أن شاء الله وقع الطلاق .
وقال أبو حنيفة والشافعي : لا يقع .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في أنه لو قال لها : أنت طالق أن شاء الله وقع الطاق ، خلافا لأبي حنيفة والشافعي .

اتفق الثلاثة على أنه لو شك في الطلاق لا يقع . وقال مالك - في المشهور عنه - أنه يقلب الإيقاع .

تتفق الصوفية مع مالك في أنه إذا شك في الطلاق فإن الغالب الإيقاع ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أنه إذا طلق المريض زوجته طلاقاً بائناً ومات في مرضه فإنها تراث منه . وقال أبو حنيفة : يشترط في إرثها ألا يكون الطلاق بطلبها - وهذا هو قول الشافعي في القديم - وأن تكون عدتها باقية ، فإن كان الموت بعد انقضاء عدتها لم تراث ، لأبي حنيفة رواية أخرى أنها تراث ما لم تتزوج ، وبه قال أحمد . وقال مالك : تراث وإن تزوجت . وللشافعي ثلاثة أقوال نظير هذه المذهب .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه إذا طلق المريض زوجته طلاقاً بائناً ومات في مرضه هذا فإنها تراث منه ، خلافاً لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة ومالك : لو قال لها : أنت طالق إلى سنة طلقت في الحال . وقال الشافعي : لا تطلق حتى تنسخ السنة .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك في أن من قال لزوجته أنت طالق إلى سنة طلقت منه في الحال ، خلافاً للشافعي .

وقال أبو حنيفة : أن من له أربع زوجات وقال زوجتي طالق ولم يعين واحدة منهن طلقت واحدة منهن ، وله صرف الطلاق إلى من شاء منهن .
وقال مالك وأحمد : أنهن يطلقن جميعاً .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في أن من له أربع زوجات مثلاً وقال زوجتي طالق ولم يعين واحدة منهن أنهن يطلقن جميعاً ، خلافاً لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة : لو أشار بالطلاق إلى مالا ينفصل من المرأة على السلامة كاليد فيقع في إصبعه إلى خمسة أعضاء : الوجه والظهر والرأس والرقبة والفرج ، وكذا الجزء الشائع كالنصف والربع ، وإن إضافة إلى ما يفصل في حال السلامة كالظفر والسن والشعر لم يقع . وقال الثلاثة : أن الطلاق يقع بجميع الأعضاء المتصلة كالإصبع ، وأما المنفصلة كالشعر فقال مالك والشافعي : يقع بها الطلاق . وقال أحمد : لا يقع بها الطلاق .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي في أن الطلاق يقع إذا أضيف إلى أعضاء المرأة سواء منها المتصلة أو المنفصلة ، خلافاً لأبي حنيفة وأحمد .

والله تعالى أعلم

(باب الرجعة)

اتفق الأئمة على جواز ارتجاع المطلقة ، كما اتفقوا على أن من طلق ثلاثا لا تحل له إلا بعد أن تنكح زوجا غيره ويوطؤها في نكاح صحيح ، وكذلك اتفقوا على أن المراد بالنكاح هنا الوطء ، وأنه شرط في حلها للأول ، وأن الوطء في النكاح الفاسد لا يحلها إلا في قول للشافعى .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذه الأحكام .

قال أبو حنيفة وأحمد — في أظهر روايته — لا يحرم وطء المطلقة رجعيا . وقال مالك والشافعى : أنه يحرم

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعى في أنه يحرم وطء المطلقة رجعيا ، خلافا لأبي حنيفة وأحمد .

قال أبو حنيفة وأحمد : أن الرجعة تحصل بوطئه لها ، ولا تحتاج معه إلى لفظ ، سواء نوى به الرجعة أو لا . وقال مالك — في المشهور عنه — أنه لا تحصل به الرجعة إلا أن نواها . وقال الشافعى : لا تصلح الرجعة إلا بلفظ .

وتتفق الصوفية مع الشافعى في أن الرجعة لا تصح إلا بلفظ ، فلو وطنها لا يكون مراجعا حتى لو نوى الرجعة ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أنه لا يشترط الإشهاد في الرجعة . وقال الشافعى : أنه شرط ، وهو رواية عن أحمد ، والأصح عند أصحاب الشافعى أنه مستحب ، وهو رواية عن أحمد .

وتتفق الصوفية مع الشافعى في أن الإشهاد في الرجعة شرط ، خلافا للثلاثة .

قال مالك : أن وطء الصبي الذى يستطيع الجماع في نكاح صحيح لا يحصل به الحل . وقال الثلاثة : يحصل به الحل .

وتتفق الصوفية مع مالك في أن وطء الصبي الذى يستطيع الجماع في نكاح صحيح لا يحصل به حل المرأة للأول ، خلافا للثلاثة .

والله تعالى اعلم

(باب الایلاء)

اتفق الأئمة على أنه اذا حلف بالله الا يجامعها مدة تزيد على أربعة أشهر كان موليا ، وان حلف على أقل من ذلك لا يكون موليا ، واتفقوا على أنه اذا رجع لزمه كفارة يمين ، الا في قول قديم للشافعى .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذه الأحكام .

قال أبو حنيفة اذا حلف لا يطؤها أربعة أشهر فهو ايلاء — وهو قول للشافعى . وقال مالك والشافعى — في المشهور — أنه ليس ايلاء .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في أنه اذا حلف لا يطؤها أربعة أشهر فهو ايلاء ، خلافا لمالك والشافعى .

اتفق الثلاثة على أنه اذا مضى الأربعة الا أشهر لا يقع بمضيها طلاق ؛ بل يوقف الأمر حتى يفيء — أى يرجع ويكثر — أو يطلق . وقال أبو حنيفة : يقع الطلاق بمضيها .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في أنه اذا مضت الأربعة الأشهر فان الطلاق يقع بمضيها ، خلافا للثلاثة .

قال مالك وأحمد : اذا امتنع من الطلاق يطلق الحاكم ، وهو الأظهر من قولى الشافعى ، والقول الآخر عنه أن الحاكم يضيق عليه حتى يطلق ، وهو رواية عن أحمد .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في أنه اذا امتنع من الطلاق فان الحاكم يطلق عليه ، خلافا للشافعى وأحمد .

قال أبو حنيفة والشافعى — في القديم — من آلى بغير يمين الله كالطلاق والعتاق وإيجاب — العبادات وصدقة المال لا يكون موليا الا أن يحلف حال الغضب ولم يشترط الشافعى الغضب الا الاضرار — أو يعقبه الاضرار بها أو رفعه عنها كالمرضع والمریضة أو عن نفسه . وقال مالك : لا يكون موليا الا أن يحلف عن غضب أو يعقبه الاضرار بها .

وتتفق الصوفية مع مالك في أن من آلى بغير يمين الله كالأمثلة السالفة فانه لا يكون موليا الا اذا حلف عن غضب أو أعقبه الاضرار بها ، خلافا لغيره .

قال أبو حنيفة والشافعي : لو ترك وطأها للاضرار بها من غير يمين
أكثر من أربعة أشهر لم يكن موليا . وقال مالك - في إحدى روايته -
يكون موليا .

وتتفق الصوفية مع مالك في أنه لو ترك وطأها للاضرار بها من غير
يمين أكثر من أربعة أشهر فإنه يكون موليا ، خلافا لأبي حنيفة والشافعي .

قال مالك وأحمد - في إحدى روايته - مدة إيلاء العبد شهران ،
حرة كانت زوجته أو أمته . وقال الشافعي وأحمد - في الرواية لأخرى
- أنها أربعة أشهر مطلقا . وقال أبو حنيفة : الاعتبار بالنساء ، فمن كانت
تحتة أمة فمدة إيلائه شهرين ، حرا كان أو عبدا .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن الاعتبار بالنساء ، فمن كانت
تحتة أمة فإيلاؤه شهران حرا كان أو عبدا ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على صحة إيلاء الكافر . وقال مالك : لا يصح إيلاؤه .
ومن فوائده مطالبته بعد الإسلام بالقىء أو الطلاق .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في صحة إيلاء الكافر ، خلافا لمالك .

والله تعالى أعلم

(باب الظهار)

اتفق الأئمة على أنه متى قال لزوجته : أنت على كظهر أمي كان مظاهرا منها لا يحل له وطؤها حتى يكفر . واتفقوا على صحة ظهار العبد ، فإنه يكفر بالصوم ، وكذا بالاطعام عند مالك إذا مكته السيد . كما اتفقوا على أنها لو قالت له : أنت على كظهر أمي فلا كفارة عليها ، وعلى عدم جواز دفع شيء من الكفارات إلى الكافر والحربي .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذه الأحكام جميعها .

قال أبو حنيفة ومالك : لا يصح ظهار الذمي . وقال الشافعي وأحمد : يصح ظهاره .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في صحة ظهار الذمي ، خلافا لأبي حنيفة ومالك .

اتفق الثلاثة على عدم صحة ظهار السيد مع أمته . وقال مالك : أنه يصح .

وتتفق الصوفية مع مالك في صحة ظهار السيد من أمته ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة : لو قال لها : أنت على حرام — حرة كانت أو أمة — فإن نوى الطلاق بذلك كان طلاقا، ثم إن نواه ثلاثا فثلاثا أو اثنتين أو واحدة، وإن نوى التحريم ولم ينو الطلاق أو لم تكن له نية فهو يمين وهو مول إن تركها أربعة أشهر ووقف عليه طلقة تامة ، وإن نوى الظهار كان ظهارا . وإن نوى اليمين كان يمينا ، ويرجع إلى نيته حسبما أراد بها واحدة كانت أو أكثر ، سواء المدخول بها أو غيرها . وقال مالك : أنه طلاقا ثلاثا في المدخول بها ، وواحدة في غيرها . وقال الشافعي : إن نوى بذلك الطلاق أو الظهار كان ما نواه ، وإن نوى اليمين لم يكن يمينا ، ولكن عليه كفارة اليمين ، وإن لم ينو شيئا فالأرجح من قوله لا شيء عليه ، والثاني : عليه كفارة يمين . قال أحمد : أن ذلك صريح في الظهار نواه أو لم ينوه ، وفيه كفارة الظهار ، والثانية أنه طلاق .

وتتفق الصوفية مع مالك في أنه لو قال لها : أنت على حرام — حرة كانت أو أمة — فإنه يقع الطلاق ثلاثا في الدخول بها ، ويقع واحدة في غير المدخول بها ، وذلك خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة وأحمد : من حرم طعامه أو شرابه أو أمته كان حالفا ،
وعليه كفارة يمين بالحنث من غير أن يحرم ذلك ، ويحصل الحنث عندهما
بأكل جزء ولا يحتاج إلى أكل جميعه . وقال الشافعي : لا كفارة عليه في
تحريم الطعام أو الشراب أو اللباس ، وكذا في الأمة الراجح أنها لا تحرم
ولكن كفارة يمين . وقال مالك : لا يحرم عليه شيء من ذلك على الإطلاق
ولا كفارة عليه .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في أن من حرم طعامه أو شرابه
أو لباسه أو أمته كان حالفا ، وعليه كفارة يمين بالحنث من غير أن يحرم
ذلك ، ويحصل الحنث عندهما بأكل الجزء وليس الكل بشرط ، خلافا لمالك
والشافعي .

اتفق الثلاثة على تحريم القبلة واللمس بشهوة على المظاهر . وأظهر
قولي الشافعي أنه لا يحرم .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في تحريم القبلة واللمس بشهوة على
المظاهر ، خلافا للشافعي .

قال أبو حنيفة ومالك : إذا وطئ المظاهر وجب عليه استئذان الصوم
ليلا كان أو نهارا عامدا أو ناسيا . وقال الشافعي : لا يلزمه بالوطئ في
الليل ، فان وطئ نهارا عمدا فسد صومه وانقطع التتابع ولزمه الاستئذان .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك في أنه إذا وطئ المظاهر وجب
عليه استئذان الصوم ليلا كان أو نهارا عامدا أو ناسيا ، خلافا للشافعي .

اتفق الثلاثة على عدم جواز دفع الكفارة إلى ذمي . وقال أبو حنيفة:
أنه يجوز دفعها إلى ذمي .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم جواز دفع طعام الكفارة إلى الذمي ،
خلافا لأبي حنيفة .

والله تعالى أعلم .

(باب اللعان)

اتفق الأئمة على أن من قذف زوجته أو رماها بالزنا أو نفى حملها منه وكذبه ولا بينة فانه يلزمه الحد ، وله أن يلاعن ، فإذا لاعن لزمها حينئذ الحد ، ولها درؤه باللعان . واتفقوا على وقوع فرقة التلاعن بينهما .

وتتفق الصوفية الأئمة في أجرى على مقتضى هذه الأحكام .

اتفق الثلاثة على لزوم الحد للزوج إذا نكل عن اللعان . وقال أبو حنيفة : لا حد عليه ، بل يحبس حتى يلاعن أو يفز ، ومجرد النكول يصير به الزوج فاسقا . وقال مالك لا يفسق حتى يحد .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في لزوم الحد للزوج إذا نكل عن اللعان ، خلافا لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة وأحمد : — في إحدى روايتيه — الزوجة إذا نكلت عن اللعان تحبس حتى تلاعن أو تفر . وقال مالك والشافعي : يجب عليها الحد بمجرد النكول .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي في أن المرأة إذا نكلت عن اللعان فانه يجب عليها الحد بمجرد النكول ، خلافا لأبي حنيفة وأحمد .

اتفق الثلاثة على أن كل من صح طلاقه صح لعانه ولو عبدا أو فاسقا مع أمة أو فاسقة . وقال أبو حنيفة : أن اللعان شهادة ، فمتى قذف ولم يكن من أهل الشهادة حد . وعن مالك أن أنكحة الكفار فاسدة ، فلا يصح طلاق الكافر عليه فلا يصح لعانه .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن اللعان شهادة ، فمتى قذف المعبود أو الفاسق — حيث لم يكونوا من أهل الشهادة — فإن الحد يقع عليهم ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة وأحمد : إذا لاعنها لنفى الحمل قبل وضعه لم يصح ولا ينتفى عنه الولد ، فإذا قذفها بصريح فانه يلاعن بالقذف لا ينفى الولد ، سواء ولدته لسته أشهر أو أقل . وقال مالك والشافعي : له أن يلاعن لنفى الحمل ، إلا أن مالكا اشترط أن يكون استبراها بثلاث حيضات أو بحيضة ، على خلاف بين أصحابه .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في أنه إذا لاعنها لنفى الحمل قبل وضعه لم يصح ولا ينتفى عنه الولد ، فإذا قذفها بصريح اللفظ فانه يلاعن بالقذف لا ينفى الولد ، سواء ولدته لسته أشهر أو أقل ، وذلك خلافا لمالك والشافعي .

قال مالك وأحمد — في إحدى روايتيه — ان الفرقة تقع بلعانها خاصة بتفرقة الحاكم . وقال أبو حنيفة وأحمد — في أظهر روايتيه — ان الفرقة لا تحصل الا بلعانها ، وأما حكم الحاكم فيقول : فرقت بينهما ، وذلك خلافا لمالك والشافعي .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي وأحمد في أظهر روايتيه في انه فاذا كذب نفسه حد حد القذف، وهو ثمانون جلدة ، وكان له أن يتزوجها . وقال مالك والشافعي وأحمد — في أظهر روايتيه — انها فرقة مؤيدة لا ترتفع بحال .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي وأحمد في أظهر روايتيه في انه اذا كذب نفسه حد حد القذف وليس له أن يتزوجها مطلقا لأنها فرقة مؤيدة لا ترتفع بحال .

اتفق الثلاثة على ان فرقة اللعان مفسخ . وقال أبو حنيفة : انها طلاق، وفائدة ذلك ان الطلاق لا يتأبد التحريم معه ، فلو أکذب نفسه جاز ان يتزوجها .

تتفق الصوفية مع الثلاثة في أن فرقة اللعان مفسخ يتأبد التحريم معه ، فلو أکذب نفسه فليس له أن يتزوجها ، وذلك خلافا لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة ومالك : لو قذفها برجل بعينه حد الرجل أيضا ان طلب الحد ولا يسقط باللعان . وقال الشافعي — في أرجح قوله — ان الواجب حد واحد لهما ويسقط بلعانها .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك في أن الرجل لو قذفها في رجل بعينه فانه حد للرجل أيضا خلافا للشافعي .

قال مالك والشافعي — لو قال لزوجته يا زانية وجب عليه الحد أن لم يثبت له أن يلاعن حتى يدعى رؤيته بعينه وقال أبو حنيفة وأحمد له أن يلاعن وان لم ذكر رؤيته .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي في انه لو قال لزوجته يا زانية فانه يجب عليه الحد أن لم يثبت له ، وليس له أن يلاعن حتى يدعى رؤيته بعينه، وذلك خلافا لأبي حنيفة وأحمد .

قال مالك — لو شهد عليها أربعة منهم الزوج قبلت شهادتهم وتحد . وقال غيره : لا تقبل الشهادة .

وتتفق الصوفية مع مالك في الجري على انه لو شهد عليها أربعة منهم الزوج تقبل شهادتهم وتحد ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على انها لو لاعنت قبل الزوج فانه لا يعتد بلعانها ، وقال أبو حنيفة : انه يعتد به .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنها لو لاعنت قبل الزوج فانه لا يعتد بلعانها ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على صحة لعان الأخرس اذا كان يعقل الاشارة ويفهم الكتابة ويعلم ما يقول ، وكذا يصح قذفه . وقال أبو حنيفة : لا يصح قذفه ولا لعانه .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في صحة لعان الأخرس اذا كان يعقل الاشارة ويفهم الكتابة ويعلم ما يقول ، وكذا يصح قذفه ، خلافا لأبي حنيفة .

قال مالك : اذا باننت منه ثم رآها تزنى في العدة فله أن يلاعن ، لو ظهر بها حمل بعد طلاقه لها وقال : كنت استبرأتها بحيضة . وقال الشافعي : ان كان هناك حمل أو ولد فله اللعان والا فلا اذا كان الطلاق رجعيا فلا يمنع اللعان . وقال أبو حنيفة وأحمد : ليس له أن يلاعن أصلا .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في أنها اذا باننت منه ثم رآها تزنى في العدة فليس له أن يلاعن أصلا .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في أنها اذا باننت منه ثم رآها تزنى في العدة فليس له أن يلاعن أصلا ، خلافا لمالك والشافعي .

اتفق الثلاثة على أنه لو تزوج امرأة ثم طلقها عقب العقد من غير إمكان وطء وأنت بولد لستة أشهر من العقد لم يلحق به الولد كما لو أنت به لأقل من ستة أشهر . وقال أبو حنيفة : يلحقه الولد اذا كان العقد عليها بحضرة الحاكم ثم طلقها عقب العقد وأنت به لستة أشهر لا أكثر منها ولا أقل .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه لو تزوج امرأة ثم طلقها عقب العقد من غير إمكان وطء وأنت بولد لستة أشهر لا أكثر ولا أقل من ذلك ، وكان العقد بحضرة الحاكم فان الولد يلحقه ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أنه لو تزوج امرأة وغاب عنها سنتين فأتاها خبر وفاته فاعتدت ثم تزوجت وأنت بأولاد من الثاني ثم قدم الأول فالأولاد يلحقون بالثاني . وقال أبو حنيفة يلحقون بالأول وينتفون عن الثاني .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو تزوج امرأة وغاب عنها سنتين فأتاها خبر وفاته فاعتدت ثم تزوجت وأنت بأولاد من الثاني ثم قدم الأول فان الأولاد يلحقون بالثاني ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على أنه لو تزوج المرأة بالمغرب وهو بالمشرق فأتت بولد لستة أشهر من العقد فان الولد لا يلحق به . وقال أبو حنيفة : انه يلحق به لوجود العقد .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو تزوج امرأة بالمغرب وهو بالمشرق فأتت بولد لستة أشهر من العقد فان الولد لا يلحق به ، خلافا لأبي حنيفة . والله تعالى أعلم .

كتاب الإيمان

اتفق الأئمة على أن من حلف في طاعة لزمه الوفاء بها . كما اتفقوا على أنه لا يجوز للمكلف أن يجعل اسم الله عرضة للإيمان يمتنع به من بر وصلة رحم وعلى أن الأولى أن يحنث نفسه إذا حلف على ترك بر واتفقوا لذلك على الرجوع إلى النية في الإيمان ، وعلى انعقاد اليمين بجميع أسماء الله الحسنى وبجميع صفات ذاته كعزته وجلاله ، إلا أن أبا حنيفة استثنى « علم الله » فلم يره يمينا . وكذلك اتفقوا على لزوم الكفارة إذا حلف على أمر مستقبل إلا يفعله أو يفعله وحنث ، وعلى الانعقاد بقوله : وعهد الله وميثاقه ، وكذا بالمصحف . واتفقوا أيضا على وجوب الكفارة بالحنث في اليمين سواء كانت في طاعة أو معصية أو مباح ، وعلى أنه لو حلف لبشرين ماء هذا الكوز فلم يكن فيه ماء لم يحنث ، خلافا لأبي يوسف . وكذا اتفقوا على أنه إذا قال : والله لا كلمت فلانا حيناً ونوى به شيئا يمينا فإنه على ما نواه ، وعلى أنه لو حلف ليقتلن فلانا وكان ميتا ولم يعلم بموته لا يحنث ، وعلى الكفارة مخيرة ابتداء ، فان عجز الخصال الثلاثة انتقل إلى الصوم ، وعلى أنه لا يجزىء في الاعتاق إلا ليقتلن مؤمنة سليمة من العيوب — إلا أن أبا حنيفة لم يعتبر الإسلام في الرقبة — وما اتفقوا عليه أيضا أنه لو أطعم مسكينا واحدا عشرة أيام لم يحسب ذلك إلا أطعام واحد — إلا في قول لأبي حنيفة أنه يجزىء عن عشرة مساكين — وعلى أجزاء دفعها إلى فقراء المسلمين الأحرار ، وإلى صغير يفيضها له وليه .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذه الأحكام .

قال أبو حنيفة وأحمد ومالك — في إحدى روايته — ليس له أن يعدل عن الوفاء بالكفارة مع قدرته عليها . وقال الشافعي ومالك — في الرواية الأخرى — له ذلك ويجوز له العدول وتلزمه الكفارة .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد ومالك — في إحدى روايته — من أنه ليس له أن يعدل عن الوفاء بالكفارة مع قدرته عليها ، خلافا للشافعي ومالك — في روايته الأخرى .

قال أبو حنيفة ومالك — في إحدى روايته — اليمين الغموس — وهي الحلف بالله على أمر ماض متعمدا للكذب فيه — لا كفارة لها ، لأنها أعظم من أن تكفر . وقال غيرهما فيه كفارة .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك في أن اليمين الغموس لا كفارة لها ، خلافا لغيرهما .

قال أبو حنيفة وأحمد : لو قال أقسم بالله فهو يمين وإن لم تكن نية .
وقال مالك : متى قال أقسمت أو أقسم بالله لفظاً أو نية كان يميناً وإن لم
يتلفظ به ولا نواه فليس بيمين . وقال الشافعي : إذا قال : أقسم بالله
ونوى به اليمين كان يميناً ، وإن نوى الأخبار فلا . واختلف أصحابه فيما
إذا أطلق والأصح أنه ليس بيمين .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في أنه لو قال : أقسم بالله فهو
يمين وإن لم تكن نية ، وذلك خلافاً لمالك والشافعي .

قال أبو حنيفة وأحمد — في أظهر روايته — لو قال أشهد بالله لفعلت
ولم ينو شيئاً كان يميناً .

وقال مالك والشافعي وأحمد — في الرواية الأخرى — لا يكون يميناً .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في أنه لو قال : أشهد بالله
لفعلت ولم ينو شيئاً كان يميناً ، خلافاً لمالك والشافعي وأحمد — في روايته
الثانية .

اتفق الثلاثة على أن — وحق الله — يمين . وقال أبو حنيفة : ليس
يميناً .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن — وحق الله — يميناً ، خلافاً لأبي
حنيفة .

قال أبو حنيفة وأحمد — في إحدى روايتهما — إن قوله : واسم الله
يمين ، سواء نوى به اليمين أولاً . وقال أحمد — في الرواية الأخرى —
وبعض أصحاب الشافعي : إذا لم ينو فليس بيمين .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد — في إحدى روايته — على
أن قوله : واسم الله يمين ، سواء نوى به اليمين أو لا ، خلافاً لرواية أحمد
الأخرى وبعض أصحاب الشافعي .

قال مالك والشافعي : إن قوله : وأمانة الله يمين . وقال غيرهما :
ليس يميناً .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي في أن قوله : وأمانة الله يمين ،
خلافاً لغيرهما .

اتفق الثلاثة على أن الحلف بالمصحف يمين منعقدة ، وتلزمه الكفارة
لو حنث . وتقول ابن عبد البر الإجماع عليه وهي كفارة واحدة عند مالك
والشافعي . وقال أحمد : يلزمه بكل آية كفارة .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن الحلف بالمصحف يمين منعقدة وتلزم

الكفارة عند الحنث ، كما تتفق مع أحمد في أنه يلزمه بكل آية في المصحف كفارة ، وخلافاً لمالك والشافعي .

اتفق الثلاثة على عدم انعقاد اليمين لو حلف بالنبي صلى الله عليه وسلم . وقال أحمد : ينعقد اليمين بها وتلزمه الكفارة لو حنث . وهناك قول آخر مشهور يوافق الثلاثة في عدم انعقادها وعدم الكفارة .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أن من حلف بالنبي صلى الله عليه وسلم تنعقد يمينه ويلزمه كفارة مع الحنث ، خلافاً للثلاثة .

اتفق الثلاثة على انعقاد يمين الكافر ، ولزوم الكفارة له بالحنث . وقال أبو حنيفة : لا ينعقد يمين الكافر .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في انعقاد يمين الكافر ولزوم الكفارة له بالحنث ، خلافاً لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة : لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث مطلقاً ولا تجزئ . وقال الشافعي : يجوز تقديمها على الحنث المباح . وقال مالك — في إحدى روايته — وأحمد : يجوز تقديمها مطلقاً .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث مطلقاً ولا تجزئ إذا قدمت عليه ، خلافاً لمالك والشافعي .

قال أبو حنيفة ومالك وأحمد — في إحدى روايته — لغو اليمين : هو أن يحلف بالله على أمر يظنه على ما حلف عليه ثم يتبين أنه بخلافه ، سواء قصده أو لم يقصد فسبق على لسانه سواء أكان في الماضي أو الحال ، والرواية الأخرى لأحمد : أنه في الماضي فقط . وقال الشافعي : لغو اليمين ما لم يقصده كقوله : لا والله ، وبلى والله عند المحاورة والفضب واللجاج من غير قصد ، سواء أكان على ماض أو مستقبل ، وهي رواية عن مالك وأحمد أيضاً .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته — من أن لغو اليمين هو أن يحلف بالله على أمر يظنه على ما حلف عليه ثم يتبين أنه بخلافه سواء قصده أو لم يقصده فسبق على لسانه ، سواء كان في الماضي أو الحال ، وذلك خلافاً للشافعي وأحمد — في روايته الأخرى .

اتفق الثلاثة على أنه لا إثم في لغو اليمين ولا كفارة . وقال أحمد : فيه إثم .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أن لغو اليمين فيه الإثم وإن لم يكن فيه كفارة ، خلافاً للثلاثة .

قال مالك وأحمد : لو حلف لا يشرب لزيد ماء يقصد بذلك قطع المنة عليه حنث بكل شيء انتفع به من ماله ، سواء كان يأكل أو شرب أو عارية

أو ركوب أو غير ذلك . وقال أبو حنيفة والشافعي : لا يحنث إلا بما تناوله لفظه من شرب الماء فقط .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في أنه لو حلف لا يشرب لأزيد ماء يقصد بذلك قطع المنة عليه فإنه يحنث بكل شيء ينتفع به من ماله ، سواء كان بأكل أو شرب أو عارية أو ركوب أو غير ذلك ، خلافاً لأبي حنيفة والشافعي .

اتفق الثلاثة على أنه لو حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فخرج منها بنفسه دون أهله ورحله فإنه لا يبر بيمينه حتى يخرج أهله ورحله . وقال الشافعي يبر بخروجه بنفسه وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فخرج منها بنفسه دون أهله ورحله فإنه لا يبر بيمينه حتى يخرج أهله ورحله خلافاً للشافعي .

اتفق الثلاثة على أنه لو حلف لا يدخل داراً مقام على سطحها أو حائطها أو دخل بيتاً منها فيه شارع إلى الطريق حنث . وقال الشافعي : لا يحنث .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو حلف لا يدخل داراً مقام على سطحها أو حائطها أو دخل بيتاً منها فيه شارع إلى الطريق فإنه يحنث ، خلافاً للشافعي .

قال مالك والشافعي : لو حلف لا يدخل دار زيد هذه فباعها زيد ثم دخلها الحالف حنث في يمينه . وقال أبو حنيفة : لا يحنث .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي في أنه لو حلف لا يدخل دار زيد هذه فباعها زيد ثم دخلها الحالف فإنه يحنث في يمينه ، خلافاً لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة : لو حلف لا يكلم الصبي فصار شيخاً ، أو لا يأكل هذا الخروف فصار كبشاً ، أو البسر فصار رطباً ، أو الرطب فصار تمراً ، أو التمر فصار خلا ، أو لا يدخل هذه الدار فصارت ساحة فإنه يحنث في مسألة الصبي والخروف والساحة دون غيرها ، فلا يحنث في السر والرطب والتمر ، وهو أحد الوجهين عن أصحاب الشافعي ، وقال مالك وأحمد : أنه يحنث في الجميع .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في أنه لو حلف بجميع الصيغ والعبارات السابقة فإنه يحنث في جميعها ، خلافاً لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على أنه لو حلف لا يدخل بيتاً فدخل المسجد أو الحرم لم يحنث . وقال أحمد : أنه يحنث .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أنه لو حلف لا يدخل بيتاً فدخل المسجد أو الحرم فإنه يحنث ، خلافاً للثلاثة .

قال أبو حنيفة وهو مقتضى مذهب مالك — لو حلف لا يسكن بيتا فسكن بيتا من جلد أو شعر أو خيمة وكان من أهل الأمصار لم يحنث ثرويا كان أو بدويا . وقال أحمد : أنه يحنث .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أنه لو حلف لا يسكن بيتا فسكن بيتا من جلد أو شعر أو خيمة وكان من أهل الأمصار فإنه يحنث ، خلافا لأبي حنيفة ومالك .

قال أبو حنيفة : لو حلف لا يفعل شيئا ففعله فإن كان نكاحا أو طلاقا حنث ، وإن كان بيعا أو اجارة لم يحنث ، إلا أن يكون من عاداته إلا يتولى ذلك بنفسه فيحنث مطلقا . وقال مالك : لا يحنث إلا أن يتولى ذلك بنفسه . وقال الشافعي : أن كان سلطانا أو من لا يتولى ذلك بنفسه عادة أو كانت له نية في ذلك حنث والا فلا . وقال أحمد : أنه يحنث مطلقا .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أنه لو حلف لا يفعل شيئا ففعله فإنه يحنث مطلقا ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة لى أنه لو حلف ليقضين دين فلان في غد فقضاه قبله لم يحنث . وقال الشافعي : يحنث وتتفق الصوفية مع الشافعي في أنه لو حلف ليقضين دين فلان في غد فقضاه قبله فإنه يحنث ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة وأحمد . لو حلف ليقضين دين فلان في غد فمات صاحب الحق قبل الغد فإنه يحنث . وقال الشافعي : أنه لا يحنث . وعند مالك : أن قضاه للورثة أو القاضى في الغد لم يحنث ، وإن أخره حنث .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه لو حلف ليقضين دين فلان في الغد فمات صاحب الحق قبل الغد فإنه يحنث ، خلافا لمالك والشافعي .

اتفق الثلاثة على عدم انعقاد يمين المكره . وقال أبو حنيفة : أنه ينعقد .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في انعقاد يمين المكره ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة ومالك : لو فعل المحلوف عليه نسيانا لا تلفا حنث مطلقا ، سواء كان الحلف بالله أو بالطلاق أو العتق أو الظهار . وقال الشافعي — في الأظهر — لا يحنث مطلقا . وقال أحمد — في إحدى روايته — أنه أن كان اليمين بالله أو باظهار لم يحنث ، وإن كان بالطلاق أو العتق حنث .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك في أنه لو فعل المحلوف عليه نسيانا لا تلفا حنث مطلقا ، سواء كان الحلف بالله أو بالطلاق أو بالعتق أو بالظهار ، خلافا للشافعي وأحمد .

قال أبو حنيفة : لو حلف ليشرين ماء هذا الكوز في غد فأهريق قبل الغد لم يحنث . وقال مالك والشافعي : ان تلف قبل الغد بغير اختياره لم يحنث ، وان كان باختياره حنث .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي في أنه لو حلف ليشرين ماء هذا الكوز في غد فأهريق قبل الغد بغير اختياره فإنه لا يحنث ، وان كان باختياره حنث ، خلافا لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة وأحمد : لو حلف لا يكلم فلانا حيناً ولم ينو معنا فإنه يحنث ان كلمه قبل ستة أشهر . وقال مالك : سنة . وقال الشافعي : ساعة .

وتتفق الصوفية مع مالك في أنه لو حلف لا يكلم فلانا حيناً ولم ينو معنا فإنه يحنث ان كلمه قبل سنة ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة والشافعي — في الجديد — لو حلف لا يكلمه فكاتبه أو أرسل إليه أو أشار بيده أو رأسه أو عينه لم يحنث . وقال مالك : يحنث بالمكاتبة ، وفي الرسالة والإشارة روايتان . وقال أحمد والشافعي — في القديم — أنه يحنث ان كانت الإشارة مفهومة والا فلا .

وتتفق الصوفية مع أحمد والشافعي في القديم في أنه لو حلف لا يكلمه فكاتبه أو أرسل إليه أو أشار بيده أو رأسه أو عينه فإنه يحنث ، خلافا لأبي حنيفة ومالك والشافعي في الجديد .

قال أبو حنيفة : لو قال لزوجته : ان خرجت بغير اذني فانت طالق ونوى شيئا معنا فهو على ما نواه ، وان لم ينو شيئا أو قال : انت طالق ان خرجت بغير اذني فلا بد من الاذن في كل مرة ، وان قال : الا ان آذن لك أو حتى آذن لك أو الى ان آذن لك كفى الاذن مرة واحدة ، وكذا القول في الحلف بالله تعالى في هذا الباب . وقال مالك والشافعي : الخروج الأول فقط هو الذي يحتاج الى الاذن .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه لو قال لزوجته : ان خرجت بغير اذني فانت طالق ونوى شيئا معنا فهو على ما نواه ، وان لم ينو شيئا أو قال : انت طالق ان خرجت بغير اذني فلا بد من الاذن في كل مرة ، وان قال : الا ان آذن لك أو الى ان آذن لك فإنه يكفى اذن مرة واحدة ، وكذا القول في الحلف بالله ، خلافا لمالك والشافعي .

اتفق الثلاثة على أنه لو آذن لها في المسألة المتقدمة ولكنها لم تسمع هذا الاذن فإنه لا يكون اذنا . وقال الشافعي : هو آذن صحيح .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في أنه اذا قال لزوجته ان خرجت بغير اذني فانت طالق ثم آذن لها ولم تسمع بهذا الاذن فإنه يكون اذنا صحيحا ، خلافا للثلاثة .

قال مالك وأحمد : لو حلف لا يأكل الرؤوس ولا نية له ، أو أطلق ولم يوجد سبب يستدل به على النية حمل على كل ما يسمى رأسا خفيفة في وضع اللغة وعرفها من رؤس الأنعام والطيور والحيتان . وقال أبو حنيفة : يجعل على رعوس البقر والغنم خاصة . وقال الشافعي : يحمل على رعوس الأبل والبقر والغنم .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في أنه لو حلف لا يأكل الرعوس ولا نية له ، أو أطلق ولم يوجد سبب يستدل به على النية فإنه يحمل على كل ما يسمى رأسا خفيفة في وضع اللغة وعرفها من رعوس الأنعام والطيور والحيتان ، وذلك خلافا لأبي حنيفة والشافعي .

قال مالك وأحمد : لو حلف ليضربن زيدا مائة سوط فضربه بضغث فيه مائة شمرأخ لم يبر . وقال أبو حنيفة والشافعي : أنه يبر .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في أنه لو حلف ليضربن عمر مائة سوط فضربه بضغث فيه شمرأخ فإنه لم يبر ، خلافا لأبي حنيفة والشافعي .

اتفق الثلاثة على أنه لو حلف لا يهب فلانا هبة فتصدق عليه فإنه يحنث . وقال أبو حنيفة : لا يحنث .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو حلف لا يهب فلانا هبة فتصدق عليه فإنه يحنث ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على أنه لو حلف ليقتلن فلانا وكان يعلم أنه ميت حنث وقال مالك : لا يحنث مطلقا ، علم أو لم يعلم .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو حلف ليقتلن فلانا وكان يعلم أنه ميت فإنه يحنث ، خلافا للإمام مالك . اتفق الثلاثة على أنه لو حلف لا يأكل فاكهة فأكل رطباً أو عنباً أو رماناً فإنه يحنث . وقال أبو حنيفة : لا يحنث .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو حلف لا يأكل فاكهة فأكل رطباً أو عنباً أو رماناً فإنه يحنث ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على أنه لو حلف لا يأكل أدماً فأكل اللحم أو الجبن أو البيض فإنه يحنث بأكل الجميع . وقال أبو حنيفة : لا يحنث إلا بأكل ما يطبخ منها .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو حلف لا يأكل أدماً فأكل اللحم أو الجبن أو البيض فإنه يحنث بأكل الجميع ، خلافا لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة والشافعي : لو حلف لا يأكل لحماً فأكل سمكاً لم يحنث . وقال مالك : يحنث .

وتتفق الصوفية مع مالك في أنه لو حلف لا يأكل لحما فأكل سمكا فإنه
يحنث ، خلافا لأبي حنيفة والشافعي .

اتفق الثلاثة على أنه لو حلف لا يأكل لحما فأكل شحما لم يحنث .
وقال مالك : يحنث .

وتتفق الصوفية مع مالك في أنه لو حلف لا يأكل لحما فأكل شحما
فإنه يحنث ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أنه لو حلف لا يأكل شحما فأكل من شحم الظهر
حنث . وقال أبو حنيفة : لا يحنث .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو حلف لا يأكل شحما فأكل من شحم
الظهر حنث ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على أنه لو حلف لا يشم البنفسج فشم دهنه حنث .
وقال الشافعي : لا يحنث .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو حلف لا يشم البنفسج فششم
دهنه فإنه يحنث ، خلافا للشافعي .

قال أبو حنيفة : لو حلف لا يستخدم هذا العبد فخدمه العبد من نفسه
وهو ساكت لم ينهه فإن لم يسبق منه خدمة قبل اليمين خدمه بغير أمره لم
يحنث ، وإن كان قد استخدمه قبل اليمين وبقي على الخدمة له حنث .
وقال الشافعي : لا يحنث في عبد غيره . وفي عبد نفسه وجهان لأصحابه .
وقال مالك وأحمد : يحنث مطلقا .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في أنه لو حلف لا يستخدم هذا العبد
فخدمه العبد من نفسه وهو ساكت لم ينهه فإنه يحنث مطلقا ، خلافا لأبي
حنيفة والشافعي .

اتفق الثلاثة على أنه لو حلف لا يتكلم فقرأ القرآن لم يحنث مطلقا وقال
أبو حنيفة : أن قرأ القرآن في الصلاة لم يحنث ، وإن قرأه في غير الصلاة حنث .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن من حلف لا يتكلم فقرأ القرآن فإن
كان في الصلاة لم يحنث وإن كان في غير الصلاة حنث ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد — في إحدى روايتيهما — لو حلف
لا يدخل على فلان بيتا فادخل عليه فاستدام المقام معه لم يحنث . وقال
مالك والشافعي وأحمد في قوليهما الآخرين : أنه يحنث .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي وأحمد في قوليهما الآخرين في أن

من حلف لا يدخل على فلان بيتا فأدخل عليه فاستدام المقام معه فانه يحنث ،
خلافاً لأبى حنيفة وغيره .

قال مالك : لو حلف لا يسكن مع فلان داراً بعينها فقسماها وحال
بينهما حائط ولكل واحد باب ، وغلق ومسكن كل منهما في جانب فانه يحنث .
وقال الشافعى وأحمد : لا يحنث . وعن أبى حنيفة فيها روايتان .

وتتفق الصوفية مع مالك في انه لو حلف لا يسكن مع فلان داراً بعينها
فقسماها وحال بينهما حائط وأصبح لكل واحد منهما باب غلق وسكن كل
منهما في جانب فانه يحنث ، خلافاً للثلاثة .

قال أبو حنيفة : لو قال مماليكى أو عبيدى أحرار دخل في ذلك المدبر
وأم الولد والمكاتب — في احدى الروايتين عنه — وبه قال الشافعى . والرواية
الأخرى لأبى حنيفة أن المكاتب لا يدخل الا بالنية ، وأما الشقص فلا يدخل
أصلاً . وقال مالك : يدخل المكاتب والشقص . وقال أحمد يدخل الكل ، وفي
رواية عنه أن الشقص لا يدخل الا بالنية .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أن من قال مماليكى أو عبيدى أحرار فانه
يدخل في ذلك المدبر وأم الولد والمكاتب والشقص ، خلافاً للثلاثة ، وخلافاً
لروايته الأخرى في أن الشقص لا يدخل الا بالنية .

قال أبو حنيفة وأحمد : يجب المتتابع في صيام الثلاثة أيام « كفارة
اليمين » وقال مالك : لا يجب المتتابع ، وهو الأرجح من مذهب الشافعى .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة وأحمد في وجوب المتتابع في صيام الثلاثة
أيام « الكفارة » خلافاً لمالك والشافعى .

قال مالك : مقدار الاطعام لكل مسكين مد ، وهو رطلان بالبغدادى
وشئ من الأدم ، فإن اقتصر على المد أجزاءه . وقال أبو حنيفة : أن أخرج برا
فنصف صاع ، أو شعيراً أو تمرًا فصاع . وقال أحمد مد من حنطة أو دقيق ،
أو مدان من شعير أو تمر ، أو رطلان من خبز . وقال الشافعى : مد مطلقاً .

وتتفق الصوفية مع مالك في أن مقدار الاطعام لكل مسكين هو مد ،
والمد رطلان بالبغدادى وشئ من الأدم ، وذلك خلافاً للثلاثة .

قال مالك وأحمد : يجب في الكسوة أقل ما يجزىء في الصلاة ، ففي حق
الرجل قميص أو أزار ، وفي حق المرأة قميص وخمصار . وقال أبو حنيفة
والشافعى : يجزىء أقل ما يقع عليه الاسم . وفي رواية لأبى حنيفة : أقله
ثبء أو قميص أو كساء أو رداء ، وله روايتان في العمامة والمنديل والبراويل
والمئزر . وعند الشافعى يجزىء جميع ذلك حتى القناسوة . وذلك عند جماعة
من أصحابه .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في انه يجب في الكسوة أقل ما يجزىء في

الصلاة ، ففى حق الرجل قميص وازار ، وفى حق المرأة قميص وخمار ، وذلك خلافا للباقيين .

اتفق الثلاثة على جواز دفع الكفارة الى صغير لم يأكل الطعام . وقال أحمد : لا يجزى ذلك .

وتتفق الصوفية مع أحمد فى عدم جواز دفع الكفارة الى صغير لم يأكل الطعام ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة وأحمد : يجوز أن يطعم خمسة ويكسو خمسة . وقال مالك والشافعى : لا يجزى ذلك .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعى فى أنه لا يجوز أن يطعم خمسة ويكسو خمسة ، خلافا لأبى حنيفة وأحمد .

قال أبو حنيفة ومالك وأحمد — فى إحدى روايتيه — لو كرر اليمين على شئ واحد ، أو على أشياء وحنث لزمه لكل يمين كفارة ، إلا مالكا اعتبر ارادة التأكيد فقال : إذا أراد التأكيد فكفارة واحدة .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة ومالك وأحمد — فى إحدى روايتيه — فى أنه لو كرر اليمين على شئ واحد وعلى أشياء وحنث لزمه لكل يمين كفارة ، مع عدم مراعاة ما اشترطه مالك ، وذلك خلافا للشافعى وأحمد — فى الرواية الأخرى عنه — من أنه ليس عليه الا كفارة واحدة .

قال الشافعى : لو أراد العبد التكفير بالصيام فإن كان سيده أذن له فى اليمين والحنث لم يمنعه والا فله منعه . وقال أحمد : ليس له منعه على الإطلاق . وقال أبو حنيفة : له منعه مطلقا ، إلا فى كفارة الظهار .

وتتفق الصوفية مع أحمد فى أنه لو أراد العبد التكفير بالصيام فليس لسيده منعه مطلقا ، وذلك خلافا لأبى حنيفة والشافعى .

قال أبو حنيفة وأحمد : لو قال ان فعلت كذا فهو كافر أو برىء من الاسلام أو الرسول وفعل ذلك الأمر حنث ووجهت عليه الكفارة . وقال مالك والشافعى : لا كفارة عليه .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة وأحمد فى أن من قال : ان فعلت كذا فهو برىء من الاسلام أو الرسول وفعل ذلك الأمر حنث ووجهت عليه الكفارة ، خلافا لمالك والشافعى .

اتفق الثلاثة على حنثه بلبس المخاتم فيما لو حلف لا يلبس حليا . وقال أبو حنيفة : لا يحنث الا اذا كان من ذهب أو فضة .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى أن من حلف لا يلبس حليا فإنه يحنث بلبسه الخاتم ، خلافا لأبى حنيفة .

قال أبو حنيفة والشافعي : لو حلف لا يأكل هذا الرغيف ، أو لا يشرب ماء هذا الكوز ، أو لا يلبس من غزل فونة ، أو لا يدخل هذه الدار فأكل بعض لارغيف أو شرب بعض الماء أو لبس ثوبا فيه من غزلها أو أدخل رجله الدار أو يده لم يحنث . وقال مالك وأحمد : انه يحنث .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في أن من حلف لا يأكل هذا الرغيف أو لا يشرب بعض الماء أو لبس ثوبا فيه من غزلها أو أدخل رجله أو يده الدار فإنه يحنث ، وذلك خلافا لأبي حنيفة والشافعي .

قال مالك وأحمد : لو حلف لا يأكل هذا الدقيق فاستفه أو خبزه وأكله فإنه يحنث . قال الشافعي : ان استفه حنث ، وان خبزه وأكله لم يحنث . وقال أبو حنيفة : ان استفه لم يحنث ، وان خبزه وأكله حنث .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في أن من حلف لا يأكل هذا الدقيق فاستفقه أو خبزه وأكله فإنه يحنث ، خلافا لأبي حنيفة والشافعي .

اتفق الثلاثة على أنه لو حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده فإنه يحنث ، خلافا للشافعي .

اتفق الثلاثة على أنه لو حلف لا يشرب من الدجلة أو الفرات أو النيل فغرف بيده أو أناملها أو شرب حنث . وقال أبو حنيفة : لا يحنث حتى يكرع فيه منها ومن مائها كرعا .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن من حلف لا يشرب من الدجلة أو الفرات أو النيل فغرف بيده أو أنامله وشرب فإنه يحنث ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على أنه لو حلف لا يشرب ماء هذا البئر فشرب منه قليلا حنث ، إلا أن ينوي ألا يشربه جميعه . وقال الشافعي : لا يحنث .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن من حلف لا يشرب ماء هذا البئر فشرب منه قليلا فإنه يحنث إلا أن نوى ألا يشربه جميعه ، خلافا للشافعي .

اتفق الثلاثة على أنه لو حلف لا يضرب زوجته فخنقها أو عضها أو نفث شعرها حنث . وقال الشافعي : لا يحنث .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن من حلف لا يضرب زوجته فخنقها أو عضها أو نفث شعرها فإنه يحنث ، خلافا للشافعي .

اتفق الثلاثة على أنه لو حلف لا يهب فلانا شيئا ثم وهبه فلم يقبله حنث . وقال الشافعي : لا يحنث إلا أن قبله منه وقبضه .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن من حلف لا يهب فلانا شيئا ثم وهبه ولم يقبل منه هبته فإنه يحنث ، خلافا للشافعي .

اتفق الثلاثة على أنه لو حلف لا يبيع فباع بشرط الخيار لنفسه حنث .
وقال مالك : لا يحنث .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن من حلف لا يبيع فباع بشرط الخيار
لنفسه فإنه يحنث ، خلافاً لمالك .

اتفق الثلاثة على أنه لو كان له مال غائب أو دين ولم يجد ما يمتق
أو يطعم أو يكسو لم يجز له الصيام حتى يصل إليه ماله فكفر منه . وقال
أبو حنيفة : يجزئه الصيام عند غيبة المال .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن من كان له مال غائب أو دين ولم يجد
ما يمتق أو يطعم أو يكسو لم يجز له الصيام حتى يصل إليه ماله فيكفر منه ،
وذلك خلافاً لأبي حنيفة .

والله تعالى أعلم .

كتاب العدة والاستبراء

اتفق الأئمة على أن عدة الحمل مطلقا بالوضع سواء كانت لطلاق أو وفاة ، وأن عدة من لم تحض أو ينست مقدرة بثلاثة أشهر ، ومن تحيض مقدرة بثلاثة اقراء في الحرة ، وقرئين في الأمة ، وكذلك اتفقوا على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر ، وعلى وجوب الإحداد في عدة الوفاة ، وعلى أن من ملك أمه ببيع أو هبة أو سبى فإنه يلزم استبراؤها بحيضة ، فإن كانت ممن لا تحيض لصغر أو كبر فبشهر . كما اتفقوا على جواز بيع الأمة قبل استبرائها وإن كان قد وطئها لعدم وجوب الاستبراء على البائع .

وتتفق الصوفية مع الأئمة جريا على مقتضى جميع هذه الأحكام .

قال مالك والشافعي وأحمد — في إحدى روايته — أن الاقراء هي الاطهار . وقال أبو حنيفة وأحمد — في الرواية الأخرى — أنها الحيض .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي وأحمد — في إحدى روايته — في أن المراد بالاقراء الاطهار خلافا لأبي حنيفة وأحمد في روايته الثانية من أنها الحيض .

قال أبو حنيفة : من مات زوجها في طريق الحج فإنه يلزمها الإقامة على كل حال ، وإن كانت في بلد أو ما يقاربه . وقال الثلاثة : أنها إن خافت فوات الحج بالاماضة لقضاء العدة لزمها السفر .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن من مات زوجها في طريق الحج فإنه يلزمها الاماضة على كل حال إن كانت في بلد أو ما يقاربه لقضاء العدة ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة والشافعي — في الجديد — وأحمد — في إحدى رواياته — أن زوجة المفقود لا تحل للزواج حتى تمضي مدة لا يعيش زوجها في مثلها غالبا . وقال مالك والشافعي في القديم وأحمد — في الرواية الأخرى له — أنها تتربص أربعة سنين ، وهي أكثر مدة الحمل ، وأربعة أشهر وعشرا مدة عدة الوفاة ، ثم تحل للزواج ، ورجحه جماعة من متأخري أصحاب الشافعي . وإن المراد بالمدة التي لا يعيشها زوجها غالبا في قول أبي حنيفة وغيره مقدرة عنده بمائة سنة ، وحددها الشافعي وأحمد بسبعين سنة ، وإن لها طلب النفقة من مال الزوج مدة التربص باتفاق الجميع

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة والشافعي — في الجديد — وأحمد — في إحدى روايته — من أن زوجة المفقود لا تحل للزواج حتى تمضي مدة — وهي مائة سنة عند أبي حنيفة ، وسبعين سنة عند الشافعي وأحمد

— لا يظن أن يعيش زوجها في مثلها غالبا ، وذلك خلافا للشافعى — في القديم — ومالك وأحمد — في روايته الأخرى — وللمتريضة النفقة من مال الزوج مدة التبرص بالانفاق .

قال أبو حنيفة : إذا قدم المفقود بعد أن تزوجت زوجته بعد التبرص بطل العقد وهى للأول ، فإن كان الثانى وطئها فعليه مهر المثل وتعتد منه ثم ترد للأول . وقال مالك : أن الثانى إذا دخل بها صارت زوجته ووجب دفع الصداق الذى أصدقتها الى الأول ، وإن لم يدخل بها فهى للأول ، وعنده رواية أخرى وهى أنها للأول بكل حال . وقال أحمد : أن لم يدخل بها فهى للأول ، وإن دخل بها فللأول الخيار بين أن يمسكها ويدفع الصداق اليه وبين أن يتركها على النكاح الثانى ويأخذ الصداق الذى أصدقتها منه . وأرجح قولى الشافعى بطلان النكاح الثانى . والقول الآخر للشافعى : بطلان النكاح الأول بكل حال .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في أنه إذا قدم المفقود بعد أن تزوجت زوجته بعد التبرص فإن العقد يبطل ، وهى للأول ، فإن كان الثانى وطئها فعليه مهر المثل وتعتد منه ثم ترد للأول ، وذلك خلافا للباقيين .

قال أبو حنيفة : عدة أم الولد ثلاث حيضات إذا اعتقتها سيدها أو مات عنها . وقال الشافعى ، وأحمد — في إحدى روايته — عدتها حيضة في الحالين . والرواية الأخرى لأحمد : أنها من اعتاقه حيضة ومن وفاته عدة الوفاة .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في أن عدة أم الولد ثلاث حيضات إذا اعتقتها سيدها و مات عنها ، خلافا للباقيين .

قال أبو حنيفة وأحمد — في إحدى روايته — أكثر مدة الحمل سنتان . وقال مالك — في روايات له — أربع أو خمس أو سبع سنين . وقال الشافعى وأحمد — في الرواية الأخرى — أربع سنين .

وتتفق الصوفية مع مالك في رواياته الثلاثة وهى أن أكثر مدة الحمل أربع أو خمس أو سبع سنين ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة وأحمد — في أظهر روايته — إذا وضعت علقة أو مضغة لا تنقض بها العدة وتصير بها أم ولد. وقال غيرهما : لافى الحاليتين .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة وأحمد — في أظهر روايته — في أن الجارية إذا وضعت علقة أو مضغة فإن العدة لا تنقض بها وتصير أم ولد، خلافا للباقيين .

قال الشافعى — في الجديد — ومالك — في إحدى روايته — أن المعتدة المبتوتة (١) لا حداد عليها . وقال أبو حنيفة والشافعى — في القديم — وأحمد — في الرواية الأخرى — يجب عليها الاحداد .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة والشافعى — في القديم — وأحمد —

(١) المبتوتة : هى البائنة ثلاثا ، من البت وهو القطع .

في الرواية الأخرى — من أنه يجب على المعتدة المطلقة بائنا ثلاثا الأحداد خلافا للباقيين .

قال أبو حنيفة والشافعي — في أظهر قولي — وأحمد — في إحدى روايته — أن البائن لا تخرج من بيتها نهائرا إلا لضرورة . وقال مالك وأحمد — في الرواية الأخرى — لها الخروج مطلقا .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة والشافعي — في أظهر قولي — وأحمد — في إحدى روايته — في أن البائن المعتدة لا تخرج من بيتها إلا لضرورة ، خلافا للباقيين .

اتفق الثلاثة على استواء الصغيرة والكبيرة في الأحداد . وقال أبو حنيفة : أن الصغيرة لا أحداد عليها .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في استواء الصغيرة والكبيرة في الأحداد خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على أن الذمية إذا كانت تحت مسلم فإنها تجب عليها العدة والأحداد ، وأن كانت تحت ذمي وجب عليها العدة لا الأحداد . وقال أبو حنيفة : أن الذمية لا يجب عليها عدة ولا الأحداد مطلقا .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن الذمية إذا كانت تحت مسلم فإنها تجب عليها العدة والأحداد ، وأن كانت تحت ذمي وجبت عليها العدة ولا يجب الأحداد ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على أنه لو باع أمته من امرأة أو خصى ثم تقايلا (١) لم يكن له وطؤها حتى يستبرئها . وقال أبو حنيفة : لو تقايلا قبل القبض فلا استبراء ، وأن تقايلا بعده لزمها الاستبراء .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن من باع أمته من امرأة خصى ثم تقايلا لم يكن له وطؤها حتى يستبرئها ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على عدم الفرق في وجوب الاستبراء بين الصغيرة والكبيرة والبكر والثيب . وقال مالك : أن كانت ممن يوطأ مثلها لم يجز وطؤها قبل الاستبراء ، وأن كانت ممن لا يوطأ مثلها جاز .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم الفرق في وجوب الاستبراء بين الصغيرة والكبيرة والثيب والبكر ، خلافا لمالك .

اتفق الثلاثة على أنه لو أعتق أم ولده فأعتقت بموته وجب عليها الاستبراء . وقال أحمد : إذا مات عنها سيدها تعمد بأربعة أشهر وعشرا .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو أعتق أم ولده أو أعتقت بموته فإنه يجب عليها الاستبراء ، خلافا لأحمد .

والله تعالى أعلم

(١) قوله : تقايلا — من الأقالة ، وصورتها : أن يقول المشتري للبائع وذلك بعد قبض السلعة ودفع الثمن للبائع — أقلنى بيعتى ، فيقول البائع : أقلئك إليه الثمن وبأخذ هو السلعة المبيعة .

كتاب الرضاع

اتفق الأئمة على أنه يحرم بنارضاع ما يحرم من النسب ، كما اتفقوا على إثبات التحريم بالارتضاع في بحر سنتين فأقل ، وعلى أنه إنما يحرم إذا كان من لبن أنثى ، بكرا كانت أو ثيبا ، موطوءة أو لا ، إلا في رواية عن أحمد — إنما يحصل التحريم بلبن امرأة نازلها لبن من الجباع — وعلى أن السعوط والأجور محرم — إلا في رواية عن أحمد ، حيث شرط الارتضاع من الثدي ، وكذلك اتفقوا على أن الحفصة باللبن لا تحرم — إلا في رواية عن مالك ، وقول قديم للشافعي .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى جميع هذه الأحكام .

قال أبو حنيفة ومالك : لا يشترط التعدد في الرضاع ، فتكفي رضعة واحدة . وقال الشافعي وأحمد — في إحدى روايتيه — لا يثبت إلا بخمس رضعات ، والرواية الأخرى عنده بثلاث .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد — في إحدى روايتيه — من أنه لا يثبت الرضاع الذي يتعلق به التحريم إلا بخمس رضعات ، خلافا لأحمد — في إحدى روايتيه — وأبى حنيفة ومالك .

قال أبو حنيفة : إذا خلط اللبن بالماء فإن كان اللبن غالبا حرم ، أو غير غالب لم يحرم ، كان لصقوا فيه باقلا ، وأما المخلوط بالطعام فلا يحرم عنده بحال سواء غالبا أو مقلوبا . وعند مذهب مالك : يحرم اللبن المخلوط بالماء ما لم يستهلك ، فإن استهلك بخلطه في طبيخ أو دواء أو غيره لم يحرم عند جمهور أصحاب مالك . وقال الشافعي وأحمد : اللبن المخلوط بشراب أو طعام يحرم مطلقا إذا سقيه خمس مرات ، مستهلكا كان أو لا .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أن اللبن المخلوط بشراب أو طعام يحرم مطلقا إذا سقيه خمس مرات ، خلافا لأبى حنيفة ومذهب مالك .

والله تعالى أعلم

كتاب النفقات

اتفق الأئمة على وجوب النفقة لمن تلزم كالأب والزوجة والولد الصغير ، وعلى أن الناشز لا نفقة لها . كما اتفقوا على أنه يجب على المرأة أن ترضع ولدها اللبن ، وعلى أن الولد إذا بلغ مريضاً استمرت نفقته على الأب .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذه الأحكام .

اتفق الثلاثة على اعتبار نفقة الزوجين ، فعلى الموسر للموسرة نفقة الموسرين ، وعلى الفقير للموسرة أقل الكفايات والباقي في ذمته ، وكذا على الفقير للفقير أقل الكفايات ، وعلى الموسر للفقير نفقة متوسطة . وقال الشافعي : أنها مقدره بالشرع لا اجتهد فيها معتبرة بحال الزوج ، فإذا احتاجت لخدام وجب اخدامها .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في اعتبار نفقة الزوجات بحال الزوجين ، فعلى الموسر للموسرة نفقة الموسرين ، وعلى الفقير للموسرة أقل الكفايات والباقي في ذمته وكذا الفقير للفقيرة أقل الكفايات وعلى الموسر للفقيرة نفقة متوسطة ، وذلك خلافاً للشافعي .

اتفق الثلاثة على أنها إذا احتاجت إلى أكثر من خادم لا يلزمه . وقال مالك — في المشهور عنه — يلزمه الخادمان والأكثر عند الاحتياج .

وتتفق الصوفية مع مالك في أن الزوج يلزمه الخادمان والأكثر لزوجته عند الاحتياج ، خلافاً للثلاثة .

اتفق الثلاثة والشافعي — في الأظهر — على أن لا نفقة للصغيرة التي لا يجمع مثلها إذا تزوجها كبير . والقول الآخر للشافعي ، وهي رواية عن أحمد أن لها النفقة .

وتتفق الصوفية مع قول الشافعي ورواية أحمد في أن للصغيرة التي لا يجمع مثلها النفقة على زوجها الكبير ، خلافاً للثلاثة .

قال أبو حنيفة وأحمد — في أصح القولين له — إذا كانت الزوجة كبيرة والزوج صغير لا يجمع مثله فإن النفقة تجب عليه لزوجته . وقال مالك : لا تلزمه النفقة .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد على وجوب النفقة على الزوج الصغير الذي لا يجمع مثله لزوجته الكبيرة ، خلافاً لمالك .

قال أبو حنيفة : أن الإعسار بالنفقة والكسوة لا يثبت للزوجة

الفسخ ، ولكن يرفع يده عنها لتكتسب . وقال مالك والشافعى : يثبت لها الفسخ بالاعسار عن النفقة والكسوة والمسكن .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى أن الاعسار بالنفقة لا يثبت للزوجة الفسخ ، خلافاً لمالك والشافعى .

قال أبو حنيفة : ان مضى زمان لم ينفق فيه على زوجته سقطت عنه النفقة ما لم يحكم بها الحاكم أو يتفقان على قدر معلوم فيصير ذاك ديناً باصطلاحهما . وقال مالك والشافعى وأحمد — فى أظهر روايته — ان نفقة الزوجة لا تسقط بمضى الزمان ، بل تصير ديناً ، لأنها فى مقابلة التمكن والاستمتاع .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى أن نفقة الزوجة لا تسقط بمضى الزمان ، بل تصير ديناً فى ذمة الزوج ، وذلك خلافاً لأبى حنيفة .

قال أبو حنيفة : اذا سافرت باذن زوجها سفراً غير واجب سقطت نفقتها وقال مالك والشافعى : لا تسقط ، لخروجها باذنه عن النشوز .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعى فى أن الزوجة اذا سافرت باذن زوجها سفراً غير واجب لا تسقط نفقتها ، لأن اذن زوجها لها بالسفر أبعد عنها تهمة النشوز ، خلافاً لأبى حنيفة .

قال أبو حنيفة : ان البتوة اذا طلبت أجرة مثلها فى ارضاع ولدها فان كان هناك متطوع لارضاعه بدون أجر المثل كان للآب أن يسترضع غيرها ، بشرط أن يكون الارضاع عند الأم . وقال مالك — فى إحدى روايته — ان الأم أولى بالارضاع . وقال مالك وأحمد : الأم أحق بكل حال ، وان وجد متبرع بالارضاع بدون أجر المثل ، فيجبر الأب على اعطاء الولد لأمه بأجرة مثلها .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد فى أن الأم أحق بارضاع ولدها وان وجد متبرعاً بالارضاع بدون أجر المثل ، فيجبر على اعطاء الولد لأمه لارضاعه بأجرة مثلها ، وذلك خلافاً لأبى حنيفة ومالك .

اتفق الثلاثة على عدم اجبار الأم بارضاع ولدها بعد أن تسقيه اللبن (١) اذا وجد غيرها . وقال مالك : يخير ما دامت فى زوجية أبيه الا أن يكون مثلها لا يرضع ، لشرف أو عز أو يسار ، أو كان لبنها يسقم الولد لفساده أو نحو ذلك .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى عدم اجبار الأم بارضاع ولدها بعد أن تسقيه اللبن اذا وجد غيرها ، خلافاً لمالك .

قال أبو حنيفة : تجب النفقة على الوارث لكل ذى رحم فيدخل فيه الخال والعممة ، ويخرج ابن العم ومن ينسب اليه بالرضاع . وقال مالك : لا تجب على الوارث الا لوالده الأقرب ، سواء كان أباً أو أما

(١) اللبن هو أول ما ينزل من ثدى المرأة للطفل بعد الولادة مباشرة وليس لها عند الشافعى أن تطلب أجراً عليه ، ولها خيرة الرضاع بعد هذا اللبن .

أو من ولد المصلب . وقال الشافعى : تجب للوالد وإن علا وللوالد وإن
سفل ولو تعدى عمر ذى النسب . وقال أحمد : تجب النفقة على كل
شخصين جرى بينهما الميراث بفرض أو تعصيب من الطرفين ، كالأبوين
وأولاده الأخوة والأخوات والعمومة وبنينهم . وعن أحمد روايتان فيها إذا
كان الارث جاريا بينهم من أحد الطرفين وهو ذوو الأرحام كابن الأخ مع
عمته وابن العم مع بنت عمته .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أن النفقة تجب على كل شخصين
جرى بينهما الميراث بفرض أن تعصيب من الطرفين كالأبوين وأولادهما
الأخوة والأخوات والعمومة وبنينهم ، وكذا فيما لم يكن الارث جاريا بينهم
وهو ذوو الأرحام كابن الأخ مع عمته وابن العم مع بنت عمته ،
خلافًا للثلاثة .

قال أبو حنيفة والشافعى : لا يلزم السيد نفقة عتيقه وقال مالك
وأحمد — في إحدى الروايتين — إنها تلزمه ، والرواية الأخرى أنه إن
اعتقه صغيرا لا يستطيع السعى على نفسه لزمه نفقته إلى أن يقدر
على السعى .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد — في إحدى الروايتين — في أن
السيد تلزمه نفقة عتيقه ، خلافًا لأبى حنيفة والشافعى ورواية أحمد
الأخرى ..

قال أبو حنيفة : لا تسقط نفقة الولد الذكر إذا بلغ صحيحا ،
ولا تسقط أن بلغ ميسرا لا حرفة له ، ولا تسقط نفقة الأنثى إذا
تزوجت . وقال مالك لا تسقط بالعقد ، وإنما تسقط بالدخول . وقال
الشافعى : تسقط نفقة الولد مطلقا بالبلوغ صحيحا . وقال أحمد :
لا تسقط بالبلوغ إذا لم يكن له مال أو كسب .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أن الولد الذكر لا تسقط نفقته بالبلوغ
إلا إذا كان له مال أو كسب ، وذلك وفقا لأبى حنيفة ، وخلافًا لمالك
والشافعى . كما تتفق الصوفية مع مالك في أن الأنثى لا تسقط نفقتها
إلا بدخولها في منزل الزوجية بالفعل ، خلافًا للباقين .

اتفق الثلاثة على أن من له حيوان لا يقوم به فللحاكم إجباره على
القيام به ومنعه من تحميله مالا يطيق . ويرى الإمام مالك أن من ملك
حيوانا ولا يقدر على القيام بالاتفاق عليه خرج عن ملكه قسرا عنه بالبيع
لأنه لا يقدر على الاتفاق عليه . وقال أبو حنيفة : ليس للحاكم إجباره على
القيام به ، بل يأمره على طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن من له حيوان لا يقوم بالاتفاق
عليه فللحاكم إجباره على القيام به ومنعه من تحميله مالا يطيق ، كما
تتفق مع مالك في أنه إن عجز عن القيام به خرج عن ملكه قسرا عنه
بالبيع لأن يقدر على الاتفاق عليه ، خلافًا لأبى حنيفة .

والله تعالى أعلم

كتاب الحضانة

اتفق الأئمة على ثبوت الحضانة للأم ما لم تتزوج ، فتسقط حضانتها إذا دخل بها الزوج .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذا .

قال أبو حنيفة والشافعي : إذا طلقت الأم بائنا عادت حضانتها .
وقال مالك — في المشهور عنه — لا تعود .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة والشافعي في أن الأم إذا طلقت بائنا تعود حضانتها لولدها ، خلافاً لمالك .

قال أبو حنيفة — في إحدى روايته — إذا افترق الزوجان وبينهما ولد فالأم أحق بالفلام حتى يستقل بنفسه في مطعمه ومشربه وملبسه واستنجائه ووضوئه ، وأحق بالأنثى إلى أن تبلغ ، ولا خير واحد منهما .
وقال مالك : الأم أحق بالولد ما لم تتزوج ويدخل بها الزوج إلى أن يبلغ الذكر وغيره . وقال الشافعي : الأم أحق — بالولد ذكراً كان أو أنثى — إلى سبع سنين ثم يخيران فمن اختاره كانا عنده . وقال أحمد — في إحدى روايته — ورواية أبي حنيفة الأخرى : أن الأم أحق بالفلام إلى سبع سنين ثم يخير ، والجارية بعد السبع تبقى مع الأم ولا تخير .

وتتفق الصوفية مع مالك أن الأم أحق بالولد ما لم تتزوج ويدخل بها الزوج إلى أن يبلغ الذكر وغيره ، خلافاً للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أنه إذا اختار الولد الأم وكان عندها ثم أراد الأب السفر إلى بلدة أخرى بقصد الاستيطان فليس له أخذ الولد منها ، خلافاً للثلاثة .

قال أبو حنيفة : إذا كان الولد في يد أمه وأرادت أن تنتقل به فلها ذلك بشرطين ، أن يكون انتقالها إلى بلدها ، وأن يكون العقد وقع ببلدها الذي تنتقل إليه ، فإن فقد أحد الشرطين منعت ، إلا أن تنتقل إلى بلد قريب يمكن المضي إليه والعودة قبل الليل ، فإن انتقلت إلى دار حرب أو من مصر إلى السودان — وإن قرب منعت . وقال مالك والشافعي وأحمد — في إحدى روايته — أن الأب أحق بولده ، سواء أكان هو المنتقل أو هي . والرواية الأخرى لأحمد : أنها أحق بالولد ما لم تتزوج هي .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى انه اذا كان الولد فى يد امه
وأرادت أن تنتقل به فلها ذلك بشرطين : أن يكون انتقالها الى بلدها
وأن يكون العقد قد وقع ببلدها الذى تنتقل اليه ، فان فقد أحد الشرطين
منعت ، الا أن تنتقل الى بلد قريب يمكن المضى اليه والعودة قبل الليل ،
فان انتقلت الى دار حرب — وان قرب — أو من مصر الى سودان منعت
من الانتقال به خلافا للثلاثة .

والله تعالى اعلم

كتاب الجنائيات

اتفق الأئمة على أن القاتل لا يخلد في النار إذا تاب ، وإن توبته من القتل صحيحة . كما اتفقوا على وجوب القود في قتل النفس عمدا إذا تساويا في الاسلام والحرية ولم يكن المقتول أباً للقاتل . وكذلك اتفقوا على عدم وجوب قتل السيد بعبد وإن تعمد ، وعلى قتل الكافر بالمسلم والعبد بالحر وبالعبد ، وعلى قتل الابن بأحد أبويه ، وعلى أنه إذا جرح رجلاً عمدا فسرى إليه حتى مات اقتصر منه . واتفقوا أيضا على سقوط القصاص وانتقال الأمر إلى الدية إذا عفا رجل من أولياء الدم عنه ، وعلى أنه إذا رجع الشهود بعد استيفاء القصاص وقالوا أخطأنا لم يجب عليهم القصاص ، وعلى أن الأولياء المستحقين البالغين إذا حضروا وطلبوا القصاص لم يؤخر ، إلا أن يكون الجاني امرأة حاملاً فتؤخر حتى تضع الحمل . وكذلك اتفقوا على تأخير القصاص إذا كان المستحقون صغارا أو غائبين إلا عند أبي حنيفة فإن عنده إذا كان للصغار من يستوفي القصاص لم يؤخر . واتفقوا أيضا على أن الإمام إذا قطع يد السارق أو رجله فسرى ذلك إلى النفس فلا ضمان عليه ، وعلى أنه ليس للأب أن يستوفي القصاص لولده الكبير ، وعلى أنه لا تقطع يمين بيسار ، ويسار بيمين ، ولا صحيحة بشلاء ، وعلى من قتل بالحر جاز قتله به .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذه الأحكام .

قال الشافعي وأحمد : إذا قتل المسلم ذميا أو معاهدا لا يقتل به ، وبذلك قال مالك ، إلا أنه استثنى ما لو قتل المستأمن أو الذمي أو المعاهد غيلة فإنه يقتل حدا ، ولا يجوز للولي العفو ، لأنه تعلق به الأغنيات على الإمام . وقال أبو حنيفة : يقتل المسلم بالذمي لا بالمستأمن .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه يقتل المسلم بالذمي لا بالمستأمن خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على عدم قتل الحر بعبد غيره . وقال أبو حنيفة : يقتل به .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم قتل الحر بعبد غيره ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على عدم قتل الأب بابنه . وقال مالك : يقتل بمجرد القصد كأصحابه وذبحه ، فإن رماه بالسيف غير قاصد فقتله فلا يقتل به ، والجد كالأب .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم قتل الأب بابنه ، خلافاً لمالك .

اتفق الثلاثة وأحمد — في رواية له — على قتل الجماعة باشتراكهم في قتل واحد ، إلا أن مالك استثنى القسامة فقال : لا يقتل بها إلا واحد . والرواية الأخرى عن أحمد : أن الجماعة لا تقتل بالواحد ، وإنما تجب الدية فقط .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة ورواية أحمد في أن الجماعة تقتل في واحد خلافاً لرواية أحمد الأخرى .

اتفق الثلاثة على أن الجماعة إذا اشتركوا في قطع يد قطعوا كلهم وقال أبو حنيفة : لا تقطع الأيدي باليد الواحدة ، وإنما تؤخذ منهم ديتها على السواء .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن الجماعة إذا اشتركوا في قطع يد فلا تقطع أيديهم ، وإنما تؤخذ منهم ديتها على السواء ، خلافاً للثلاثة .

اتفق الثلاثة على وجوب القصاص بالقتل بمثل ، كالخشبة الكبيرة ، والحجر الثقيل ، ولا فرق بين أن يחדشه بحجر أو عصي أو بغرقه أو يحرقه بالنار أو يخنقه أو يطعن عليه بالبناء أو يمنعه الطعام أو الشراب أو أن يسقطه أو يهدم عليه بيتاً أو يضربه بحجر عظيم أو بخشبة عظيمة محددة أو غير محددة ، وبذلك قال أبو يوسف ومحمد من أصحاب أبي حنيفة . وقال أبو حنيفة : إنما يجب القصاص بالقتل بالنار أو الحديد أو الخشبة المحددة أو الحجر المحدد ، وإنما إذا أغرقه في ماء أو قتله بحجر أو خشبة غير محددة فلا قود .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة وأبي يوسف ومحمد في وجوب القصاص في القتل بمثل ، كالخشبة الكبيرة ، والحجر الثقيل ، ولا فرق بين أن يחדشه بحجر أو عصي أو يغرقه أو يحرقه بالنار أو يخنقه أو يطعن عليه بالبناء أو يمنعه الطعام أو الشراب أو أن يسقطه أو أن يهدم عليه بيتاً أو يضربه بحجر عظيم أو خشبة عظيمة محددة أو غير محددة في كل هذا يجب القصاص عند الصوفية أيضاً وفقاً للثلاثة ، وخلافاً لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على وجوب الدية في عمد الخطأ ، بأن يعتمد الفعل ويحطىء في القصد أو يضربه بسوط لا يقتل بمثله غالباً أو أن يلكره أو يلطمه لطمًا بليغاً ، إلا أن الشافعي قال : أن أكثر الضرب عليه حتى مات فعليه القود . وقال مالك : يجب القود في عمد الخطأ .

وتتفق الصوفية مع مالك في وجوب القود في عمد الخطأ — وهو عمد الفعل والخطأ في القصد ، وذلك خلافاً للثلاثة .

قال أبو حنيفة : يجب قتل المكره في الاكراه دون المباشر وهو المكره
وقال مالك وأحمد : يقتل المباشر . وقال الشافعي — في الأرجح — يجب
القصاص على المباشر . وقال مالك : يشترط كون المكره سلطانا أو سيدا
مع عبده أو متظلما فيقاد منهم جميعا ، إلا أن يكون العبد أعجيا جاهلا
بتحريم ذلك فلا قود عليه .

وتتفق الصوفية مع مالك في أنه يقاد من المكره والمباشر جميعا بشرط
كون المكره سلطانا أو سيدا مع عبده أو متظلما فيقاد منهم جميعا، إلا أن يكون
العبد أعجيا جاهلا بتحريم ذلك فلا قود عليه ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على صحة الاكراه من كل يد عادية .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في صحة الاكراه من كل يد عادية .

قال أبو حنيفة والشافعي : لو أمسك رجلا فقتله آخر فالقود على
القاتل دون الماسك ، فإن عليه التعذير . وقال مالك : هما شريكان في القتل
فالقود عليهما إلا إذا كان القاتل لا يمكنه القتل إلا بالامساك ، وكان المقتول
لا يقدر على الهرب بعد الامساك . وقال أحمد — في إحدى روايته — يقتل
القاتل ويحبس الماسك حتى يموت . والرواية الأخرى له ، يقتلان مطلقا .

وتتفق الصوفية مع مالك في أنه لو أمسك رجلا فقتله آخر فالقود عليهما
لأنهما شريكان في القتل ، إلا إذا كان القاتل لا يمكنه القتل إلا بالامساك ، وكان
المقتول لا يقدر على الهرب بعد الامساك ، وذلك خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة ومالك — في إحدى روايته — والشافعي — في أرجح
قوليهِ — أن القود واجب بقتل العمد . والرواية الأخرى عن مالك والقول
الأخر للشافعي وأحدى الروايتين عن أحمد : أن الواجب التخير بين القود
والدية ، فلا يتعين القود . وفائدة الخلاف تظهر فيما لو عفا مطلقا سقطت
الدية .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك — في إحدى روايته — والشافعي
في أرجح قوليهِ — في أن القود واجب في قتل العمد ، خلافا لأحمد وروايتي
مالك والشافعي .

قال أبو حنيفة ومالك : إذا عفا الولي عن القصاص عاد الى الدية بغير
رضا الجاني ، وليس له العدول الى المال إلا برضا الجاني . وقال الشافعي
وأحمد : له ذلك مطلقا .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أنه إذا عفا الولي عن القصاص
بغير رضا الجاني له العدول الى المال مطلقا ، خلافا لأبي حنيفة ومالك .

اتفق الثلاثة على سقوط القود بعفو المرأة . وقال مالك — في إحدى
روايتيه — لا مدخل للنساء في الدم . وفي رواية أخرى له : لهن مدخل كالرجال
إذا لم يكن في درجتهم عصبية ، ومعنى كون لهن مدخل أي في القود والدية
معا ، وقيل في القود دون العفو ، وقيل بالعكس .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في سقوط التود بعفو المرأة ، خلافا لمالك .

قال الشافعى وأحمد — في أظهر روايتيه — يتأخر القود اذا كان المستحق صغيرا أو مجنونا حتى يبلغ الصغير ويفيق المجنون . وقال أبو حنيفة ومالك : لا يؤخر .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة ومالك في أن القود لا يؤخر اذا كان المستحق صغيرا أو مجنونا ، وذلك خلافا للشافعى وأحمد .

قال أبو حنيفة ومالك : للأب أن يستوفى لولده الصغير ، سواء كان شريكا له أولا ، وسواء كان في النفس أو الطرف . وقال الشافعى وأحمد — في أظهر روايتيه — ليس له ذلك .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة ومالك في أن للأب أن يستوفى لولده الصغير ، سواء كان شريكا له أو لا ، وسواء كان في النفس أو الطرف ، خلافا للشافعى وأحمد .

قال أبو حنيفة ومالك : اذا قتل الواحد جماعة فليس عليه الا القود ولا شيء بعده . وقال الشافعى : ان قتلهم مرتبا قتل بأولهم ، وان قتلهم دفعة أقرع وقتل بمن خرجت له وللباقين الدايات فيها . وقال أحمد : اذا حضر الأولياء وطلبوا القصاص قتل بجماعتهم ولا شيء عليه ، وان طلب بعضهم القصاص وبعضهم الدية قتل بمن طلب القصاص ووجهت الدية لمن طلبها ، وان طلبوا الدية كان لكل واحد منهم دية كاملة .

وتتفق الصوفية مع أحمد في انه اذا حضر أولياء المقتولين وطلبوا القصاص قتل بجماعتهم ولا شيء عليه ، وان طلب بعضهم القصاص وبعضهم الدية قتل بمن طلب القصاص ووجهت الدية لمن طلبها ، وان طلبوا الدية كان لكل واحد منهم دية كاملة ، وذلك خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة : اذا قطع يمين اثنين وطلبوا منه القصاص قطعت يده لهما وأخذت منه دية يد لهما . وقال مالك : تقطع يده لهما ولا دية عليه . وقال الشافعى : تقطع يده للأول ويغرم الدية للثاني ان قطعها مرتبا فان وقعا معا أقرع بينهما كما في النفس . وقال أحمد : ان طلبوا القصاص قطعت لهما ولا دية ، وان طلبا أحدهما القصاص والآخر الدية قطع لمن طلب وأخذت الدية للآخر .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في انه اذا قطع يمين اثنين وطلبوا القصاص منه فانه تقطع يده لهما وتؤخذ منه دية يد أخرى لهما ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة ومالك : لو قتل متعمدا ثم مات سقط حق ولى الدم من القصاص والدية معا . وقال الشافعى وأحمد : ان الدية تبقى في تركته لأولياء المقتول .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد في انه لو قتل متعمدا ثم مات فان الدية تبقى في تركته لأولياء المقتول ، خلافا لأبى حنيفة ومالك .

قال أبو حنيفة : لا يستوفى التقصاص الا بالسيف ، سواء قتل به أو بغيره . وقال مالك والشافعي وأحمد — في احدى الروايتين له — يقتل بمثل ما قتل به .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي وأحمد — في احدى الروايتين له — من أن القاتل يقتل بمثل ما قتل به ، خلافا لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة وأحمد : لو قتل خارج الحرم ثم لجأ اليه ، أو قتل بكفر أو زنا أو ردة ثم رجع اليه لم يقتل فيه ، ولكن يضيف عليه ، ولا يشارى حتى يخرج منه فيقتل . وقال مالك والشافعي : يقتل في الحرم .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في أن من قتل خارج الحرم ثم لجأ اليه أو قتل بكفر أو زنا أو ردة ثم رجع اليه لم يقتل فيه ، ولكن يضيف عليه ولا يشارى حتى يخرج منه فيقتل . خلافا لمالك — والشافعي .

والله تعالى أعلم .

(بساب الديات)

اتفق الأئمة على أن دية المسلم الحر الذكر مائة من الأبل في مال القاتل العمد إذا عدل إلى الدية ، واتفقوا على الجرح قصاص في كل ما يتأتى فيه القصاص ، وعلى أنه ليس في هذه الجروح الخمسة مقدر ، بل في كل واحدة منها حكومة بعد الاندمال ، وهي الخارصة (١) والدامية (٢) والباضعة (٣) والمتلاحمة (٤) والسمحاق (٥) . كما اتفقوا على وجوب القصاص في الموضحة (٦) في حالة العمد ، وعلى وجوب ثلث الدية في المأمومة (٧) وكذا في الجائفة (٨) ، سواء في البطن والصدر ونقرة النحر ، والخاصرة والجنب . وكذلك اتفقوا على أن العين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن ، وعلى وجوب الدية الكاملة في العين الأنف واللسان والشفتين وفي مجموع الأسنان ، وهي اثنان وثلاثون في كل سن منهما خمسة أبغرة ، كما اتفقوا على وجوبها في اللحيين ، وفي أحدهما نصفها ، وعلى وجوبها في الإصبعين الأربعة — في كل واحد ربع — إلا ما نقل عن مالك من أن فيها حكومة . واتفقوا أيضا وجوبها في الأذنين — إلا في رواية عن مالك من أن فيها حكومة — وعلى وجوبها في اليدين والرجلين — في كل يد ورجل نصفها — كما اتفقوا على وجوبها في الذكر وفي ذهاب العقل والسمع ، وعلى أن دية المرأة النصف من دية الرجل ، وعلى أنها في قتل الخطأ عاقلة الجسائي ، وأنها مؤجلة على ثلاث سنين .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذه الأحكام .

اتفق الثلاثة على أن دية شبه العمد دية العمد في كونها مثلية . وقال مالك — في إحدى روايته — خمسة وعشرون حقة ، وعشرون جذعة ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون بنت مخاض ، وعشرون ابن مخاض ، وكذا في الرواية الأخرى عن مالك ورواية الشافعي إلا أنهما أبدا ابن المخاض بابن اللبون .

وتتفق الصوفية مع مالك — في روايته — والشافعي — في إحدى روايته — من أن دية العمد وشبه العمد مقدرة بخمسين وعشرين حقة ، وعشرين جذعة ، وعشرين بنت لبون ، وعشرين بنت مخاض ، وعشرين ابن مخاض أو ابن لبون ، وذلك خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة وأحمد : يجوز أخذ الدنانير والدراهم في الديات مع وجود الأبل . وقال الشافعي : لا يجوز العدول عن الأبل إذا وجدت إلا بالتراضى . وقال مالك : الأبل أصل في الديات ، فإن فقدت أو شح أولياء الجاني عدل إلى ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم .

وتتفق الصوفية مع الشافعى فى انه لا يجوز العدول عن الابل اذا وجدت
الا بالتراضى ، وذلك خلافا للثلاثة .

مبلغ الدية عند أبى حنيفة عشرة آلاف درهم ، وهى مقدرة عند الثلاثة
بائتى عشر ألف درهم .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى أن مبلغ الدية اثنا عشر ألف درهم ، خلافا
لأبى حنيفة .

قال أبو حنيفة : لا تغلظ الدية بالقتل فى الحرم ، ولا فى حالة الاحرام ،
ولا فى شهر حرام ، ولا بذى رحم محرم . وقال مالك : تغلظ فى قتل الرجل
ولده فقط . وقال الشافعى وأحمد تغلظ فى الحرم وفى الأشهر الحرم — وصفة
التغليظ فى كل مذهب مذكورة فى كتب الفقه .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد فى أن الدية تغلظ فى الحرم وفى
المحرم وفى الأشهر الحرم ، خلافا للباقيين .

اتفق الثلاثة على أن العين الغير مبصرة واليد الشلاء والذكر الأشل
وذكر المخصى ولسان الأخرس ، والأصبع الزائدة والسن السوداء فى كل هذه
الأشياء حكومة . وقال الشافعى : فى جميع هذه المذكورات الدية .

وتتفق الصوفية مع الشافعى فى أن فى العين الغير مبصرة واليد الشلاء
والذكر الأشل وذكر المخصى ولسان الأخرس والأصبع الزائدة والسن السوداء
فى كل ذلك تجب الدية ، خلافا للثلاثة .

قال أحمد : فى كل ضلع بعير ، وفى الترقوة بعير ، وفى كل من الذراع
والساعد والفخذ بعيران . وقال الثلاثة فى ذلك حكومة .

وتتفق الصوفية مع أحمد فى أن فى كل ضلع بعير ، وفى الترقوة بعير ، وفى
كل من الذراع والساعد والفخذ بعيران ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة والشافعى — فى أحد قوليه — لو أوضحه فذهب عقله
فعليه دية العقل ويدخل فيها أرش الموضحة . وقال مالك وأحمد والشافعى
— فى أرجح قوليه — عليه دية العقل كاملة وأرش الموضحة .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد والشافعى — فى أرجح قوليه — فى أنه
لو أوضحه حتى ذهب عقله فإن عليه دية العقل كاملة وأرش الموضحة ،
خلافا لأبى حنيفة وأحد أقوال الشافعى .

قال أبو حنيفة وأحمد : لو قلع سنا مثغورا فلا ضمان عليه . وقال
مالك والشافعى فى أصح القولين له يجب عليه الضمان .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعى — فى أصح أقولين له — فى أنه لو
قلع له سنا مثغورا وجب عليه الضمان ، خلافا لأبى حنيفة وأحمد .

اتفق الثلاثة على وجوب دية كاملة في قطع لسان صبي لم يبلغ حد
النطق . وقال أبو حنيفة : فيه حكومة .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في وجوب دية كاملة في قطع لسان صبي
لم يبلغ حد النطق ، خلافاً لأبي حنيفة .

قال مالك وأحمد : لو قلع عين أعور لزمته دية كاملة . وقال أبو حنيفة
والشافعي : تلزمه نصف الدية .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في أنه لو قلع عين أعور لزمته دية
كاملة ، خلافاً لأبي حنيفة والشافعي .

قال أبو حنيفة وأحمد : لو ضرب رجلاً فأذهب شعر لحيته ولم تنبت أو
أذهب شعر رأسه أو حاجبه أو أهداب عينيه فلم يعد ففيه الدية . وقال
مالك والشافعي : فيه حكومة .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في أنه لو ضرب رجلاً فأذهب شعر
لحيته فلم تنبت أو أذهب شعر رأسه أو حاجبه أو أهداب عينيه فلم يعد ففي
ذلك عليه الدية ، خلافاً لمالك والشافعي .

قال أبو حنيفة : لو وطئ زوجته فأفضاها وليس يوطأ مثلها فلا ضمان
مالك والشافعي — في أصح القولين له — يجب عليه الضمان .

وقال الشافعي ومالك — في إحدى روايته — عليه الدية — والرواية
الأخرى لمالك فيه حكومة .

وتتفق الصوفية مع الشافعي ومالك — في إحدى روايته — من أنه
لو وطئ زوجته التي لا يوطأ مثلها فأفضاها فإن عليه الدية ، خلافاً لأبي حنيفة
ومالك في روايته الأخرى .

قال أبو حنيفة : دية اليهودي والنصراني كدية المسلم في العمد والخطأ
من غير فرق . وقال الشافعي : ثلث دية المسلم فيهما . وقال أحمد : إن كان
لليهودي أو النصراني عهد وقتله مسلم عمداً فدية مسلم أو خطأ فنصف دية
المسلم — وفي رواية لأحمد — نصف دية المسلم . وقال مالك : نصف دية
المسلم فيهما .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن دية اليهودي والنصراني في العمد
والخطأ كدية المسلم ، سواء بسواء من غير فرق ، خلافاً للثلاثة .

قال مالك : إذا اصطدم الفارسان الحران فماتتا فعلى عاقلة كل منهما
دية كاملة للآخر . وقال الشافعي وأحمد — في إحدى روايته — على عاقلة
كل منهما نصف دية الآخر . وقال أبو حنيفة يتقاضيان .

وتتفق الصوفية مع مالك وأبي حنيفة في أنه لو اصطدم الفارسان
الحران فماتتا فعلى عاقلة كل منهما دية كاملة للآخر ويتقاضيان ، خلافاً
للشافعي وأحمد .

قال الثلاثة : في دابة كل من الفارسيين نصف قيمتها للآخر من الفرقة .
ولم يوجد قول لأبي حنيفة في هذا .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة على أن في تركة كل منهما نصف قيمة دابة
الآخر .

قال أبو حنيفة : يدخل الجاني مع العاقلة فيؤدون معهم ويلزمهم ما يلزم
أحدهم ، وبه قال ابن قاسم من أصحاب مالك . وقال الشافعي : إذا اتسعت
العاقلة لأداء الدية لم يلزم الجاني شيء ، وإن لم تتسع لزمه . وقال أحمد :
لا يلزمه شيء ، سواء اتسعت أو لا ، وعلى هذا إذا لم تتسع العاقلة لتحمل
الدية ينتقل الباقي لبيت المال .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن الجاني يدخل مع العاقلة فيؤدى
مثل ما يؤدى أحدهم .

قال أبو حنيفة : عاقلة الجاني أهل حرفته أو بلده ، ويقدمون على
العصبة ، فإن كان من أهل الديوان فديوانه عاقلته ، فإن عدموا حملت
العصبة ، وكذا عاقلة السوقى أهل سوقه ثم قرابته فإن عجزوا فأهل محلته
فإن لم يتسع فأهل بلده ، فإن كان من أهل القرى فأهل مصر تلى القرية من
سواده . وقال الثلاثة : لا يدخل لهؤلاء في الدية إلا إذا كانوا أقارب الجاني .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن عاقلة الجاني أهل حرفته أو بلده
ويقدمون على العصبة ، فإن كان من أهل الديوان فديوانه عاقلته ، فإن
عدموا حملت على العصبة ، وكذا عاقلة السوقى أهل سوقه ثم قرابته فإن
عجزوا فأهل محلته فإن لم يتسع فأهل بلده ، فإن كان من أهل القرى فأهل
مصر تلى القرية من سواده ، وذلك خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة : بالنوبة بين العاقلة ، فيؤخذ من ثلاثة دراهم إلى أربعة
وليس فيما تحمله العاقلة من الدية تقدير ، بل هو على قدر الطاقة والاجتهاد
وقال مالك وأحمد : ليس هو بمقدر وإنما ذلك بحسب ما يسهل ولا يضر .
وقال الشافعي : هو مقدر فعلى الغنى نصف دينار وعلى المتوسط ربع دينار
ولا ينقص عن ذلك .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في أن ما يدفع للدية مقدر على الغنى
بنصف دينار وعلى المتوسط بربع دينار ولا ينقص على ذلك ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على استواء الغائب والحاضر من العاقلة في تحمل الدية .
وقال مالك : لا يتحمل الغائب مع الحاضر شيئا إذا كان في إقليم غير الإقليم
الذى فيه بقية العاقلة .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في استواء الغائب مع الحاضر من العاقلة
في تحمل الدية ، خلافا لمالك .

قال أبو حنيفة : إذا مال حائط إلى الطريق أو ملك الغير ثم وقع على
شخص فقتله فإن كان مالكة طوالب بتقصه فلم يفعل مع القدرة ضمن ماتلف

بسيبه والا فلا . وقال مالك وأحمد — في إحدى روايتيهما — عليه الضمان
أن لم ينقضه ، وزاد مالك : بشرط أن يشهد عليه بالامتناع من النقص مع
القدرة . والرواية الأخرى عن مالك : أن بلغ الخوف الى حد لا يؤمن معه
الاتلاف ضمن ما أتلفه مطلقا . والرواية الأخرى عن أحمد وأصح القولين
للشافعى : لا يضمن .

وتتفق الصوفية مع رواية مالك الأخيرة من أنه اذا بلغ الخوف من
ميل الحائط الى حد لا يؤمن معه الاتلاف فإن المالك يضمن مطلقا ، خلافا
للآخرين وروايته الأولى .

قال أبو حنيفة — لو صاح على صبي أو معتوه وهو على سطح أو حائط
فوقع فمات أو ذهب عقل الصبي أو عقل البالغ أو بعث الإمام الى امرأة
يستدعيها مجلس الحكم فأجهضت فزعا أو زال عقلها فلا ضمان في شيء من
ذلك . وقال الشافعى : الدية على العاقلة في ذلك الا في حق البالغ
فلا ضمان على العاقلة فيه . وقال أحمد : الدية في ذلك كله على العاقلة
وعلى الإمام في المستدعاة . وقال مالك : الدية في ذلك كله على العاقلة
ما عدا المرأة المستدعاة فإنه لا دية فيها على أحد .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أنه لو صاح على صبي أو معتوه وهو
على سطح أو حائط فوقع فمات أو ذهب عقل الصبي أو عقل البالغ وسقط
أو بعث الإمام الى امرأة يستدعيها مجلس الحكم فأجهضت فزعا أو زال
عقلها فإن الدية في ذلك كله على العاقلة وعلى الإمام في المرأة المستدعاة ،
وذلك خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة ومالك : لو ضرب بطن امرأة فألقت جنينها ميتا ثم ماتت
فلا ضمان عليه في الجنين وفيها عليه دية كاملة . وقال الشافعى وأحمد :
في ذلك دية كاملة للجنين .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد في أنه لو ضرب بطن امرأة فألقت
جنينها ميتا ثم ماتت فإنه يضمن ديتها ودية جنينها كاملة ، خلافا
لأبي حنيفة ومالك .

اتفق الثلاثة على أنه لو حفر بئرا في فناء داره ضمن من هلك فيه .
وقال مالك : لا ضمان .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو حفر بئرا في فناء داره فإنه يضمن
من هلك فيها ، خلافا لمالك .

قال أبو حنيفة : لو بسط بادية في المسجد أو حفر بئرا لمصلحته أو
علق فيه قنديلا فعطب بذلك إنسان فإن لم يأذن له الجيران في ذلك ضمن .
وقال أحمد — في أظهر روايته — والشافعى — في أحد قوليه — لا ضمان .
بخلاف ما لو بسط فيه الجص وزلف بذلك إنسان فإنه لا ضمان عليه بلا خلاف .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه لو بسط بادية في مسجد أو حفر

بئرا لمصلحته أو علق فيه قنديلا فمطب بذلك انسان فان لم يأذن له جيرانه في ذلك ضمن ، خلافا للشافعى وأحمد .

قال أبو حنيفة والشافعى : لو ترك في داره كلبا عقورا فدخلها انسان وهو عالم به فعقره فلا ضمان مطلقا . وقال مالك : عليه الضمان بشرط أن يكون صاحب الدار يعلم أن كلبه عقور . وقال أحمد : — في أظهر روايته — أنه لا ضمان عليه .

وتتفق الصوفية مع مالك في أنه لو ترك في داره كلبا عقورا فدخلها انسان وهو عالم بأن في البيت كلبا عقورا فان على صاحب البيت الضمان اذا عقره كلبه بشرط أن يكون عالما بأنه عقور ، وذلك خلافا للثلاثة .

والله تعالى أعلم .

(باب القسامة)

اتفق الأئمة على مشروعية القسامة اذا وجد قتيل ولم يعلم قاتله .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مشروعية القسامة اذا وجد قتيل ولم يعلم قاتله .

قال أبو حنيفة : السبب الموجب للقسامة هو وجود قتيل في موضع هو حفظ قوم وحياتهم كالمحلة والدار والمسجد بالمحلة أو القرية اذا كان به أثر جراحة أو ضرب أو خنق ويخرج الدم من عينيه الا ان خرج الدم من أنفه أو دبره فليس بقتيل ، فلا تشرع فيه القسامة .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن السبب الموجب للقسامة هو وجود قتيل في موضع هو حفظ قوم وحياتهم كالمحلة والدار والمسجد بالمحلة أو القرية اذا كان به أثر جراحة أو ضرب أو خنق ويخرج الدم من عينيه بخلاف ما لو خرج من أنفه أو دبره فانه ليس بقتيل .

قال مالك : يحكم بالقسامة عند وجود القتيل في مكان واحد خال من الناس وعلى رأسه رجل معه سلاح مخضب بالدم أو قول المقتول وهو بالغ مسلم حر أنه من فلان عمدا سواء كان عدلا أو فاسقا ذكرا أو أنثى ويقدم لأوليائه شاهد واحد . وقال الشافعى : هو الملوث وهو قرينة تصدق المدعى ، وذلك بأن يرى قتيل في محلة أو قرية صغيرة مع عداوة ظاهرة أو يفرق عن جمع وأن لم تكن عداوة أو شهادة عبيد أو نساء أو صبيان أو فسقة أو كفار أو لهج الناس بأن فلانا قتل فلانا أو وجود تلطخه بالدم أو سلاح عند القتيل أو أن يزدحم الناس في موضع أو باب فيوجد بينهم قتيل وكذا لو تقابل صبيان والتحم الحرب بينهم وانكشفوا عن قتيل . وقال أحمد : لا يحكم بالقسامة الا أن يكون بين المقتول والمدعى عليه لوث — واختلفت الرواية عنه في اللوث فيزوي العداوة الظاهرة والفصبة خاصة كما بين القبائل من المطالبة بالدماء ، وكما بين أهل البغى وأهل العدل ، وهذا قول عامة أصحابه .

وتتفق الصوفية مع مالك في الجرى على القسمات عند وجود القتل
في مكان واحد خال من الناس ، وعلى رأسه رجل معه سلاح مخضب بالدم
أو قول المقتول وهو بالغ مسلم حر أنه من فلان عمدا سواء كان عدلا
أو فاسقا ذكرا أو أنثى ويقوم لأوليائه شاهد واحد ، وذلك خلافا للشافعي
وأحمد .

إذا وجد المقتضى للقسمات حلف المدعون خمسين يمينا عند الأئمة
جميعا .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على أنه إذا وجد المقتضى للقسمات
حلف المدعون خمسين يمينا .

قال مالك وأحمد : إذا حلف المدعون خمسين يمينا فإنهم يستحقون
الدم إذا كان القتل عمدا . قال الشافعي — في الجديد من مذهبه —
أنهم يستحقون دية مغلظة ، وفي الحلف على العمد من القاتل وفي الحلف
على الخطأ على العاقلة .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في أنه إذا حلف المدعون الخمسين
يمينا فإنهم يستحقون الدم إذا كان القتل عمدا ، خلافا للشافعي في الجديد .

اتفق الثلاثة على البداءة بأيمان المدعين فإن نكلوا ولا بينة حلف المدعي
عليه خمسين يمينا ثم برىء . وقال أبو حنيفة : اليمين لم تشرع في القسمات
الا على المدعي عليهم ، فيختار المدعون منهم خمسون رجلا ويحلفون خمسين
يمينا بالله ما قتلنا ولا علمنا قاتلا ، فإن لم يكونوا خمسين كررت الايمان فإذا
كملت وجبت الدية على عاقلة أهل المحلة ويلزم المدعي عليه اليمين بالله
أنه ما قتل ويبرأ .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن اليمين لم تشرع في القسمات
الا على المدعي عليهم فيختار المدعون منهم خمسون رجلا ويحلفون يميناً بالله
ما قتلنا وما قتلنا ولا علمنا قاتلا ، فإن لم يكونوا خمسين كررت الايمان فإذا
كملت وجبت الدية على عاقلة أهل المحلة ويلزم المدعي عليه اليمين بالله
أنه ما قتل ويبرأ ، وذلك خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على قسمة الايمان بحسب الارث على جماعة الاولياء .
وقال أبو حنيفة : ان الايمان تكرر عليهم بالارادة بعد أن يبدأ أحدهم
بالقرعة .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في الجرى على قسمة الايمان بحسب الارث
على جماعة الاولياء ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على ثبوت القسمات في العبيد . وقال مالك في — إحدى
رواياته — لا تثبت فيهم .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في الجرى على ثبوت القسامة في العبيد،
خلافًا لمالك .

قال أبو حنيفة وأحمد : لا تسمع إيمان النساء في القسامة مطلقا لا في
عمد ولا خطأ . وقال الشافعي : تسمع في الخطأ دون العمد .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في الجرى على أنه تسمع إيمان النساء
في القسامة مطلقا كالرجال ، خلافا للثلاثة .

والله تعالى أعلم .

(باب كفارة القتل)

اتفق الأئمة على وجوب كفارة القتل في القتل الخطأ إذا لم يكن المقتول
ذميا ولا عبدا ، كما اتفقوا على أنها عتق رقبة مؤمنة فإن لم يجد فصيام
شهرين متتابعين — وتقدم قول أبي حنيفة بعدم اشتراط الإيمان في الرغبة
في كفارة الظهار وغيره لعدم حمل المطلق على المقيد — وكذلك اتفقوا على
عدم أجزاء الطعام في كفارة القتل إلا في قول الشافعي ورواية لأحمد بجزائه .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذه الأحكام .

اتفق الثلاثة على وجوب الكفارة في قتل الذمي وفي قتل العبد المسلم .
وقال مالك : لا تجب في قتل الذمي .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في وجوب الكفارة في قتل الذمي ، خلافا لمالك .

قال أبو حنيفة ومالك — في إحدى روايتيه — لا تجب الكفارة في قتل
العبد . وقال الشافعي وأحمد — في رواية له — تجب .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في وجوب الكفارة في قتل العبد ،
خلافًا لأبي حنيفة ومالك .

قال الشافعي وأحمد : تجب الكفارة على الكافر إذا قتل مسلما خطأ .
وقال أبو حنيفة ومالك : لا تجب عليه .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في وجوب الكفارة على الكافر
إذا قتل مسلما خطأ ، خلافًا لأبي حنيفة ومالك .

اتفق الثلاثة على وجوب الكفارة على الصبي والمجنون إذا قتل .
وقال أبو حنيفة لا تجب الكفارة على الصبي والمجنون إذا قتل .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في وجوب الكفارة على الصبي والمجنون
إذا قتل ، خلافًا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على وجوب الكفارة على القاتل بالسبب كمن تعدى بحفر
بئر أو نصب سكيناً أو وضع حجراً في الطريق . وقال أبو حنيفة : لا تجب
الكفارة مطلقاً — وأما وجوب الدية في ذلك فقد أجمعوا عليه .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في وجوب الكفارة على القاتل بالسبب كمن
تعدى بحفر بئر أو نصب سكيناً أو وضع حجراً في الطريق ، وذلك خلافاً
لأبي حنيفة — كما أنهم وافقوا الأئمة في وجوب الدية على القاتل بالسبب .

والله تعالى أعلم .

(باب حكم السحر والساحر)

اتفق الأئمة على تحريم السحر — وهو عزائم ورقى وعقد تؤثر في
الأبدان والقلوب فيحصل المرض والقتل والتفريق — قال امام الحرمين :
لا يظهر السحر الا على يد فاسق ، كما لا تظهر الكرامة الا على يد ولي ،
وذلك مستفاد من اجماع الأئمة . وقال مالك : السحر زندقة ، واذا قال
رجل : أنا أحسن السحر قتل ولم تقبل توبته . وقال النووي : اتيان الكاهن
وتعلم الكهانة والتنجيم والضرب بالرمل أو الشعير وتعليمهما حرام بالنص الصريح
وقال ابن قدامة الحنبلي : حكم الكاهن والعراف عند أحمد أن يحبس حتى
يموت أو يقتل ، وقال : والذي يعزم على المصروع ويزعم أنه يجمع الجن
وأنهم يطيعونه فذكره أصحابنا في السحرة ، وروى تكفير من يتعلم السحر
ويعلمه . وبعض أصحاب أبي حنيفة يقول : أن تعلمه لتجنبه لم يكفر ، وأن
تعليمه معتقدا جوازه أو معتقدا أنه ينفعه كفر ، وأن اعتقدا أن الشياطين
تفعل للساحر ما يشاء فهو كافر ، وقال الشافعي : من تعلم السحر قلنا
له : صف ساحرك فان وصف ما يوجب الكفر مثل ما اعتقده أهل بابل من
التقرب الى الكواكب السبعة وأنها تفعل ما يلتبس منها فهو كافر ، وأن
وصف ما لا يوجب الكفر فلا يكفر الا اذا اعتقد اباحة السحر .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذه الأحكام جميعها
في السحر والسحرة .

اتفق الثلاثة على أن للسحر حقيقة . وقال أبو حنيفة : لا حقيقة له
ولا لتأثير في الجسم .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه لا حقيقة للسحر ولا لتأثيره في
الجسم ، خلافاً للثلاثة .

قال مالك وأحمد : أن الساحر يقتل بمجرد تعلمه واستعماله ، فإذا
قتل عندهما وعند الشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يقتل بمجرد قتله بسحرة ،
وإنما يقتل اذا تكرر منه ذلك ، وروى عنه أنه قال : لا يقتل حتى يقر أنه قتل
انساناً بعينه .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن الساحر يقتل بمجرد تعلم السحر واستعماله وإذا قتل بسحره قتل ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على قتل الساحر حدا . وقال الشافعي : قصاصا .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في قتل الساحر حدا لا قصاصا ، خلافا للشافعي .

قال مالك وأبو حنيفة — في المشهور عنه — وأحمد — في أشهر روايته — لا تقبل توبة الساحر ولا تسمع بل يقتل كالزنديق ، وقال الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى — تقبل توبته .

وتتفق الصوفية مع مالك والمشهور عن أبي حنيفة ورواية أحمد في أنه لا تقبل توبة الساحر ولا تسمع بل يقتل كالزنديق خلافا للشافعي وأحمد في روايته الثانية .

اتفق الثلاثة على عدم قتل الساحر من أهل الكتاب . وقال أبو حنيفة : يقتل كالمسلم .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في قتل الساحر إذا كان من أهل الكتاب كالمسلم ، خلافا للثلاثة .

قال مالك والشافعي : حكم الساحرة من النساء حكم الساحر من الرجال . وقال أبو حنيفة : إنها تحبس ولا تقتل .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي في أن حكم الساحرة من النساء

حكم الساحر من الرجال ، خلافا لأبي حنيفة .
والله تعالى أعلم .

كتاب الرد

(باب الرد)

اتفق الأئمة على وجوب قتل من ارتد عن الاسلام ووجوب قتل الزنديق — وهو الذى يسر الكفر ويتظاهر بالاسلام .

وكذلك اتفقوا على أنه اذا ارتد اهل بلد قتلوا وصارت اموالهم غنيمة .

وجرت الصوفية مجرى الأئمة فى العمل بمقتضى هذه الأحكام .

قال أبو حنيفة : يتحتم قتل المرتد فى الحال ، ولا يتوقف على استتابته ، واذا استتيب فلم يتب لم يمهل الا ان طلب الامهال فيمهل ثلاثا — ومن اصحاب أبى حنيفة من قال بامهاله وان لم يطلب — وقال الشافعى — فى الأظهر — تجب استتابته ولا يمهل بل يقتل فى الحال اذا أصر . وقال مالك وأحمد — فى احدى روايتيه — تجب استتابته فان لم يتب فى الحال امهل ثلاثا فان تاب والا قتل . والرواية الثانية عن أحمد : لا تجب استتابته واختلفت الروايتان عنه فى وجوب الامهال .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى أنه يتحتم قتل المرتد فى الحال ولا يتوقف على استتابته ، واذا استتيب فلم يتب لم يمهل الا ان طلب الامهال ثلاثا وذلك خلافا للباينين .

اتفق الثلاثة على استواء حكم المرتد الانثى والذكر . وقال أبو حنيفة : تحبس المرأة ولا تقتل .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى استواء حكم المرتد الانثى والذكر ، خلافا لأبى حنيفة .

قال أبو حنيفة وأحمد — فى أشهر روايتيه وهو الظاهر من مذهب مالك — بصحة ردة الصبى المميز . وقال الشافعى وأحمد — فى الرواية الأخرى — لا تصح رده .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة وأحمد — فى أشهر روايتيه — والظاهر من مذهب مالك فى الجرى على صحة ردة الصبى المميز ، خلافا للشافعى وأحمد فى روايته الأخرى .

قال أبو حنيفة — في أظهر روايته — وأصحاب الشافعي في الأصح من خمسة أوجه : أن توبة الزنديق تقبل . وقال مالك وأحمد وأبو حنيفة — في الرواية الأخرى — أنه يقتل ولا يستتاب .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد ورواية أبي حنيفة الثانية في أن الزنديق يقتل ولا يستتاب ، خلافا لأحدى روايتي أبي حنيفة وأصحاب الشافعي .

قال أبو حنيفة : لو ارتد أهل بلد لم تصر دار حرب حتى تجتمع فيها ثلاثة شروط : ظهور أحكام الكفر ، وألا يبقى فيها مسلم ولا ذمى بالامان الأصلي ، وأن تكون متاخمة لدار الحرب . وقال مالك : بظهور أحكام الكفر في بلد تصير دار حرب — وهو مذهب الشافعي وأحمد .

وتتفق الصوفية مع مالك ومذهب الشافعي وأحمد في أنه بظهور أحكام الكفر في بلد فإنها تصير دار حرب ، خلافا لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة ومالك : إذا ارتد أهل بلد فلا يجوز أن تغنم ذراريهم التي حدثت بعد الردة ولا يسترقون بل يجرون على الاسلام الى أن يبلغوا حبسوا وتعهدهم الحاكم بالضرب جذبا الى الاسلام ، وأما ذراري ذراريهم فيسترقون . وقال أحمد : يسترق ذراريهم وذراري ذراريهم . وقال الشافعي في أصح القولين له : لا يسترقون .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أنه إذا ارتد أهل بلد فإن ذراريهم التي حدثت بعد الردة يسترقون وكذا ذراري ذراريهم ، وذلك خلافا للثلاثة .

والله تعالى أعلم .

(باب حكم البقاء)

اتفق الأئمة على أن الإمامة فرض عين ، وعلى أنه لا بد من إمام للمسلمين يقيم شعائر الدين وينصف المظلومين من الظالمين ، وعلى أنه لا يجوز أن يكون على المسلمين في وقت واحد في جميع أنحاء الدنيا إمامان لا متفرقان ولا متفقان ، كما اتفقوا على أن الأئمة من قريش ، وأنها جائزة في جميعهم ، وعلى عدم جواز الإمامة لامرأة ولا كافر ولا صبي ولا مجنون ، وعلى وجوب طاعة الإمام الكامل في كل ما أمر به مالم يكن معصية ، وعلى نفوذ أحكام من ولاه . وكذلك اتفقوا على أنه إذا خرج على إمام المسلمين أو عن طاعته طائفة ذات شوكة وكان لهم تأويل مشتببه وفيهم مطاع فإنه يباح للإمام أن يقاتلهم حتى يفيثوا الى أمر الله فإن هاءوا كف عنهم . كما اتفقوا أيضا على أن ما أخذ البقاء من خراج أرض أو جزية ذمى يلزم أهل العدل أن يحتسبوا به ، وأن ما يظفه أهل العدل على أهل البغي لأضمان فيه

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذه الأحكام .

اتفق الثلاثة على أنه لا يجوز أن يتبع مدبرهم ولا يلف جريحهم ، وقال أبو حنيفة بجواز ذلك ما دامت الحرب قائمة فإذا انقضت الحرب ردا اليهم .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لا يجوز أن يتبع مدبرهم ولا أن يذفف جريحهم ، خلافا لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة ومالك والشافعي — في الجديد — وأحمد — في إحدى روايته — ما يئلفه أهل العدل في حال القتال من نفس أو مال لا يضمن . وقال الشافعي — في القديم — وأحمد — في الرواية الأخرى : أنه يضمن .

وتتفق الصوفية مع الشافعي — في القديم — في إحدى روايته — من أن ما يئلفه أهل العدل في حال القتال من نفس أو مال يضمن ، خلافا لأبي حنيفة ومالك والشافعي — في الجديد —

والله تعالى أعلم

(باب الزنا)

اتفق الأئمة على أن الزنا يوجب الحد ، وأنه يختلف بالاحصان وعمله ، وعلى أن من شروط الاحصان الحرية والبلوغ والعقل وأن يكون قد تزوج تزويجا صحيحا ودخل بها . كما اتفقوا على أن الاحصان في الأنثى كذلك بأن تكون حرة بالغة عاقلة مدخولا بها في نكاح صحيح وهي مسلمة . واتفقوا على أن حد الزانيين بهذه الصفات الرجم حتى يموتا ، وعلى أن البكرين الحرين عليهما طائفة الجلد مائة ، وأن حد العبد أو الأمة خمسون ولا احصان لهما فلا يرجمان . وكذلك اتفقوا على أن بيعة الزنا أربع رجال عدول مع كونهم يعرفون حقيقة الزنا . واتفقوا أيضا على أن اللواط حرام ، وأنه من الفواحش المعظمة ، وأن البيعة عليه لا تكون إلا أربعة كالزنا ، إلا أن أبا حنيفة اكتفى بشاهدين وعلى بطلان العقد على المحرم عن رضاع أو نسب . واتفقوا كذلك على أنه لو استأجر امرأة ليزنى بها ففعل فعليه الحد ، إلا ما حكى عن أبي حنيفة من أنه لا حد عليه ، وعلى أن شهود الزنا إذا لم يكملوا أربعة فيعتبروا (طائفتين عليهم الحد — حد القذف — إلا في قول للشافعي ، وعلى أنه لو قال اثنان : أنه زنا بها طوعا وقال الآخران أنه زنا بها كرها فلا حد على واحد منهما ، وعلى أنه لا يجوز للرجل وطء جارية زوجته ولو أذنت له في ذلك ، كما اتفقوا على سماع الشهادة في الحال في القذف والزنا وشرب الخمر .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذه الأحكام .

قال أبو حنيفة ومالك : من شروط الاحصان الاسلام . وقال الشافعي وأحمد : ليس شرطا .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد فى أنه ليس من شروط الاحصان الاسلام ، خلافا لأبى حنيفة ومالك .

قال الشافعى وأحمد : يحد الذمى بالرجم . وقال أبو حنيفة : يجلد فقط . وقال أحمد — فى أظهر روايته — يجلد ثم يرجم .

وتتفق الصوفية مع رواية أحمد القائلة بجلد الذمى ثم رجمه ، خلافا للاقوال الأخرى .

اتفق الثلاثة على اجتماع التغريب عاما مع الجلد فى البكر ذكرا أو أنثى . وقال أبو حنيفة : لا يضم النفى الى الجلد وجوبا ، بل التغريب راجع الى رأى الإمام ان رأى فيه مصلحة تغريبها على قدر ما يرى . وعن مالك — فى رواية له — أنه يجب تغريب الزانى دون الزانية .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى اجتماع التغريب عاما كاملا مع الجلد فى البكر ذكرا أو أنثى ، خلافا لأبى حنيفة ورواية مالك .

اتفق الثلاثة على عدم وجوب التغريب فى زنا العبد والأمة . وقال الشافعى : يغرب كل منهما نصف عام .

وتتفق الصوفية مع الشافعى فى أن زنا العبد والأمة يغرب فيه كل منهما نصف عام ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة وأحمد : اذا وجد شروط الاحصان فى أحد الزوجين دون الآخر لا يثبت الاحصان لواحد منهما . وقال مالك والشافعى : يثبت لمن وجدت فيه الشروط ، فإذا زنيا رجم من تحققت فيه وجلد الآخر ، وصورة الاحصان فى أحدهما أن يطأ زوجته المجنونة أو الأمة الصغيرة المطيعة للوطء .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعى فى ثبوت الاحصان لمن تحققت فيه الشروط ، فإذا زنيا رجم من وجدت وجلد الآخر بالصورة المذكورة ، وذلك خلافا لأبى حنيفة وأحمد .

قال أبو حنيفة ومالك : يثبت الاحصان لليهودى اذا زنى وهو محصن ولا يرجم ، اذ لا يتصور الاحصان فى حقه عندهما لأنها اشترطا الاسلام فى الاحصان ، بل يجلد عند أبى حنيفة ويعاقبه الإمام بحسب اجتهاده عن مالك . وقال الشافعى وأحمد : متى ثبت الاحصان لليهودى فيرجم ، اذ الاسلام ليس شرطا فى الاحصان عندهما .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد فى أن اليهودى المحصن يرجم وليس الاسلام شرطا فى الاحصان ، خلافا لأبى حنيفة ومالك .

اتفق الثلاثة على أن المرأة العاقلة اذا مكنت مجنونا من نفسها فزنا بها أو زنا العاقل بمجنونة وجب الحد على العاقل منهما . وقال أبو حنيفة : يجب الحد على العاقل الذكر دون العاقلة .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن المرأة العاقلة اذا مكنت مجنونا من نفسها حتى زنا بها أو زنى العاقل بمجنونة فانه يجب الحد على العاقل منهما ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على أنه لو رأى على فراشه امرأة فظنها زوجته فوطئها وهى أجنبية ظانا أنها زوجته فلا حد عليه وكذلك لا حد على الأعمى . وقال أبو حنيفة : انهما يحدان .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في حد الظان والأعمى ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة وأحمد : يشترط تعدد الاقرار بالزنا فلا يثبت الا باقراره أربع مرات على نفسه مع كونه بالغاً عاقلاً . وقال الشافعى : يثبت باقراره مرة واحدة .

وتتفق الصوفية مع الشافعى في أنه يثبت الاقرار بالزنا مرة واحدة خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أنه اذا لم يشهد الأربعة بالزنا في مجلس واحد فهم قاذفون وعليهم الحد ، حيث شهدوا في مجالس متفرقة . وقال الشافعى : لا بأس بتفريقهم وقبول أقوالهم .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه اذا لم يشهد الأربعة شهود في مجلس واحد فيعتبروا قاذفين عليهم الحد ، حيث لم يشهد في مجلس واحد ، خلافا للشافعى .

قال أبو حنيفة ومالك : صفة المجلس الواحد أن يجيء الشهود مجتمعين . وقال أحمد : المجلس الواحد شرط في اجتماع الشهود وأداء الشهادة ، فإن شهدوا فيه سمعت شهادتهم وإن جاءوا متفرقين . وقال الشافعى : لا يشترط ذلك في مجيئهم ولا اجتماعهم بل يكتفى بشهادتهم متفرقين ولو واحدا بعد واحد .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة ومالك في أن صفة المجلس الواحد هو أن يجيء الشهود مجتمعين ، خلافا للشافعى وأحمد .

اتفق الثلاثة على قبول رجوع من أقر بالزنا ويسقط الحد عنه ، وقال مالك : لا يقبل رجوعه في الزنا ولا في السرقة ولا في الشرب الا اذا شهد بعذرتها بعد رجوعه في صورة الزنا .

وتتفق الصوفية مع مالك في أن من أقر بالزنا ثم رجع عن اقراره لا يقبل رجوعه الا اذا شهد بعذرتها بعد رجوعه وكذلك لا يقبل رجوعه في السرقة ولا في الشرب ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على وجوب الحد في اللواط . وقال أبو حنيفة : يعزر في أول مرة ، فان تكرر منه قتل .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن اللواط يعزر في أول مرة فان تكرر منه قتل ، خلافا للثلاثة .

قال مالك والشافعي — في أرجح قوليه — وأحمد — في إحدى روايتيه — حد اللواط كالزاني فيفرق فيه بين البكر والمحصن . ورأى أبي حنيفة كما تقدم .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه يعزر أول مرة مطلقا فان تكرر منه قتل ، خلافا للاقوال الثلاثة .

قال أبو حنيفة ومالك — في إحدى روايتيه — والشافعي — في أرجح قوليه — وأحمد — في إحدى روايتيه المختارة — يعزر من أتى بهيمة . وقال مالك — في الرواية الأخرى — والشافعي : أنه يحد ، ويختلف بالبكرة والاحصان العذر . والقول الثالث للشافعي أنه يقتل بكرا كان أو محصنا .

وتتفق الصوفية مع قول الشافعي الثالث المتضمن قتل من أتى بهيمة سواء كان بكرا أو محصنا ، خلافا للاقوال الأخرى .

قال أبو حنيفة : إذا كانت البهيمة الموطوءة تؤكل ذبحت والا فلا ، وهو الراجح عند أصحاب الشافعي من عدة أوجه . وقال مالك : لا تذبح مطلقا . وقال أحمد : تذبح مطلقا ، ولا فرق بين كونها له أو لغيره وعلى الواطئ قيمتها لصاحبها .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أن البهيمة الموطوءة تذبح مطلقا سواء كانت مأكولة أو لا ، ولا فرق بين كونها له أو لغيره وعلى الواطئ قيمتها لصاحبها ، خلافا للباقيين .

قال أبو حنيفة : إذا ذبحت البهيمة الموطوءة مأكولة اللحم فلا يجوز للواطئ الأكل منها . وقال مالك : يجوز له ولغيره . وقال أحمد : لا يأكل منها هو ولا غيره . وأصح الوجهين لأصحاب الشافعي جواز الأكل منها مطلقا لفقد ما يقتضى التحريم .

وتتفق الصوفية مع أحمد في القول بأن البهيمة الموطوءة مأكولة اللحم إذا ذبحت فانه لا يأكل منها الواطئ ولا غيره ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أنه لو عقد على محرم بنسب أو رضاع أو على معتدة من غيره ووطئ في هذا العقد عالما بالتحريم وجب عليه الحد . وقال أبو حنيفة يعزر مطلقا .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في القول بأنه لو عقد محرم بنسب أو رضاع أو على معتدة من غيره ووطئ في هذا العقد عالما بالتحريم فانه يجب عليه الحد ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة وأحمد : في إحدى روايته — على أنه لا يحد من وطء أمته المتزوجة — والرواية الأخرى لأحمد : أنه يحد .

وتتفق الصوفية مع رواية أحمد القائلة من وطء أمته المتزوجة ، خلافاً للثلاثة وروايته الأخرى .

قال أبو حنيفة وأحمد : لو شهد اثنان أنه زنى بها في هذه الزاوية وشهد اثنان بأنه زنى بها في زاوية أخرى قبلت هذه الشهادة ووجب الحد . وقال مالك والشافعي : لا تقبل ولا يجب الحد .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في القول بأنه لو شهد اثنان بأنه زنى بها في زاوية وشهد آخران بأنه زنى بها في زاوية أخرى فإن الشهادة تقبل ويجب الحد ، خلافاً لمالك والشافعي .

اتفق الثلاثة على أن الشهادة في الزنا وفي القذف وشرب الخمر تسمع بعد مضي زمان طويل من الواقعة . وقال أبو حنيفة : لا تسمع بعد تطاول المدة إلا إذا كان للشهود عذر كبعدهم عن الإمام .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في القول بسماع الشهادة في الزنا والقذف وشرب الخمر بعد مضي زمان طويل من الواقعة ، خلافاً لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة : إذا حكم الحاكم بشهادة ثم بان فسق الشهود أو رقبهم أو كفرهم فلا ضمان عليه . وقال مالك : إن قامت البينة على فسقهم ضمن لتفريطه . وقال الشافعي : يضمن ما حصل من أثر الضرب .

وتتفق الصوفية مع مالك في أنه لو حكم بشهادة ثم قامت على فسق الشهود فإن الحاكم يضمن لتفريطه ، خلافاً لأبي حنيفة والشافعي .

قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد في أحد قوليهما — ما يستوفيه الإمام من الحدود والقصاص ويخطيء فيه فأرشفه على بيت المال . والقول الآخر للشافعي وأحمد : أنه على عاقلة الإمام . وقال مالك : هو هدر .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وقول الشافعي وأحمد بأن ما يستوفيه الإمام من الحدود والقصاص ويخطيء فيه فأرشفه على بيت المال ، خلافاً لمالك وقول الشافعي وأحمد الآخر .

قال أبو حنيفة : لو وطء جارية زوجته باذنها فإن قال : ظننت أنها حلت لي بالأذن فلا حد ، وإن قال علمت التحريم فعليه الحد . وقال مالك والشافعي : يحد بالرجم محصناً والجلد بكرة . وقال أحمد : يجلد مائة جلدة .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه لو وطء جارية زوجته باذنها وقال ظننت أنها حلت لي بالأذن فلا حد عليه ، وإن قال علمت التحريم فعليه الحد ، خلافاً للثلاثة .

قال الشافعى وأحمد ومالك - فى المشهور عنه - أن للسيد أن يستوفى الحد من عبده أو أمته إذا أقر بين يديه أو قامت البينة عنده سواء فى الزنا والقذف وشرب الخمر وغير ذلك ، وأما السرقة فقتل مالك ، وأحمد : ليس للسيد القطع . وقال أصحاب الشافعى - فى أصح الوجهين - له ذلك . وقال أبو حنيفة : ليس حدها بحال بل هو للإمام . وقال مالك والشافعى : له ذلك بكل حال .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى أنه ليس للسيد أن يستوفى الحد من عبده أو أمته إذا أقر بين يديه أو قامت البينة عنده سواء فى الزنا والقذف وشرب الخمر والسرقة ، كما تتفق الصوفية مع أبى حنيفة وأحمد فى أنه ليس للسيد حد الأمة المتزوجة بحال بل كل ذلك يرد الى الإمام يتصرف فيه ، خلافاً للأقوال الأخرى .

اتفق الثلاثة على أنه إذا ظهر بالحررة حمل ولا زوج لها وكذا الأمة وقالت أكرهت أو وطئت فلا حد عليها . وقال مالك : تحد إذا كانت مقيمة وليست بغريبة ، ولا يقبل قولها فى الشبهة والغصب إلا أن يظهر أثر كمجيئها مستغنية ونحو ذلك مما يظهر فيه صدقها .

وتتفق الصوفية مع مالك فى أنه إذا ظهر بالحررة حمل ولا زوج لها وكذا الأمة وقالت : أكرهت أو وطئت بشبهة فإنها تحد إذا كانت مقيمة وليست بغريبة ولا يقبل قولها فى الشبهة والغصب إلا أن يظهر أثر ذلك كمجيئها مستغنية ونحو ذلك مما يظهر معه صدقها ، وذلك خلافاً للثلاثة .

والله تعالى أعلم

(باب حد القذف)

اتفق الأئمة على أن الحر البالغ العاقل المسلم المختار إذا قذف حرا بالغا عاقلا مسلما عفيفا لم يحد في زنا أو قذف حرة بالغة عاقلة مسلمة عفيفة غير متلاعنة لم تحد في زنا يحد إذا كان بصريح الزنا ثمانين جلدة ولا يزداد عليها ، وكذا لو كان في غير دار العرب وطلب القذف بنفسه إقامة حد القذف لزمه ثمانون جلدة . واتفقوا على أن حد العبد نصف حد الحر ، وعلى أن الحر لا يحد في قذف العبد أو الأمة ، كما اتفقوا على أن القاذف إذا لم يتب لا تقبل له شهادة .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى والعمل بمقتضى هذه الأحكام .

قال أبو حنيفة ومالك — في المشهور عنه — لو قذف جماعة فإنه يحد حدا واحدا ، سواء قذفهم بكلمة أو كلمات وقال الشافعي — في أحد أقواله — يحد بكل واحد حدا . وقال أحمد في أشهر روايته — أن قذفهم بكلمة واحدة حد حدا واحدا أو بكلمات فلكل واحد حد . والرواية الثانية : أن طالبوه متفرقين حد لكل واحد منهم .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في أنه لو قذف جماعة فإنه يحد بكل واحد حدا ، خلافا للآخرين .

قال أبو حنيفة : التعريض لا يوجب الحد وإن نوى به القذف . وقال مالك وأحمد — في إحدى روايته — أنه يوجب الحد مطلقا . وقال الشافعي وأحمد — في الرواية الأخرى — أن نوى به القذف وفسره به حد .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد — في إحدى روايته — من أن التعريض يوجب الحد مطلقا ، سواء نوى به القذف أو لا ، خلافا لأبي حنيفة والشافعي ورواية أحمد الأخرى .

اتفق الثلاثة على أنه لو قال لعربي : يا قبطي أو يا رومي أو يابري أو لفارسي أو رومي أو لرومي يا فارسي ولم يكن في بلده من هذه صفته فلا حد عليه . وقال مالك : عليه الحد .

وتتفق الصوفية مع مالك في أنه لو قال لعربي يا قبطي أو يا رومي أو يابري أو لفارسي أو لرومي يا فارسي ولم يكن في بلده من هذه صفته فإن عليه الحد ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة : حد القذف حق الله تعالى غليس للمقذوف أن يسقطه ولا يبرىء منه وإذا مات لم يورث عنه . وقال الشافعى وأحمد — فى أظهر روايتيه — أنه حق للمقذوف فلا يستوفى الا بمطالبتيه ولا اسقاطه والابراء منه ويورث عنه ، وبه قال مالك فى المشهور عنه وقال مالك فى رواية أخرى : متى رفع الى السلطان لم يملك المقذوف اسقاطه .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى أن حد القذف حق الله تعالى لا يملك المقذوف اسقاطه ولا الإبراء منه وإذا مات لا يورث عنه ، وذلك خلافا للثلاثة .

تنمة : على الأقل بأنه يورث : فلاصحاب الشافعى فيمن يرثه ثلاثة أوجه — أحدها — جميع الورثة من الرجال والنساء . والثانى — ذوو الأنساب فخرج الزوجان . والثالث — العصباء .

(باب السرقة)

اتفق الأئمة على وجوب الحرز فى السرقة لوجوب القطع ، وعلى وجوب القطع لكل واحد من جماعة اشتركوا فى سرقة حيث حصل لكل واحد منهم النصاب ، وعلى قطع اليد اليمنى ثم تحسم ، فإذا سرق ثانيا فرجله اليسرى ثم تحسم ، وهذا ان كان صحيح الأطراف ، وان لم يكن الطرف المستحق قطعه موجودا قطع ما بعده ، كما اتفقوا على وجوب رد العين المسروقة ان كانت باقية ، وعلى قطع من سرق من الغنم وهو من غير أهله ، وعلى أن من كسر صنما من ذهب لا ضمان عليه .

وتتفق الصوفية مع الأئمة فى الجرى على مقتضى هذه الأحكام .

قال أبو حنيفة : نصاب السرقة دينار أو عشرة دراهم أو قيمة أحدهما وقال مالك وأحمد — فى أظهر روايتيه ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما قيمته ثلاثة دراهم . وقال الشافعى : ربع دينار من الدراهم أو غيرها .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد — فى أظهر روايتيه — من أن نصاب السرقة ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما قيمته ثلاثة دراهم ، خلافا لأبى حنيفة والشافعى .

اتفق الثلاثة على أن الحرز يختلف باختلاف الأموال ، وأن العرف معتبر فى ذلك . وقال أبو حنيفة : كل ما كان حرزا لشيء من الأموال كان حرزا لجميعها .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى أن الحرز يختلف باختلاف الأموال وعلى اعتبار العرف فى ذلك ، خلافا لأبى حنيفة .

اتتفق الثلاثة على وجوب القطع بما تبين فسادہ اذا بلغت قيمته نصابا . وقال أبو حنيفة : لا قطع به .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في وجوب القطع بما تبين فسادہ اذا بلغت قيمته نصابا ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على أن من سرق تمرا معلقا على الشجر ولم يكن محرزا وجبت عليه قيمته . وقال أحمد : تجب قيمته مرتين .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أن من سرق تمرا معلقا على الشجر ولم يكن محرزا فإن قيمته تجب عليه مرتين ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على قطع جاحد العارية . وقال أبو حنيفة : لا يقطع .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في قطع جاحد العارية ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على عدم قطع جاحد الوديعة . وقال أحمد : يقطع .

وتتفق الصوفية مع أحمد في قطع يد جاحد الوديعة ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة والشافعي : يجب القطع على جماعة اشتركوا في سرقة نصاب . على شرط عند الشافعي في أن يخص كل منهم نصاب في السرقة . وقال مالك : أن كانوا لا يحتاجون الى تعاون عليه قطعوا ، وأن كان لا يمكن الانفراد به فقولان : القطع وعدمه .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة والشافعي في القول بوجوب القطع على جماعة اشتركوا في سرقة نصاب ، خلافا لمالك .

اتفق الثلاثة على أنه اذا اشترك اثنان في نقب فدخل أحدهما وأخذ المتاع ونأوله الآخر وهو خارج الحرز أو رمى به اليه فأخذه فإلقطع على الداخل دون الخارج . وقال أبو حنيفة : لا قطع على واحد منهما .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه اذا اشترك اثنان في نقب فدخل أحدهما وأخذ المتاع ونأوله الآخر وهو خارج الحرز أو رمى به اليه فأخذه فإلقطع على الداخل دون الخارج ، خلافا لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة وأحمد : لو اشترك جماعة في نقب ودخلوا الحرز وأخرج بعضهم النصاب ولم يخرج الباقيون شيئا ولا أعانوا في الإخراج وجب القطع على الجماعة كلهم . وقال مالك والشافعي : لا يقطع الا من أخرج .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في أنه لو اشترك جماعة في نقب ودخلوا الحرز وأخرج بعضهم النصاب ولم يخرج الباقيون شيئا

ولا أعانوا في الإخراج فإنه يجب القطع على الجماعة كلهم ، خلافاً لمالك
والشافعى .

قال أبو حنيفة : لو نقب شخصان حرزا ودخل أحدهما وقرب المتاع
الى النقب وتركه فأدخل الخارج يده فأخرجه من الحرز فلا قطع عليهما .
وقال مالك : يقطع الذى أخرج . ولأصحابه قولان فى الذى قرب المتاع .
وقال الشافعى — فى الأصح — يقطع المخرج خاصة . وقال أحمد : يقطع
كل منهما .

وتتفق الصوفية مع أحمد فى أنه لو نقب شخصان حرزا ودخل أحدهما
وقرب المتاع الى النقب وتركه فأدخل الخارج يده فأخرجه من الحرز فإن
القطع يسرى على كل منهما ، خلافاً للثلاثة .

اتفق الثلاثة على قطع يد النبائش . وقال أبو حنيفة : لا تقطع .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى القول بقطع يد النبائش ، خلافاً
لأبى حنيفة .

قال الشافعى وأحمد : من سرق من ستارة الكعبة ما يبلغ ثمنه
نصاباً قطع . وقال أبو حنيفة ومالك : لا يقطع .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد فى أن من سرق من ستارة
الكعبة ما يبلغ نصاباً قطع ، خلافاً لأبى حنيفة ومالك .

قال أبو حنيفة وأحمد — فى إحدى روايتيه — إذا سرق ثالث مرة
لا تقطع له يد ولا رجل أخرى ، لأن اليد والرجل أكثر ما يقطع فى السرقة
بل يحبس . وقال مالك والشافعى وأحمد — فى الرواية الأخرى — تقطع
فى الثالثة يده اليسرى ، وفى الرابعة رجله اليمنى .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة وأحمد — فى إحدى روايتيه — فى أن
من سرق مرة ثالثة لا تقطع له يد ولا رجل أخرى ، لأن اليد والرجل أكثر
ما يقطع فى السرقة بل يحبس ، خلافاً لمالك والشافعى وأحمد — فى الرواية
الأخرى .

اتفق الثلاثة على ثبوت حد السرقة بإقراره مرة . وقال أحمد
وأبو يوسف : لا يثبت إلا بإقراره مرتين .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى ثبوت حد السرقة بإقراره بها مرة
واحدة ، خلافاً لأحمد وأبى يوسف .

قال أبو حنيفة : لا يجتمع مع السارق وجوب الغرم مع القطع ، وإن
تلف المسروق فإن اختار المالك الغرم لم يقطع وإن اختار القطع واستوفى
لم يغرم . وقال مالك : إن كان السارق موسراً وجب عليه القطع والغرم ،

وان كان معسرا قطع فقط . وقال الشافعى وأحمد : يجتمع الغرم والقطع عليه .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد فى أنه يجتمع الغرم والقطع على السارق مطلقا ، خلافا للباقيين .

قال أبو حنيفة والشافعى — فى أحد أقواله — وأحمد — فى إحدى روايته — لا يقطع أحد الزوجين بسرقة مال الآخر ، سواء من بيت خاص بأحدهما أو ساكنين فيه معا . وقال مالك والشافعى — فى الأرجح — وأحمد — فى الرواية الأخرى — يقطع من سرق منهما من حرز خاص بالمسروق منه .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعى — فى الأرجح — وأحمد — فى إحدى روايته — فى القول بالقطع لأحد الزوجين إذا سرق من حرز خاص بالمسروق منه ، خلافا لأبى حنيفة وأحمد .

اتفق الثلاثة على عدم قطع يد الولد بسرقة مال أبيه . وقال مالك . يقطع لعدم الشبهة .

وتتفق الصوفية مع مالك فى قطع يد الولد بسرقة مال أبيه لانتفاء الشبهة خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة وأحمد : لا يقطع بسرقة صنم من ذهب أو فضة . وقال مالك والشافعى : يقطع بسرقة صنم .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعى فى القول بالقطع لسرقة صنم من ذهب أو فضة ، خلافا لأبى حنيفة وأحمد .

قال أبو حنيفة : لو سرق ثيابا من الحمام عليها حافظ قطع ان كان ليلا ، وان كان نهارا لم يقطع . وقال الشافعى . وأحمد — فى إحدى روايته — يقطع مطلقا .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد — فى إحدى روايته — فى القول بان من سرق ثيابا من الحمام وعليها حافظ فانه يقطع مطلقا سواء كانت السرقة ليلا أو نهارا ، خلافا لأبى حنيفة .

قال أبو حنيفة : يقطع سارق العين المغصوبة ولا يقطع سارق العين المسروقة الا اذا لم يقطع السارق الأول فيقطع الثانى . وقال مالك : يقطع كل منهما . وقال الشافعى وأحمد : لا يقطع السارق من السارق ولا السارق من الغاصب .

وتتفق الصوفية مع مالك في القول بقطع سارق الغن المسروقة وكذا سارق العين المفصوبة ، خلافا للثلاثة .

قال مالك : لو ادعى السارق في المسروق من الحرز أنه مآخذ بعد قيام البيئة عليه بأنه سرق قطع بكل حال ولا تقبل دعواه الملك . وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد — في إحدى روايتيه — لا يقطع ، وسموه السارق الظريف . وفي رواية لأحمد : أنه يقطع . وفي رواية أخرى لأحمد : يقبل قوله وإذا لم يكن معروفا بالسرقة ويسقط عنه القطع ، وإن كان معروفا بالسرقة قطع .

وتتفق الصوفية مع مالك في أنه لو ادعى السارق ملكيته للمسروق من الحرز بعد قيام البيئة عليه بأنه سرق فإنه يقطع بكل حال ولا يقبل دعواه الملك ، خلافا للثلاثة والأموال الأخرى .

قال أبو حنيفة وأصحاب الشافعي وأحمد — في إحدى روايتيه — يتوقف القطع على مطالبة من سرق منه المال . وقال مالك وأحمد — في الرواية الأخرى — لا يفتقر إلى مطالبة المسروق منه .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد — في إحدى روايتيه — بأن القطع لا يتوقف على مطالبة المسروق منه ، خلافا لأبي حنيفة وأصحاب الشافعي ورواية أحمد الأخرى .

قال أبو حنيفة : لو قتل رجل رجلا في داره وقال دخل على ليأخذ مالي ولم يندفع إلا بالقتل فلا قود عليه إذا كان الداخل معروفا بالفساد والافعليه القود . وقال الثلاثة : عليه القود إلا أن يأتي بيينة .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو قتل رجل رجلا في داره وقال : دخل على ليأخذ مالي ولم يندفع إلا بالقتل فإن عليه القود إلا أن يأتي بيينة ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على وجوب القطع في الصيد المملوكة إذا سرقت من حرزها ، وكذا كل ما يتمول في العادة ويجوز أخذ العوض عنه وإن كان أصله مباحا كالماء والصيد والحجارة . وقال أبو حنيفة : كل ما أصله مباحا فلا يقطع به .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في وجوب القطع في الصيد المملوكة إذا سرقت من حرزها وإن كانت في الأصل مباحة كالماء والصيد والحجارة ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على القطع بسرقة الخشب إذا بلغت قيمته نصابا . وقال أبو حنيفة : لا يجب القطع في الخشب إلا خشب الساج والأبنوس والصندل والقنسا .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في القول بالقطع في سرقة الخشب اذا بلغت قيمته نصابا ، خلافا لأبى حنيفة .

قال أبو حنيفة ومالك : لو غلط الجlad فمقطع اليمنى عن اليسرى أجزاء . وقال الشافعى وأحمد : على القاطع الدية . وأظهر قولى الشافعى وأحمدى روايتى أحمد : تجب إعادة القطع .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد في أنه لو غلط الجlad فمقطع اليد اليسرى عن اليمنى فان عليه الدية وتجب إعادة القطع ، خلافا لأبى حنيفة ومالك .

قال أبو حنيفة : لو سرق نصابا ثم ملكه بشراء أو هبة أو ارث أو غير ذلك سقط القطع . وقال الثلاثة : لا يسقط القطع ، سواء كان قبل الترافع أو بعده .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن من سرق نصابا ثم ملكه بشراء أو هبة أو ارث أو غير ذلك فانه لا يسقط القطع عنه سواء كان ذلك قبل الترافع أو بعده ، خلافا لأبى حنيفة .

اتفق الثلاثة على أن المسلم اذا سرق نصابا من مال مستأمن يقطع . وقال أبو حنيفة : لا يقطع .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن المسلم اذا سرق نصابا من مال مستأمن فانه يقطع ، خلافا لأبى حنيفة .

قال مالك وأحمد : لو سرق مستأمن ومعهاد وجب عليهما القطع — وهو أحد قولى الشافعى — وقال أبو حنيفة والشافعى — في القول الآخر له — لا قطع عليهما .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في أنه لو سرق مستأمن ومعهاد فانه يجب عليهما القطع ، خلافا لأبى حنيفة والشافعى — في أحد قوليه .

والله تعالى أعلم

(باب قطاع الطريق)

اتفق الأئمة على أن من أبرز وأشهر سلاحا مخيفا للسبيل خارج المصر بحيث لا يدركه الخوف فانه محارب قاطع للطريق ، كما اتفقوا على أن كل من قتل وأخذ المال وجب اقامة الحد عليه ، وان عفا ولى المقتول أو المأخوذ منه غير مؤثر في إسقاط الحد عنه ، وان تاب أحد منهم قبل القدرة عليه سقط عنه الحد وطولب بحقوق الأدييين من الأنفس والأموال والجروح الا أن يعفى عنه .

وجرت الصوفية مجرى الأئمة في القول والعمل بمقتضى هذه الأحكام .

اتفق الثلاثة على أن أخذ قطاع الطريق على الترتيب المذكور في الآية .
وقال مالك : ليس هو على الترتيب ، بل للإمام الاجتهاد فيه من قتل أو
صلب أو قطع من خلاف أو نفى أو حبس وكذا له الاجتهاد في كيفية
الترتيب .

وتتفق الصوفية مع مالك في القول بأن أخذ قطاع الطريق ليس هو
بحسب الترتيب المذكور في الآية الكريمة ، بل للإمام الاجتهاد فيه من قتل
أو صلب أو قطع من خلاف أو نفى أو حبس وكذا له الاجتهاد في كيفية
الترتيب ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة : انهم اذا أخذوا المال وقتلوا النفس كان الخيار
للإمام فان شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو قتلهم أو قتلهم وصلبهم
أو قتلهم ولم يصلبهم ، وان قتلوا ولم يأخذوا مالا قتلهم حدا ، ولا يلتفت إلى
عفو الأولياء ، وان أخذوا مالا لسلّم أو ذمى وكان المأخوذ بحيث لو قسم
على جماعتهم أصاب كل واحد منهم ما يساوى عشرة دراهم قطع أيديهم
وأرجلهم من خلاف ، فان أخذوا قبل أن يأخذوا مالا ولم يقتلوا حبسهم حتى
يحدثوا توبة أو يموتوا . وقال مالك : يفعل الإمام فيهم ما يراه ، فمن كان
ذا رأى وقوة قتله ، ومن كان ذا قوة فقط نفاه ، ويجوز له قتلهم وصلبهم
وقطعهم ان لم يقتلوا ولم يأخذوا مالا على ما يراه الإمام دعا لهم ولا مثالهم .
وصفة النفي عند مالك : أن يخرجوا من البلد الذي كانوا فيه إلى غيره
ويحبسوا فيه ، وصفة الصلب عنده وعند أبي حنيفة : أن يصلب حيا
ويجفع بطنه برمح إلى أن يموت ، ولا يصلب أكثر من ثلاثة أيام .

وتتفق الصوفية مع مالك في أن قطاع الطريق يفعل فيهم الإمام ما يراه
فمن كان منهم ذا رأى وقوة قتله ، ومن كان ذا قوة نفاه ، ويجوز له قتلهم
وصلبهم وقطعهم وان لم يأخذوا مالا ولم يقتلوا ردعا لهم ولا مثالهم ، خلافا
لغيره كأبي حنيفة : كما تتفق الصوفية مع مالك في صفة النفي وهو أن
يخرجوا من البلد الذي كانوا فيه إلى غيره ويحبسوا به ، ومعه ومع
أبي حنيفة في صفة الصلب وهو أن يصلب حيا ويجفع بطنه برمح إلى أن
يموت ، ولا يصلب أكثر من ثلاثة أيام ، وذلك خلافا للشافعى وأحمد .

قال الشافعى وأحمد : اذا أخذوا قبل أن يقتلوا نفسا أو يأخذوا مالا
نفوا — وصفة النفي عندهما : أن يطلبوا اذا هربوا ليقام عليهم الحد ان
أتوا حدا ، وفي رواية لأحمد : أن يتركوا بدون بلد — وان أخذوا المال
ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ، وان قتلوا وأخذوا المال
وجب قتلهم حتما وصلبهم حتما ، وان قتلوا ولم يأخذوا المال وجب
قتلهم حتما — والصلب عندهما بعد القتل . وقال بعض الشافعية :
يقتلوا بعد الصلب أحياء .

وتتفق الصوفية مع مالك على ما نص عليه الحكم السابق ، خلافا
للشافعى وأحمد .

اتفق الثلاثة على اعتبار النصاب في قتل المحارب . وقال مالك :
لا يعتبر النصاب .

وتتفق الصوفية مع مالك في عدم اعتبار النصاب في قتل المحارب ،
خلافًا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أنه لو اجتمع محاربون فباشروا بعضهم القتل والأخذ
وكان بعضهم رداً كان للرد حكم المباشرين في جميع الأحوال . وقال
الشافعي : لا يجب على الرد غير التعزير والحبس والتعذيب ونحو ذلك .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو اجتمع محاربون فباشروا بعضهم
القتل والأخذ وكان بعضهم رداً كان للرد حكم المباشرين في جميع الأحوال ،
خلافًا للشافعي .

اتفق الثلاثة على استواء من قطع الطريق داخل المصر بمن قطعها
خارجها في الحكم . وقال أبو حنيفة : لا يثبت حكم قطاع الطريق إلا لمن
يكون خارج المصر .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في القول باستواء من قطع الطريق داخل
المصر بمن قطعها خارجه في الحكم خلافًا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على أنه لو كان معهم امرأة وافقتهم في القتل وأخذ المال
قتلت حداً . وقال أبو حنيفة تقتل قصاصاً وتضمن .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه لو كان مع قطاع الطريق امرأة
وافقتهم في القتل وأخذ المال فأنها تقتل قصاصاً وتضمن ، خلافًا للثلاثة .

قال أبو حنيفة وأحمد : لو زنى رجل وشرب الخمر وسرق وجب عليه
القتل في المحاربة وغيرها قتل ولم يقطع ولم يجلد لأنها من حقوق الله وهي
مبنية على المسامحة وقد أتى القتل عليها يغيرها لأنها النهاية . وقال
الشافعي : تستوفي جميعها من غير تداخل على الإطلاق .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في أن من أحدث من قطاع الطريق حدثاً
مثل الزنا وشرب الخمر والسرقة فإنه يستوفي منه جميعها من غير تداخل ،
خلافًا لأبي حنيفة وأحمد .

اتفق الثلاثة على أنه لو شرب الخمر وقذف المحصنات حد في الخمر
والقذف . وقال مالك بتداخلها .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو شرب الخمر وقذف المحصنات
فإنه يحد في الخمر والقذف ولا تتداخل العقوبات ، خلافًا لمالك .

قال أبو حنيفة ومالك والشافعي — في أحد قوليه — توبة العصاة
من شرب الخمر والزنا والسرقة لا تسقط الحد عنهم ماعدا المحاربة .
وقال أحمد — في أظهر روايته — والشافعي — في القول الآخر له —

انها تسقط الحد عنهم من غير اشتراط مضي زمان . والرواية الأخرى عن أحمد : لابد من مضي سنة بعد التوبة .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ومالك والشافعي — في أحد قوله — من أن توبة العصاة من شرب الخمر والزنا والسرقة لا تسقط الحد عنهم ما عدا المحاربة ، خلافا للروايات الأخرى عن الشافعي وأحمد .

قال مالك والشافعي : من تاب من المحاربة ولم يظهر عليه صلاح العمل لا تقبل شهادته حتى يظهر عليه . وقال أحمد : تقبل شهادته وإن لم يظهر عليه صلاح العمل .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي في القول بأن من تاب من المحاربة ولم يظهر عليه صلاح العمل فانه لا تقبل شهادته حتى يظهر عليه ، خلافا لأحمد .

قال أبو حنيفة وأحمد والشافعي — في أحد قوله — اذا قتل المحارب في محاربته من لا يكافئه كالكافر والعبد والولد فلا يقتل . وقال مالك والشافعي — في القول الآخر له — يقتل بمن لا يكافئه .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي — في أحد قوله — من أنه اذا قتل المحارب في محاربته من لا يكافئه كالكافر والعبد والولد فانه يقتل به ، خلافا لأبي حنيفة وأحمد والقول الآخر للشافعي .

ولله تعالى أعلم

(باب حد الشرب)

اتفق الأئمة على تحريم الخمر ونجاستها ووجوب الحد لمن يشرب قليلا وكثيرا وعلى كثر مستحلها ، وعلى أن عصير العنب اذا اشتد وقذف بالزبد فهو خمر ، كما اتفقوا على تحريم كل شراب يسكر وإن لم يسمى خمرًا ويجب به الحد سواء كان من عنب أو زبيب أو حنطة أو شعير أو ذرة أو أرز أو عسل ولبن ونحوها نبيذاً كان أو مطبوخا — الا أن أبا حنيفة قال : نقيع التمر والزبيب اذا اشتد كان حراما قليلا وكثيره ويسمى نبيذاً لا خمرًا ، فإن أسكر ففي شربه الحد وهو نجس ، فإن طبخا أو كانا في طيبخ حل منهما ما يقلب على ظن الشارب أنه لا يسكره ، فإن اشتد حرم الشرب منهما ، ولم يعتبر في طبخهما أن يذهب ثلثاهما . وأما نبيذ الحنطة والشعير والذرة فانه حلال عنده نقيعا ومطبوخا ، وانما يحرم المسكر ويحد به . وكذلك اتفق الأئمة على أن المطبوخ من عصير العنب اذا ذهب أقل من ثلثه فانه حرام ، فإن ذهب ثلثاه حل مالم يسكر ، فإن أسكر حرم قليلا وكثيره . واتفقوا أيضا على أن حد العبد على النصف من حد الخمر بالنسبة للحر ، وعلى أن الحد يقام بالسوط — الا ما روى عن الشافعي أنه يقام بالأيدي وأطراف الثياب — كما اتفقوا على أن من غص باللقمة ولم يجد غير الخمر يسبغها به جاز اساغتها به .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذه الأحكام .

اتفق الثلاثة على أنه إذا مضى على العصر ثلاثة أيام ولم يشد ولم يسكر لا يصير خمرا حتى يشد ويقذف بالزبد . وقال أحمد : إذا مضى على العصر ثلاثة أيام صار خمرا وحرم شربه وإن لم يشد ولم يسكر .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أنه إذا مضى على العصر ثلاثة أيام فإنه يصير خمرا وحرم شربه وإن لم يشد ولم يسكر ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة : حد السكر بأن يصير لا يعرف السماء من الأرض ولا الرجل من المرأة . وقال مالك : هو من استوى عنده الحسن والقبيح . وقال الشافعي وأحمد : هو بحيث يخلط في كلامه على خلاف عادته .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في القول بأن حد السكر بأن يصير بحيث يخلط في كلامه على خلاف عادته ، خلافا لأبي حنيفة ومالك .

قال أبو حنيفة ومالك وأحمد — في إحدى روايته — حد شارب الخمر ثمانون جلدة وقال الشافعي وأحمد — في روايته الأخرى — أربعون .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد — في إحدى روايته — بأن حد شارب الخمر ثمانون جلدة ، خلافا للشافعي وأحمد .

اتفق الثلاثة على أنه لو وجد منه ريح الخمر ولم يثر بالشرب لم يحد . وقال مالك : أنه يحد .

وتتفق الصوفية مع مالك على أنه لو وجد منه ريح الخمر ولم يثر بالشرب فإنه يحد ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أنه لو أقر بالشرب ولم يوجد منه ريح بوجه يحد . وقال أبو حنيفة : أنه لا يحد .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو أقر بالشرب ولم يوجد منه ريحها فإنه يحد ، خلافا لأبي حنيفة .

قال مالك وأحمد والشافعي — في الأصح — لا يجوز شرب الخمر للضرورة كالعطش والتداوى . وقال أبو حنيفة : يجوز للعطش لا للتداوى . والقول الثاني للشافعي : يجوز شرب القليل للتداوى . والقول الثالث للشافعي أيضا : يجوز للعطش ويقع به الرى .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد والشافعي — في أصح أقواله — بأنه لا يجوز شرب الخمر للضرورة كالعطش والتداوى ، خلافا لأبي حنيفة والأقوال الأخرى للشافعي .

والله تعالى أعلم

(باب التعزير)

اتفق الأئمة على مشروعية التعزير في كل معصية لأحد فيها ولا كفارة .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في القول بمشروعية التعزير في كل معصية
لأحد فيها ولا كفارة .

اختلف الأئمة هل التعزير فيما يستحق التعزير بمثله حق واجب لله تعالى أم غير واجب ؟ فقال الشافعي : انه غير واجب . وقال أبو حنيفة ومالك : ان غلب على ظنه انه لا يصلحه الا الضرب وجب ، وان غلب على ظنه اصلاحه بغير الضرب لم يجب . وقال أحمد : ان استحق بفعله التعزير وجب والا فلا .

وتتفق الصوفية مع أحمد في انه ان استحق بفعله التعزير وجب والا فلا ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على عدم ضمان الامام لو عزز رجلا فمات . وقال الشافعي : عليه الضمان .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في القول بضمان الامام لو عزز رجلا فمات ، خلافا للثلاثة .

قال مالك وأحمد : اذا ضرب الأب ابنه أو المعلم تلميذه تأديبا فمات الولد فلا ضمان عليه . وقال أبو حنيفة والشافعي : عليهما الضمان .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة والشافعي في أن الأب اذا ضرب ابنه تأديبا وكذا المعلم صبيا فمات الولد فانه يضمن ، خلافا لمالك وأحمد .

اتفق الثلاثة على أنه لا يجوز أن يبلغ بالتعزير أدنى الحدود . وقال مالك : انه راجع الى رأى الامام ، فان رأى أن يزيد عليه فعل .

وتتفق الصوفية مع مالك في أن الامام اذا رأى أن يزيد التعزير على أدنى الحدود فعل ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة والشافعي : لا يختلف التعزير باختلاف أسبابه ، فان كان بالوطء في الفرج بشبهة أو بالوطء فيما دون الفرج فانه يزداد الى أدنى الحدود ولا يبلغ أعلاها فيضرب مائة الا سوطا ، وان كان بغير وطء كقبلة اجنبية أو شتم أو سرقة ما دون النصاب فلا يبلغ به أدنى الحدود وقيل مالك : للامام ان يضرب في التعزير أى عدد أدى اليه اجتهاده .

وتتفق الصوفية مع مالك في أن للامام أن يضرب في التعزير أى عدد أدى اليه اجتهاده حتى ولو زاد على أدنى الحدود ، خلافا للثلاثة .

— قال أبو حنيفة : أدنى الحدود أربعون في الخمر فيكون أكثر التعزير

تسعة وثلاثون . وقال الشافعى وأحمد : أدناها عشرون فيكون أكثر التعزير تسعة عشر . وقال مالك : كل ذلك راجع الى الامام .

وتتفق الصوفية مع مالك في أن أكثر التعزير راجع الى اجتهاد الامام ، خلافا للباقيين .

قال أبو حنيفة والشافعى وأحمد — في احدى روايته — انه يضرب قائما . وقال أحمد — في الرواية الأخرى — انه يضرب قاعدا .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة والشافعى وأحمد — في احدى روايته — من أنه يضرب قائما ، خلافا لأحمد في الرواية الأخرى .

قال أبو حنيفة والشافعى : لا يجرد في حد القذف خاصة ويجرد فيها عداه ، الا أن ذلك عند الشافعى اذا لم يكن عليه ما يمنع الم الضرب والا فيجرد في الحدود كلها لا فرق بين حد القذف وغيره . وقال مالك : يجرد في الحدود كلها . وقال أحمد : لا يجرد في الحدود كلها بل يضرب فيها لا يمنع الم الضرب كالتميص والقميصين .

وتتفق الصوفية مع مالك في أنه يجرد في الحدود كلها ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة وأحمد : يفرق الضرب على جميع البدن الا الوجه والرأس والفرج والخاصرة وسائر المواضع الخيفة . وقال مالك : يضرب على الظهر وما قاربه .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة وأحمد بأنه يفرق الضرب على جميع البدن الا الوجه والرأس والفرج والخاصرة وسائر المواضع الخيفة ، خلافا لمالك .

قال مالك : انه يستوى الضرب في الحدود . وقال أحمد : ضرب حد الزنا أشد من ضرب حد القذف ، وضرب حد القذف أشد من ضرب حد الشرب . وقال أبو حنيفة : يتساوت الضرب في الحدود ، فأشده ضرب التعزير ثم الخمر ثم القذف .

وتتفق الصوفية مع مالك في القول باستواء الضرب في الحدود ، خلافا لأبى حنيفة وأحمد .

والله تعالى أعلم .

(باب الصيال وضمان الولادة والبهائم)

اتفق الثلاثة على جواز دفع كل صائل من آدمى أو بهيمة على نفس أو طرف أو بضع أو مال ، فان لم يندفع الا بالقتل فلا ضمان عليه . وقال أبو حنيفة : عليه الضمان .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في وجوب الضمان على من قتل من لم يندفع الا بالقتل ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أنه لو عض انسان يد آخر فانتزعا فسقطت أسنانه
غلا ضمان عليه . وقال مالك — في المشهور عنه — عليه الضمان .

وتتفق الصوفية مع مالك في أن من عض يد انسان فانتزعا فسقطت
أسنانه فان عليه الضمان ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة ومالك — في احدى روايتيه — لو أطلع انسان في بيت
انسان فرماه صاحب البيت ففقأ عينه لزمه الضمان . والرواية الأخرى
لمالك : لا ضمان عليه ، وعليها جرى الشافعى وأحمد .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة ومالك — في احدى روايتيه — بأنه لو
أطلع انسان في بيت انسان فرماه صاحب البيت ففقأ عينه فان عليه الضمان ،
خلافا للأقوال الأخرى .

قال الشافعى وأحمد : لو ضرب الامام انسانا في حد وأفضى الى هلاكه
أو مات فلا ضمان على الامام .

قال الشافعى : لو جلد الامام انسانا بأطراف النعال والثياب في حد
الشرب لم يضمن ، وان ضربه بالسوط فلا ضمان في ذلك وجهان : أحدهما —
لا ضمان . وحكى ابن المنذر عن الشافعى : ان الامام ان ضرب بالنعال
وأطراف الثياب ضربا لا يجاوز الأربعين فمات فلا عقل فيه ولا قود ولا كفارة ،
وان ضربه أربعين سوطا فمات فديته على عاقلة الامام دون بيت المال .

وتتفق الصوفية مع قول الشافعى في رواية ابن المنذر من القول بأن
الامام ان ضرب بالنعال أو أطراف الثياب ضربا لا يجاوز الأربعين فمات فلا
عقل فيه ولا قود ولا كفارة ، وان ضربه أربعين سوطا فمات فديته على عاقلة
الامام دون بيت المال ، خلافا لأحمد والروايات الأخرى .

اتفق الثلاثة على أنه لا ضمان على أرباب البهائم فيما أتلفته نهرا اذا
لم يكن معها صاحبها ، وعليه الضمان فيما أتلفته ليلا وقال أبو حنيفة :
لا ضمان الا أن يكون معها صاحبها راكبا أو قائدا أو سائقا أو يكون قد
أرسلها ليلا أو نهرا .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في القول بأنه لا ضمان على أرباب
البهائم فيما أتلفته الا أن يكون معها صاحبها راكبا أو قائدا أو سائقا أو يكون
أرسلها ليلا أو نهرا ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة : لو أتلفت الدابة شيئا وصاحبها كان عليها ضمن ما أتلفت
بيدها أو فمها وكذا رجلها ان كان بوطئها ، فان رفست برجلها وكان في موضع
مأذون فيه شرعا كالمشى في الطريق والوقوف في ملك الراكب أو في الفلاة أو
سوق الدواب لم يضمن ، وان كان في موضع ليس بمأذون فيه كالوقوف على
الدابة في الطريق أو الدخول في دار انسان بغير أذنه ضمن . وقال مالك :
لا فرق بين يدها وفمها ورجلها فلا ضمان في شيء من ذلك اذا لم يكن من جهة

راكبها أو سائقها بسبب من همز أو ضرب . وقال الشافعى : يضمن ما جنت
بيدها أو رجلها أو فمها أو ذنبها سواء وجد من قائدها أو سائقها سبب أو
لم يوجد . وقال أحمد : ما أتلفته برجلها وصاحبها عليها فلا ضمان فيه ،
وما جنت بغيرها أو يدها ففيه الضمان .

وتتفق الصوفية مع الشافعى فى أن الدابة لو أتلفت شيئا وصاحبها كان
عليها فانه يضمن ما جنت مطلقا سواء كان بيدها أو رجلها أو فمها أو ذنبها ،
وسواء كان ذلك فى موضع مأذون فيه شرعا أو لا ، وسواء من قائدها
وسائقها سبب أولا ، فانه فى كل ذلك يضمن ، خلافا للثلاثة .

والله تعالى أعلم .

كتاب الجهاد

اتفق الأئمة على أن الجهاد فرض كفاية إذا قام به من فيه كفاية من المسلمين سقط الحرج عن الباقيين ، وعلى أنه يجب على أهل كل ثغر أن يقاتلوا من بين أيديهم من الكفار ، وإن عجزوا ساعدتهم من يليهم الأترب فالأقرب . كما اتفقوا على أن من تعين عليه الجهاد لا يخرج إلا بأذن أبويه إذا كانا مسلمين ومن كان عليه دين لا يخرج إلا بأذن غريمه ، وقال الشافعى بأنه لا يحتاج إلى إذن من الغير إذا غزا الكفار بلاد المسلمين ويتعين الجهاد فى هذه الحالة على الكل سواء الرجال والنساء والأحرار والعبيد . كما اتفقوا أيضا على وجوب الثبات على المسلمين الحاضرين عند الالتقاء ، وتحريم الفرار إلا متحرفين لقتال أو متحيزين إلى فئة ، أو يزيدوا عن مثلهم فبياح الفرار ، ولهم الثبات مع ذلك لاسيما من غلبة ظنهم بالظهور عليهم ، كما اتفقوا على وجوب الهجرة من دار الكفار إذا قدر عليها ، وعلى أن نساء الكفار إذا لم يقاتلن لم يقتلن ، إلا أن يكن ذوات رأى ، وكذا الأعمى والشيخ وأهل الصوامع إذا كان لهم رأى وتدبير فإنهم يقتلون ، وكذلك اتفقوا على أن الأسير إذا قتله أحد وهو فى الأسر لم يجب على القاتل إلا التعزير فقط .

وتتفق الصوفية مع الأئمة فى الجرى على مقتضى هذه الأحكام .

اتفق الثلاثة على اعتبار وجود الزاد والراحلة فى الجهاد كالحج . وقال مالك : لا يجب . ومحل الخلاف : فيما لو تعين الجهاد على أهل بلد وبينهم وبين موضع الجهاد مسافة قصر .

وتتفق الصوفية مع مالك فى عدم اعتبار وجود الزاد والراحلة فى الجهاد، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة ومالك : إذا أخذ المسلمون أموال أهل الحرب ولم يمكنهم إخراجها وإيصالها إلى دار الإسلام جاز لهم إتلافها فيذبحون الحيوان ويكسرون السلاح ويحرقون المتاع . وقال الشافعى : لا يجوز إلا للمالكه وذلك بعد القسمة .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد فى أنه إذا أخذ المسلمون أموال أهل الحرب ولم يمكنهم إخراجها وإيصالها إلى دار الإسلام فإنه لا يجوز لهم التصرف فيها بأى وجه ، بل يجوز بعد القسمة للمالكه ، خلافا لأبى حنيفة ومالك .

اتفق الثلاثة مع أحد قولى الشافعى على أن شيوخ الكفار وعبيانهم إذا لم يكن لهم رأى ولا تدبير فلا يجوز قتلهم ، وأظهر قولى الشافعى : أنه يجوز قتلهم .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة والشافعية — في أحد قوليه — في أن الشيوخ من الكفار وعميانهم إذا لم يكن لهم رأى ولا تدبير فلا يجوز قتلهم، خلافاً للقول الآخر للشافعية .

قال مالك : من قربت دارهم منا فقد بلغتهم الدعوة ، فلا يحتاج الى دعوتهم قبل القتال ، بل يقاتلون ابتداء ، وأما من بعدت دارهم فالدعوة لهم اقطع للشك . وقال أبو حنيفة : ان بلغتهم الدعوة فيحسن ان يدعوهم الامام الى الاسلام او أداء الجزية قبل القتال ، وان لم تبلغهم الدعوة فلا ينبغي للامام ان يبدأهم بالقتال . وقال الشافعية : لا أعلم أحدا من المشركين اليوم لم تبلغه الدعوة الا ان يكون من قوم خلف الترك والجلف لم تبلغهم الدعوة فلا يقاتلون حتى يدعو الى الاسلام .

وتتفق الصوفية مع مالك في أن من قربت ديارهم من ديارنا فقد بلغتهم الدعوة فلا يحتاج الى دعوتهم قبل القتال ، بل يقاتلون ابتداء ، وأما من بعدت ديارهم عنا فالدعوة اقطع لهم للشك ، وذلك خلافاً لأبي حنيفة والشافعية .

قال الشافعية : اذا قتل أحد واحدا ممن لم تبلغهم الدعوة فالدية على عاقلة قاتله . وقال أبو حنيفة لا شيء عليه ، وهو الظاهر من مذهب مالك .

وتتفق الصوفية مع الشافعية في أنه اذا قتل أحد واحدا ممن لم تبلغهم الدعوة فان ديته تجب على عاقلة القاتل ، خلافاً لأبي حنيفة ومالك .

قال أبو حنيفة والشافعية : لا يصح أمان الكفار الا من مسلم بالغ عاقل مختار . وقال مالك وأحمد : يصح أمان الصبي المراهق ، وكذا يصح أمان المعبود المسلم الكافر .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة والشافعية في أنه لا يصح أمان الكفار الا من مسلم بالغ عاقل مختار ، خلافاً لمالك وأحمد .

قال أبو حنيفة ومالك : لو أصاب أحد من المسلمين مسلماً في حال تترس الكفار بالمسلمين فلا تلزمه دية ولا كفارة . وقال الشافعية وأحمد — في أحد قوليهما — يلزمه . والقول الآخر لهما : تلزمه الكفارة دون الدية .

وتتفق الصوفية مع الشافعية وأحمد في أنه لو أصاب أحد من المسلمين مسلماً في حال تترس الكفار بالمسلمين فانه تلزمه الدية والكفارة ، خلافاً لأبي حنيفة ومالك وقولهما الآخر .

اتفق الثلاثة على أن المسلم اذا طلب المبارزة جاز لسكن المستحب الا يبرز أحد الا باذن الامام . وقال أبو حنيفة : تحرم المبارزة بغير اذن الامام الا أن يكون المبرز في منعة من المسلمين .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه تحرم المبارزة بغير اذن الامام الا ان يكون المبرز في منعة من المسلمين ، خلافاً للثلاثة .

قال أبو حنيفة : يجوز استرقاق كل من لا كتاب له ولا شبه كتاب كعبدة
الأوثان لكن العجم منهم دون العرب . وقال مالك والشافعي وأحمد — في
أحدى روايته — لا يجوز ذلك مطلقا .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في جواز استرقاق كل من لا كتاب له
ولا شبه كتاب كعبدة الأوثان العجم ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أنه لو أسلم كافر قبل الأسر له فقد عصم نفسه
وماله وإن كان في دار حرب . وقال أبو حنيفة : ما كان في دار حرب من العتار
فإنه يقسم ، وأما غيره فإن كان في يده أو يد مسلم أو ذمى لم يغنم ، وإن كان
في يد حربى غنم .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو أسلم كافر قبل الأسر له فقد عصم
نفسه وماله وإن كان في دار حرب ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على أنه لو دخل حربيون إلى دار الإسلام لم يجز سبيهم .
وقال أبو حنيفة : يجوز سبيهم .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه لو دخل حربيون إلى دار الإسلام
هأنه يجوز سبيهم ، خلافا للثلاثة .

والله تعالى أعلم .

(باب قسم الفىء والغنيمة)

اتفق الاثمة على أن ما حصل في أيدي المسلمين من مال الكفار بايجاف الخيل والركاب فهو غنيمة الا السلب ، واتفقوا على أن أربعة أخماس الغنيمة يقسم ، وعلى أن من شهد الواقعة بنية القتال فهو من أهله ، وعلى أنهم إذا قسموا الغنيمة وحازوها ثم اتصل بهم مدد لم يكن لذلك المدد معهم حصة ، وكذلك اتفقوا على أن الامام لو قسم الغنائم في دار الحرب نقذت القسمة ، وعلى أنه له أن يفضل بعض الغانمين على بعض ، وعلى أنه مخير في الأسارى بين القتل والاسترقاق ، وعلى أنه لا يجوز لأحد من الغانمين أن يطأ جارية من السبي قبل القسمة ، وعلى أن الغال من الغنيمة قبل حيازتها إذا كان له فيها حق لا يقطع .

وتتفق الصوفية مع الاثمة في الجرى على مقتضى هذه الأحكام .

قال الشافعى وأحمد : السلب للقاتل سواء اشترطه الامام أم لا ، وانما يستحقه اذا غزا بنفسه في قتل مشرك وازال امتناعه . وقال أبو حنيفة ومالك : لا يستحقه الا ان اشترطه الامام .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة ومالك في أن السلب لا يستحقه القاتل الا ان شرطه الامام ، خلافا للشافعى وأحمد .

قال أبو حنيفة : يقسم الخمس على ثلاثة أسهم ، سهم لليتامى ، وسهم للمساكين ، وسهم لابن السبيل ، فدخل فقراء ذوى القربى منهم دون أغنيائهم ، وأما سهم النبى صلى الله عليه وسلم فهو خمس الله وخمس رسوله وهو خمس واحد ، وقد سقط بموته صلى الله عليه وسلم ، كما سقط السبى ، وأما سهم ذوى القربى : فكانوا يستحقونه في زمنه صلى الله عليه وسلم بالتعيين ، وأما بعده فلا سهم لهم وانما يستحقونه بالفقر خاصة ، ويستوى فيهم ذكورهم وأنائهم . وقال مالك : ان هذا الخمس لا يستحق بالتعيين لشخص دون شخص ولكن النظر فيه للامام يصرفه فيما يرى وعلى من يرى من المسلمين ويعطى الامام القرابة من الخمس والفىء والخراج والجزية . وقال الشافعى وأحمد : يقسم الخمس على خمسة أسهم ، سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو باق لم يسقط حكمه بموته ، وسهم لبنى هاشم وبنى عبد المطلب أغنياء أو فقراء للذكر مثل خط الانثيين ، ولا يستحق أبناء بنائهم ، وأما سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الشافعى وأحمد — في احدى روايتيه — انه يصرف في مصالح المسلمين من اعداد السلاح وعقد القناطر وبناء المساجد ونحو ذلك ، والرواية الاخرى لأحمد : انه يصرف على أهل

الديوان ، وهم الذين نصبوا انفسهم للقتال وانفردوا بالثغور لسدها ،
فيقسم بينهم على قدر كفايتهم .

وتتفق الصوفية مع الشافعى واحمد في أن الخمس يقسم على خمسة
أسهم ، سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو باق لم يسقط حكمه بموته ،
وسهم لبنى هاشم وبني المطلب أغنياء وفقراء على السواء للذكر مثل حظ
الأنثيين ولا يستحق أبناء بناتهم ، وأما سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
فإنه يصرف في مصالح المسلمين من أعداد السلاح وعقد القناطر وبناء المساجد
وما إلى ذلك ، خلافا لأبى حنيفة ومالك ورواية أحمد الأخرى .

اتفق الثلاثة على اعطاء الفارس ثلاثة أسهم للفارس سهمان وله سهم
وقال أبو حنيفة : يعطى سهمان فقط سهم له وسهم للفارس .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في اعطاء الفارس سهمين فقط سهم له
وسهم للفارس ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أنه لا يسهم الا لفارس واحد . وقال أحمد
وأبو يوسف — من أصحاب أبى حنيفة — يسهم لفارسين ولا يزداد على ذلك ،
وهى رواية عن مالك .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لا يسهم الا لفارس واحد ، خلافا
لأحمد وأبى يوسف .

اتفق الثلاثة على أنه لا يسهم للبعير . وقال أحمد : يسهم له سهم واحد .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أنه يسهم للبعير سهم واحد ، خلافا
للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أنه لو دخل دار الحرب بفارس فمات الفارس قبل القتال
لم يسهم لفارسه . وقال أبو حنيفة : يسهم لفارسه ، بخلاف ما إذا مات في
القتال أو بعده فإنه يسهم له عند الجميع .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في أنه لو دخل دار حرب بفارس فمات
الفارس قبل القتال فإنه يسهم للفارس ، خلافا للثلاثة . كما تتفق مع الأئمة في
أنه لو مات الفارس في القتال أو بعده فإنه يسهم للفارس كما لو كان حيا .

اتفق الثلاثة على أنه يسهم للفارس عربيا كان أو غيره . وقال أحمد :
يسهم للفحل سهمان وللبرذون سهم واحد .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه يسهم للفارس عربيا كان أو غيره ،
خلافا لأحمد .

قال مالك والشافعى وأحمد — في الحدى روايته — إن الكفار لا يملكون

ما يصيبونه من أموال المسلمين . وقال أبو حنيفة وأحمد — في الرواية الأخرى — أنهم يملكونه .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في أن الكفار يملكون ما يصيبونه من أموال المسلمين ، خلافاً لمالك والشافعي .

اتفق الثلاثة على أنه يرضخ لمن حضر الغنيمة من مملوك وصبي وامرأة وذمى ، والرضخ شيء يجتهد الإمام في قدره ولا يكمله سهماً . وقال مالك : أن الصبي المراهق إذا أطاق القتال وأجازته الإمام كمل له النهم .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن الإمام يعطى لمن حضر الغنيمة من مملوك وصبي وامرأة وذمى باجتهاده في القدر ولا يكمل العطاء سهماً ، خلافاً لمالك .

اتفق الثلاثة على جواز قسمة الغنائم في دار الحرب . وقال أبو حنيفة : لا تجوز قسمة الغنائم في دار الحرب وإن كانت تنفذ . وقال أصحاب أبي حنيفة : إذا لم يجد الإمام حمولة قسمها خوفاً عليها .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في عدم جواز قسمة الغنائم في دار الحرب مع كونها تنفذ لو قسمها الإمام خوفاً عليها ، خلافاً للثلاثة .

قال أبو حنيفة وأحمد — في إحدى روايتيه — لا بأس باستعمال الطعام والحيوان ولو بغير إذن الإمام ، فإن فضل عنه شيء وأخرج إلى دار الإسلام كان غنيمة قتل أو كثر . وقال الشافعي : إن كان كثيراً له قيمة رد ، وإن كان نزرًا فأصح القولين له لا يرد . وحكى عن مالك : أن ما أخرج إلى دار الإسلام فهو غنيمة .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في أن من استعمل شيئاً من الطعام وكان كثيراً فعليه قيمته وترد ، وإن كان نزرًا لا يرد ، خلافاً للثلاثة .

قال أبو حنيفة : يجوز للإمام أن يقول : من أخذ شيئاً فهو له فإنه بشرطه ، إلا أن الأولى له ألا يفعله . وقال مالك الشرط صحيح إلا أنه يكره له ذلك لئلا يشوب قصد المجاهدين في جهادهم إرادة الدنيا ويكون من الخمس . وقال الشافعي : ليس بشرط لازم . وقال أحمد : أنه شرط لازم .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في أن الإمام لو قال : من أخذ شيئاً فهو له فإن ذلك ليس بشرط لازم ولا ينفذ ، خلافاً للثلاثة .

قال أبو حنيفة : يخير الإمام في الأراضي التي فتحت عنوة وغنبت كالعراق ومصر بين أن يقسمها وأن يقر أهلها عليها ويضرب عليهم خراجاً وأن يصرفهم عنها ويأتى بقوم آخرين ويضرب عليهم الخراج . وقال مالك — في إحدى روايتيه — ليس للإمام أن يقسمها ، بل تصير بنفس الظهور عليها .

وقفنا على المسلمين . وقال الشافعى : تجب قسمتها بين الفاتحين كسائر الأموال إلا أن تطيب نفوسهم بوقفها على المسلمين ويستثبوا حقوقهم فيها فيوقفها . وقال أحمد في أصح رواياته — يفعل الامام ما يراه الأصلح من قسمتها ووقفها .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في أن الامام مخير في الأراضى التى فتحت عنوة وغنمت كالعراق ومصر بين أن يقسمها وأن يقر أهلها عليها ويضرب عليهم خراجا وأن يصرفهم عنها ويأتى بقوم آخرين ويضرب عليهم الخراج ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة — فى الخراج المضروب على ما فتح من الأراضى عنوة — ان فى كل جريب من الحنطة قفيزا ودرهمين ، وفى كل جريب من الشعير قفيزا ودرهما . وقال الشافعى : فى جريب الحنطة أربعة دراهم والشعير درهمان . وقال أحمد — فى احدى رواياته — أنها سواء ، ففى جريب كل من الحنطة والشعير قفيز ودرهم ، والقفيز ثمانية أرطال .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى القول بأن الخراج المضروب على ما فتح من الأرض عنوة يكون فى جريب الحنطة قفيز ودرهمين ، وفى جريب الشعير قفيز ودرهم ، خلافا للشافعى وأحمد .

قال أبو حنيفة : ان فى جريب المنب عشرة دراهم . وقال الشافعى : جريب المنب كجريب النخل .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى أن جريب المنب عشرة دراهم ، خلافا للشافعى .

قال الشافعى وأحمد : فى جريب الزيتون اثنا عشر درهما . ولم يوجد لأبى حنيفة فيه نص . وقال مالك : ليس فى ذلك كله تقدير بل المرجع فيه الى ما تحتمله الأرض من ذلك لاختلافها ، فيجتهد الامام فى تقديرها مستعينا بأهل الخبرة .

وتتفق الصوفية مع مالك بأن مرد التقديرات كلها راجعة الى الامام والى اجتهاده فى تقديرها مستعينا بأهل الخبرة نظرا لاختلاف الأراضى قوة وضعفا ، خلافا للباقيين .

قال الشافعى : لا يجوز للامام أن يزيد على ما وضعه عمر رضى الله عنه ولا أن ينقص ، وقال أحمد — فى احدى روايته — تجوز الزيادة مع الاحتمال دون النقصان ، والرواية الأخرى كقول الشافعى . وقال أبو يوسف : لا تجوز الزيادة ولا النقصان .

وتتفق الصوفية مع الشافعى واحدى روايتى أحمد وأبى يوسف فى القول بعدم جواز الزيادة والنقصان عما وضعه عمر رضى الله تعالى عنه ، خلافا للأقوال المعارضة .

قال الشافعى : لو صالح الامام قوما من الكفار على أن أراضهم لهم وجعل عليها شيئا فهو كالجزية إذا أسلموا سقطت عنهم ، وكذا لو اشتراه منهم مسلم . وقال أبو حنيفة : لا يسقط عنهم خراج الأرض بإسلامهم ولا بشراء مسلم .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في أن الامام لو صالح قوما من الكفار على أن أرضهم لهم وجعل عليها شيئا من الخراج فإنه لا يسقط بإسلامهم ولا بشراء مسلم ، خلافا للشافعى .

قال أبو حنيفة ومالك وأحمد — في احدى روايته — أن مكة فتحت عنوة وقال الشافعى وأحمد — في الرواية الأخرى — أنها فتحت صلحا .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة ومالك وأحمد — في احدى روايته — بأن مكة فتحت عنوة لا صلحا ، خلافا للشافعى وأحمد — في الرواية الأخرى —

قال أبو حنيفة : لو وطئ أحد الغانمين جارية من السبى قبل القسمة فلاحده عليه ، بل عليه عقوبة ، ولا يثبت نسب الولد بل هو مملوك يرد الى الغنيمة . وقال مالك : يحد . وقال الشافعى وأحمد : لاحده عليه ويثبت نسب الولد وحرية وعليه قيمتها مع المهر يرد الى الغنيمة ، وزاد أحمد : أنها تصير أم ولد .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد بأنه لو وطئ أحد الغانمين جارية من السبى قبل القسمة فلا حد عليه ويثبت نسبة الولد منه وحرية وعليه قيمتها مع المهر يرد الى الغنيمة ، مع زيادة أحمد في أنها تصير أم الولد ، خلافا لأبى حنيفة ومالك .

قال مالك : أن هدايا امراء الجيوش تكون غنيمة ففيها الخمس ولا يختصون بها ، وكذا ما أهدى الى أمير من امراء المسلمين ، لأن ذلك على وجه الخوف ، فان أهدى العدو الى أحد من المسلمين ليس بأمير فلا بأس بأخذها وتكون دون أهل العسكر ، ورواه محمد بن الحسن عن أبى حنيفة . وقال أبو يوسف : ما أهدى ملك الروم الى أمير الجيوش في دار الحرب فهو له خاصة وكذا ما يعطى للرسول ، ولم يذكر خلافا عن أبى حنيفة .

وتتفق الصوفية مع مالك في أن هدايا امراء الجيوش تكون غنيمة ففيها الخمس ، وكذا ما أهدى الى أمير من امراء المسلمين ، لأن ذلك على وجه الخوف ، خلافا لغيره .

قال الشافعى : إذا أهدى لذى ولاية هدية فإن كان لشيء ناله منه حقا كان أو باطلا حرم عليه أخذها ، لحرمة أخذ الجعل على خلاف الحق لالزامه به شرعا ، وحرمة أخذه على الباطل ، وإن لم تكن لشيء بأن كانت تفضلا وشكرا فلا يقبلها ، فان قبلها كانت في الصدقات إلا أن يكافئه عليها ، وإن كانت ممن ليس في ولايته شكرا على احسان كان منه فيقبلها ويجعلها لاهل الولاية أو يدعها ولا يأخذ على الخير مكافأة . وقال أحمد في احدى

روايته — لا يختص بها من أهديت إليه ، بل هي غنيمة فيها الخمس .
والرواية الأخرى له : انه يختص بها .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في أنه اذا أهدى لذى ولاية هدية فإن كان
لشيء ناله حقا كان أو باطلا حرم عليه أخذها ، لحرمة أخذ الجعل على خلاص
الحق ، وحرمة أخذها على الباطل كذلك ، وان لم تكن لشيء بأن كانت تفضلا
وشكرا فلا يقبلها ، فإن قبلها كانت في الصدقات ولا يختص بها الا أن يكافئه
عليها ، وان كانت ممن ليس في ولايته شكرا على احسان كان مثله فإنه يقبلها
ويجعلها لأهل الولاية أو يدعها ولا يأخذ على الخير مكافأة ، خلافا لمن قال
غير ذلك .

اتفق الثلاثة على أن الفال من الغنيمة قبل حيازتها اذا كان له فيها
حق لا يحرق رحله ولا يحرم سهمه . وقال أحمد : يحرق رحله الذي معه
الا المصحف وما فيه روح وما هو جنة للقتال كالسلاح ، وأما كونه يحرم
سهمه ففيه روايتان عنه .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أن الفال من الغنيمة قبل حيازتها يحرق
رحله الذي معه الا المصحف وما فيه روح وما هو جنة للقتال كالسلاح ،
وكذلك يحرم سهمه كاحدى روايتيه ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة وأحمد : مال الفء ما أخذ من مشرك لأجل كفره بغير
قتال كالجزية المأخوذة على الرؤوس وأجرة الأرض المأخوذة برسم الخراج
وما تركوه فزعا وهروبا ومال مرتد قتل في رده ومال كافر مات بلا وارث ،
وما يؤخذ منهم العشر اذا اختلّفوا الى بلاد المسلمين ، وما صولحوا عليه
يكون جميعا لمصالح المسلمين ولا يخمس . قال مالك : ذلك كله في متحيز
مقسوم بقسمه ويصرفه في مصالح المسلمين الامام بعد أخذ حاجته منه .
وقال الشافعي : يخمس ، وقد كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم
في حياته وبعدها قولان له ، أحدهما لمصالح المسلمين ، والثاني للمقاتلة ،
وفي الذي يخمس منه قولان للشافعي : أحدهما أن يخمس جميعه — وهي
رواية عن أحمد — والثاني انه لا يخمس الا ما تركوه فزعا وهروبا ولو قبل
شهر السلاح .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في أن مال الفء ما أخذ من
مشرك من أجل كفره بغير قتال كالجزية المأخوذة على الرؤوس وأجرة الأرض
المأخوذة برسم الخراج وما تركوه فزعا وهروبا ومال مرتد قتل في رده
ومال كافر مات بلا وارث وما يؤخذ منهم من العشر اذا اختلّفوا الى بلاد
المسلمين وما صولحوا عليه فإن ذلك يكون جميعه لمصالح المسلمين
ولا يخمس ، خلافا لمالك والشافعي .

والله تعالى أعلم

(باب الجزية)

اتفق الأئمة على أن الجزية تضرب على أهل الكتاب ، وهم اليهود والنصارى وعلى المجوس ، فلا تؤخذ عن عبدة الأوثان مطلقا ، وعلى أنها لا تضرب على الصبيان ولا على النساء والعبيد والمجانين ولا على العميان والشيوخ الفانين ، ولا أهل الصوامع ، وإن كان قد نقل النووى في المنهاج عن الشافعى وجوبها عن الزمن والشيخ الهرم والأعمى والراهب والأجير ، بناء على أن الجزية بمثابة كراء الدار فيستوى فيها أرباب العذر وغيرهم . واتفق الأئمة أيضا على أنه لا يجوز أحداث كنيسة ولا بيعة في المدن والأمصار بدار الاسلام ، وعلى أن المرأة من المشركين إذا هاجرت الى بلاد الاسلام وقد كان الامام شرط ان من جاء منهم مسلما رددناه أنها لا ترد .

وجرت الصوفية مجرى الأئمة في القول والعمل بمقتضى هذه الأحكام .

اتفق الثلاثة على أن المجوس ليسوا بأهل كتاب — وهو أحد أقوال الشافعى ، والقول الآخر أنهم أهل كتاب .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن المجوس ليسوا من أهل الكتاب ، خلافا لأحد قولى الشافعى .

قال أبو حنيفة : من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الأوثان من العجم تؤخذ منهم الجزية الا اذا كانوا من العرب . وقال مالك : تؤخذ الجزية من كل كافر عربيا كان أو أعجميا الا مشركى قريش خاصة . وقال الشافعى وأحمد — في أظهر روايته — لا تقبل الجزية من عبدة الأوثان مطلقا .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد — في أظهر روايته — في أن الجزية لا تقبل من عبدة الأوثان مطلقا .

قال أبو حنيفة وأحمد — في إحدى روايته — أنها مقدرة ، فعلى الفقير المعتدل اثنا عشر درهما ، وعلى المتوسط أربعة وعشرون ، وعلى الغنى ثمان وأربعون ، والرواية الثانية عن أحمد : أنها موكولة الى رأى الامام ، والثالثة : أن الأمل منها مقدر دون الأكثر ، والرابعة : أنها مقدرة من حق أهل اليمن خاصة بدينار دون غيرهم . وقال مالك — في المشهور عنه — أنها مقدرة على الغنى والفقير جميعا بأربعة دنانير أو أربعة وأربعين درهما . وقال الشافعى : هى دينار ويستوى فيها الغنى والفقير والمتوسط .

وتتفق الصوفية مع مالك في أن الجزية مقدرة على الغنى والفقير جميعا بأربعة دنانير أو أربعة وأربعين درهما ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أن الفقير اذا كان عاطلا ولا مال له ولا كسب فلا تؤخذ منه جزية . وللشافعى في الفقير العديم أقوال : الأول أنه يخرج من بلاد الاسلام . والثانى : أنه يقر واذا أقر غنى قول له لا يؤخذ منه شيء ، وفي قول تجب الجزية ويحقق دمه بضمانها ويطالب بها عند يساره ، وفي قول : اذا حال عليه الحول ولم ييذلها بدار الحرب ضمنها .

وتتفق الصوفية مع قول الشافعى الأول المتضمن أن الفطر العديم الكسب الذى لا يستطيع أداء يخرج من بلاد الإسلام ، خلافا للثلاثة وأقواله الأخرى .

قال أبو حنيفة وأحمد : إذا مات الذى عليه الجزية سقطت بموته . وقال مالك والشافعى : لا تسقط .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعى فى أنه إذا مات الذى عليه جزية فإنها لا تسقط بموته ، خلافا لأبى حنيفة وأحمد .

قال أبو حنيفة : أن الجزية تجب على الذمى بأول الحول ، ولما المطالبة بعد عقد الذمة حتى تمضى سنة ، فإن مات فى أثناء الحول فعند أبى حنيفة وأحمد تسقط الجزية عنه ، وعند مالك والشافعى يؤخذ من ماله جزية ما مضى من السنة .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعى فى أن الذمى إذا مات فى أثناء الحول فإن الجزية تؤخذ من ماله فيما مضى من السنة ، خلافا لأبى حنيفة وأحمد .

اتفق الثلاثة على أن الجزية إذا وجبت على ذمى فلم يأخذها حتى أسلم فإنها تسقط بإسلامه ، وكذا لو كان عليه جزية سنين وأسلم قبل أدائها فإنها تسقط عنه بإسلامه . وقال الشافعى : أن الإسلام بعد الحول لا يسقط الجزية ، لأنها كأجرة الدار .

وتتفق الصوفية مع الشافعى فى أن الجزية إذا وجبت على ذمى فلم يؤدها حتى أسلم فإنها لا تسقط عنه ، لأنها كأجرة الدار ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة : إذا دخلت سنة فى سنة ولم يؤدها سقطت جزية السنة الماضية بالتداخل . وقال الشافعى وأحمد : لا تسقط الجزية بالتداخل بل تجب جزية السنتين .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد فى أن الجزية لا تسقط بالتداخل ، خلافا لأبى حنيفة .

اتفق الثلاثة على أن المشركين إذا عاهدوا عهدا وفى لهم . وقال أبو حنيفة : يشترط بقاء المصلحة ، فإذا اقتضت المصلحة الفسخ نبذ إليهم عهدهم .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى أن المشركين إذا عاهدوا عهدا فإنه يشترط بقاء المصلحة ، فإذا اقتضت المصلحة الوفاء وفى لهم وإن اقتضت الفسخ نبذ إليهم عهدهم ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على انتقاض عهد الذمى بمنعه الجزية وإمتناعه من إجراء

احكام الاسلام عليه اذا حكم عليه حاكمنا بها . وقال أبو حنيفة : لا ينتقض
عهده بذلك الا أن يكون له منعة يحارب بها ثم يلحق بدار الحرب .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في انتقاض عهد الذمي بمعنه الجزية وامتناعه
من اجراء احكام الاسلام اذا حكم بها عليه حاكمنا ، خلافا لأبي حنيفة .

قال الشافعي : ينتقض عهد الذمي متى قاتل المسلمين ، سواء شرط
عليه تركه في عقد الجزية أم لا ، وأما ماسوى ذلك ففيه تفصيل ، فان شرط
الكف في عقدها انتقض والا فلا على الأصح من مذهبه . وقال مالك : لا ينتقض
عهد الذمي بالزنا بالمسلمة أو بالاصابة بالنكاح ، وينتقض فيما سوى ذلك
الا قطع الطريق . وقال أبو حنيفة : لا ينتقض عهد أهل الذمة بشغل مايجب
عليهم الكف عنه مما فيه ضرر على المسلمين أو آحادهم في نفس أو مال الا أن
يكون لهم منعة فينقلبون الى موضع ويحاربون ويلحقون بدار الحرب ، وذلك
في ثمانية أشياء : أن يجمعوا على قتال المسلمين ، أو يقتل أحدهم مسلما
أو مسلمة عمدا أو يزنى بمسلمة أو يصيبها باسم النكاح ، أو يقتل مسلما
عن دينه ، أو يقطع عليه الطريق ، أو يؤوى للمشركين جاسوسا ، أو يعين
على المشركين بدلالة فيكاتب المشركين بأخبار المسلمين . وقال أحمد : اذا
مافعل الذمي مافيه غشاضة ونقيصة بالاسلام انتقض عهده سواء اشترط
ذلك أو لم يشترط ، وهذا في أربعة أشياء : ذكر الله بما لا يليق بجلاله أو ذكر
كتابه أو دينه أو رسوله بما لا ينبغى .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أنه اذا فعل الذمي مافيه غشاضة ونقيصة
بالاسلام فإنه ينتقض عهده سواء شرط ذلك أو لم يشترط ، وذلك في أربعة
أشياء : ذكر الله بما لا يليق بجلاله ، أو ذكر كتابه أو دينه أو رسوله بما
لا ينبغى وذلك خلافا للثلاثة .

قال مالك : اذا سبوا الله ورسوله أو دينه أو كتابه بغير ما كفروا به
انتقض عهدهم ، سواء شرط ذلك أم لا . وقال أكثر أصحاب الشافعي :
أن حكم ذلك حكم ما فيه ضرر بالمسلمين ، وهى الأشياء المتقدمة من أن مالم
يشترط في العقد لا ينتقض به العهد ، وما شرط فعلى وجهين . وقال
أبو إسحق المروزي : أن حكمه حكم الثلاثة الأول وهى الامتناع من التزام
الجزية ومن التزام احكام المسلمين والاجتماع على قتالهم . وقال أبو حنيفة :
لا ينتقض العهد بشيء من ذلك الا أن يكون لهم منعة يقدرون بها على المحاربة
أو يلحقون بدار الحرب .

وتتفق الصوفية مع مالك في أن الذميين اذا سبوا الله ورسوله أو دينه
أو كتابه بغير ما كفروا به فإنه ينتقض عهدهم سواء شرط ذلك أولا ، خلافا
لأبي حنيفة وأصحاب الشافعي والمروزي .

قال أبو حنيفة : من انتقض عهده من أهل الذمة أبيح قتله متى قدر
عليه . وقال مالك : في المشهور عنه — يقتل ويسبى حريمه كما فعل رسول
الله صلى الله عليه وسلم بابين أبى الحقيق . وقال أحمد والشافعي : في
أظهر قوليه — الامام مخير فيه بين الاسترقاق والقتل ، ولا يرد الى مأمنه ،
والقول الآخر للشافعي : أنه يرد اليه .

وتتفق الصوفية مع مالك في أن من انتقض عهده من أهل الذمة يقتل ويسبى حريمه كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بابن أبي الحقيق ، وذلك خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة : يجوز للكافر دخول الحرم والاقامة فيه مقام المسافر ولكن لا يستوطنه . وقال الثلاثة : يمنع الكافر من دخول الحرم .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في منع الكافر من دخول الحرم والاقامة فيه مقام المسافر ، خلافا لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة : يجوز للمشركين دخول ماسوى المسجد الحرام من المساجد بغير إذن المسلمين . وقال مالك وأحمد : لايجوز للمشركين دخول المساجد مطلقا . وقال الشافعى : لايجوز لهم دخولها إلا بإذن من المسلمين .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في عدم جواز دخول المشركين مساجد المسلمين مطلقا سواء أذن لهم أو لم يؤذن ، خلافا لأبي حنيفة والشافعى .

قال أبو حنيفة : لا يمنع الكافر الحربى أو الذمى من استيطان الحجاز — وهو مكة والمدينة وما خلفهما وقال الثلاثة : يمنع الكافر الحربى أو الذمى من الاقامة بالحجاز إلا أن يكون الداخل منهم تاجرا أو باذن الامام ولا يقيم أكثر من ثلاثة أيام ثم ينتقل .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن الكافر الحربى أو الذمى يمنع من الاقامة بأرض الحجاز إلا أن يكون الداخل منهم تاجرا أو باذن الامام ولا يقيم أكثر من ثلاثة أيام ثم يرتحل عنها ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على عدم جواز أحداث كنيسة فيما قارب المدن والأمصار بدار الاسلام . وقال أبو حنيفة : لا يجوز ذلك في الموضع القريب الذى هو قدر ميل أو أقل عن المدينة ويجوز فيما هو أبعد من ذلك .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة في عدم جواز أحداث كنيسة في الموضع القريب من مدن المسلمين وأمصارهم بقدر ميل أو أقل ويجوز فيما هو أبعد من ذلك ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أنه لو انهدم من كنائسهم أو بيعهم شيء في دار الاسلام جاز لهم ترميمه مع اشتراط أبى حنيفة أن تكون الكنيسة أو البيعة في أرض فتنحت صلحا ، فإن فتنحت عنوة لم يجز . وقال أحمد — في أظهر رواياته واختارها بعض أصحابه وجماعة من أعلام الشافعية كابى سميذ الاصطخرى — لايجوز لهم ترميم ما تشعث ولا تجديد بناء على الاطلاق . والرواية الثانية : يجوز ترميم ما تشعث دون ما استولى عليه الخراب . والرواية الثالثة ، جواز ذلك على الاطلاق .

وتتفق الصوفية مع أحمد — في أظهر رواياته التى اختارها بعض من أصحابه وجماعة من أعلام الشافعية — في القول بعدم جواز ترميم ما تشعث

من الكنائس والبيع ولا تجديد بناء فيها على الاطلاق ، خلافا للثلاثة والروايات
الأخرى لأحمد .

قال أبو حنيفة إذا مر الحربى بمال التجارة على بلاد الاسلام فلا يؤخذ
منه عشر الا أن يعلمونا بهذا . وقال أحمد : يؤخذ منه العشر ، وكذا قال
مالك إذا كان دخوله بأمان ولم يشترط عليه أكثر من العشر ، فان شرط عليه
عند دخوله أكثر من العشر أخذ منه . وقال الشافعى : إذا شرط عليه العشر
جاء أخذه والا فلا . وقال بعض أصحاب الشافعى : يؤخذ منه العشر
وان لم يشترط .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أن الحربى إذا مر بمال التجارة على بلاد
الاسلام فإنه يؤخذ منه العشر خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة وأحمد : يعتبر النصاب في ذلك ، فقال أبو حنيفة :
ونصابه كنصاب مال المسلم . وقال أحمد : النصاب للحربى خمسة دنانير ،
وللذمى عشرة .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أن النصاب للحربى خمسة دنانير وللذمى
عشرة دنانير ، وذلك خلافا لأبى حنيفة .
والله تعالى أعلم .

(تكملة كتاب الجهاد)

قال أبو حنيفة ومالك : لا شيء بعد فروض الأعيان أفضل من طلب العلم ثم الجهاد . وقال الشافعى : أن الصلاة أفضل من الجهاد .

وتتفق الصوفية مع الشافعى فى أن الصلاة أفضل من الجهاد ، خلافاً لأبى حنيفة ومالك .

اتفق الثلاثة على عدم صحة الاستنابة فى الجهاد ، سواء كان بجعل أو بأجرة أو تبرعا ، وسواء كان يحصل تعيين على المستغيب أو لا . وقال مالك : تصح الاستنابة فى الجهاد بالجعل إذا لم يكن الجهاد متعينا على النائب كالعبد ، قال : ولا بأس بالجعائل فى النقور كما مضى عليه الناس .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى عدم صحة الاستنابة فى الجهاد ، سواء كان بجعل أو أجرة أو تبرعا ، وسواء كان يحصل تعيين على المستغيب أم لا ، خلافاً لمالك .

قال مالك : لا يستعان بالمشرىكين على قتال أهل الحرب إلا أن يكونوا خداما للمسلمين فيجوز ذلك . وقال أبو حنيفة : يستعان بالمشرىكين على قتال أهل الحرب مع الكراهة إذا كان حكم الإسلام هو الغالب . وقال الشافعى : يستعان بهم بشرطين : أن يعلم من المشرىكين حسن رأى فى الإسلام وميل إليه ، وأن يكون بالمسلمين قلة .

وتتفق الصوفية مع مالك فى أنه لا يستعان بالمشرىكين على قتال أهل الحرب إلا أن يكونوا خداما للمسلمين فقط ، خلافاً لأبى حنيفة والشافعى .

اتفق الثلاثة على إقامة الحدود فى دار الحرب على من ارتكب ما يوجبها ، فكل فعل يرتكبه المسلم فى دار الإسلام إذا ارتكبه فى دار الحرب لزمه الحد ، سواء كان من حقوق الله تعالى أو حقوق الأدميين كالزنا والسرقة وشرب الخمر والفذف . وقال أبو حنيفة : لا يقام حد على من فعل شيئا من ذلك إلا أن يكون بدار الحرب يقيمه عليه بنفسه .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى إقامة الحدود فى دار الحرب على من ارتكب ما يوجبها ، فكل فعل يرتكبه المسلم فى دار الإسلام إذا ارتكبه فى دار الحرب لزمه الحد ، سواء كان من حقوق الله تعالى أو من حقوق الأدميين . خلافاً لأبى حنيفة .

قال مالك والشافعي : اذا كان بدار الحرب امام يقيم الحدود فانه لا يستوفي الحدود من اربابها حتى يرجع الى دار الاسلام . وقال ابو حنيفة : اذا كان في دار الحرب امام مع جيش المسلمين اقام عليهم الحدود في المعسكر قبل الرجوع ، واذا كان امير سرية لم يقيم الحدود في دار الحرب ، ثم اذا دخل دار الاسلام من فعل ما يوجب الحد سقطت عنه الحدود كلها الا القتل فانه يضمن بالدية في ماله عمدا كان او خطأ .

وتتفق الصوفية مع ابي حنيفة في انه اذا كان بدار الحرب امام يقيم الحدود مع جيش المسلمين فانه يقيم عليهم الحدود في المعسكر قبل الرجوع ، خلافا لمالك والشافعي .

قال ابو حنيفة ومالك والشافعي — في احدا قوليه — اذا كان جماعة في سفينة فوقع فيها نار ولم ترج لهم النجاة الا في القاء انفسهم في الماء فلهم الخيار بين الصبر وبين القاء انفسهم في الماء . وقال احمد : ان رجوا لانفسهم النجاة في الالقاء القوا والا ثبتوا ، وان استوى لديهم الامر ان فعلوا ما شاعوا ، وان ايقنوا الهلاك فيهما او غلب على ظنهم فروايتان اظهرهما منع الالقاء ، لانهم لو يؤملوا النجاة ، وبه قال مالك في روايته .

وتتفق الصوفية مع احمد من انه اذا كان جماعة في سفينة فوقع فيها نار فان رجوا لانفسهم النجاة في الالقاء والا ثبتوا ، وان استوى لديهم الامر ان فعلوا ما شاعوا ، وان ايقنوا الهلاك فيهما او غلب على ظنهم فالأظهر منع الالقاء لانهم لم يؤملوا النجاة ، وذلك خلافا لأبي حنيفة ومالك — في أحد قوليه — والشافعي .

والله تعالى اعلم .

كتاب الأقضية

اتفق الأئمة في عدم جواز كون القاضي عبداً ، وعلى أنه إذا أخذ القاضي بالرشوة لم يصرف قاضياً وعلى أنه لا يجوز للقاضي أن يقضى بغير علمه ، وعلى أنه إذا لم يعرف لغة الخصوم فلا بد له من ترجمان ، وعلى أن كتب القاضي للقاضي في الحقوق المالية جائز مقبول بخلافه في الحدود والقصاص والنكاح والطلاق والخلع فإنه غير مقبول — وأن ثبت عند مالك قبول كتاب القاضي للقاضي في ذلك كله — واتفقوا أيضاً على أن القاضي إذا حكم باجتهاده ثم بان له اجتهاد يناقضه فلا ينقض قضاءه الأول ، وكذا إذا وقع حكم غيره فلم يردده فإنه لا ينقضه ، كما اتفقوا على أنه لا يجوز تحكيم أحد في إقامة جد من حدود الله ، وعلى أنه إذا أوصى إليه ولم يعلم بالوصية فهو بخلاف الوكيل .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذه الأحكام جميعها .

اتفق الثلاثة على عدم جواز تولي القضاء من ليس من أهل الاجتهاد كالجاهل بطرق الأحكام . وقال أبو حنيفة : يجوز تولية من ليس مجتهداً ، واختلف أصحابه ، فمنهم من شرط الاجتهاد ، ومنهم من أجاز ولاية العامي وقالوا في العامي : أنه يقلد ويحكم . وقال ابن هبيرة في الإيضاح : والصحيح أن من شرط الاجتهاد أنما عنى ما كان عليه الناس في الحال الأول قبل استقرار مذاهب الأئمة الأربعة التي أجمعت الأمة على جواز العمل بكل واحد منها ، فالقاضي الآن وإن لم يكن من أهل الاجتهاد فإنما عليه أن يقضى بما يأخذه من أحدهم .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم جواز تولي القضاء ممن ليس من أهل الاجتهاد كالجاهل بطرق الأحكام ، خلافاً لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على عدم صحة تولية المرأة القضاء . وقال أبو حنيفة : يصح أن تكون المرأة قاضية في كل ما تقبل فيه شهادة النساء ، وعنده تقبل شهادة النساء في كل شيء إلا الحدود والجروح .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم صحة تولية المرأة للقضاء ، خلافاً لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على أن القضاء من فروض الكفايات ، ويجب الدخول فيه على من تعين عليه إذا لم يوجد غيره . وقال أحمدنا : أنه ليس من فروض الكفايات ، ولا يتمين الدخول فيه وأن لم يوجد غيره .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أن القضاء ليس من فروض الكفايات ولا يتعين الدخول فيه وأن لم يوجد غيره ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على كراهة القضاء في المسجد إلا إذا تعين عليه الدخول فيه بأن لم يجد غيره . وقال مالك : القضاء في المسجد سنة — وفي قول الشافعي : لو دخل المسجد للصلاة فحدثت حكومة فانه يحكم فيها ولا كراهة .

وتتفق الصوفية مع مالك في القول بسنية القضاء في المسجد ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة : لا يجوز للقاضي أن يقضى بعلمه فيما شاهده من الأعمال الموجبة للحدود قبل القضاء وبعده ، وما علمه من حقوق الناس حكم فيه بما علمه قبل القضاء وبعده . وقال مالك وأحمد : لا يقضى القاضي بعلمه سواء في ذلك حقوق الله تعالى أو حقوق العباد ، وقال الشافعي : يقضى بعلمه إلا في حدود الله .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في أن القاضي لا يقضى بعلمه سواء في ذلك حقوق الله تعالى أو حقوق العباد ، خلافا لأبي حنيفة والشافعي .

— اتفق الثلاثة على كراهية تولي القاضي البيع والشراء لنفسه ، بل يوكل غيره في ذلك . وقال أبو حنيفة : لا يكره .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في كراهة تولي القاضي عملية البيع والشراء لنفسه ، بل عليه أن يوكل غيره في ذلك ، خلافا لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة وأحمد — في إحدى روايتيه — تقبل شهادة الرجل الواحد في الترجمة عن الخصم عند القاضي ، وفي التعريف بحاله ، وفي تأدية رسالته ، وفي الجرح والتعديل ، بل جوز أبو حنيفة أن تكون امرأة فاعلها كالرجل في ذلك كله . وقال الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى — لا يقبل في ذلك أقل من رجلين . وقال مالك : ان كان الخصم في اقرار بحال قبل فيه رجل وامرأتان ، وان تعلق بأحكام الأبدان لم يقبل فيه إلا رجلان .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد — في إحدى روايتيه — من أنه لا يقبل في الشهادة أقل من رجلين ، خلافا لأبي حنيفة ومالك ورواية أحمد الأخرى .

قال أبو حنيفة : لا يحكم القاضي في الحدود والقصاص بالعدالة الظاهرة ، وإنما يحكم بعد سؤاله عن العدالة الباطنة ، وأما ما عدا ذلك فلا يسأل إلا أن يطعن الخصم في الشاهد . وقال مالك والشافعي وأحمد — في إحدى روايتيه — ان القاضي لا يكتفى بظاهر العدالة ، بل

يصبر عن الحكم حتى يعرف العدالة الظاهرة من الباطنة ، سواء طعن الخصم أم لا ، وسواء كانت الشهادة في حد أو غيره . والرواية الأخرى من أحمد : أنه يكتفى بظاهر الاسلام ولا يسأل عن شيء على الإطلاق .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي ورواية أحمد في أن القاضي لا يكتفى بظاهر العدالة ، بل يصبر عن الحكم حتى يعرف العدالة الظاهرة من الباطنة ، سواء طعن الخصم أم لا ، وسواء كانت الشهادة في حد أو غيره ، خلافاً لأبي حنيفة ورواية أحمد الأخرى .

قال أبو حنيفة : إن الدعوى بالجرح المطلق تقبل . وقال الشافعي وأحمد : في إحدى روايته — لا تقبل الدعوى بالجرح حتى يعين سبب التجريح . وقال مالك : إن الجرح العالم بما يوجب الجرح مبرزاً قبل جرحه مطلقاً ، وإن كان غير متصف بهذه الصفة لم يقبل جرحه إلا بتوضيح الأسباب .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن الدعوى بالجرح المطلق تقبل ، خلافاً للثلاثة .

قال أبو حنيفة : يقبل جرح النساء وتعديلهن للرجال . وقال مالك والشافعي وأحمد — في أظهر روايته — لا مدخل للنساء في ذلك .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في القول بقبول تجريح النساء وتعديلهن للرجال ، خلافاً للثلاثة .

قال أبو حنيفة وأحمد : يكتفى في التعديل بقول المزكى : فلان عدل رضا . وقال الشافعي : لا يكفي ذلك حتى يقول : هو عدل رضا لي وعلى .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في أنه لا يكفي في التعديل قول المزكى فلان عدل رضا فقط ، بل لابد أن يقول : هو عدل رضا لي وعلى ، خلافاً لأبي حنيفة وأحمد .

اتفق الثلاثة على صحة قضاء القاضي على الغائب مطلقاً ، وإذا قضى لإنسان بحق على غائب أو صبي أو مجنون فلا يحتاج إلى تحليفه . وقال أبو حنيفة : لا يجوز للقاضي أن يقضى على غائب إلا أن يحضر من يقوم مقامه من وكيل أو وصي .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في عدم جواز أن يقضى القاضي على الغائب إلا أن يحضر من يقوم مقامه من وكيل أو وصي ، خلافاً للثلاثة .

قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : لو كاتب قاضيان في بلد واحد لم يقبل ، لاستغنائه عن المكاتب بمشافهته بالحادثة أو بسماع البيئة منه بخلاف ما إذا كان في بلد أخرى فيقبل على التفصيل السابق . وقال

أبو يوسف : يقبل ذلك ، وعلى عدم القبول فيحتاج الى إعادة البينة عند الآخر بالحق .

اتفق الثلاثة ومالك — في إحدى روايته — على أن صفة تأدية الرسول كتاب القاضي الى القاضي أن يقول الشاهدان للمكتوب اليه :

نشهد أن هذا كتاب القاضي فلان قرأه علينا أو قرىء علينا بحضرته .
وقال أبو يوسف ومالك — في روايته الأخرى — يكفي قول الشاهدين : هذا كتاب القاضي فلان المشهود عليه .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن صفة تأدية الرسول كتاب القاضي الى القاضي أن يقول الشاهدان — للمكتوب اليه : نشهد أن هذا كتاب القاضي فلان قرأه علينا أو قرىء علينا بحضرته ، خلافا لأبي يوسف ورواية مالك الأخرى .

قال مالك وأحمد والشافعي — في أحد قوليه — لو حكم رجل من أهل الاجتهاد في شيء وقال له : رضينا بحكمك فاحكم علينا لزمهما العمل بحكمه — وزاد أحمد ومالك أن وافق حكمه رأى قاضي البلد فينفذ ويمضيه قاضي البلد إذا رفع اليه ، فإذا لم يوافق رأى حاكم البلد فله أن يبطله والقول الآخر للشافعي : لا يلزمهما العمل بحكمه الا بتراضيها فان ذلك منه كالفتوى . ثم أن هذا الخلاف في مسألة التحكيم إنما يعود الى الحكم في الأموال ، وأما النكاح واللعان والقذف والحدود والقصاص فلا يجوز فيها التحكيم أجماعا .

تتفق الصوفية مع مالك وأحمد والشافعي — في أحد قوليه — بأنه لو حكم رجل من أهل الاجتهاد في شيء وقال له المتخاصمان رضينا بحكمك فاحكم علينا لزمهما العمل بحكمه ، وهذا في مسائل الأموال فقط ، خلافا للقول الآخر للشافعي .

قال مالك وأحمد : لو نسي الحاكم ما حكم به وشهد عنده شاهدان أنه حكم به قبلت شهادتهما في حكمه بذلك . وقال أبو حنيفة والشافعي : لا تقبل شهادتهما ، ولا يرجع الى قولهما حتى يذكر أنه حكم به .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة والشافعي في أنه لو نسي الحاكم ما حكم به وشهد عنده شاهدان بما حكم فانه لا تقبل شهادتهما ولا يرجع الى قولهما حتى يتذكر ما حكم به ، خلافا لمالك وأحمد .

قال أبو حنيفة وأحمد والشافعي — في أصح قوليه — أن القاضي لو قال في حال ولايته : قضيت على فلان بحق أو بحد قبل منه ويستوفي الحق أو الحد . وقال مالك والشافعي — في القول الآخر له — لا يقبل قوله حتى يشهد له بذلك عدلان أو عدل .

وتتفق الصوفية مع مالك وقول الشافعي الآخر من أن القاضي لو

قال في حال ولايته : قضيت على فلان بحق أو بجد فانه لا يقبل قوله حتى يشهد له بذلك عدلان أو عدل واحد ، خلافا للآخرين .

اتفق الثلاثة على أنه لو قال القاضي بعد عزله قضيت بكذا في حال ولايته فانه لا يقبل منه وقال أحمد : يقبل ذلك منه .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أنه لو قال القاضي بعد عزله : قضيت بكذا في حال ولايته فانه يقبل منه خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أن حكم الحاكم لا يخرج الأمر عما هو في الباطن ، وإنما ينفذ حكمه في الظاهر فقط ، فإذا ادعى شخص حقاً وأقام على ذلك شاهدين فحكم بشهادتهما فإن شهدا حقاً جعل ذلك الشيء للمشهود له ظاهراً وباطناً ، وإن شهد زوراً ثبت ذلك للمشهود له في الظاهر بالحكم ، وأما في الباطن فهو على ملك المشهود عليه سواء كان ذلك في الفروج أو في الأموال . وقال أبو حنيفة : أن حكم الحاكم إذا كان عقداً أو قسماً فانه يحيل الأمر عما هو عليه وينفذ الحكم به ظاهراً وباطناً .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن حكم الحاكم لا يخرج الأمر عما هو في الباطن وإنما ينفذ حكمه في الظاهر فقط بمعنى أنه إذا ادعى شخص حقاً على الآخر وأقام على ذلك شاهدين فحكم القاضي بشهادتهما فإن كانا قد شهدا حقاً جعل ذلك الشيء للمشهود له ظاهراً وباطناً ، وإن كانا شهدا زوراً ثبت ذلك للمشهود له في الظاهر بالحكم فقط ، وأما في الباطن فهو على ملك المشهود عليه ، سواء كان ذلك في الفروج أو في الأموال ، خلافاً لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة : أن الوكالة تثبت بخبر الواحد ولا يثبت عزل الوكيل إلا بعدلين أو مستورين . وقال الثلاثة يشترط في ثبوت الوكالة والعزل عدلان .

وتتفق الصوفية في أن العدلين شرط في ثبوت الوكالة والعزل ، خلافاً لأبي حنيفة .

والله تعالى أعلم .

(باب القسمة)

اتفق الثلاثة على جواز الضمة إذا تضرر الشركاء بالمشاركة .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في القول بجواز القسمة فيما إذا تضرر الشركاء بالمشاركة .

قال مالك : أن القسمة أفرأز أن تساوأت الأعيان والصفات ، فيميز

حق كل من الشريكين عن حق صاحبه حتى يجوز لكل منهما أن يبيع حصته .
أن القسمة بمعنى البيع ، لكن فيما يتفاوت كالثياب والعقار ، أما فيما
لا يتفاوت فهي افراز كالمكيلات والموزونات والمعدودات من الجوز والبيض .
ويتبنى على القولين أن من قال أنها افراز فإنه يجوز قسمة الثمار التي
يجرى فيها الربا بالخرص ، ومن قال أنها بيع يمنع جواز ذلك .

وتتفق الصوفية مع مالك في أن القسمة افراز أن تساوت الأعيان
والصفات ، فيميز حق كل من الشريكين عن حق صاحبه ، حتى يجوز لكل
من الشريكين أن يبيع حصته ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة : لو طالب أحد الشريكين بالقسمة وكان فيها ضرر
على الآخر فإن كان الطالب للقسمة هو المتضرر بها لم يقسم ، وإن كان
الطالب لها هو المنتفع بها أجبر المنتفع منها عليها . وقال مالك : يجبر
المنتفع على القسمة بكل حال . وقال أصحاب الشافعي : أن كان الطالب
هو المتضرر أجبر على الصبح الوجهين . وقال أحمد : لا يقسم ، بل يباع
جميعه ويقسم ثمنه .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أنه لو طالب أحد الشريكين بالقسمة وكان
فيها ضرر على الآخر فإنه لا يقسم بل يباع ويقسم ثمنه ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة ومالك — في إحدى روايتيه — أجره القاسم على قدر
رؤوس المتقسمين لا على قدر الأنصاء .

وقال الشافعي وأحمد ومالك — في الرواية الأخرى — أنها على
قدر الأنصاء .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة ورواية مالك في أن أجره القاسم تكون
على قدر عدد رؤوس المتقسمين لا على قدر الأنصاء ، خلافا للشافعي
وأحمد ورواية مالك الأخرى .

قال أبو حنيفة : أن أجره القاسم على الطالب خاصة لا على المطلوب
منه . وقال مالك والشافعي وأصحاب أحمد : أن أجره القاسم على
الجميع .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي وأصحاب أحمد في أن أجره
القاسم تقع على الجميع ، خلافا لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة : لا تصح القسمة في الرقيق بين جماعة إذا طلبها
أحدهم . وقال الثلاثة : تصح القسمة كما لو تقسم سائر الحيوانات
بالتعديل والقرعة أن تساوت الأعيان والصفات .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في عدم صحة القسمة في الرقيق بين
جماعة إذا طلبها أحدهم ، خلافا للثلاثة .

والله تعالى أعلم .

(باب الدعاوى والبيّنات)

اتفق الأئمة على أن البيّنة على المدعى واليمين على من أنكر ، وعلى أنه إذا ادعى رجل على رجل في بلد آخر فيه حاكم وطلب احضاره في البلد الذي فيه المدعى فلا يجاب الى طلبه ، كما اتفقوا على أن للحاكم سماع دعوى وبيّنة الحاضر على الغائب ، وعلى أنه لو تنازع اثنان في حائط بين ملكيهما غير متصل ببناء أحدهما اتصال البنيان جعل بينهما ، وإن كان لأحدهما عليه جنوع قوم على الآخر ، وكذلك اتفقوا على أنه لو كان مع انسان غلام بالغ عاقل وادعى أنه عبده فكذبه الغلام فالقول قول المكذب بيمينه أنه حر ، فإن كان الغلام صغيرا لا يميز فالقول قول صاحب اليد ، فإن ادعى رجل نسبه لم يقبل ذلك الا بيّنة ، وعلى أنه إذا ثبت الحق على حاضر بعدلين يحكم به ولا يحلف المدعى مع الشاهدين .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في القول والعمل بمقتضى هذه الأحكام .

قال ابو حنيفة : لو ادعى رجل على آخر في بلد لأحاكم فيه وطلب احضاره منه لم يلزمه الحضور الا أن يكون بينهما مسافة يرجع منها في يومه الى بلده . وقال الشافعي وأحمد : يحضره الحاكم سواء قربت المسافة أو بعدت .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أنه لو ادعى رجل على آخر في بلد لا حاكم فيه وطلب احضاره منه فإن للحاكم أن يحضره سواء قربت المسافة بينه وبين بلده أو بعدت ، خلافا لأبي حنيفة .

قال ابو حنيفة : لا يحكم الحاكم بالبيّنة على غائب ولا على من هرب بعد اقامة البيّنة وقبل الحكم ولكن يأتي من عند القاضي ثلاثة الى بابه بدعونه الى الحكم فإن جاء والا فتح عليه بابه . وحكى عن أبي يوسف من أصحابه أنه يحكم عليه ، فعند أبي حنيفة أنه لا يحكم عليه وعلى الغائب . وقال مالك : يحكم على الغائب للحاضر إذا أقام الحاضر البيّنة وسأل الحكم له . وقال الشافعي وأحمد — في إحدى روايتيه — يحكم على الغائب إذا قامت البيّنة للمدعى على الاطلاق .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أنه يحكم على الغائب إذا قامت البيّنة للمدعى على الاطلاق ، خلافا لأبي حنيفة ومالك .

قال مالك والشافعي : — في أصح قوليه — إذا قامت البيّنة على غائب أو صبي أو مجنون فلا بد من تحليف المدعى مع البيّنة ، وعن أحمد روايتان أحدهما يحلف والاخرى لا يحلف .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي — في أصح قوليه — من أنه إذا قامت البيعة على غائب أو صبي أو مجنون فلا بد من تحليف المدعى مع البيعة ، خلافا لما روى عن أحمد وأحد قولي الشافعي .

قال أبو حنيفة وأحمد : لو مات رجل وخلف ابنا نصرانيا وابنا مسلما فادعى كل واحد منهما أنه مات على دينه وأنه يرثه أو مات من عرف أنه كان نصرانيا وشهدت بيعة أنه أسلم قبل موته شهدت أخرى أنه مات على الكفر فإنه تقدم بيعة الاسلام . وعن الشافعي في قول له أن البيعتين تتعارضان فتتساقطان ويصير الأمر كلايين فيحلف النصراني ويقضى له ، والقول الآخر له أنهما يستعملان فيفرع ويفعل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد في أنه لو مات رجل وخلف ابنا مسلما وابنا نصرانيا فادعى كل واحد منهما أنه مات على دينه وأنه يرثه أو مات من عرف أنه كان نصرانيا وشهدت بيعة أنه أسلم قبل موته شهدت أخرى أنه مات على الكفر فإنه تقدم بيعة الاسلام ، خلافا لقول الشافعي في هذا .

اتفق الثلاثة على أنه لو قال : لا بيعة لي أو كانت لي بيعة زورا ثم أقام بيعة تقبلت . وقال أحمد : لا تقبل .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أنه لو قال لا بيعة لي أو كانت لي بيعة زورا ثم أقام بيعة لم تقبل ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة وأحمد — في إحدى روايته — أن بيعة الخارج مقدمة على بيعة صاحب اليد في الملك دون المضاف إلى نصيب لا ينكره ، فإن بيعة صاحب اليد تقدم حينئذ ، وإذا أرخا فإن كان صاحب اليد أسبق تاريخا قدم أيضا . وقال مالك والشافعي : بيعة صاحب اليد مقدمة على الإطلاق .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي في أن بيعة صاحب اليد مقدمة على الإطلاق ، خلافا لأبي حنيفة وأحمد .

اتفق الثلاثة على أنه إذا تعارضت بيتان واحدهما أشهر عدالة لم ترجح بذلك . وقال مالك : ترجح .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه إذا تعارضت بيتان واحدهما أشهر عدالة فإنها لا ترجح ، خلافا لمالك .

قال أبو حنيفة : لو ادعى شخص شيئا في يد آخر وتعارضت البيعتان لم يسقطا بل يقسم بينهما . وقال مالك : يتحالفان ويقسم بينهما ، فإن حلف أحدهما ونكل الآخر قضى للحالف . وعن الشافعي — في أحد قوليه — أنهما يسقطان مما كفا لو لم تكن بيعة .

وتتفق الصوفية مع مالك في أنه لو ادعى شخص شيئا في يد آخر وتعارضت البيئات فأنهما يتحالفان ويقسم بينهما ذلك الشيء ، خلافا لأبي حنيفة والشافعي .

قال أبو حنيفة ومالك : لو ادعى شخص أنه تزوج امرأة تزويجا صحيحا سمعت دعواه من غير ذكر شروط الصحة . وقال الشافعي وأحمد : ليس للحاكم سماع دعواه إلا بعد ذكر الشروط التي تفتقر صحة النكاح إليها بأن يقول : تزوجتها بولي مرشد وشاهدي عدل ورضاها أن اشترطت .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أنه لو ادعى شخص أنه تزوج امرأة تزويجا صحيحا فإنه ليس للحاكم أن يسمع دعواه إلا بعد ذكر الشروط التي تفتقر صحة النكاح إليها بأن يقول : تزوجتها بولي مرشد وشاهدي عدل ورضاها أن اشترطت ، وهذا خلافا لأبي حنيفة ومالك .

— قال أبو حنيفة — أن نكل المدعى عليه عن اليمين لا ترد بل يقضى بالنكول . وقال أحمد : أنها ترد ويقضى بالنكول . وقال مالك : أنها ترد ويقضى على المدعى عليه بنكوله فيما يثبت بشاهد ويمين أو بشاهد وامرأتين . وقال الشافعي ترد اليمين على المدعى ويقضى على المدعى عليه بنكوله في جميع الأشياء .

قال أبو حنيفة : لا تغلظ اليمين بالزمان ولا بالمكان . وقال مالك والشافعي وأحمد : — في إحدى روايته — أنها تغلظ بهما .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن اليمين تغلظ بالزمان والمكان ، خلافا لمالك والشافعي وأحمد — في إحدى روايته —

قال أبو حنيفة : لو شهد عدلان على رجل بأنه اعتق عبده فأنكر العبد لم تصح الشهادة . وقال الثلاثة يحكم بعقته .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه لو شهد عدلان على رجل بأنه اعتق عبده وأنكر العبد فإن الشهادة لا تصح ولا يعتق العبد ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة : لو اختلف الزوجان في متاع البيب الذي يسكنانه فبإداهما عليه ثابتة ولا بيئة فيما كان في أحدهما شاهد فهو لهما وما كان في يدهما من طريق الحكم فما صلح للرجال فهو للرجل والقول فيه قوله ، وما صلح للنساء فهو للمرأة والقول فيه قولها ، وما كان يصلح لهما فهو للرجل في الحياة وبعد الممات للباقي منهما . وقال مالك : أن كان ما يصلح لكل منهما فهو للرجل . وقال الشافعي : هو بينهما بعد التحالف . وقال أحمد : أن كان المتنازع فيه مما يصلح للرجال كالطيالسة والعمائم فالقول قوله فيه ، أو ما يصلح للنساء كالمنافع والوقايات فالقول قولها فيه ، وما كان يصلح لهما كان بينهما بعد الوفاة ولا فرق بين أن تكون يدهما عليه من طريق الشهادة أو من طريق الحكم ، وكذا الحكم في اختلاف ورثتهما فالقول قول الباقي منهما . وقال أبو يوسف : القول قول المرأة فيما جرت العادة أنه قدر جهاز مثلها .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أنه لو اختلف الزوجان في متاع البيت الذي يسكنانه ويدهما عليه ثابتة ولا بيئة فإن كان المتنازع فيه مما يصلح للرجال كالطيالسة والعمائم فالقول قول الرجل فيه ، وما كان يصلح للنساء كالمنافع والوقايات فالقول قول المرأة فيه ، وما كان يصلح لهما كان بينهما بعد الوفاة ، ولا فرق بين أن تكون يدهما عليه من طريق المشاهدة أو من طريق الحكم ، وكذا الحكم في اختلاف ورثتهما فالقول قول الباقي منهما ، خلافاً للثلاثة .

قال أبو حنيفة : لو كان لشخص دين على آخر فجحدته إياه وقدر له على مال فله أن يأخذ مقدار دينه بغير أذنه لكن من جنس ماله . وقال مالك - في إحدى روايته - أن لم يكن على غريمه غير دينه فله أن يستوفي حقه بغير أذنه ، وإن كان عليه غير دينه استوفى بقدر حقه من الخاصة ورد الباقي . وقال أحمد ومالك - في الرواية الأخرى - أنه لا يأخذ إلا بأذنه . وقال الشافعي : له أن يأخذ حقه مطلقاً بغير أذنه وكذا الوكالة عليه ببيئته وأمكنه الأخذ بالحاكم فالأصح من مذهبه جواز الأخذ ولو كان مقراباً ولكنه يمنع الحق بسلطانه فله الأخذ .

وتتفق الصوفية مع أحمد وأحمد وأحمد وأحمد - في أنه لو كان لشخص دين على آخر فجحدته إياه وتحصل له على مال فانه لا يأخذ حقه منه إلا بأذنه ، خلافاً لأبي حنيفة والشافعي ورواية مالك الأخرى .

والله تعالى أعلم .

كتاب الشرائع

اتفق الأئمة على أن الشهادة شرط في النكاح دون سائر العقود فأنها ليست شرطا فيها ، كما اتفقوا على أن الأشهاد في البيع مستحب ، وعلى أنه لم يكن للقاضي تلقين الشهود بل يسمع ما يقولون ، وعلى قبول شهادة النساء إلا في الحدود والقصاص ، وعلى قبولهن منفردات فيما لا يطلع عليه الرجال غالبا ، وعلى عدم صحة الحكم بالشاهد واليمين فيما عدا الأموال وحقوقها ، وعلى أن من تعينت عليه الشهادة لم يجز له أخذ الأجرة إلا في وجه لأصحاب الشافعي ، وعلى أن شهود الفرع إذا زكيا شهود الأصل أو عدلاهما واتفقا عليهما ولم يذكر اسمهما ونسبهما للقاضي فلا تقبل شهادتهما ، وعلى أنه لا يجوز شهادة الفرع مع وجود الأصل إلا أن يكون هناك عذر يمنع شهادة شهود الأصل ، وعلى أن الشاهدين لو شهدا بأمر ثم رجعا بعد الحكم به لم ينقض الحكم الذي حكم فيه بشهادتهما ، وعلى أنهما إذا رجعا قبل الحكم لم يحتكم بشهادتهما ، واتفقوا كذلك على كراهة اللعب بالشطرنج .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذه الأحكام .

قال أبو حنيفة : إن النكاح يثبت بشهادة رجل وامرأتين عند التداعي .

وقال مالك والشافعي وأحمد — في إحدى روايته — إن النكاح لا يثبت بذلك .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي وأحمد — في إحدى روايته — في أن النكاح لا يثبت بشهادة رجل وامرأتين عند التداعي — ، خلافا لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة : تقبل شهادة النساء فيما الفالسب في مثله أن يطلع عليه الرجال كالنكاح والطلاق والعق ونحو ذلك ، سواء انفردن في ذلك أو كن مع الرجال . وقال الثلاثة : لا يقبلن في ذلك ، وإنما يقبلن في غير المال وما يتعلق به من العيون التي تختص به النساء في المواضع التي لا يطلع عليها غيرهن .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم قبول شهادة النساء فيما الغالب في مثله أن يطلع عليه الرجال كالنكاح والطلاق والعق ونحو ذلك ، وإنما يقبلن في غير المال وما يتعلق به من العيون التي لا تختص بالنساء في المواضع التي لا يطلع عليها غيرهن ، خلافا لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة وأحمد — في أظهر روايته — لا يشترط العدد في شهادة النساء ، بل تقبل شهادة امرأة واحدة . وقال مالك وأحمد — في الرواية الأخرى — لا يقبل أقل من شهادة امرأتين . وقال الشافعي : لا يقبل أقل من شهادة أربع .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في أنه لا يقبل أقل من شهادة أربع من النساء ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة : أن استهلال الطفل يثبت بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين ، لأن فيه ثبوت ارثين ، وأما في حق الغسل والصلاة عليه فيقبل فيه شهادة امرأة واحدة . وقال مالك : يقبل فيه امرأتان . وقال الشافعي : يقبل فيه شهادة النساء منفردات إلا أنه على أصله من اشتراط الأربع نسوة . وقال أحمد : يقبل فيه امرأة واحدة .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في أن غسل الطفل والصلاة عليه لا يقبل فيه أقل من شهادة أربع من النساء مجتمعات أو منفردات ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة : الشهادة بالرضاع لا تقبل عن رجلين أو رجل وامرأتين ولا يقبلن فيه منفردات . وقال الشافعي : يقبلن فيه منفردات إذا كن أربعاً ، وبهذا قال مالك في رواية وشرط في المشهود عنه أن يشهد فيه امرأتان ، والرواية الأخرى لمالك : يقبل فيه واحدة إذا غشى ذلك الجيران . وقال أحمد — في المشهور عنه — تجزئ امرأة واحدة .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أن الشهادة بالرضاع لا تقبل بأقل من رجلين أو رجل وامرأتين ولا تقبل النساء فيه منفردات ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد — في إحدى روايته — لا تقبل شهادة الصبيان . وقال مالك وأحمد — في رواية ثانية — تقبل شهادة الصبيان في الجراح إذا كانوا قد اجتمعوا لأمر مباح قبل أن يتفرقوا . والرواية الثالثة لأحمد : أنها تقبل في كل شيء بشرط النصب المعتبر في ذلك الأمر .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة والشافعي وأحمد — في إحدى روايته — في أنه تقبل شهادة الصبيان ، خلافا لمالك وباقي روايات أحمد .

اتفق الثلاثة على قبول شهادة المحدود في القذف إذا تاب ، سواء كانت توبته بعد الحد أو قبله — إلا أن مالكا يقول : لا تقبل شهادته في مثل الحد الذي أقيم عليه — وقال أبو حنيفة : لا تقبل شهادة المحدود في قذف وأن تاب إذا كانت توبته بعد الحد .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه لا تقبل شهادة المحدود في قذف وأن تاب إذا كانت توبته بعد الحد ، خلافا للثلاثة .

قال الشافعى : توبة القاذف أن يقول : قذفى باطلا محرم ، وأنا نادى عليه ولا أعود لمثله . وقال مالك وأحمد : صفتها أن يكذب نفسه . وقال الثلاثة : تقبل شهادة ولد الزنا فى الزنا . وقال أبو حنيفة : لا تقبل .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة كما سبق فى أنه لا تقبل شهادة الحدود فى مذهب وان تاب ، ولهذا لا يتعرضون للقوبة ، كما أنهم مع أبى حنيفة فى عدم قبول شهادة ولد الزنا فى الزنا ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة ومالك : يحرم لعب الشطرنج وإذا أكثر منه ردت شهادته . وقال الشافعى : لا يحرم إلا إذا كان يعرض أو يشتغل به عن فرض الصلاة .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة ومالك فى أنه يحرم لعب الشطرنج وإذا أكثر منه ردت شهادته ، خلافا للشافعى .

قال أبو حنيفة وأحمد - فى إحدى روايتيه - أن شرب النبيذ المختلف فيه لا ترد به الشهادة ما لم يسكر . وقال مالك وأحمد - فى الرواية الأخرى - يفسق شاربه وترد به شهادته .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد - فى إحدى روايتيه - بأن شارب النبيذ فاسق وترد شهادته ، خلافا لأبى حنيفة وأحمد - فى إحدى روايتيه .

قال أبو حنيفة : لا تقبل شهادة الأعمى أصلا . وقال مالك وأحمد : تقبل فيها طريقته السماع كالنسب والولاء والملك المطلق والوقف والعقود وسائر العقود كالنكاح والبيع والصلح والإجارة والإقرار ونحو ذلك ، سواء تحملها أعمى أو بصيرا ثم عمى . وقال الشافعى : تقبل شهادة الأعمى فى ثلاثة : ما يثبت بالاستفاضة ، وفيما إذا ضبط على إنسان صيغة إقرار مثلا ثم لم يتركه من يده حتى أدى الشهادة عليه .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى عدم قبول شهادة الأعمى مطلقا ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة وأحمد : لا تقبل شهادة الأخرس وإن فهمت أشارته . وقال مالك : تقبل شهادته إذا كانت أشارته مفهومة ، وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعى .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة وأحمد فى عدم قبول شهادة الأخرس وإن فهمت أشارته ، خلافا لمالك .

اتفق الثلاثة على عدم قبول شهادته على الإطلاق . وقال أحمد - فى المشهور عنه - تقبل فيما عدا الحدود والقصاص .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة فى عدم قبول شهادته على الإطلاق ، خلافا لأحمد .

قال أبو حنيفة والشافعي : لو تحمل العبد شهادة حال رقه وأداها بعد عتقه قبلت وقال مالك : أن شهد بها في حال رقه وردت لم تقبل بعد عتقه ، ومثل هذا يجري فيما تحمله الكافر قبل إسلامه والصبي قبل بلوغه ، فإن أبا حنيفة والشافعي يقولان بقبول الشهادة بعد إسلام الكافر وبلوغ الصبي ، ومالك يقول : لو أداها الصبي والكافر وردت لم تقبل منهما بعد .

وتتفق الصوفية مع مالك في أنه لو تحمل العبد أو الكافر أو الصبي شهادة قبل العتق أو الإسلام أو البلوغ فإن أداها وردت فإنها لا تقبل منه بعد عتقه ولا بعد إسلامه ولا بعد بلوغه ، خلافا لأبي حنيفة والشافعي .

قال أبو حنيفة : تجوز الشهادة بالاستفاضة في خمسة : النكاح والدخول والنسب والموت . والقضاء . وقال أصحاب الشافعي - في الأصح من مذهبه - تجوز الشهادة بالاستفاضة في ثمانية أشياء : النكاح والنسب والموت وولاية القضاء والملك والعتق والوقف والولاء . وقال أحمد : تجوز في تسعة أشياء : الثمانية المذكورة والدخول .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في جواز الشهادة بالاستفاضة في خمسة أشياء : النكاح والدخول والنسب والموت وولاية القضاء ، خلافا للشافعي وأحمد .

قال أبو حنيفة وأحمد - في إحدى روايتيه - تجوز شهادة أهل الذمة بعضهم لبعض ، وقال مالك والشافعي وأحمد - في الرواية الأخرى - لا تقبل .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة وأحمد - في إحدى روايتيه - في جواز شهادة أهل الذمة بعضهم لبعض ، خلافا لمالك والشافعي وأحمد - في روايته الأخرى .

اتفق الثلاثة على عدم قبول شهادة الكفار على المسلمين في الوصية في السفر إذا لم يوجد غيرهم . وقال أحمد : تقبل شهادتهم ويحلفان بالله مع شهادتهما أنها ما خاننا ولا كتبا ولا بدلا ولا غيرا وأنهما كوصية الرجل .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم قبول شهادة الكفار على المسلمين في الوصية في السفر إذا لم يوجد غيرهم ، خلافا لأحمد .

اتفق الثلاثة على جواز الحكم بالشاهد واليمين في الأموال والنحوق . وقال أبو حنيفة : لا يصح الحكم بالشاهد واليمين في الأموال وحقوقها .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين في الأموال وحقوقها ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على عدم الحكم بالشاهد واليمين في العتق ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد - والرواية الأخرى لأحمد : أن المتيق يحلف مع شاهده ويحلف له بذلك .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة وأحدي روايتي أحمد في عدم الحكم بالشاهد واليمين في العتق ، خلافا لرواية أحمد الأخرى .

— قال مالك : يحكم في الأموال وحقوقها بشهادة امرأتين مع اليمين . وقال الشافعي وأحمد : لا يحكم بهما معه .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد في أنه لا يحكم في الأموال وحقوقها بشهادة امرأتين مع اليمين ، خلافا لمالك .

قال الشافعي : إذا حكم بالشاهد واليمين يغرم الشاهد نصف المال . وقال أحمد يغرم الشاهد المال كله .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في أنه إذا حكم بالشاهد واليمين يغرم الشاهد المال كله ، خلافا للشافعي .

اتفق الثلاثة على عدم قبول شهادة العدو على عدوه مطلقا . وقال أبو حنيفة : تقبل شهادة العدو على عدوه إذا لم تكن العداوة بينهما تخرج إلى الفسق .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في قبول شهادة العدو على عدوه إذا لم تكن العداوة بينهما تخرج إلى حد الفسق ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة ومالك : لا تقبل شهادة الوالد لولده وعكسه . وقال الشافعي : لا تجوز شهادة الوالدين من الطرفين للمولودين ولا عكس سواء الذكور والإناث بعدوا أو غربوا . وقال أحمد في أحدي روايتيه — تقبل شهادة الابن لأبيه ولا تقبل شهادة الأب لابنه . والرواية الأخرى لأحمد : تقبل شهادة كل منهما للآخر ما لم تجر نفعا في الغالب .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في عدم جواز شهادة الوالدين من الطرفين للمولودين ولا عكسه سواء الذكور والإناث بعدوا أو غربوا ، خلافا لأبي حنيفة ومالك وأحمد .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في جواز شهادة كل من الوالدين على المولودين وبالعكس .

اتفق الثلاثة على قبول شهادة الأخ لأخيه والصديق لصديقه . وقال مالك : لا تقبل .

وتتفق الصوفية مع مالك في عدم قبول شهادة الأخ لأخيه ولا الصديق لصديقه ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على عدم قبول شهادة أحد الزوجين للآخر . وقال الشافعي : تقبل .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم قبول شهادة أحد الزوجين للآخر ، خلافا للشافعي .

قال أبو حنيفة والشافعي : تقبل شهادة أهل الأهواء والبدع إذا كانوا متجنبين الكذب إلا الخطابية ، وهم قوم من الزرافضة يصدقون من حلف لهم أن له على فلان كذا فيشهدون له بذلك . وقال مالك وأحمد : لا تقبل شهادة أهل الأهواء والبدع على الإطلاق .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في عدم قبول شهادة أهل الأهواء والبدع على الإطلاق ، خلافا لأبي حنيفة والشافعي .

قال أبو حنيفة والشافعي : تقبل شهادة البدوي على القروي إذا كان عدوا للبدوي في كل شيء . وقال أحمد : لا تقبل مطلقا . وقال مالك : تقبل في الجراح والقتل خاصة ، ولا تقبل فيما عدا ذلك من الحقوق التي يمكن اشهاد الحاضر فيها إلا أن يكون تحملها إلى التأدية .

وتتفق الصوفية مع أحمد في عدم قبول شهادة البدوي على القروي إذا كان عدوا للبدوي في كل شيء ، خلافا للثلاثة .

قال مالك — في المشهور عنه — تجوز الشهادة على الشهادة في كل شيء من حقوق الله تعالى وحقوق الأدميين ، سواء كان في حد أو مال أو قصاص . وقال أبو حنيفة : تجوز في حقوق الأدميين سوى القصاص وقال الشافعي : تجوز في حقوق الله تعالى كحد الزنا والسرقة وشرب الخمر .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في جواز الشهادة على الشهادة في حقوق الله تعالى خاصة كحد الزنا والسرقة وشرب الخمر ، خلافا لأبي حنيفة ومالك .

قال أبو حنيفة : يجوز أن يكون في شهود الفرع نسبا . وقال مالك وأحمد : لا يجوز .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في عدم جواز أن يكون في شهود الفرع نسبا ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة على جواز أن يشهد اثنان كل منهما على شاهد من شهود الأصل . وقال الشافعي : يلزم أن يكون الشهود أربعة على كل شاهد من شهود الأصل شاهدان .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في أن يكون الشهود على الأصل أربعة ، على شاهد من شهود الأصل اثنان من الشهود ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة والشافعي — في القديم — على أنه لو شهد شاهدان بمال ثم رجعا يعد الحكم به فعليهما الغرم . وقال الشافعي في الجديد : لا شيء عليهما .

واتفق الصوفية مع الثلاثة والشافعي - في التقديم على أنه لو شهد
شاهدان بمال ثم رجعا بعد الحكم به فعليهما الغرم ، خلافا للشافعي
في الجديد .

قال أبو حنيفة : لا تمزير على شاهد الزور ، وإنما يوقف في قومه
ويقال لهم : أنه شاهد زور . وقال الثلاثة : أنه يعزر ويوقف في قومه
ويعرفون أنه شاهد زور ، وزاد مالك بقوله : ويشهر في المساجد والأسواق
ومجامع الناس .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن شاهد الزور يعزر ويوقف في قومه
ويعرفون أنه شاهد زور ، وكذا يشهر في المساجد والأسواق ومجامع
الناس كزيادة مالك ، وذلك خلافا لأبي حنيفة .

قال أبو حنيفة : إذا حكم بشهادة فاسقين ثم علم حالهما بعد الحكم
لم ينقض حكمه . وقال مالك والشافعي وأحمد - في أحد قوليه - أنه
ينقض الحكم .

وتتفق الصوفية مع مالك والشافعي وأحمد - في أحد قوليه - من
أنه إذا حكم بشهادة فاسقين ثم علم حالهما بعد الحكم فإنه ينقض حكمه ،
خلافا لأبي حنيفة .

والله تعالى أعلم

كتاب العتق

اتفق الأئمة على أن العتق من أعظم القربات المندوب إليها .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في القول بأن العتق من أعظم القربات المندوب إليها اتفق الثلاثة على أنه لو أعتق شركا له من مشترك وكان موسرا عتق جميعه عليه ويضمن لشريكه ، وإن كان معسرا عتق نصيبه فقط . وقال أبو حنيفة : يعتق نصيبه فقط ، ولشريكه الخيار بين أن يعتق نصيبه أو يستسعى العبد أو يضمن شريكه المعتق إن كان موسرا ، فإن كان معسرا فله الخيار بين العتق والسعاية وليس له التضمن .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو أعتق شركا له من مشترك وكان موسرا عتق جميعه عليه ويضمن لشريكه إن كان موسرا ، وإن كان معسرا عتق نصيبه فقط ، خلافا لأبي حنيفة .

اتفق الثلاثة ومالك — في رواية له — على أنه إذا كان عبدان لثلاثة لواحد النصف وللثاني الثلث وللثالث السدس فاعتق صاحب النصف والسدس حصتيهما عتق كله وعليهما قيمة حصّة شريكهما على قدر حصتهما ، وكذا الولاء يكون لهما على ذلك القدر .

وتتفق الصوفية مع رواية مالك القائلة بأنه إذا كان عبدان لثلاثة لواحد النصف وللثاني الثلث وللثالث السدس فاعتق صاحب النصف والسدس نصيبهما عتق كله وعليهما قيمة حصّة شريكهما على قدر حصّة كل منهما ، وكذا الولاء يكون لهما على ذلك القدر ، خلافا للثلاثة ورواية مالك الأخرى .

اتفق الثلاثة على أنه لو أعتق عبده في مرضه ولا مال له غيرهم ولم تجز الورثة جميع العتق عتق الثلث فقط ويستسعى في الباقي .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو أعتق عبده في مرضه ولا مال له غيرهم ولم تجز الورثة جميع العتق عتق الثلث فقط ويستسعى في الباقي ، خلافا لمن قال بغير ذلك .

قال أبو حنيفة والشافعي : لو أعتق عبدا من عبده لا يبينه فانه يخرج أحدهم بالقرعة ، خلافا لمالك وأحمد .

اتفق الثلاثة على أنه لو أعتق عبدا في مرضه ولا مال له غيره وعليه دين مستغرق فلا ينفذ العتق . وقال أبو حنيفة يستسعى العبد في قيمته فإن أداها صار حرا .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى أنه لو أعتق عبدا فى مرضه ولا مال له غيره وعليه دين مستغرق فإن العبد يستسعى فى قيمته فان أداها صار حرا ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة : لو قال لعبده الذى هو أكبر منه سنا أنت والذى عتق ولم يثبت نسبه . وقال الثلاثة : لا يعتق بذلك .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى أنه لو قال لعبده الذى هو أكبر منه سنا أنت والذى أعتق ولم يثبت نسبه ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أنه لو قال لرقيقه : أنت بعبد ونوى العتق عتق . وقال أبو حنيفة : لا يعتق .

اتفق الثلاثة مع أبى حنيفة فى أنه لو قال لرقيقه : أنت بعبد ونوى العتق فإنه لا يعتق بذلك ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة والشافعى — فى قول له — على أنه لو قال لعبده الذى هو أصغر منه سنا يا ولدى لم يعتق . وقال الآخر للشافعى : أنه يعتق بذلك . والمختار عند أصحابه أنه أن قصد بذلك تكريمه لم يعتق .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة وأجد قولى الشافعى فى أنه لو قال لعبده الذى هو أصغر منه سنا يا ولدى فإنه لا يعتق بذلك ، خلافا لقول الشافعى الشافعى الثانى وأصحابه .

قال الشافعى : من ملك أصله من جهة الأب أو الأم أو القرعة وأن سفل ذكرا أو أنثى عتق عليه ، سواء اتفق الوالد والولد أو اختلفا ، وسواء ملكه قهرا كالارث أو اختيارا كالشراء والهبة . وقال مالك : يعتق هؤلاء ، وكذا إذا ملك أخوته وأخوانه من قبل الأم أو الأب . وقال أبو حنيفة يعتق عليه هؤلاء وكل ذى محرم من جهة النسب ولو كانت امرأة فلا يجوز أن يتزوجها .

واتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى أن من ملك أصله من جهة الأب أو الأم أو فرعه وأن سفل ذكرا أو أنثى عتق عليه وكذا كل ذى محرم من جهة النسب ولو كانت امرأة فلا يجوز له أن يتزوجها ، وذلك خلافا لمالك والشافعى .

والله تعالى أعلم

(باب التدبير)

اتفق الأئمة على أن السيد إذا قال لعبده : أنت حر بعد موتى صار مدبرا يعتق بموت سيده .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في الجرى على مقتضى هذا الحكم .

قال مالك : لا يجوز بيع المدبر في حال الحياة ويجوز بعد الموت إذا كان على السيد دين ، فإن لم يكن عليه دين وكان يخرج من الثلث عتق جميعه ، والا عتق منه ما يحتمله الثلث ، ولا فرق عنده بين المطلق والمقيد . وقال الشافعي : يجوز بيعه على الإطلاق . وقال أحمد - في إحدى روايته - يجوز بيعه بشرط أن يكون على السيد دين .

وتتفق الصوفية مع مالك في أنه لا يجوز بيع المدبر في حال الحياة ويجوز بعد الموت إذا كان على السيد دين ، فإن لم يكن عليه دين وكان يخرج من الثلث عتق جميعه ، والا عتق منه ما يحتمله الثلث ، خلافا للشافعي وأحمد - في إحدى روايته .

قال الشافعي - في أحد قوليه - ولد المدبر لا يتبع أمه ولا يكون مدبرا . وقال الثلاثة : ولد المدبر يتبع أمه في الحكم بالتدبير .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أن ولد المدبر يتبع أمه في الحكم بالتدبير - أي أن حكمه في التدبير حكم أمه ، خلافا للشافعي - في أحد قوليه .

قال أبو حنيفة : إن كان التدبير مطلقا لم يجز بيع المدبر ، وإن كان مقيدا بشرط كرجوع من سفر أو شفاء من مرض فبيعه جائز . وقال مالك وأحمد : المطلق والمقيد في التدبير سواء .

وتتفق الصوفية مع مالك وأحمد في أن المطلق والمقيد في التدبير سواء ، خلافا لأبي حنيفة .

والله تعالى اعلم .

(باب الكتابة)

اتفق الأئمة على استحباب كتابة العبد الذى له كسب الا فى رواية لأحمد أنها واجبة اذا دعا العبد سيده اليها على قدر قيمته أو أكثر . واتفقوا على كراهة كتابة الأئمة التى لا كسب لها ، وعلى أن السيد اذا كاتب عبده على مال آتاه منه شيئا .

وتتفق الصوفية مع الأئمة فى الجرى على مقتضى هذه الأحكام .

اتفق الثلاثة وأحمد — فى احدى روايتيه — على عدم كراهة كتابة العبد الذى لا كسب له . والرواية الأخرى لأحمد : أنه يكره ذلك .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة وأحمد فى احدى روايتيه — على أنه لا تكره كتابة العبد الذى لا كسب له ، خلافا لرواية أحمد الأخرى .

قال أبو حنيفة ومالك : تصح الكتابة حالة ومؤجلة وان كان أصلها التأجيل . وقال الشافعى وأحمد : لا تجوز الا منجبة ، واقله نجهان .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة ومالك فى أنه تصح الكتابة حالة ومؤجلة ، ولا يشترط فيها أن تدفع نجوما ، خلافا للشافعى وأحمد .

قال أبو حنيفة لو امتنع المكاتب من الأداء وبهده مال ينفى ما عليه أجبر على الأداء ، فان لم يكن بيده مال لم يجبر على الاكتساب . وقال مالك : ليس له تعجيل نفسه مع القدرة على الاكتساب فيجبر عليه . وقال الشافعى وأحمد : لا يجبر بل يكون للسيد الفسخ .

وتتفق الصوفية مع أبى حنيفة فى أنه لو امتنع المكاتب من الأداء وبهده مال ينفى ما عليه أجبر على الأداء ، فان لم يكن بيده مال لم يجبر على الاكتساب خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة ومالك : إن الإتياء مستحب . وقال الشافعى وأحمد : أنه واجب .

وتتفق الصوفية مع الشافعى وأحمد فى أن الإتياء من مال الكتابة واجب ، خلافا لأبى حنيفة ومالك .

اتفق الثلاثة على عدم جواز بيع رقيقه المكاتب . وقال أحمد : يجوز بيعه ولا يكون البيع فسخا للكتابة ، فيقوم المشتري مقام السيد .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في عدم جواز بيع المكاتب ، خلافا لأحمد .

اتفق الثلاثة على الاكتفاء بقوله له : كاتبك على ألف درهم مثلا ، ولا يفتقر الى أن يقول : فاذا أديتها الى فانت حر وينوى العتق . وقال الشافعي : لا بد من ذلك .

وتتفق الصوفية مع الشافعي في أنه لا بد من أن يقول له : كاتبك على ألف درهم مثلا ثم يتبع ذلك بقوله : فاذا أديتها الى فانت حر وينوى العتق ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على أنه لو كانت له أمة وشرط وطاها في عقد الكتابة لم يجز . وقال أحمد : أنه يجوز ذلك .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة في أنه لو كانت له أمة وشرط وطاها في عقد الكتابة لم يجز ، خلافا لأحمد .

والله تعالى اعلم .

(باب أمهات الأولاد)

اتفق الأئمة على عدم جواز بيع أمهات الأولاد .

وتتفق الصوفية مع الأئمة في أنه لا يجوز بيع أمهات الأولاد .

اتفق الثلاثة على أنه لو تزوج أمة غيره فأولدها ثم ملكها أم تصر أم ولد . وقال أبو حنيفة : أنها تصير بذلك أم ولد .

وتتفق الصوفية مع أبي حنيفة في أنه لو تزوج أمة غيره فأولدها ثم ملكها فأنها تصير بذلك أم ولد ، خلافا للثلاثة .

قال أبو حنيفة ومالك — في إحدى روايته — لو ابتاع أمة وهي حامل منه صارت أم ولد . وقال الشافعي وأحمد ومالك — في روايته الأخرى — لا تصير أم ولد .

وتتفق الصوفية مع الشافعي وأحمد ومالك — في روايته الأخرى — من أنه لو ابتاع أمة وهي حامل منه فأنها لا تصير بذلك أم ولد ، خلافا لأبي حنيفة ورواية مالك الأولى .

اتفق الثلاثة والشافعي — في أحد قوليه — على أنه لو استولد جارية ابنه صارت أم ولد . والقول الآخر للشافعي : أنها لا تصير .

وتتفق الصوفية مع الثلاثة وأحد قولي الشافعي من أنه لو استولد جارية ابنه فأنها تصير أم ولد ، خلافا لقول الشافعي الآخر .

قال أبو حنيفة ومالك : يلزمه قيمتها فقط . وعند الشافعي — في أحد قوليه — يلزمه قيمتها وقيمة ولدها ومهرها . والقول الثاني للشافعي : لا يلزمه قيمة الولد . وعند أحمد : لا يلزمه قيمتها ولا قيمة ولدها ولا مهرها .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أنه لا يلزمه قيمتها ولا قيمة ولدها ولا مهرها ، خلافا للثلاثة .

اتفق الثلاثة على جواز اجارة أم ولداه . وقال أحمد : أنه لا تجوز اجارتها .

وتتفق الصوفية مع أحمد في أنه لا يجوز اجارة أم ولده ، خلافا للثلاثة .

والله تعالى أعلم .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم كلما فكره
الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون .

فهرس الكتاب

صفحة

٣	مقدم — الخيلة الامام الأكبر الدكتور عبد الطيم محمود
٧	مقدمة
٩	كتاب الطهارة
١٠	باب النجاسة
١٣	باب الاحداث
١٥	باب الوضوء
٢٠	باب المسح على الخفين
٢٢	باب الحيض
٢٥	كتاب الصلاة
٢٨	باب صفة الصلاة
٣٥	باب شروط الصلاة
٣٨	باب سجود السهو
٤٠	باب سجود التلاوة
٤٠	باب سجود الشكر
٤٢	باب المسن والنوافل
٤٤	باب صلاة الجماعة
٥٠	باب صلاة المسافرين
٥٢	باب صلاة الجمعة
٥٧	باب صلاة العيدين
٦٠	باب صلاة الكسوفين
٦١	باب صلاة الاستسقاء
٦٣	كتاب الجنائز
٧١	كتاب الزكاة
٧٣	باب زكاة الحيوان
٧٤	باب زكاة الزروع والاثمار
٧٥	باب زكاة النقود
٧٧	باب زكاة التجارة
٧٨	باب زكاة المعادن
٧٨	باب زكاة الفطر
٨١	باب قسم الصدقات
٨٥	كتاب الصوم
٩١	باب الاعتكاف
٩٥	كتاب الحج
١٠٠	باب المواقيت

١٠١	باب محظورات الاحرام
١٠٥	باب ما يجب بمحظورات الاحرام
١٠٨	باب صفة الحج والعمرة
١١٣	باب الاحصار
١١٤	باب النذر
١١٧	كتاب الاطعمة
١٢٢	باب الحصيد والذبائح
١٢٥	كتاب البيوع
١٢٧	باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز
١٣١	باب الربا
١٣٢	باب بيع الاموال والثمار والمصرأة والرد بالعيب
١٣٤	باب البيوع المنهى عنها
١٣٤	باب اختلاف المتابعين وهلاك المبيع
١٣٦	باب السلم والقراض
١٣٩	باب الرهن
١٤٢	باب التفليس والحجر
١٤٥	باب الصلح
١٤٧	باب الحوالة
١٤٨	باب الكفالة
١٥٠	باب الشركة
١٥٢	باب الوكالة
١٥٥	باب الاقرار
١٥٨	باب الوديعة
١٦٠	باب العسارية
١٦٢	باب الخشب
١٦٦	باب الشفعة
١٦٨	باب القراض
١٧٠	باب المساقاة
١٧٢	باب الايجارة
١٧٦	باب احياء الموات
١٧٨	باب الوقف
١٨٠	باب الهبة
١٨٢	كتاب النكاح
١٨٤	باب اللقيط
١٨٥	كتاب الجمالة
١٨٦	كتاب الفسراض
١٨٨	كتاب الوصايا
١٩٣	كتاب النكاح
١٩٥	باب ما يحرم من النكاح
١٩٨	باب الخيار في النكاح والرد بالعيب

٢٠٤	باب الصدق
٢٠٥	باب القسم والنشوز وعشرة النساء
٢٠٧	باب الخلع
٢١٢	كتاب الطلاق
٢١٣	باب الرجعة
٢١٥	باب الإيلاء
٢١٧	باب الظهار
٢٢٠	باب اللعان
٢٣٢	كتاب الإيمان
٢٣٥	كتاب العدة والاستبراء
٢٣٦	كتاب الرضاع
٢٣٩	كتاب النفقات
٢٤١	كتاب الحضانة
٢٤٦	كتاب الجنائيات
٢٥١	باب الديات
٢٥٣	باب القسامة
٢٥٤	باب كفارة القتل
٢٥٦	باب حكم السحر والساحر
٢٥٦	كتاب الحدود
٢٥٧	باب الردة
٢٥٨	باب حكم البغاء
٢٦٤	باب الزنا
٢٦٥	باب حد القذف
٢٧٠	باب السرقة
٢٧٣	باب قطاع الطريق
٢٧٥	باب حد الشرب
٢٧٦	باب التعزير
٢٧٩	باب الصيال وضمن الولادة والبهائم
٢٨٢	كتاب الجهاد
٢٨٨	باب قسم الفئء والغنيمة
٢٩٥	باب الجزية
٢٩٩	كتاب الأقضية
٣٠١	باب القسمة
٣٠٥	باب الدعاوى والبيئات
٣١٢	باب الشهادات
٣١٤	كتاب العتق
٣١٥	باب التدبير
٣١٧	باب الكتابة
	باب أمهات الأولاد